الإسهام العربي المعاصر في الثقافة العالمية حوار عربي - غربي







الإسهام العربي المعاصر في الثقافة العالمية حوار عربي - غربي

تحرير وتنظير د. مجدي يوسف

بالتعاون مع

د. محمد حامد دويدار

د. محمد رؤوف حامد

د. حامد الموصلي

د. راسم بدران

وعدد من كبار الباحثين

في أوروبا وأمريكا الشمالية

تصدير د. مصطفى الفقى

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

Contemporary Arab contribution to world culture

الإسهام العربي المعاصر في الثقافة العالمية: حوار عربي-غربي / تصدير مصطفى الفقي ؛ تحرير و تنظير مجدي يوسف؛ بالتعاون مع محمد حامد دويدار، محمد رؤوف حامد، حامد الموصلي، راسم بدران و عدد من كبار الباحثين في أوروبا و أمريكا الشمالية. - الإسكندرية، مصر: مكتبة الإسكندرية، 2020.

صفحة ؛ سم

ترجمة كتاب: Contemporary Arab contribution to world culture: an Arab-Western dialogue/edited by: ترجمة كتاب Magdi Youssef. - Cambridge, 2018, 2020

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

تدمك 7-452-564 تدمك

۱. الحضارة العربية. أ. الفقي، مصطفى، 1944- ب. يوسف، مجدي. ج. دويدار، محمد حامد. د. حامد، محمد رؤوف .ه. بدران، راسم، 1945- و. العنوان.

ديوي -9020236347749 909.0974927 ديوي

ISBN 978-977-452-564-7 2020 /13084 : وقم الإيداع:

© مكتبة الإسكندرية، ٢٠٢٠.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذا الكتاب، كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا الكتاب، يرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص. ب. ١٣٨، الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

طُبع في مصر

۱۰۰۰ نسخة

المحتويات

نصدير	٩
مقدمة المحرر للطبعة العربية	۱۷
الجزء الأول: في العلوم الطبيعية	
لفصل الأول: المحلية منبعًا للعالمية	۲۹
محمد رؤوف حامد	
لفصل الثاني: تعقيب على الدراسة المقدمة من الأستاذ الدكتور محمد رؤوف حامد	٤٩
عنوان «التأثير الإيجابي لمادة الكابسايسين»	
بيتر هولتسر	
لفصل الثالث: مواردنا من المواد المتجددة: قاعدة مادية للتنمية الذاتية المستدامة	
في مجتمعاتنا المحلية	٦١
د. حامد الموصلي	
لفصل الرابع: مناهل الإبداع بين الإنسان والنبات (في مبادرات التنمية المحلية	٠٩
والإقليمية): تعقيبًا على دراسة الدكتور حامد الموصلي	
ـ. هانس فان فينن	

الجزء الثاني: في العلوم الاجتماعية

الفصل الخامس: الأزمة الحالية للاقتصاد الرأسمالي الدولي: أزمة مالية

124.	م أزمة تاريخية لطريقة الإنتاج الرأسمالية؟
	د. محمد دویدار
	الجزء الثالث: في الفنون (العمارة نموذجًا) والأدب المقارن والعام
۲۱۹.	الفصل السادس: تأملات حول روائية المكان: حوارية لا تنتهي
	د. راسم بدران
۲٤٥.	الفصل السابع: عمارة الهوية عند حسن فتحي وراسم بدران
	د. جيمس ستيل
5) (a	الفصل الثامن: تعليق على تأملات جيمس ستيل حول حسن فتحي وراسم بدران
\ Y O .	والهوية العربية للعمارة أندرياس فايلاند
۲۹٥.	ا لفصل التاسع : الأدب العربي المعاصر والأدب العالمي: مدخل بديل
	د. مجدي يوسف
۳۱٥.	الفصل العاشر: تعقيب على مداخلة الأستاذ الدكتور مجدي يوسف
	د. أندرياس بفلتش
	الملاحق
۳۲۳.	(١) نشوء وتطور «الرابطة الدولية لدراسات التداخل الحضاري»
۳۳۹.	(٢) مقدمة المحرر للطبعة الأولى
۳٥١.	(٣) مقدمة المحرر للطبعة الشعبية الصادرة في كمبردج
٣٦١.	نبذة عن الباحثين المساهمين في العمل الجماعي الذي يقدمه هذا الكتاب



لقطة جماعية لعدد من الباحثين المشاركين في مؤتمر «الرابطة الدولية لدراسات التداخل الحضاري» بمقر اليونسكو بباريس.



INT. ASSOCIATION OF INTERCULTURAL STUDIES

شعار «الرابطة الدولية لدراسات التداخل الحضاري»، وهو من إبداع الفنان الراحل سعد الجرجاوي.



تصدير

إنه من مفارقات القدر بالنسبة لمكتبة الإسكندرية أن تنتهي عملية الترجمة العربية لهذا الكتاب القيم الصادر باللغة الإنجليزية في كمبردج (بريطانيا) منذ عدة سنوات، في ذلك التوقيت شديد الدقة الذي تخوض فيه الإنسانية بأسرها معركة طاحنة في مواجهة جائحة الكورونا التي أودت حتى الآن بحياة الألوف المؤلفة من البشر، حين ضربت البشرية جمعاء بضراوة بالغة باستشرائها في العالم بأسره بشكل غير مسبوق، دون تمييز بين الدول الغنية والدول الفقيرة أو تفرقة بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية. ولعله من المبكر نسبيًّا أن يتخيل منذ هذه الآونة إنسان القرن الحادي والعشرين، الذي عركته تلك المحنة العسيرة، الصورة الكاملة لمتغيرات واقعه الجديد غداة انحسار الجائحة، فالوباء ما زال مستشريًا والخطر ماثلًا.

بيد أن هناك حقيقة يتعذر إنكارها حين فوجئ العالم بحالة التخبط الشديدة بل والعجز المشين التي سادت الكثير من دول الغرب - أو الشمال المتقدم - في التصدي للجائحة ودرء هذا الوباء اللعين، وذلك على الرغم من الاعتقاد المألوف والمستقر لدى العالم أجمع بالنسبة لما يتمتع به الغرب من تقدم علمي باهر وتفوق معرفي كاسح ومخصصات مادية سخية لتمويل برامج البحث العلمي المتواصل والإنتاج المعرفي المطرد. ذلك في الوقت الذي نشطت فيه أكثر من بقعة في الجنوب الفقير، على الرغم من

إمكاناتها العلمية المحدودة وقدراتها المادية المتواضعة، لتتوالى إنجازاتها غير المتوقعة في تعاملها مع الأزمة برشادة علمية وعقلانية مجتمعية فاقتا بشكل لافت ما كان متصورًا. فهل دقت كارثة الكورونا الأجراس لتعلن عن سقوط أسطورة احتكار الغرب لمعاقل ابتكار المعرفة وإنتاج العلم؟ وهل أدت في المقابل إلى يقظة الجنوب الفقير وإدراكه لما كشفت عنه الجائحة من خلل خطير في موازين المنظومة المعرفية العالمية؟ ففي الوقت الذي نسلم فيه جميعًا بالسجل الغربي الحافل بالإنجازات العلمية العظيمة، إلا أنه نتيجة لما كشفت عنه عملية مجابهة الوباء عن مدى القصور الغربي، أفلا يحدو علماءنا الرغبة في أن تجد أبحاثهم وإضافاتهم واكتشافاتهم، لا سيما تلك النابعة من واقعهم وبيئتهم، مكانًا تحت الشمس في فضاء البحث العلمي؛ بحيث تسهم اجتهاداتهم المثمرة في بناء منظومة معرفية جديدة تستند إلى معايير أكثر موضوعية وعدالة ومصداقية بالنسبة لواقع ما بعد الكورونا؟ هل سيتوفر إذن ذلك المناخ الصحي الجديد الذي يشجع على الحوار الخلاق والتفاعل الإيجابي بين النسق المعرفية المختلفة شرقًا وغربًا وشمالًا وجنوبًا؟ أسيُسمح للعقول العربية العلمية المعاصرة بأن ترسخ وجودها عبر إسهاماتها وابتكاراتها الحالية والمقبلة في المنظومة العلمية الجديدة، التي نأمل أن تستمر ملامحها التي أفرزت الأزمة البعض منها في التشكل؟ ألم يحن الوقت أن يسهم علماؤنا ومبدعونا في عملية تحول التوجه الغربي الأحادي المهيمن على نشر المعرفة المعاصرة في الفضاء العالمي إلى تمازج معرفي بنّاء بين الاجتهادات المعرفية لمختلف الثقافات والشعوب؟

هي تساؤلات عنّت إلى ذهني وأنا أتصفح الترجمة العربية لهذا العمل الجماعي الصادر في بريطانيا قبل عدة أعوام من حلول كارثة الكورونا، وإن كنت أستطيع أن أزعم أن رؤيته الجماعية جاءت سبّاقة في تصورها لمثل ذلك الظرف التاريخي المتأزم الذي نعايشه اليوم، وذلك من واقع القضايا التي تعرضت لها من منظور تمرد على

الثوابت التقليدية، لا سيما في دعوتها إلى ميلاد واقع معرفي جديد يرسّخ فيه الجنوب، خاصةً المجتمع العلمي العربي، وجوده ودوره وتأثيره. فتحية شكر وتقدير إلى محرر ومنظر هذه الرؤية المستقبلية الأستاذ الدكتور مجدي يوسف؛ أستاذ الأدب المقارن وفلسفة المعرفة، وممثل «الرابطة الدولية لدراسات التداخل الحضاري»، وصاحب المبادرة بإنتاج هذا العمل المبتكر مضمونًا ومنهجًا ورؤية، والذي احتوته مكتبة الإسكندرية بالترجمة والنشر، ولا يسع المكتبة إلا أن تضم صوتها إلى النداء الداعي لمجتمعاتنا العربية باقتناص تلك اللحظة الفارقة في تاريخ الإنسانية للانطلاق نحو للمة شمل اجتهاداتها المعرفية المتنوعة في فروع المعرفة المعاصرة؛ بُغية المشاركة الفاعلة في بناء نظام معرفي عالمي جديد ينهض على فلسفة الحوار ومنطق التفاعل، بما يصب في صالحنا وصالح الطرف أو الأطراف الأخرى في آنٍ معًا.

فيقدم هذا الكتاب نموذجًا متفردًا لحوار عربي - غربي مغاير يشارك فيه نخبة مرموقة من كبار الباحثين العرب المتخصصين في مناج شتى من المعرفة من جانب، مع مجموعة من العلماء الغربيين ذوي القدر والمكانة في عدد من الجامعات الأوروبية والأمريكية من جانب آخر. ويدور الحوار أساسًا حول الإسهامات العربية الحديثة في عالم المعرفة المعاصرة؛ حيث يهدف الكتاب في المقام الأول إلى تفنيد الادعاء القائل بأن الإنتاج البحثي العلمي الجاد في معظم دروب المعرفة في العصر الحديث قاصر في أغلبه على الغرب المتقدم فحسب. ومن ثم، يسعى هذا العمل البحثي الجماعي إلى تصرنا الحالي المجتمع العلمي البحثي العربي من موقعه خارج قلاع المعرفة الغربية عصرنا الحالي المجتمع العلمي البحثي العربي من موقعه خارج قلاع المعرفة الغربية التقليدية، وذلك مع تركيز العمل على نجاح النتائج المتميزة لتلك الإسهامات العلمية الجديدة في استقطاب اهتمام كبار علماء الغرب وتقديرهم.

إذ يضم هذا العمل البحثي مجموعة منتقاة من الدراسات رفيعة المستوى التي تتناول خمسة من التخصصات الممثلة لدروب رئيسة في المعرفة الحديثة؛ بحيث يقدم كل باحث عربي عرضًا لما حققته دراسته من نتائج بحثية جديدة أو تنظيره لما توصلت إليه من حلول إبداعية، كما في مضمار العمارة على سبيل المثال، بينما يقوم عالم غربي بالتعقيب على الدراسة، كلُّ في اختصاصه. وتتنوع تلك التخصصات الخمسة بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ممثلة لفروع المعرفة الرئيسة كما سبقت الإشارة، مرورًا بالعمارة التي يرى محرر الكتاب أنها تعد قمة الفن التشكيلي. وقد حرصت مكتبة الإسكندرية على ترجمة هذا العمل البحثي إلى اللغة العربية؛ بُغية اطلاع القارئ المصري/ العربي على تلك التجربة المبتكرة؛ وذلك لأسباب عدة، يتصدرها إثراء هذا العمل الإطار المعرفي للقارئ العربي بقدر معتبر من المعلومات الخاصة بالإسهامات العلمية العربية المعاصرة، لا سيما وأن المزاج العربي درج أن يميل بطبعه في تناوله لعلاقة العرب بالعلوم الطبيعية إلى التركيز على عبقرية التراث العربي/ الإسلامي في هذا المضمار، في ضوء ما يزخر به من الإسهامات العلمية الجليلة في العلوم الطبيعية التي قدمتها الحضارة العربية/ الإسلامية بسخاء إلى المعرفة الإنسانية منذ قرون بعيدة، ولكن دون أن يعطى الإسهامات العلمية العربية في العصر الحديث حقها في التميز أو على الأقل الاهتمام. الأمر الذي يرى فيه هذا العمل البحثي قصورًا مخلًّا بقصر الإنتاج العلمي العربي على الماضي السحيق وحده، بما يعني إقصاء للذات العلمية العربية المعاصرة عن حركة التاريخ ومسيرة التقدم.

وأستطيع أن أدعي في هذا الصدد، مؤيدًا لتوجه العلماء المشاركين في إعداد هذا العمل؛ أن متغيرات الوضع الدولي في مرحلة ما بعد الكورونا، تُفسح المجال من الآن فصاعدًا لإسهامات وإبداعات العقول العربية المنتجة للعلم والإبداع حتى تتحدث عن نفسها بثقة، وتؤكد وجودها الفاعل في فضاء المعرفة العالمية. وكلي ثقة أن القارئ

العربي يتوق إلى الانفتاح على كل ما هو جديد ومعاصر بالنسبة للإسهامات العربية العلمية الحديثة التي يتضمنها ذلك البحث، خاصةً أنه قد وقف على إعداده نخبة متميزة من العلماء المصريين والعرب المتخصصين في العديد من الميادين الحديثة للمعرفة. ولا يسعني إلا أن أوجه لهم جميعًا تحية إكبار وتقدير لمشاركتهم رفيعة المستوى في هذا العمل المتميز؛ بدءًا بالأستاذ الدكتور حامد دويدار؛ عالم الاقتصاد الجليل. وإني لا أغالي في قولي بأن دراسة الدكتور دويدار، التي يضمها هذا الكتاب لتقدم لنا تفسيرًا متعمقًا للأزمة الاقتصادية الحادة التي أسفر عنها انهيار البنوك الأمريكية للتسليف العقاري عامى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وهي الدراسة التي تنبأت قبل سنوات خلت بما يشابه ما شاهدناه مؤخرًا، كمثال لما توقعته بالنسبة لعجز نمط الإنتاج في الغرب نتيجة لمغالاته في التركيز على الاستجابة لآليات السوق، عن تخصيص الموارد اللازمة للوفاء بالحاجات الملحة للشق الغالب من مواطنيهم، متمثلًا فيما عايشه أكثر من مجتمع غربي خلال الشهور الماضية من معاناة نتيجة قصور الدولة في توفير الرعاية الصحية اللازمة للمواطن في مواجهة أزمة الكورونا الخانقة. كما يشارك في ذلك العمل البحثي الدكتور محمد رؤوف حامد؛ العالم المعروف باكتشافاته العديدة في عالم الدواء من واقع البيئة السائدة، فضلًا عن الأستاذ الدكتور حامد الموصلي الذي يعد أحد أعمدة هندسة الإنتاج في العالم العربي، وهو العالم المتميز بباعه الطويل في الأبحاث الخاصة بالاستفادة المثلى من الموارد المحلية في بلادنا، ناهينا عن المعماري الفلسطيني الأردني القدير الدكتور راسم بدران، الذي يتفرد عالميًّا بمشاركة مهندسنا المعماري المصري الفذ حسن فتحي في ريادة أول مدرسة للعمارة المحلية في العصر الحديث، والذي أحرص أن أوجه إليه كلمة تقدير وإشادة على البحث القيم الذي يشارك به في هذا العمل.

من جانب آخر، تستثير الفلسفة الجامعة لذلك العمل لدى القارئ، عربيًّا وغربيًّا، روح النقاش والمجادلة. فهو يأخذ طابع المحاجاة التي تنهض على فكرة "وحدة المعرفة"؛

حيث يتطرق محرر الكتاب في هذا السياق إلى قضية علمية فلسفية جديرة بالتأمل والعالم يوشك على إتمام الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، ألا وهي مدى افتقار إنسان العصر الحديث لإيجابيات "وحدة المعرفة" التي كانت سمة أساسية في منهج علمائنا القدامي، في ضوء ما تفرضه الحداثة الغربية من التجزئة المفرطة والتشعب المبالغ فيه بالنسبة للتخصصات المعرفية الدقيقة التي تخضع في عصرنا هذا، في تقديره، إلى مقتضيات إشباع الاحتياجات الاستهلاكية في السوق العالمية، بما يحيد وفقًا لرؤية هذا العمل عن الرسالة الأصيلة للمعرفة بتخصصاتها المختلفة المتمثلة في تلبية حاجات البشر، مع الأخذ في الاعتبار الخصوصية الثقافية المحلية التي تميز كل مجتمع عن الآخر؛ حيث يعبر محرر الكتاب في هذا الصدد عن رأي جدير أيضًا بالتوقف إزاءه، إذ يرى أن وحدة المعرفة تنبع من الوحدة التفاعلية لكل مجتمع بشري، ومن ثم لما يوظف من تخصصات لإشباع الحاجات الفعلية للأغلبية العظمي من العالم مع مراعاة السياق الثقافي الاجتماعي السائد في كل مجتمع من المجتمعات. وارتباطًا بهذا الرأي، يثير المحرر قضية أخرى تدور حول الاختلاف الموضوعي المجتمعي أو بمعنى أدق الاختلاف الثقافي القائم فيما بين المجتمعات المتلقية للخبرات أو المعرفة الوافدة إليها من الخارج، بما قد يقود إلى تفاعل مختلف بين مجتمع وآخر، الأمر الذي يذهب بالقارئ إلى التشكك في المقولة العالمية بأن «ليس للعلم وطن»؛ حيث تأتي الدراسات التي يضمها هذا البحث الجامع بأدلة قوية على أن إدراك عنصر أو عناصر الاختلاف بين المجتمعات المستقبلة للمعرفة الواردة من الآخر يمكن أن تسنح الفرصة إلى إضافات نابعة من واقع المجتمع المتلقي بما يستجيب لمتطلباته بشكل أوقع تطبيقًا وأفضل نتيجة، بل إنه يمكن أن يفرز إضافة معرفية جديدة إلى المجتمع المصدر لتلك المعرفة أو تلك الخبرة.

ومن الأمثلة التي استوقفتني في سياق تلك الرؤية غير التقليدية، ما يقدمه لنا ذلك العمل البحثي من حوار جدير بالاهتمام يدور بين الباحث الأمريكي

جيمس ستيل (جامعة جنوب كاليفورنيا) والألماني أندرياس فايلاند (جامعة آخن التكنولوجية) حول خصوصية المدرسة المعمارية لكل من المعماريين الشهيرين المصري حسن فتحي والفلسطيني الأردني راسم بدران؛ حيث أشاد الباحثان الغربيان بعقلانية تمسك المعماريين العربيين بالعمارة النابعة والمعبرة عن خصوصية البيئة المحلية. واستوقفتني أيضًا في ذات المضمار الدراسة الشيقة التي قدمها لنا الدكتور رؤوف حامد؛ الخبير في علوم الدواء، الخاصة بإحدى عادات استهلاك الغذاء في المجتمع الليبي كأساس لعلاج قرحة الأمعاء، والتي قوبلت برفض شديد في البداية من قبل الغرب، حتى غدت اليوم من مسلمات البحث العلمي، وذلك في ضوء ما اطلعت عليه من تعقيب على البحث من قبل الطبيب «بيتر هولتسر»؛ الأستاذ بالجامعة الطبية عليه من تعقيب على البحث من قبل الطبيب «بيتر هولتسر»؛ الأستاذ بالجامعة الطبية بجراتس في النمسا، والذي يعد واحدًا من أكبر علماء الدواء في العالم.

جملة القول: إن هذا العمل البحثي الجماعي يتسم بقدر عالٍ من التفرد والخصوصية، فهو يمزج بين التأصيل العلمي والتحليل الفلسفي، ليقدم لنا في عرض شائق إضافات مثرية للإدراك المعرفي العربي، في ضوء ما يكشف عنه من اجتهادات علمية عربية معاصرة جديرة بالاهتمام، لا سيما وأنها نجحت في أن تحظى بالاعتراف المقترن بالإشادة من قبل كبار المتخصصين الغربيين. ومن ثم، يبرهن هذا العمل البحثي على قدرات العقلية العربية على المشاركة المتميزة في مسيرة الإنتاج العلمي المتقدم والإبداع المعرفي المتميز. وليس من شك أن تلك الدعوة التي وجهها هذا العمل قبل عدة سنوات إلى مجتمع البحث العلمي العربي للحاق بحركة التاريخ، تكتسب مزيدًا من المصداقية في يومنا البحث العلمية التي تناثرت هنا وهناك في أكثر من دولة بين دول الجنوب في لهاثها لمجابهة هذا الخطر الداهم، وهو التطور غير المسبوق الذي يؤكد مصداقية الرؤية المستقبلية لهذا العمل البحثي، حين دعا المجتمع العلمي العربي إلى تكثيف التعاون العلمي مع علماء العمل البحثي، حين دعا المجتمع العلمي العربي إلى تكثيف التعاون العلمي مع علماء

دول الجنوب، بما يمكن هذا التكتل الجنوبي تدريجيًّا من تحويل اتجاه دفة البحث العلمي التي استأثر بها الغرب في العصور الحديثة عبر توجهه الأحادي لاحتكار تصدير العلم والمعرفة إلى كافة جنبات العالم، نحو الانطلاق إلى بناء نسق حوارات علمية جديدة من شأنها تحقيق التفاعل السلمي والتكامل المعرفي فيما بينها وبين المنتج البحثي الغربي، بما يضمن احترام مقتضيات الخصوصية الثقافية المجتمعية البيئية بين المجتمعات المختلفة؛ لتصب تلك المحصلة المعرفية الثرية في صالح الإنسانية قاطبة.

ذلك إلى جانب ما تطرق إليه من قضايا علمية فلسفية بما يحفز على النقاش المتعمق والدراسة المتمحصة، سواء من حيث دعوته إلى الأخذ بفلسفة متجددة ومعاصرة لوحدة المعرفة التي انحسرت في العصر الحديث؛ نتيجة للهاث المحموم وراء التخصصات الدقيقة خدمة لمنطق السوق، أو أولوية الموروث المحلي في البحث العلمي، أو العمل على التوظيف الأمثل لعنصر الاختلاف بين المعرفة والخبرات الواردة وبين العناصر الثقافية والمجتمعية المكونة للبيئة المستقبلة، فضلًا عن قضية القضايا في تقديري ونحن في خضم أزمة الكورونا، ألا وهي أخلاقيات البحث العلمي، المرتبطة بالرسالة الإنسانية للمعرفة، والتي يجب أن تسمو بنفسها عن مقتضيات اقتصاديات السوق أو أتون الصراعات السياسية، وذلك نتيجة اللغط الدائر حول المنشأ الغامض لهذا الفيروس المريب. وكلها قضايا ملحة في عالم المعرفة والبحث العلمي بما يفتح الأبواب على مصراعيها للنقاش والتعليق والإضافة.

أ. د. مصطفى الفقي مدير مكتبة الإسكندرية

مقدمة المحرر للطبعة العربية كيف نذكى فكرنا الناقد في مختلف التخصصات؟

منذ استقبلنا علوم الغرب الحديثة في القرن التاسع عشر، ونحن في حالة من القلق بإزاء تراثنا المعرفي في مختلف المجالات، مما أدى بنا للتعلق بذلك الوافد الحديث من بلاد الشمال الأوروبي، عملًا بمقولة: بضاعتنا رُدَّت إلينا، أي أن ما أفادت به أوروبا خاصة منذ القرن الرابع عشر عن طريق ترجمة علوم العرب القداى إلى اللاتينية في طليطلة، قد عاد إلينا نحن عرب اليوم. إلا أن هذه المقولة بحاجة للمراجعة؛ في طليطلة، قد عاد إلينا نحن عرب اليوم. الا أن هذه المقولة بحاجة للمراجعة؛ والمسلمين لدعم مشروعها، إلا أنها حوّرته ابتداءً من حاجاتها التوسعية على حساب الشعوب الأخرى، بما في ذلك شعوبنا العربية نفسها، وتحللت في ذلك من النظام القيمي الذي كان يحكم وينظم ما اكتشفه أجدادنا الأوائل حتى تنطلق في مشروعها بلا حساب لضرر أو انتهاك لحقوق الغير، بما في ذلك حقوق شعوبنا العربية المسللة. وكما بيّن لنا الأستاذ الدكتور محمد حامد دويدار في دراسته الرائدة في هذا الكتاب، فإن جوع الأرض، وحاجة رأس المال في أوروبا للمعادن النفيسة كي يَسُكّ بها عملاته مع توسع نشاطه الاقتصادي الرأسمالي، قد حدا بتلك الدول لغزو بلادنا وسائر بلاد الجنوب للحصول على احتياجاتها هذه التي لم تتوفر في أراضيها. من هنا كانت رحلات الغزو الاستعماري بدءًا بالبرتغال وإسبانيا، ثم إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وهولندا... إلخ.

ومن هنا أيضًا كان توظيف الاكتشافات العلمية لتحقيق تلك الأغراض التي تتنافى مع أبسط المبادئ الإنسانية، والأخلاقية، بل والعقلانية، بينما تستقيم مع المصالح الاستعمارية والإمبريالية لنظمها.

وكما نعلم جيدًا أن الغزوة النابليونية لمصر في منعطف القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، قد جلبت معها «علماءها» لمسح مصر، حتى تتمكن من الهيمنة عليها. وهو ما ترتب عليه إنشاؤها للـ Institut d'Egypte الذي ما زال قائمًا حتى يومنا هذا في وسط القاهرة، كما وثقت مسحها لمصر آنذاك في كتابها المعروف «وصف مصر».

كما نعلم أيضًا أن الباحثين الأوربيين قد توفروا على درس اللغة المصرية القديمة، وعلى رأس هؤلاء «شامبليون»، الذي استعان بحجر رشيد على فك رموز تلك اللغة. لكنهم فعلوا ذلك بوازع يدعم مشروعهم الاستعماري لبلادنا. لذلك فتمثال «شامبليون» الماثل في ساحة «الكوليج دو فرانس» في باريس، وقد وضع قدمه فوق رأس الفرعون المصري، يرمز في ذات الوقت لهذا الدافع الاستعماري في درس تاريخنا الحضاري. وعلى الرغم من احتجاج المصريين على ذلك التمثال، فإنه لم يُزَل من موقعه في ساحة «الكوليج دو فرانس»! بل حين وجهت الدعوة للأستاذ الدكتور محمد رؤوف في ساحة «الكوليج دو فرانس»! بل حين وجهت الدعوة للأستاذ الدكتور محمد رؤوف الحضاري» في مقر اليونسكو بباريس في مارس ٢٠٠٩، رفضت السلطات الفرنسية الحضاري» في مقر اليونسكو بباريس في مارس ٢٠٠٩، رفضت السلطات الفرنسية وجهتُ إليه الدعوة باللغة الفرنسية، ذاكرًا فيها عنوان المؤتمر، الذي هو عنوان هذا الكتاب الذي يوثق أبحاثه، وهو ما يتعارض مع ما أصدرته الجمعية العمومية الفرنسية من بيان ينص على «فضل الاستعمار الفرنسي على المستعمرات». فكيف يمكن أن يقدم بحث علمي في «الإسهام العربي المعاصر في الثقافة العالمية» على أرض فرنسية، ولو

كان في حوار أكاديمي عربي غربي؟ ألا يتعارض ذلك مع المصالح الإمبريالية لفرنسا فيما تدعوه «ما وراء البحار»؟

ومع ذلك، فهذا الموقف الإمبريالي الأوروبي، ولو لم يكن بالصراحة التي كان عليها في سنوات استعماره المباشر لبلادنا، فإنه لا يقاس بالاستعمار الأمريكي البشع لبلد كالعراق؛ حيث لم يتورع عن إبادة الآثار القديمة في متحف بغداد، مع إبادة ما يزيد على المليون مواطن عراقي لا ناقة لهم ولا بعير في تلك الحرب، ساعيًا لأن يمسح تاريخ بلاد ما بين النهرين ودورها المعروف في نشأة الحضارات الإنسانية.

ومع ذلك كله فكيف لنا أن نقف بإزاء التقدم العلمي والتكنولوجي الغربي؟ هل يكون ذلك بالتوحد به، مبررين ذلك بمقولة: «إن العلم بلا وطن»؟ أم نعيد النظر بعيون ناقدة لما نستقبله من علوم الغرب، ليس لنحاكيها، وإنما لنستخلص منها ما يدعم تجاوز واستنهاض تراثات حلولنا الشعبية المحلية في مجتمعاتنا العربية؟ فوعينا الناقد يقوم هنا على إدراك الاختلاف الموضوعي بين الشروط التي أنتجت حلول الغرب وتقنياته، وما تقتضيه حاجات شعوبنا من خلال تاريخ تكيُّفها مع الطبيعة الأولية. وهو ما حدا بالمهندس حسن فتحي لاكتشاف عقلانية عمارة الفلاح المصري، التي صار مقاولو الأعمال في بلادنا أشد ما يكونون عداءً لها، لتعارضها مع مصالحهم التجارية التي لا تعبأ بالحق العام.

هنا يتعين على سياسة البحث العلمي والتعليم في بلادنا العربية أن تقف في وجه ذلك التوجه اللاعقلاني واللاإنساني في مجتمعاتنا؛ حيث يقوم بتكريس الموقف الاستعماري لشعوبنا، متعاليًا على تراثاتها في التكيف مع طبيعتها لإشباع حاجاتها. وإلا فقل لي: كيف يستقيم لمصر أن تشيد المباني على أراضيها الزراعية، بينما تولي

ظهرها لمعظم أراضيها الصحراوية، وتلجأ للبناء الرأسي على الرقعة الزراعية، بينما لا يزيد أعلى مبنى في صحراء أريزونا في الولايات المتحدة على الطابقين؟!

وبينما هُمِّش حسن فتحي في بلاده من جانب مقاولي البناء الغربي «الحديث»، إذ بنهجه في البناء العضوي يُستوحى في «نيو مكسيكو» في الولايات المتحدة!

والأمر ينطبق بالمثل على «محمد رؤوف حامد» (مع حفظ الألقاب العلمية) حين تبين أن عادة الليبيين في استهلاك مادة الكابسايسين (الشطة) مع كل وجبة لا تُفضي لقرحة الأمعاء والمعدة، وإنما للوقاية منهما، وذلك على العكس مما عولمته «إدارة الغذاء والدواء الأمريكية». فقد لوقي اكتشاف الدكتور رؤوف بكثير من الاستخفاف، إن لم يكن الاستهجان في أول الأمر، وذلك ليس من جانب الباحثين الغربيين وحدهم، وإنما بالمثل من جانب زملائه «المخضرمين» آنذاك في جامعة الفاتح بليبيا الشقيقة. وقد ثبتت فيما بعد المصداقية العلمية لاكتشافه الصادر عن المتوارث من عادات إنتاج الغذاء واستهلاكه في المجتمع الليبي، بدلًا من أن يعيد إنتاج ما تعلمه في الجامعات الأوروبية بطريقة غير ناقدة أو ممحصة. هنا يكمن الانفتاح الواعي على الآخر، والتفاعل الإيجابي معه بما يدعم حلول الذات المجتمعية عبر تاريخ تفاعلها مع الطبيعة الأولية، وطبيعتها الاجتماعية في خصوصيتها النسبية.

وعلى النهج نفسه سار المهندس المعماري راسم بدران، فهو لم يحصل على أعلى الدرجات العلمية من جامعة «دارمشتات» التكنولوجية الألمانية ليصبح مجرد «داعية» لطرق البناء الغربية في مجتمعاتنا العربية الصحراوية، وإنما مضى على نهج حسن فتحي، وإن لم يكن على اتصال مباشر به، ليصبح أشهر وأشد المعماريين العرب المعاصرين دعوة لرسالة فتحي في العمارة البيئية النابعة من تراثاتنا المحلية.

أما الدراسة الرائدة في هذا الكتاب للأستاذ الدكتور محمد حامد دويدار، الرئيس الأسبق لقسم الاقتصاد السياسي بكلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، والرئيس المنتخب الأسبق لجمعية الاقتصاديين الأفارقة، فهي تقدم تشريحًا دقيقًا لصعود وتداعي نمط الإنتاج الرأسمالي في الغرب عبر أوروبا، وصولًا للولايات المتحدة؛ حيث تكشف الدوافع الاقتصادية لتوجهاتها العدوانية بإزاء شعوبنا المسالمة. وإذا كان معيار مصداقية أية دراسة علمية تكمن في مدى تنبؤها المستقبلي، فإن الأحداث الدولية في أوروبا والولايات المتحدة التي جاءت بعد صدور هذه الدراسة بقرابة العقد من الزمان، قد أكدت ما تنبأت به من استفحال أزمات الرأسمالية في عواصمها الغربية، وما أفضت إليه من تفاقم البطالة والاحتجاجات الشعبية هناك، خاصة في ظل جائحة كورونا. فهل نراهن بعد ذلك على المضي في الرضوخ لنمط يتداعى بهذه السرعة بسبب تفاقم تناقضاته الهيكلية أم نسعى لاستكشاف طريقنا المستقل سلميًا؟

ولعل هذا الطريق المستقل يتمثل في الصدور عن أساليب تكيُّف مجتمعاتنا المحلية مع الطبيعة الأولية، واستلهام آخر ما توصلت إليه البشرية من معارف علمية لدعم وتطوير تلك الأساليب المحلية سعيًا لإشباع أفضل لاحتياجات شعوبنا العربية.

على أنه يجدر بنا أن نميز بين المصالح الإمبريالية للأنظمة الغربية، وما يصدر عنها من أبحاث «علمية»، وشعوب تلك الأنظمة، لا سيما بعض علمائها المستقلين، مثل أولئك الذين ناقشوا الدراسات الجادة لباحثينا العرب في هذا الكتاب. ولا ننسى أن «بلهارتس»، ذلك الطبيب الألماني الشاب الذي قضى نحبه وهو يستكشف مصدر إصابة الفلاح المصري بالمرض الذي صار يحمل اسمه، قد استحق الاحتفاء به قوميًّا عن جدارة بوضع صورته على طابع بريد مصري.

ولعله مما يبعث على التأسي أن الحوار الذي أداره توفيق الحكيم في «عودة الروح» بين فرنسي وإنجليزي حول الفلاح المصري كانت مرجعيته أوروبية مركزية، بينما نجد مناقشة الباحث الألماني «آندرياس فايلاند» لزميله الأمريكي «جيمس ستيل» فيما يتعلق بعمارة حسن فتحي في هذا الكتاب، تقوم على عقلانية دُورنا الفلاحية، وليس بحال على أية موقف غربي متعالي.

وعلى العكس من التوجهات الغربية الاستعلائية على مجتمعاتنا المحلية كان موقف البعثة العلمية بقيادة الأستاذ الدكتور حامد الموصلي، أستاذ هندسة الإنتاج في جامعة عين شمس، في تنمية أحد المجتمعات المحلية النائية عن الحضر في مصر؛ حيث كان رائد هذه البعثة العلمية صبيًا في السابعة عشرة من عمره لا يعرف القراءة أو الكتابة، لكنه كان على علم دقيق بكافة تفاصيل منطقته. حتى إن أستاذًا مرافقًا لتلك البعثة من كلية الزراعة كان يتعلم من ذلك الصبي أنواع النباتات الطبية في منطقته. فما زادت تلك البعثة إلا احترامًا لتراث ذلك المجتمع النائي عن الحضر، والبناء عليه لتنمية قدراته في التكيف مع بيئته وتطوير حلوله المحلية لتحقيق أفضل إشباع لاحتياجاته.

وهو ما يمكن ترجمته لقيمة الانتماء لكل من المجتمعات المحلية في مختلف أقطارنا العربية، بحيث يمكن الاستفادة من الخبرات الأجنبية في دعم وتطوير تلك الأساليب المحلية، وليس بالضرورة استجلاب نماذج غريبة عليها.

هكذا نرجو أن يكون هذا الكتاب فاتحة وعي منهجي بديل لما لا يزال سائدًا في معاهدنا البحثية ونظمنا التعليمية من الرضوخ للمناهج الغربية دون تمحيصها الناقد ابتداءً من اختلافنا الموضوعي، ومنحانا السلمي القائم على احترام الاختلافات الموضوعية بين بيئات وشعوب هذا العالم، بدءًا باحترام الخصوصيات الاجتماعية

الثقافية (۱) في كلِّ من مجتمعاتنا المحلية لإذكاء التفاعل المتبادل بينها، بناء على احترام ندية حقوق وواجبات كلِّ منها على نحو يتعلم منه الجميع في داخل الوطن الواحد، وفي كلِّ من أقطار الشرق والغرب على حد سواء.

ولعل الدرس الذي يقدمه لنا هذا الكتاب هو التغلب على أسطورة الفصل بين التخصص الدقيق والمراجعة المجتمعية لما يعود به على ذلك المجتمع، ومن ثم تحقيق وحدة المعرفة من خلال نماذج ممثلة لكافة التخصصات الحديثة، وهو ما لم يسبق التعرض له من قبل لا على المستوى المحلي، ولا الدولي، من خلال إعادة تأسيس كافة التخصصات على كلِّ من الأرضيات المجتمعية التي يفترض فيها أن تتخصص في تطوير الحلول الذاتية لكلٍّ منها بالاستعانة المقارنة بحلول سواها من المجتمعات، لكن ابتداءً من أسئلتها المحلية. من هنا كان الدرس الميداني لمختلف المجتمعات هو دأب نهجنا المحثي، قبل أي اجتهاد تنظيري يقوم عليه.

وهنا جدير بالذكر أن البحث العلمي في البلاد الغربية ينحو ليس فقط للفصل بين احتياجات الغالبية العظمى من الأهالي في المجتمعات التي يفترض أن يعود عليها البحث العلمي بما يعظم من إشباعها لاحتياجاتها، كما أن تخصصاته مفصولة تمامًا بعضها عن بعض، بدعوى تشعبها، وتفاضلها، وهو ما لا بأس به، بل إنه مطلوب

⁽۱) يعرّف الأستاذ الدكتور محمد دويدار الخصوصية الاجتماعية على النحو التالي: «تتكرر في ظل ملابسات معينة للتطور التاريخي الذي يمر به أحد المجتمعات أنشطة ذلك المجتمع بطريقة خاصة تصبح معلمًا للمرحلة التي يمر بها من التطور، ويتميز هذا التكرار للأنشطة المجتمعية على نحو خاص بنوع من الانتظام الذي بفضله يمكن التعرف على علاقات تتكرر باستمرار بين مختلف النشاطات» (راجع ص ۳۱ من كتابه: الاقتصاد السياسي علمًا اجتماعيًّا (بالفرنسية)، باريس، ١٩٧٤- ترجمتي على الأصل). وأُعقِّبُ على هذا التعريف الدقيق بضرورة احترام خصوصيات كل من مجتمعاتنا العربية في تفاعلها الندِّي والسلمي مع سائر خصوصيات المجتمعات المختلفة في الوطن الواحد، ومع سائر الأوطان على مدى الوطن العربي والعالم أجمع.

وبشدة، لكن ليس على حساب علاقتها العضوية بالأساس المجتمعي الصادرة عنه، والمفترض فيها أن تكرَّس لإشباع حاجات الغالبية العظمى من أعضائه. فهي بدلًا من ذلك تُوظَّف لسباق الهيمنة على الشعوب المسالمة عن طريق توظيف آليات التسليع في السوق العالمية التي يُفصَل فيها المنتَج عن صاحبه، ومن ثم عن مستهلكه، وتصبح له قوانينه المنفصلة عن الاثنين، والمغتربة عنهما في آن، مما يغطي على عمليات انتهاك حقوق الآخرين.

ولعل التساؤل المشروع هنا: ما دام هذا الكتاب يقترح عن طريق نماذج ميدانية في خمسة تخصصات ممثلة لمختلف ميادين المعارف الحديثة، ما دام هذا الكتاب يسعى لمخاطبة القارئ العربي العام والتفاعل معه، فلمَ كُتبت دراساته أصلًا بلغتين أوربيتين هما الإنجليزية والفرنسية، ولمَ لمْ تُكتب بالعربية؟

الإجابة عن هذا السؤال تتشعب لشقين: الشق الأول يتعلق بالصياغة اللغوية للأبحاث المقدمة هنا، إذ لم يكن أمامنا خيار آخر عندما عقدنا هذا اللقاء البحثي في مقر اليونسكو بباريس لنجمع بين باحثينا العرب، والمعقبين عليهم من الباحثين الغربيين. فهؤلاء الأخيرون لا يعرفون العربية كي يعقبوا على ما قُدم من أبحاثنا. لذلك كان لزامًا علينا أن نخاطبهم بلغات يفهمونها حتى نتيح لهم فرصة التفاعل معنا. وهو ما يجد القارئ ثمرته في التعقيبات الغربية المنشورة في هذا الكتاب. وهو أيضًا ما سجل فيه انحياز هؤلاء الباحثين الغربيين الكبار لمنهجنا البحثي البديل لتوجهات البحث العلمي السائدة في الغرب، بصدورنا عن الخصوصية النسبية لأرضياتنا المجتمعية الثقافية في تكيفها مع الطبيعة الأولية، وتحويلها لإشباع احتياجات الأهالي في كلِّ من تلك المناطق، والانطلاق من الوقوف على هذه الأرضيات المجتمعية في استقبال محص للنتائج البحثية من كافة أنحاء العالم، وليس بالصدور «المتعالي»

على الحلول المتوارثة في مجتمعاتنا من خلال الوافد من حلول «البلاد المتقدمة». هنا تصبح لغة صياغة الأبحاث ثانوية، وذلك على العكس من التوجه الاستشراقي لمجامع اللغة العربية في بلادنا باسم انفتاحها على العالم الخارجي. فمرجعيتها غربية بامتياز على الرغم من غاياتها المعلنة في «الحفاظ» على لغتنا القومية!

أما الشق الثاني من الإجابة فيتعلق بالمنطلق المعرفي الذي صدرنا عنه في تأسيس هذه الرابطة العلمية الدولية، إذ يقوم على العكس من توجه الأبحاث الغربية لتجاوز سقف آخر ما تواضع عليه البحث العلمي. وهو ما يمكن أن يفيد البشرية، كما يمكن أيضًا أن يضيرها. خذ على سبيل المثال تجاوز «آينشتاين» للعلوم الطبيعية التقليدية، باكتشافه قانون تحول المادة إلى طاقة، خاصة في فترة غليان الصراعات بين الدول الرأسمالية. فقد أفضى اكتشافه هذا، وإن كان عن غير وعي، إلى تيسير «اختراع» القنبلة الذرية().

⁽⁷⁾ وهو ما حدا بـ «دورينمات» - الكاتب السويسري - بعد الحرب العالمية الثانية إلى تأليف مسرحيته «علماء الطبيعة» التي يطالب فيها بوضع هؤلاء العلماء خلف القضبان كالوحوش الكاسرة نأيًا بالبشرية عما يسببونه من كوارث. وقد دار بيني وبين «دورينمات» نقاش حاد حول هذه المسرحية حين زار مصر في عام ١٩٨٥، حيث تلخص نقدي لموقفه المسرحي في أن العيب ليس في علماء الطبيعة، وإنما في انغلاق التخصصات العلمية على بنياتها الداخلية، والسعي لمجرد تجاوز معرفتها بالطبيعة الأولية، دون وعي منها بعلاقة الطبيعة الثانية (الاجتماعية) التي صنعها البشر، خاصة في ظل تطور الرأسمالية في أوروبا، بالطبيعة الأولية موضوع أبحاثهم. وهنا نجد عبارة «ديكارت» في القرن السابع عشر ممثلة لذلك التوجه الاستحواذي والعدواني بإزاء الطبيعة الأم: Maitriser la القرن السابع عشر ممثلة لذلك التوجه الاستحواذي والعدواني بإزاء الطبيعة الأراضي الزراعية، الاحتباس الحراري التي تهدد الأجيال القادمة بمجاعات تتمخض عن اختفاء الأراضي الزراعية، وتفشى التصحر في العالم: موضوع احتجاجات تلاميذ المدارس في أوروبا وسائر البلاد الغربية.

أما «فلسفة» رابطتنا العلمية فتقوم على أساس تكريس البحث العلمي لإشباع حاجات المجتمعات المحلية في تفاعلها السلمي مع سائر الخصوصيات المجتمعية. في هذه الحالة لا يمكن للبحث العلمي أن يسبب ضررًا لمن يحرص على خدمتهم بوصفه نشاطًا مجتمعيًّا في منجًى تخصصي.

لهذا قمت بتأسيس سلسلة كتب في كمبردج تتصدى لهذا المطلب على نطاق دولي تحت عنوان: نحو ثقافة عالمية عقلانية بحق. وقد اختيرت اللغة الإنجليزية لهذا الغرض لمجرد كونها لغة التواصل الرئيسية على مستوى العالم، ليس أكثر، ولا أقل.

وقبل أن أختم هذه المقدمة لا بد أن أشيد بالجهد المتميز الذي قام به كلً من مترجمي فصول هذا الكتاب، وقد كان من بينهم مؤلفو الدراسات التي قدمت في اجتماع اليونسكو بباريس، وفي مقدمتهم العالم الكبير وشيخ علمائنا العرب والأفارقة في مجمل العلوم الاجتماعية، وليس في علم الاقتصاد وحده، الأستاذ الدكتور محمد دويدار، الذي تكبد ترجمة دراسته الرائدة للغة العربية على الرغم من ظروفه الصحية غير المواتية. كما أشكر كلًّا من الأستاذ الدكتور محمد رؤوف حامد، والباحثة الأستاذة إيمان حامد إسماعيل، والباحث الاجتماعي المتميز الأستاذ نبيل مرقس، والدكتور بهنسي؛ على ما قدموه من ترجمات لهذا العمل نرجو أن تكون جسرًا فعالًا بينه وبين قرائنا في عالمنا العربي. كما أشكر الدكتور ماجد مصطفى، اللغتية العربية بكلية الألسن جامعة عين شمس على تطوعه بالمراجعة اللغوية لنصوص الكتاب، والفنان الكبير أحمد الجنايني على ما قدمه من مقترحات اللغوية لنصوص الكتاب، والفنان الكبير أحمد الجنايني على ما قدمه من مقترحات وتجارب مثرية لتصميم الغلاف. وأخيرًا وليس آخرًا كيف لي إلا أن أتوجه بالشكر والامتنان لرئيس مكتبة الإسكندرية، الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي، على ترحيبه ولامتنان لرئيس مكتبة الإسكندرية، الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي، على ترحيبه وكرمه بدعم ترجمة ونشر هذا العمل تحت لواء ذلك الصرح الثقافي الرفيع. وأن أشكر

كل من ساهم في إخراج هذا الكتاب إلى النور، في مقدمتهم سعادة السفيرة فاطمة الزهراء عتمان، مستشارة مدير مكتبة الإسكندرية للعلاقات الدولية، والأستاذة ألفت جافور، مستشارة مدير المكتبة للنشر، والدكتور محمد حسن على همته ودقته العالية في مراجعة تجارب الكتاب قبل مثوله للطبع، وسائر زملائه الكرام في فريق إدارة النشر بالمكتبة. فلهم جميعًا كل الشكر والعرفان على ما قدموه من دعم كي يصدر هذا الكتاب لقرائنا العرب بلغتنا القومية عسى أن يحظى بتفاعلنا جميعًا. بل إننا نراهن على هذا التفاعل المثمر مع الدراسات المعمقة في هذا العمل بوصفها نماذج ممثلة لمختلف فروع المعرفة الحديثة، وبوصفها مقترحًا منهجيًّا يتجسد في هذه الدراسات، لمختلف فروع المعرفة الحديثة، وبوصفها مقترحًا منهجيًّا يتجسد في هذه الدراسات، ويدعو لمناقشته على أوسع نطاق في عالمنا العربي من أجل استقلالنا الفكري والثقافي في جميع التخصصات.

ولا شك أن هنالك الكثير من الأبحاث والدراسات التي لم تطأها بعد «رابطتنا الدولية لدراسات التداخل الحضاري»(٣)، التي كان لي شرف تأسيسها، وتسجيلها رسميًّا في ألمانيا الاتحادية (حسب نظام تسجيل الجمعيات العلمية الأهلية هناك) آملًا أن تقدم بديلًا أكثر عقلانية واحترامًا لحقوق الإنسان والطبيعة من التيار السائد في البحث العلمي، إلا أنه ليس لدى رابطتنا هذه أي مقر ثابت حتى الآن تمارس فيه

⁽٣) من بين تلك المجالات، على سبيل المثال لا الحصر، الموسيقى العربية المعاصرة، وكيف نستنهضها من كبوتها الحالية، ولدينا في ذلك العالِم والفقيه الموسيقي الكبير، الأستاذ الدكتور فتحي الخميسي، كما أننا بحاجة للدرس المقارن لدساتيرنا العربية، وما يصدر عنها من قوانين تستهدف تنظيم إشباع احتياجات مجتمعاتنا في ظل العلاقات الدولية الراهنة، ولدينا في هذا المجال الخصب العالم القانوني الكبير الأستاذ الدكتور علي الغتيت، الذي ننتظر الكثير من دراساته الميدانية والتنويرية المثرية في هذا المضمار.

اجتماعاتها البحثية وأنشطتها الثقافية، فما أجدرها أن يُطرح إنشاء مقر لها للاكتتاب العام لما فيه نهضة شعوبنا العربية واستنهاض قدراتها الإبداعية الكامنة.

أ. د. مجدى يوسف

رئيس «الرابطة الدولية لدراسات التداخل الحضاري» International Association of Intercultural Studies (IAIS) magdiyoussef177@gmail.com

الجزء الأول: في العلوم الطبيعية



الفصل الأول

الحلية منبعًا للعالمية:

نموذج من علم الأدوية (الفارماكولوجيا) التأثير الإيجابي للكابسايسين (المكون الرئيسي في الغذاء التقليدي الليبي «الهريسة») على قرحة المعدة وعلى امتصاص الأدوية عبر الأغشية البيولوجية (*)

د. محمد رؤوف حامد

أستاذ علم الأدوية والسموم، الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية، القاهرة raoufh@yahoo.com

كان صيف ١٩٨١، منذ قرابة الأربعين عامًا، شاهدًا على مساهمتين علميتين بخصوص التأثيرات الدوائية للكابسايسين (المادة الفعالة في الفلفل الحريف)، وقد وضح بالفعل - فيما بعد - أنهما قد قدما ما هو جديد ومتميز، بل وغير مسبوق في مجالات الصيدلة وعلم الأدوية.

المساهمة الأولى كانت تختص باكتشاف قدرة «الكابسايسين» على تسريع امتصاص دواء «السلفاثيازول» من التجويف الفمي في أشخاص أصحاء (وقد ألقي البحث الخاص بذلك في المؤتمر الدولي الثامن للفارماكولوجي، الاتحاد الدولي لعلم الأدوية، طوكيو- ١٩٨١).

^(*) ترجمة مؤلف هذه الدراسة.

أما المساهمة الثانية، فتمثلت في الاكتشاف الخاص بقدرة الكابسايسبن على الحماية من إحداث قرحة المعدة في الجرذان (وقد عُرض البحث الخاص بهذا الاكتشاف في المؤتمر الدولي الـ ٤١ لعلوم الصيدلة، الاتحاد الدولي للصيدلة، فيينا–عاصمة النمسا، ١٩٨١).

أهمية هذين العملين الأساسيين لا ترجع فقط لأبعادهما التاريخية، حيث إن الملابسات الاجتماعية - الثقافية التي أجري هذان البحثان في إطارها (فضلًا عن البحوث الأخرى المتصلة بها، والتي أجريت بواسطة المجموعة البحثية نفسها في الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٤) تزيح الستار عن بعض القضايا المستترة، أو التي لم تنضج تمامًا بعد، بخصوص نقطة الانطلاق في البحث العلمي في العديد من بلدان الجنوب (إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية).

من هذا المنظور تعرض الورقة لما يلي:

- (١) قائمة بالبحوث التي أجريت.
- (٢) كيف وأين بدأت هذه البحوث؟
- (٣) المعرفة الفارماكولوجية الرئيسية التي كانت متواجدة بخصوص الكابسايسين قبل إجراء هذه البحوث.
- (٤) المساهمات التي أضافتها هذه البحوث (عند عرضها لأول مرة) إلى المعرفة الفارماكولوجية السائدة آنذاك.
 - (٥) مسارات ما يلي ذلك من نمو في المعرفة الفارماكولوجية.
 - (٦) الدروس المستفادة.

أولًا: قائمة بالبحوث التي أجريت

(أ) بحوث عرضت في مؤتمرات دولية

- (۱) تأثير الكابسايسين على امتصاص السلفاثيازول من التجويف الفمي (المؤتمر الدولي الثامن للفارماكولوجي، الاتحاد الدولي لعلم الأدوية، طوكيو، اليابان، يوليو ١٩٨١).
- (٢) الأثر الواقي للكابسايسين ضد الإحداث المعملي لقرحة المعدة في الجرذان (المؤتمر الدولي الـ ٤١ للعلوم الصيدلية، الاتحاد الدولي للصيدلة، فيينا النمسا، سبتمبر ١٩٨١).
- (٣) تأثير الكابسايسين على تنشيط إنزيمات الأيض بواسطة الفينوباربيتال في الجرذان (الورشة الأوروبية الثامنة للأيض الدوائي، لييج، بلجيكا ١٩٨٢).
- (٤) تأثير الكابسايسين على امتصاص الأدوية وعبورها الأغشية البيولوجية (المؤتمر الدولي الـ ١٩٨٣). الـ ٤٣ لعلوم الصيدلة، الاتحاد الدولي للصيدلة، مونترو سويسرا، سبتمبر ١٩٨٣).

(ب) بحوث تم نشرها في دوريات علمية

جرى نشر جميع البحوث التي أجراها المؤلف مع فريقه من الطلاب (والزملاء) في ليبيا، وكذلك تلك التي قام بها بعد ذلك، أثناء فترة تواجده كباحث زائر في معهد علم السموم (السويسري)، والتابع لكل من جامعة زيوريخ ومعهد البوليتكنيك ETH. وكان النشر في دورية بحوث الدواء (المصرية) العريقة Drug Research Egypt.

هناك بحث واحد فقط لم يمكن نشره محليًّا أو أجنبيًّا، وهو البحث الخاص باكتشاف أثر الكابسايسين في الوقاية من إحداث قرحة في المعدة، باعتباره خارجًا عن المعرفة المألوفة، والموثق كمقتطف (رقم ١٢٦) في كتاب المقتطفات الخاص بمؤتمر الاتحاد الدولي للصيدلة في فيينا عام ١٩٨١.

ثانيًا: كيف وأين كانت نقطة البدء؟

في أكتوبر ١٩٧٨، التحق المؤلف بالهيئة الأكاديمية لكلية الصيدلة كمدرس في جامعة الفاتح، بليبيا، حيث كانت الكلية وقتها حديثة الإنشاء، ولم يكن قد تخرج منها أية دفعة بعد. فقد كانت أول دفعة من الطلاب فيها لا تزال في نهاية الصف الثاني.

وكان على المؤلف وقتها (وكان في الثلاثين من العمر) أن يقوم بتدريس علم الأدوية (الفارماكولوجي) للطلاب الجدد في الصف الثاني. ولم يكن لديه خبرة تدريسية، حيث كان في السابق، ومنذ تخرجه، في عام ١٩٧٠، يقتصر على العمل في المجال البحثي. لذلك لجأ المؤلف إلى خبرة زملائه الأكبر من كبار الأساتذة، وكانت المفاجأة أن مع تطبيقه الدقيق لخبراتهم كان المتبقون من الطلبة في نهاية المحاضرة لا يزيدون عن نصف العدد الكي منهم (٢٠ طالبًا وطالبة من عدد ٤٠). وكانت المفاجأة الأكبر للمؤلف أن تعقيب زملائه من الأساتذة الكبار لم يتعلق بطريقة التدريس، وإنما بوجوب تسجيل غياب الطلاب في كل محاضرة حتى ينضبط الحضور إلى نهاية فترة المحاضرات (!!!).

لم يقبل المؤلف بنصيحة الأساتذة، وأدرك أن عليه أن يعتمد على نفسه. وعليه، فقد اتجه إلى مكتبة كلية التربية التي كانت لحسن الحظ على مقربة من كلية الصيدلة. ليتعرف بعمق على أصول وكيفية تطوير طرق التدريس حتى ينجذب الطلاب إلى حضور المحاضرات بدافع المعرفة، وليس تخوفًا من تسجيل غيابهم.

وبعد أسبوعين من الاطلاع المُركز (نهارًا وليلًا تقريبًا) اكتشف المؤلف أن العملية التعليمية الجامعية ليست في الأغلب إلا تشوهًا كبيرًا. فقد اكتسب فهمًا وإدراكًا للمفاهيم والطرق الحديثة في التعليم (أو بالأحرى التعلم). وكان المفهوم الرئيسي الذي نما عنده واقتنع به للغاية، ومن ثم انطلق في تطبيقه في العملية التعليمية، هو أن «الطالب الجامعي يعتبر شريكًا في العملية التعليمية وليس تابعًا».

كنتيجة لذلك، وعلى مدى فترة زمنية قصيرة، حدثت بالتدريج تغييرات جذرية في العملية التعليمية لعلم الفارماكولوجي لطلاب السنة الثانية.

كانت مخرجات هذا التغيير الجذري أبعد من مجرد الالتزام التلقائي الكلي (تقريبًا) للطلاب بحضور المحاضرات، حيث كانت نسبة حضورهم هي الأعلى (رغم عدم تسجيل الحضور والغياب). فقد أصبح الطلاب في حالة شغف بالفارماكولوجي، حتى إنهم سعوا لتغيير التدريب الصيفي السنوي في الصيدليات ليصبح تدريبًا على إجراء البحوث في علم الأدوية (الفارماكولوجي).

وعليه، تحول الطلاب مع أستاذهم (المحاضر) إلى فريق بحثي صغير.

كانت هذه هي الخطوة الأولى في أول بحوث فارماكولوجية تجرى في هذه الكلية في ليبيا. وقد كانت هذه الخطوة هي التي قادت إلى الأعمال البحثية المشار إليها على مادة الكابسايسين، والتي فتحت آفاقًا جديدة في علم الفارماكولوجيا.

السؤال الآن: لماذا الكابسايسين؟

كان على المؤلف (المحاضر وقتذاك) أن يأخذ في الاعتبار عدة عوامل أثناء اختيار النقطة البحثية التي يتعامل معها هذا الفريق البحثي (الطلابي) الصغير. ومن أهم هذه العوامل التي شكلت جوهر قناعاته أن الطلاب شركاء في العملية التعليمية، وأن النشاط البحثي هو جزء من أو هو الوجه الآخر للعملية التعليمية.

كان من المهم إذن أن يشعر الطلاب بالأهمية (العلمية المجتمعية) للنقطة البحثية، والتي يجب - في نفس الوقت - أن تقود إلى مساهمة (أو مساهمات) معرفية جديدة.

من هنا كان الاختيار لدراسة التأثيرات الفارماكولوجية لمادة الكابسايسين، والتي تنبع خصوصيتها بالنسبة لهم من تعرض الليبيين لها باستمرار. وهي المادة الفعالة في

الفلفل الأحمر الحريف الذي تصنع منه «الهريسة»، والتي تشكل عنصرًا أساسيًّا في الوجبات اليومية الثلاث لمعظم الليبيين.

هكذا، وبعد استعراض ما سبق إجراؤه من بحوث على المستوى العالمي جرت صياغة هدفين بحثيين أساسيين. الهدف الأول هو اختبار الأثر المكن للكابسايسين على امتصاص الأدوية، وأما الثاني فقد كان البحث في حقيقة الفكر الشائع بخصوص مسئولية الكابسايسين عن إحداث قرحة المعدة.

لقد كان هذا هو المدخل إلى التوجه البحثي والذي قاد بعد ذلك إلى خطوات ومخرجات مهمة.

ثالثًا: المعارف الفارماكولوجية الرئيسية التي كانت موجودة عن الكابسايسين قبل البدء في هذه البحوث (في أواخر سبعينيات القرن العشرين)

ربما كانت الخاصية الأهم التي كانت قد اكتشفت عن الكابسايسين هي قدرة هذه المادة، عند التعرض لجرعات عالية أو متكررة منها، على إلغاء حساسية نهايات الأعصاب (الطرفية). وذلك بمعنى منع نشوء الالتهابات العصبية نتيجة أية مواد يمكن أن تحدث هذه الالتهابات، أو نتيجة لتسليط شحنات كهربائية على نهايات الأعصاب ذات الحساسية للألم.

من الخصائص الأخرى التي كانت معروفة بالمثل عن مادة الكابسايسين، يمكن الإشارة إلى إحداث انخفاض في درجة الحرارة، الأمر الذي ثبت اختفاؤه عند تعرض تال لجرعات عالية من الكابسايسين، وزيادة مرور الدم بمنطقة المعدة، والتداخل السلبي مع امتصاص الدهون من الأمعاء. كما أنه قد وُجد أيضًا أن الكابسايسين يمنع امتصاص الجلوكوز من الأمعاء (في تجارب معملية على أجزاء من الأمعاء، وذلك خارج الجسم

الحي In Vitro). كما أنه قد وُجد أن الكابسايسين يُحدث تداخلًا مع بعض التحولات الكيميائية للأدوية في الجسم، وذلك فيما يتعلق بالالتهابات وبالأيض. كما كان قد تبين أن له أثرًا مضادًا لحيوية بعض أنواع البكتيريا.

رابعًا: استعراض نتائج بحوثنا المبكرة (التي بدأت في كلية الصيدلة في ليبيا)

يمكن تصنيف هذه البحوث إلى ثلاثة مجالات:

المجال الأول: «أثر الكابسايسين كواقٍ (أي في الحماية) من الإحداث المعملي لقرحة المعدة في الجرذان»

كان هذا العنوان هو بالضبط عنوان البحث الذي شاركنا به في المؤتمر الدولي للعلوم الصيدلية الـ ٤١، والذي عقد في فيينا بالنمسا عام ١٩٨١.

لقد كان هناك قصد من جعل عنوان البحث بهذا الوضوح، حيث كانت النتائج التي جرى التوصل إليها، وجرى عرضها في هذا المؤتمر، مختلفة عن (بل ومناقضة تمامًا) للفكر الشائع وقتها عن الكابسايسين في كافة أرجاء العالم. كان الفكر الشائع يقول بأن الكابسايسين مادة تحدث التهابًا عند تعرض الجلد والأغشية لها، وبالتالي فهي تسبب قرحة في المعدة. إلا أن التجارب التي قمنا بها عند استخدام الجرعات المناسبة من الكابسايسين (أي جرعات في حدود المدى الخاص بالجرعات التي يمكن أن يتعرض لها الإنسان) قد أثبتت عكس ذلك تمامًا. ونظرًا لأن النتائج كانت على عكس الفكر الشائع في هذا المجال، فقد تمهلنا في عرضها على الأوساط العلمية، عيث تأجل هذا العرض من نهاية ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨١ حيث جرى العمل على نموذجين معمليين لإحداث القرحة.

كان النموذج الأول هو إحداث قرحة المعدة بواسطة الإجهاد العصبي.

في هذا النموذج تم تعريض الجرذان لإجهاد عصبي من خلال تحجيم الحركة لمدة ٣٠ ساعة وذلك بدون (أو بسبق) تعرض الجرذان للكابسايسين في جرعات مفردة (أي مرة واحدة) قدرها ١ أو ٤ أو ٨ مجم لكل كجم، أو جرعة يومية على مدى ٧ أيام (وقدرها ١ أو ٢ مجم لكل كجم)، أو يوميًّا طوال ١٤ يومًا، وقدرها ٢ مجم لكل كجم.

وأما النموذج الثاني، فكان إحداث قرحة في المعدة بواسطة إعطاء الجرذان مادة الأسبرين بالفم، بجرعة ٣٠٠ مجم لكل كجم، بعد أن يكون قد جرى ربط الطرف السفلي من المعدة.

في هذا النموذج تم تعريض الجرذان، للكابسايسين قبل إحداث القرحة، وذلك بجرعة مفردة (١ مجم لكل كجم) على مدى ٣٠ يومًا.

لقد أوضحت النتائج في كلا النموذجين أن سبق التعرض لمادة الكابسايسين يتسبب في الحماية الواضحة من حدوث قرحة في المعدة، وأن هذه الحماية تتناسب مع الجرعة المعطاة (في إطار المدى الذي اتبع من الجرعات). ولقد وصلت هذه الحماية إلى حد الحماية الكاملة (أي ١٠٠٪) في حالة الجرعة المفردة ٨ مجم لكل كجم على مدى ومًا قبل التعرض للأسبرين.

هذا، وقد جرى تفسير دور الكابسايسين في الحماية من قرحة المعدة من خلال ما يؤدي إليه من زيادة في الإمداد بالدم لمنطقة المعدة، وكذلك فعله في تقليل حساسية نهايات الأعصاب الموصلة للمعدة.

الجدير بالذكر أن الأبحاث العالمية اللاحقة قد أثبتت صحة التفسيرين السابقين، إضافة إلى ما استحدثته من تعمق في التفسير باستخدام التقنيات الأحدث.

المجال الثاني: تأثير الكابسايسين على امتصاص الأدوية ومرورها عبر الأغشية البيولوجية

كان أول بحث أجريناه في هذا المجال هو ذلك الذي تم إلقاؤه في طوكيو عام ١٩٨١.

ولقد تم إجراء هذا البحث على متطوعين (٢٢ من الطلبة)، عن طريق قياس امتصاص مادة السلفاثيازول من التجويف الفمي (في وجود، وفي عدم وجود، قدر ٢٤ من الألف مجم من الكابسايسين)، وذلك أثناء وجود المحلول الدوائي في الفم لفترة تتراوح من ١ إلى ٧ دقائق.

لقد أوضحت النتائج ما يلي: زيادة امتصاص الدواء عند الطلاب الذين تعودوا على تناول الهريسة مقارنة بمن لا يتناولوها ولا يتناولون الكابسايسن في أية صورة. أن وجود الكابسايسين في المحلول الدوائي يسرع من امتصاص الدواء في المجموعتين، غير أن هذا التسريع يكون بدرجة أعلى عند الأشخاص الذين لا يتناولون الكابسايسين في أية صورة. وبينما كان من اليسير تفسير هذه النتائج من خلال المعرفة المتاحة عن تأثير الكابسايسين على الإمداد بالدم وكذلك على الأعصاب، إلا أن هذه النتائج كانت مناقضة تمامًا لنتائج سابقة كان قد تم نشرها عام ١٩٧٨ بواسطة باحثين من تايلاند بخصوص امتصاص الجلوكوز.

هكذا كانت النتائج التي تم الحصول عليها من ناحية، وكذلك تناقضها مع نتائج سابقة من ناحية أخرى، حافزين للمزيد من العمل البحثي بخصوص تأثير الكابسايسين في هذا المجال. وقد تضمنت التجارب الإضافية التي تلت تأثير الكابسايسين على ما يلي: امتصاص الجلوكوز من التجويف الفمي عند متطوعين من الطلاب. امتصاص دواء السلفاثيازول من أمعاء الجرذان. مرور الجلوكوز عبر (أو إلى) جلد الضفدعة. هذا وقد أوضحت هذه البحوث قدرة الكابسايسين على تسريع امتصاص الأدوية ومرورها عبر

(أو إلى) الأغشية البيولوجية، وقد تم عرض كافة هذه النتائج في المؤتمر الدولي الـ 22 للعلوم الصيدلية في مونترو (سويسرا) وذلك في سبتمبر ١٩٨٣. أضف إلى ذلك أن هذه الخاصية للكابسايسين فيما يتعلق بامتصاص دواء الباراسيتامول من أمعاء الجرذان قد تأكدت في بحث نشر في دورية بحوث الدواء المصرية عام ١٩٨٥.

لقد أكدت هذه النتائج أن الكابسايسين يُسرع من امتصاص الأدوية، وأن هذا التأثير يتزايد بزيادة جرعة الكابسايسين، في إطار المدى المعقول من مستويات الجرعات، وهو مدى يقارب تلك المستويات التي يتعرض لها الإنسان في الظروف العادية. وأما الارتفاع بجرعات الكابسايسين فوق ذلك، فإنه يؤدي إلى تقليل إمكانية تسريع الامتصاص، ثم يصل إلى حد عرقلة الامتصاص.

وهنا اتضح السبب في تناقض نتائجنا مع نتائج الباحثين التايلانديين. لقد استخدما مستوى عاليًا من الكابسايسين. كان هذا المستوى يفوق أعلى مستوى استخدمناه في تجاربنا بقدر ٢٤ مرة.

ذلك يعني أن الدراسة التايلاندية (والتي كانت قد أثبتت أن الكابسايسين يقلل من امتصاص الجلوكوز من الأمعاء) كانت تتعلق بجرعة جد عالية من الكابسايسين بحيث وصلت إلى حد السمية، وليس جرعة مقاربة للجرعات المعتادة التي يتعرض لها الإنسان في الحياة اليومية.

المجال الثالث: استكشاف بعض النواحي المتعلقة بمدى مأمونية الكابسايسين

تم إجراء هذا الجزء أساسًا في معهد السموم (التابع لجامعة زيوريخ والمعهد التكنولوجي العالي) بسويسرا بدعوة كريمة من المرحوم الأستاذ «جيرهارد

تسبيندن» Gerhard Zbinden، مدير المعهد وقتها، وذلك على مدى ستة أشهر قضاها المؤلف باحثًا زائرًا هناك (١٩٨٣/ ١٩٨٤).

وقد تضمن هذا الجزء الدراسات التالية:

- التأثير الطفري المحتمل باستخدام اختبار AMES.
- التداخل مع الهشاشة الأسموزية للكرات الدموية الحمراء.
 - التأثير السمى على الخلايا (خارج الجسم).
- التداخل مع الأكسدة البيولوجية للأدوية (داخل أو خارج الجسم).
 - الأثر على سلوك الجرذان في المتاهة المغلقة.
 - الأثر على نزف (أو سيولة) الدم.

لقد أوضحت هذه النتائج عدم وجود أي تداخل من الكابسايسين (في الظروف المستخدمة)، وذلك بخصوص إحداث الطفرات، أو الهشاشة الأسموزية لكرات الدم الحمراء، أو سلوك الحيوانات.

ومن جانب آخر، أوضحت النتائج قدرة الكابسايسين على زيادة الأكسدة البيولوجية لبعض الأدوية، وكذلك زيادة نزف (أو سيولة) الدم، الأمر الذي قد يكون ذا فائدة علاجية، وأيضًا وجود أثر سام في الجرعات العالية (والتي بالضرورة تكون سامة) على الخلايا خارج الجسم.

خامسًا: التطورات العالمية اللاحقة ذات الصلة

ربما كانت المخرجات الأكثر أهمية للفريق البحثي الصغير من الطلاب الليبيين مع أستاذهم (المحاضر وقتذاك) منذ حوالي أربعة عقود تتمركز على وجه الخصوص في اكتشاف دور الكابسايسين في كل من «الحماية من قرحة المعدة» و«تسريع امتصاص الأدوية وعبورها عبر الأغشية البيولوجية».

هذا الاعتبار يرجع إلى الأسباب التالية:

- (١) عدم سبق التوصل عالميًّا إلى أي من الاكتشافين.
- (٢) الاكتشاف الخاص بقرحة المعدة كان مضادًا للفكر الشائع وقتها. وأما ذلك الخاص بتسريع الامتصاص فكان مناقضًا تمامًا لبحث سابق كان قد تم نشره بواسطة فريق بحثى تايلاندي.
- (٣) كل من الاكتشافين، بخصوص القرحة، وبخصوص الامتصاص، يتمتع بأهمية إكلينيكية، أي بأهمية تتعلق مباشرة بعلاج المرضى، وذلك اعتمادًا على ما يلى:
- أ) أن كلًّا من الاكتشافين قد تأسس باستخدام مستويات معقولة من الجرعات يستخدمها الإنسان في حياته العادية.
 - ب) العلاقة المباشرة للاكتشافين بالمتطلبات والتطورات العلاجية.

يذكر هنا أنه قد اكتشف لاحقًا أن للكابسايسين أثرًا مضادًّا للبكتيريا التي قد ثبت مسئوليتها عن معظم حالات قرحة المعدة H. Pylori. كما يذكر أيضًا أنه قد جرى بعد ذلك استخدام الكابسايسين في تسريع امتصاص الأدوية، وأن عددًا من براءات الاختراع في الغرب قد منح في هذا الخصوص.

ج) أن الهدف البحثي الذي كان وراء كل من الاكتشافين كان قد تمت صياغته بعناية. وقد حدث ذلك من خلال مسح علمي نشط ومنضبط للبحوث المنشورة سابقًا، ومن خلال الانتباه إلى عادة غذائية قومية في بلد بعينه (إضافة إلى وجود ما يشابهها في مناطق أخرى من العالم). ذلك إلى جانب الالتزام في تطبيق طريقة التفكير العلمي في إطار سياقات الخصوصيات والمتطلبات الاجتماعية من ناحية والمعرفة العلمية من ناحية أخرى.

والآن، قد يستحق الأمر إلقاء نظرة سريعة على كيفية توافق الأبحاث الأحدث التي جاءت بعد ذلك بخصوص علاقة الكابسايسين بقرحة المعدة مع ما كان قد أُعلن في البحث الأول في فيينا عام ١٩٨١ من أن الكابسايسين يقي من إحداث قرحة المعدة. بل إن هذه الأبحاث قد أثبتت صحة التفسيرات التي ذكرت في البحث الأول إضافة إلى ما قدمته من تفاصيل عميقة من خلال استخدام ما استجد من تقنيات بحثية.

وفى عام ١٩٨٩ أثبت «ليبيه» Lippe وزملاؤه، أي بعد ثماني سنوات من البحث الأول الذي قدمناه في فيينا، أن وجود الكابسايسين داخل المعدة يساعد في التخلص من حمض المعدة ويزيد من مرور الدم في الغشاء المبطن لها. وفي العام نفسه (١٩٨٩) توصل «هولتسر» Holzer وزملاؤه إلى أن الكابسايسين يحمي من إحداث الأسبرين لقرحة المعدة، ومن إحداثه للنزف في الغشاء المبطن لها، وقد تم التوصل إلى الاستنتاج نفسه على الإنسان عام ١٩٩٥ (أي بعد ١٤ عامًا) بواسطة مجموعة بحثية سنغافورية. وقد اتضح بعد ذلك، في عام ١٩٩٦، أن للكابسايسين تأثيرًا شافيًا أيضًا من قرحة الأمعاء (التي تكون قد حدثت بواسطة حمض الخليك Acetic acid).

⁽١) ربما كان لذلك أثره الآن في تواجد الهريسة باسمها الأصلي في حروف لاتينية، في المطبح الأوروبي كمقبلات «شرقية» تعرض للبيع في حوانيت المطارات الأوروبية، وذلك على العكس مما كان شائعًا من قبل بأنها تحدث «قرحة المعدة». (المحرر).

هذا وكان أصحاب هذه الأبحاث يستخدمون في شروحاتهم نفس التفسير الذي كان قد قُدم بواسطة المجموعة البحثية الشابة عام ١٩٨١، وهو زيادة مرور الدم في المعدة (والأمعاء) Hyperemia.

وأكثر من ذلك، فقد اتضح عام ٢٠٠٨، أن الكابسايسين يحمي من تلف الغشاء المبطن للمعدة من جرَّاء الصدمات النزيفية Hemorrhagic shock.

وفيما يتعلق بالجديد الخاص بالكيفية التي من خلالها يُحدث الكابسايسين حماية ضد إحداث القرحة، فقد اتضح أنه يسبب إفراز مادة من شأن تواجدها عمل حماية ضد حدوث القرحة، الأمر الذي ينتج عن توسيع الأوعية الدموية المحيطة بالغشاء المبطن للمعدة، وهي مادة بروتينية تدعى Calcitonin gene-related peptide.

أما عن البكتيريا التي اكتشف حديثًا مسئوليتها عن إحداث قرحة المعدة، فقد اتضح أن الكابسايسين يمنع نموها، ويقلل من الالتهابات المصاحبة لوجودها.

وفيما يتعلق بتأثير الكابسايسين على امتصاص الأدوية، وهي النتائج الرئيسية الأخرى للمجموعة البحثية الصغيرة (والتي كانت قد جرى إعلانها في مؤتمري الفارما كولوجي والعلوم الصيدلية، في طوكيو ١٩٨١ ومونترو ١٩٨٣، على الترتيب)، فقد نُوه إليها في كتاب صدر مؤخرًا، عام ٢٠٠٦، فضلًا عن استخدام نفس الخاصية في براءات اختراع تختص بتسريع امتصاص الأدوية.

الدروس المستفادة

(۱) الأصالة في الأبحاث لا تعتمد على الجغرافيا، بل تعتمد على الأصالة في طريقة اختيار المشكلة البحثية التي يجري العمل عليها. والفائدة الكبرى من الأبحاث التي تجري في بلدان الجنوب تكون في أصالة ارتباطها بالسياقات المحلية (من

- ثقافة، وعادات إنتاجية، واستهلاكية)، عندها يمكن لهذه الفائدة أن تكون أصيلة، وأن تصبح ذات مردود عالمي.
- (٢) الحاجة الماسة لتطوير الأطر المرجعية للبحث العلمي في دول الجنوب، حيث أنشطة البحث العلمي في هذه البلدان تُستهلك، في جزء غير قليل منها، في مجرد تقليد (أو استكمال) بحوث تم إجراؤها في الغرب. بل وتجري الاستهانة (وربما المعاداة) للأنشطة البحثية المتولدة من خلال السياقات الاجتماعية الثقافية والمعرفية المحلية. تمامًا كما حدث في ليبيا بشأن البحوث المشار إليها عاليه، والتي ثبت مع الزمن صحتها بل وأصالتها في السبق على المستوى العالمي.
- (٣) القدرة االاستيعابية و/ أو الإنجازية للطلاب في الجامعات لا تختلف كثيرًا بين الشمال والجنوب، حيث إن حجر الزاوية يكون في تمكين الطلاب من خلال عملية تعليمية تمكينية كقوة تدفع فيهم الشغف (و/ أو الهم و/ أو الإلهام) البحثي. فأمثال هؤلاء الطلاب المتمتعين بتلك الإمكانية يستطيعون دفع التغييرات التنموية في مجتمعاتهم.
- (٤) الحاجة القصوى لتشجيع ودفع قدرات طلاب العلم، والباحثين في مجتمعات الجنوب، وإلا فإن الممكنات من المخرجات الذهنية المتفوقة لديهم تضمر وتنقطع (أو تُهدر بإساءة استخدامها).

عرفان بالجميل

كل الطلاب الذين اشتركوا في دراسات الكابسايسين (من ليبيين وغير ليبيين) يستحقون عميق الشكر، ليس فقط بسبب مشاركاتهم البحثية، ولكن لأنهم استطاعوا بعضهم مع بعض، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أن يلعبوا دورًا نشطًا في

تغيير العملية التعليمية في كلية الصيدلة الليبية في ذلك الوقت (١٩٧٨-١٩٨١). وإنه ليشرفني هنا أن أذكر منهم الأسماء التالية (أبجديًّا حسب النص المكتوب بالإنجليزية):

- (١) عائشة المخزوم
- (٢) عائشة المنقوش
- (٣) على بريهيمات (جزائري)
 - (٤) على مهدي
 - (٥) دلال الخامي
 - (٦) فاطمة شميلة
 - (٧) خديجة الزروق
 - (۸) مفيدة بحري جندي
 - (٩) وسام البشتي

والشكر موصول بالمثل لاثنين من أعضاء هيئة التدريس ساهما بفعالية في بعض هذه الأعمال، وهما الدكتورة سلوى متولي (مصرية) والدكتورة أسماء هدايت (باكستانية).

الشكر أيضًا لعميد الكلية آنذاك، الدكتور سعد الدين المجراب، لكريم نزوله على رغبة الطلاب (ودعمها) بتحويل التدريب الصيفي في الصيدليات إلى تدريب على البحث العلمي الفارماكولوجي مع أستاذهم.

ورغم أن الأصالة في بلدان الجنوب هي في تقديري أمر أكيد، فإن اكتشافها، والعناية بها، وترشيدها، وتنبيهها، وتشبيكها، واستخدامها، هي كلها عمليات تعاني من الإهمال الخطير. لهذا السبب، فإن الأستاذ الدكتور مجدي يوسف يستحق جميل وعميق الشكر لجهوده النظرية والتطبيقية طويلة المدى، والمُكرسة من أجل تنشيط وإعمال دور الأصالة الذاتية في بلدان الجنوب.

والمؤلف مدين كذلك بالشكر للباحثين المساعدين أموتس ميكائيل وسامي جمال (من العاملين الإريتريين في كلية صيدلة جامعة أسمرة) لتكرمهما بالمساعدة في تحضير هذه الورقة للعرض في المؤتمر الذي كان قد عُقد في مقر اليونسكو في باريس عام ٢٠٠٩، حيث كان المؤلف يعمل وقتذاك أستاذًا في إريتريا.



الفصل الثاني

تعقيب على الدراسة المقدمة من الأستاذ الدكتور محمد رؤوف حامد بعنوان «التأثير الإيجابي لمادة الكابسايسين» (الهريسة في المطبخ الليبي) على قرحة المعدة وعلى انتقال الدواء عبر الأغشية الحيوية (*)

د. بيتر هولتسر

أستاذ علم الجهاز العصبي للأمعاء والمعدة، ورئيس وحدة أبحاث أعصاب الأمعاء والمعدة، بمعهد علم الأدوية التجريبي والعلاجي، الجامعة الطبية - جراتس E-mail: Peter.Holzer@Medunigraz.at

المقدمة

عندما طلب مني الدكتور حامد أن أقوم بالتعقيب على الدراسة التي قدمها حول تأثير مادة الكابسايسين على قرحة المعدة وعلى عبور الأدوية عبر الأغشية البيولوجية، كنت غايةً في التأثر لأن أعرف أنه في عام ١٩٨١، كان قد توصل هو وفريقه البحثي في جامعة الفاتح بطرابلس (ليبيا) إلى أن مادة الكابسايسين، المكوّن الحريف في الفلفل الأحمر (الهريسة في المطبخ الليبي) تخفض من إحداث قرحة المعدة في حيوانات المعمل المؤتمر (المويسة في المطبخ الليبي). واندهشت أيضًا عندما علمت أنه كان قد قدم هذه النتائج في المؤتمر الدولي لعلم الصيدلة في فيينا (النمسا) وهي عاصمة بلدي. ومن ناحية أخرى

^(*) ترجمة الأستاذة إيمان حامد إسماعيل.

كنت حزينًا جدًّا عندما أدركت أنني لم أكن أعرف هذا العمل على الإطلاق. هذه الحقيقة وتلك الاعتبارات التي قدمها الدكتور حامد في دراسته ألهمتني لأن أقدم رؤياي في عدد من القضايا المتعلقة بموضوع هذا المؤتمر.

الاهتمام والتقصير

في تقديري، بخصوص العمل الذي قام به فريق الدكتور حامد في ليبيا حوالي عام ١٩٨٠، أود أن أركز على أن مادة الكابسايسين (بالتعارض مع كل المعتقدات الشائعة في ليبيا وأيضًا في أوروبا) تحمى المعدة ولا تضرها. جاءت محاضرة الدكتور حامد عام ١٩٨١ في نفس العام الذي قدَّم فيه كل من الدكتور «سولتشاني» Szolcsányi والدكتور «بارثو» Barthó أعمالهما، وهما باحثان يعملان في الفارماكولوجي بالجامعة الطبية في «بيكس» Pécs (المجر). كانت نتائج البحث التي تمت بواسطة كل من الدكتور سولتشاني والدكتور بارثوفي عام ١٩٨١، والتي نشرت في كتاب وقائع مؤتمر كان بدوره محدود التداول، مطابقة في جوهرها مع النتائج التي توصل إليها الدكتور حامد عام ١٩٨١. وقد جاء تعرفي على هذه الدراسة من خلال تعاوني مع الدكتور بارثو. وإن كان عملي في هذا المجال لم يبدأ قبل ١٩٨٥ إلا أنه أكد تمامًا ما كان قد قدمه فريق الدكتور حامد وكذلك ما كان قد قدمه الدكتور سولتشاني مع الدكتور بارثو. لقد قوبل عملي في هذا المجال أيضًا بالشك والظلم (كما كان قد حدث من قبل تجاه النتائج التي كان قد توصل إليها فريق الدكتور حامد)، ويدل على ذلك التعليق الذي نُشر في دورية بحوث القرحات Ulcer Research Alliance (المجلد ١، العدد ١، عام ١٩٨٨)، وهي جريدة توزع على عدد محدود من الباحثين المتخصصين في أبحاث القُرح، حيث جاء في ذلك التعليق: «سمعت شائعات عن عدم إعادة تحقق بعض نتائج (الكابسايسين)». ولحسن الحظ، تمكنت من تأمين الحصول على دعم من زملاء أكثر وعيًا وإدراكًا، ومن ثم توصلت إلى توضيح بعض الآليات الكامنة وراء تأثير الكابسايسين في حماية المعدة والآثار البيولوجية الناجمة عن هذه النتائج (Holzer, 1998).

حدد الدكتور حامد، في بحثه الذي قُدِّم في هذا المؤتمر الإشكالية التي كان يواجهها هو وفريقه عند تقديم الأطروحة التي تفيد بأن المادة الفعالة «الكابسايسين» (أو الهريسة التي تُعد جزءًا مهمًّا في الوجبات الغذائية الثلاث التي يتناولها معظم الشعب الليبي) مفيدة للمعدة، بينما الفكر الشائع عند عامة الناس، وأعضاء المجتمع العلمي بالمثل، يقضي بأن تناول الكابسايسين يسبب قرحة المعدة. وقد تجلت فيما بعد صحة ما توصل إليه الدكتور حامد، وما كان قد وضعه من فرض، من خلال ما جاء بعد ذلك في عدد كبير من الدراسات التجريبية، وذلك في معظم أنحاء العالم. وهو ما ثبت بشكل مباشر بواسطة مجموعة بحثية في سنغافورة، أوضحت أن مادة الكابسايسين تقلل الآثار الضارة لدواء الأسبرين على معدة الإنسان (1995 (Yeoh et al., 1995).

حراس العلم

تشير محاضرة الدكتور حامد باقتدار إلى العقبات والتحيزات المفاهيمية التي تواجهها تلك الأبحاث التي تتعارض مع المعتقدات السائدة. فإذا كانت هذه الأبحاث قادمة من مناطق أقل تطورًا من الناحية العلمية في منظور الغرب، عندئذ تتحول هذه التحيزات المفاهيمية إلى إهمال صريح. وهنا أتساءل عما إذا كان الدكتور حامد قد حاول نشر اكتشافاته البحثية التي توصل إليها، بشأن قيام المادة الفعالة «الكابسايسين» بحماية المعدة، بكامل نصها في مجلة علمية دولية، وعما إذا كان قد فعل ذلك فكيف كانت النتيجة؟ كما أن من المثير للاهتمام بشدة أن نعرف منه أنه حتى أعضاء هيئة التدريس المحليين في طرابلس، والذين كانوا قد أجروا بحوثًا في الغرب، كانوا يحملون آراءً مضادةً تجاه نتائج بحوثه والتي لم تكن متوقعة. من سوء الحظ، في هذا الشأن،

أن المجتمع العلمي ما زال يعاني من ممارسة التفرقة في تقدير الأبحاث على أساس جغرافي، وهي حقيقة تفرّق بالمثل بين أوروبا وأمريكا. في هذا الصدد يتضح من تحليل معدلات قبول ورفض الأبحاث المقدمة للنشر في المجلات الرئيسية في الولايات المتحدة أن التقدير الذي يلقاه الباحثون الأمريكيون أعلى بكثير مقارنة بزملائهم الأوروبيين، فما بالنا بالعلماء في المناطق الأخرى من العالم؟!

تعتبر عملية المراجعة التقييمية للأبحاث بواسطة زملاء من نفس التخصص بمثابة إجراء مقدس لتوكيد «الجودة» في العالم العلمي، فهؤلاء الباحثون المناظرون هم «حُراس العلم». وبهذه المناسبة، فإن فكرة المراجعة التقييمية بواسطة زملاء في التخصص نفسه تعود إلى إسحاق بن على الرهاوي (٨٥٤-٩٣١) كما هو واضح في مؤلفه «أدب الطبيب». وإن كان ينبغي من الناحية المثالية أن تكون المراجعة التقييمية موضوعية ومحايدة بواسطة باحثين من نفس التخصص، إلا أن الواقع لا يتفق دائمًا مع ذلك. وبصفتي مؤلفًا وعضوًا في العديد من مجالس التحرير في دوريات علمية صرت على دراية ببعض أوجه القصور فيما يجري حاليًّا في عملية المراجعة التقييمية. ذلك أنه، على سبيل المثال، يُقصد بإخفاء هوية المراجعين حمايتهم من المناقشات التي لا تنتهي مع المؤلفين، لكن ذلك من ناحية أخرى قد يعطى مجالًا للنيل من المنافسين أو الاستعلاء عليهم. لهذه الأسباب تُوفر العديد من المجلات، وجهات تمويلها، إمكانية إرسال قائمة بالمراجعين الذين ينبغي استبعادهم. إن حماية المؤلفين من المراجعات التقييمية غير المنصفة بناءً على خلفيتهم الجغرافية تكمن في جعل إجراءات المراجعة مزدوجة التعمية. وذلك بمعنى أن كلَّا من المؤلفين والمراجعين مُجهلون، أي غير معروفين، من جانب بعضهم للبعض الآخر. وبصفتي مهتمًّا بشأن أوجه القصور في عملية المراجعة التقييمية بواسطة الزملاء الباحثين، فقد فكرت في صياغه لوائح

لتلك المراجعة التقييمية، وذلك بتحديد المعايير العلمية والأخلاقية الرئيسية التي يمكن قبولها عالميًّا. لكن المشكلة هي كيف يمكن تطبيق مثل هذه اللوائح؟

هنالك مشكلة أخرى ناجمة عن النظام الحالي للمراجعة، وهي أن البحث الذي يُجرى خارج الاتجاه العلمي السائد، حتى إذا كان صادرًا عن باحثين غربيين، تتزايد صعوبة نشره في المجلات الدولية ذات المستوى اللائق. هذا الاتجاه نحو «تأييد الذات» للمنظومة الجارية يؤدي إلى التحيز ضد الأفكار والنتائج غير العادية، والتي تتعارض مع التيار الرئيسي للفكر العلمي السائد. كما يؤدي ذلك أيضًا إلى رفض «البحث ذي الجرأة العالية»، على الرغم من أن هذا النهج ضروري للوثب إلى الأمام داخل منطقة علمية جديدة وغير مستكشفة بعد. ومن مظاهر التناقض الأخرى في العالم العلمي المعاصر التمسك المبالغ فيه بمبدأ «من له السبق يفوز بكل شيء». وهو ما يؤدي الحالم العلمي المجديد بواسطة معمل مستقل قبل أن يتم تعميم قبوله. وعندئذ يتساوى في الأهمية كل من التقرير الأصلي وذلك المؤيد له. والحقيقة أن التقرير الأصلي فقط هو الذي يتم نشره في محبلة على مستوى عالٍ بينما يُنشر التقرير المؤيد في مجلة أخرى ذات مستوى أقل.

الفجوة الكبري بين العلم والانبهار

ليس من المبالغة التأكيد بأن بعض المبادئ الأساسية للعلم في الوقت الراهن ذات جذور متشعبة في العالم العربي من خلال التركيز بصورة أكبر على التجريب والملاحظة الأولية. ولا عجب فقد كان العلماء العرب هم الذين أسسوا المنهج العلمي بصورته التي نعرفها اليوم. وبما أني قد أشرت إلى ذلك من قبل، فلا بد أن ننوه إلى «الحسن بن الهيثم»، و«ابن سينا» باعتبارهما الأبوين الأولين لما يُعرف اليوم بالطب القائم على الشواهد والبراهين. وعلى الرغم من أن الإمبراطور فريدريك الثاني (١١٩٤-١٢٥٠)

كان مفتونًا بعلوم العرب فإن تناول الأوروبيين لهذه الإنجازات التاريخية والبناء عليها لم يحدث إلا بعد عصر النهضة.

وفي حين أن مبادئ المنهج العلمي ما زالت متبعة ومتفق بشأنها فإن الممارسات العلمية في الغرب، وبشكل جزئي في الشرق الأقصى، قد تكيفت مع العديد من مظاهر الانصياع لآليات السوق وما يترتب عليها من النيل من الأمانة والتواضع في البحث العلمي. لذا فإن الأسماء الأشهر من العلماء تنشر أبحاثها على وجه السرعة في الدوريات الشهيرة مثل مجلات «الطبيعة»، و«العلوم»، و«الخلية». بل إن هناك توجهًا بتشكيل دوائر مغلقة داخل المجتمع العلمي. هذه الملابسات تضع العلماء من البلدان غير المتقدمة علميًّا، ومن الدول ذات اللغات والخلفيات الثقافية المختلفة عن التيار السائد، في وضع معيب وغير ملائم. إن نظرة إلى تاريخ العلم الحديث تدلنا بشكل مباشر على أن تلك الفجوة المشار إليها أعلاه تمثل خسارة كبيرة للعلم وللإنسانية.

أهمية التبادل الثقافي وتدفق المعلومات على نحو حُر

لا يوجد دليل أن للأصالة في البحوث حدودًا جغرافية، وعلى الرغم من أنني لست متخصصًا في الأنثروبولوجيا فإنني أتخيل أن نوع الأصالة التي قد يتصادف أن تختلف جغرافيًّا، إنما تعتمد في أصالتها على الخلفيات التعليمية والثقافية السائدة في المناطق المختلفة. ومع ذلك أتصور أن الفضول باعتباره القوة الرئيسية الدافعة الرئيسية للبحث العلمي، إنما هو خاصية إنسانية بامتياز. فأي ثقافة تدعم الفضول لا بد وأن تكون قادرة على توليد البحوث الأصيلة، كما توضح محاضرة الدكتور حامد بصورة قاطعه أن هناك تقاليد وثقافات محلية تلهم البحث العلمي الجاد. إنني أشعر أن الاتجاه الرئيسي للعلم وللبحث العلمي سيصير أكثر غنى وتقدمًا كلما تكاملت معه الاتجاهات الصادرة عن خلفيات ثقافية مختلفة.

ذلك أن أحد جوانب العالم العلمي الراهن، وإن كان لم يناقش بشكل صريح في محاضرة الدكتور حامد، هو الوصول إلى المعلومات العلمية الأكثر تأثيرًا. ذلك أنه، على الأقل في مجالات التخصصات الطبية، من غير الممكن المحافظة على مسار التطوير دون الوصول إلى هذه المعلومات. ونظرًا للتكلفة الباهظة لتحقيق ذلك، فإنني أتساءل كيف يمكن للبلدان غير المتقدمة علميًّا أن تكون على صلة بثروة المعلومات الغزيرة التي تُنشر كل يوم. هنا يمكن القول بأنه إذا ما اقتصر نشر النتائج العلمية على الدوريات المتاحة للجميع، فإن كل إنسان يستطيع بصورة فورية الاستفادة مما تحتويه من معلومات. بعبارة أخرى، فإن أية تواصلات تبادلية في العلم والثقافة إنما تحتاج إلى انسياب حُر ومجاني للمعلومات.

الخلاصة

ختامًا، يمكن القول بأن العلم القائم حاليًّا يُبنى بشكل رئيسي على عديد من الإنجازات التي ساهم العرب الأوائل فيها من قبل. من هنا أتمنى نجاح هذا المؤتمر المنعقد في مقر اليونسكو بباريس وأن تكون له مساهمة مهمة في دفع التفاعل بين الثقافات في عالم يسوده الاحترام المتبادل المبني على تقدير المزايا الكامنة في الغنى المتوفر بجميع الثقافات، الأمر الذي سيكون ذا فائدة، ليس فقط للعلم وإنما للإنسانية جمعاء.

المراجع

- Hamed MR, Hedayet A, Elkhamy DT, Almankoush AM. "A Protective Effect of Capsaicin against Experimental Induction of Gastric Ulcers in Rats". Abstracts of the 4lst International Congress of Pharmaceutical Sciences, Vienna, Austria 1981:126.
- Holzer P., "Neural Emergency System in the Stomach". *Gastroenterology* 1998; 114: 823-839.
- Szolcsanyi J, Barthó L., "Impaired Defense Mechanism to Peptic Ulcer in the Capsaicin-desensitized Rat". Mozsik G, Hanninen O, Javor T, editors. *Gastrointestinal Defense Mechanisms*. Budapest: Akadémiai Kiado; 1981: 39-51.
- Yeoh KG, Kang JY, Yap I, Guan R, Tan CC, Wee A, Teng CH. "Chili Protects against Aspirin-induced Gastroduodenal Mucosal Injury in Humans". *Digestive Diseases and Sciences*, 1995: 40: 580-583.

كلمة لمحرر الكتاب

كمنظّر للنظرية العامة للمعرفة، وبصفتي أستاذًا في السابق لفلسفة الصيدلة في هذا السياق، أسمح لنفسي بالتعقيب التالي:

- على الرغم من أن كلا البحثين اللذين جرى تقديمهما عام ١٩٨١ من قبل كل من فريق الدكتور رؤوف حامد، والدكتور «سولتشاني» (بالتعاون مع الدكتور «بارثو»)، قد توصلا إلى نتائج متطابقة تفيد بالأثر الإيجابي لمادة الكابسايسين في الحماية من قرحة المعدة، فإنه تجدر الإشارة إلى تباين السياقات المنهجية التي قادت الباحثين للوصول إلى هذه النتائج.
- فما توصل إليه «سولتشاني» و«بارثو» جاء في إطار جهد كبير ومتواصل منذ منتصف ستينيات القرن الماضي بقيادة البروفيسور «سولتشاني» بخصوص متابعة أثر الكابسايسين على وظائف الأعصاب.
- وفي المقابل، جاءت نتائج فريق الدكتور حامد من أجل التحقق العلمي من مدى صحة الفكر الشائع القائل بأن مادة الكابسايسين تسبب قرحة المعدة.
- ما يجذب الانتباه هنا أن نقطة الانطلاق في بحوث الدكتور رؤوف حامد وتلامذته بخصوص الكابسايسين، والتي بدأها عام ١٩٧٩، كانت تهدف إلى استجلاء آثار فارماكولوجية معينة لمادة الكابسايسين، وذلك من منظور اهتمامه العلمي بخصوصيات الواقع المحلي عند الشعب الليبي، التي تتميز بعادة التناول الدائم لهذه المادة ضمن الوجبات اليومية الثلاث.

من هنا قصد فريق الدكتور حامد إلى دراسة أثر الكابسايسين على انتقال الأدوية عبر الأغشية البيولوجية، نظرًا لما يمكن أن يسببه ذلك من تداخل مع فاعلية ومأمونية

الأدوية، إضافة إلى التحقق من مدى مسئولية الكابسايسين عن التهمة الموجهة له (في مختلف أرجاء العالم، وليس فقط في ليبيا) كسبب في إحداث قرحة المعدة.

وفي كلا المجالين، انتقال الأدوية عبر الأغشية البيولوجية، وإحداث قرحة المعدة، كانت هي النتائج الأولى من نوعها في العالم العلمي في هذا التخصص.

ولأن ما ثبت من دور إيجابي للكابسايسين في الحماية من قرحة المعدة كان مناقضًا للفكر الشائع فقد ووجه بحث الدكتور حامد بعدم الاستحسان، بل وبقدر من التندر، إن لم يكن السخرية والتجاهل من سائر المختصين في مجاله، وذلك ليس فقط أثناء طرح البحث في المؤتمر الدولي لعلوم الصيدلة في فينا عام ١٩٨١، بل أيضًا من جانب زملائه الأساتذة الليبيين، وهو الوضع ذاته الذي واجهه البروفيسور «هولتسر» من جانب زملائه الغربيين بعد ذلك بسنوات.

ضرورة الصدور عن كل من الخصوصيات المجتمعية في أغلب العلوم الطبيعية

هنا يجدر الإشارة إلى قضية منهجية في غاية الخطورة في تقديري، وهي أن التوجه العلمي التخصصي القائم على الصدور عن الخصوصيات المجتمعية المحلية، قد دفع فريق الدكتور حامد إلى إجراء هذه البحوث، وهو ما أفضى لتصحيح أخطاء شائعة في الفكر التخصصي ذاته على مستوى العالم أجمع، حيث ثبت فيما بعد صحة النتائج التي توصل إليها الدكتور رؤوف حامد، وفريقه البحثي في كافة البحوث التي أجريت في هذا المجال في مختلف أنحاء العالم، كما أوضح البروفيسور «هولتسر»، وهو من أكبر الباحثين العالميين في مجال بحوث الدواء (۱).

⁽۱) أفادنا الدكتور ماجد الصعيدي مشكورًا بتصحيح لعنوان كتاب إسحاق بن على الرهاوي (۸۰د- ۹۳۱): «أدب الطبيب» (الوارد ذكره في تعقيب البروفيسور «هولتسر»)، والذي نشره مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بتحقيق الدكتور مريزن سعيد مريزن عسيري، الطبعة الأولى،=

من هنا كان عنوان بحث الدكتور رؤوف حامد (المحلية منبعًا للعالمية) يشكل دعوة منهجية ليس فقط في علوم الدواء، وإنما في مختلف التخصصات الأخرى، وهو ما نلمسه بالمثل مطبقًا في البحث الميداني الشيق في هذا الكتاب للدكتور حامد



الموصلي في هندسة الإنتاج. بل إن هذا التوجه البحثي ذاته جاء مؤيدًا للمنهجية التي اتبعتها في دراستي المفارقة للتوجهات السائدة في نظرية الأدب خاصة في الغرب الحديث، والتي أنهيت بها هذا الكتاب حول «الأدب العربي المعاصر والأدب العالمي» (راجع إشارتي لبحث الدكتور حامد في علم الدواء في الحاشية الخامسة في دراستي هذه)، وهو التوجه المنهجي نفسه الذي يستنه الدكتور محمد حامد دويدار في دراساته الرائدة في علم الاقتصاد (راجع بحثه القيم في لوحة (١) غلاف كتاب الرهاوي. الفصل السادس من هذا الكتاب في تفسير

الأزمة الاقتصادية الراهنة وتداعياتها على مستوى العالم)، كما أنه منهج كل من المعماريين العالميين حسن فتحي (مصر)، وراسم بدران (الأردن وفلسطين).

(م.ی.)

⁼ الرياض (١٤١٢ه/ ١٩٩٢م). ويذكر المحقق في التعريف بالكتاب (ص ١٨): أن «كريستوف بورجل» ترجمه إلى الألمانية سنة ١٩٦٦، وترجمه «مارتن ليفي» إلى الإنجليزية سنة ١٩٦٧. كما نورد هنا صورة غلاف كتاب الرهاوي. (المحرر).

وقد انعقدت بيني وبين البروفيسور «هولتسر» صداقة فكرية عميقة على أثر تعاونه معنا في أعمال هذا المؤتمر. (المحرر).



الفصل الثالث

مواردنا من المواد المتجددة: قاعدة مادية للتنمية الذاتية المستدامة في مجتمعاتنا المحلية^(*)

د. حامد الموصلي

رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للتنمية الذاتية للمجتمعات المحلية، ومدير مركز تنمية الصناعات الصغيرة، وتطوير التكنولوجيات المحلية، بهندسة عين شمس (سابقًا)
Hamed.elmously@gmail.com; www.egycom.org

مقدمة

أنا مدينٌ بشدة في كل ما أقدمه في هذه الورقة إلى العمل الميداني الذي استطعت من خلاله أن أتفاعل مع طيف واسع من التكوينات الاجتماعية، والبنى الثقافية/ الحضارية في مجتمعاتنا المحلية، وأن ألمس بنفسي إمكاناتها الهائلة الكامنة. وهكذا، استطعت أن أبلور مفهومي الخاص عن التنمية الذاتية.

في واحدة من دراساتي الميدانية في الساحل الشمالي الغربي لمصر، كان مرشدي شاب بدوي في السابعة عشرة من عمره في ذلك الوقت. كان أُمِّيًّا، لكنه كان يمتلك معرفة مذهلة عن المنطقة التي يقطنها. كان يعرف جيدًا التكوينات الجيولوجية للمنطقة، وبالتالي العمق الذي يمكن أن نجد عنده المياه الجوفية، وطرق حفر الآبار،

^(*) ترجمة الأستاذ نبيل مرقس.

وأيضًا أسماء النباتات الطبية وكيفية استخدامها في علاج الأمراض. كانت معرفته من النوع الذي يستعصي اقتناؤه على زميلي الباحث «الأكاديمي» الأستاذ في كلية الزراعة. هذا النوع من المعرفة، وهو ما أطلق عليه المعرفة المنتمية: المعرفة الفريدة التي يحظى بها كل فرد من خلال عضويته في مجتمعه المحلي.

المعرفة هي منتج إنساني، هي نتاج لنشاط إنساني حيّ يحدث في سياق اجتماعي/ حضاري محدد. وبالتالي فإن إنتاج معرفة جديدة يرتبط بتحرير الأنساق الاجتماعية/ الحضارية المقهورة والمهمشة وإطلاق سراح قواها الحية والخلاقة القادرة على الإبداع والتفكير والتخيل.

وليست استمارة الاستبيان، ولا أية أداة موضوعية أخرى للقياس العلمي هي الأدوات الحقيقية للباحث. بل هوالنسيج الوجودي الحيّ للباحث الذي يمثل أداته البحثية الأصيلة. وبكلمات أخرى، إنه الكيان الكلي للباحث بحواسه اليقظة، بعقله وروحه، وقدرته على التوحد مع المجتمع المبحوث، وفي الوقت نفسه إذعانه للصياغات الفكرية والأولويات العملية التي يفرضها عليه المجتمع المحلي. بهذا الفهم، فإن العمل الميداني يمثل فرصة فريدة للباحث لإعادة اكتشاف ذاته في صورة «كائن حضاري حيّ» الميداني مع «الآخر»، المتمثل في المجتمع المحلي المبحوث.

تعريف المواد المتجددة

وحتى نتوصل إلى خلفية مشتركة، دعنا نُعَرِّفْ المواد المتجددة: وهي المواد ذات الأصول الحيوية ويطلق عليها أحيانًا المواد الحيوية. والخاصية الأساسية لهذه المواد هي أنها – أو كانت في الأصل – «كائنات حية». أي أنها تمثل شكلًا من أشكال الحياة الطبيعية، وبالتالي تمثل نسقًا إيكولوجيًّا في حد ذاته وجزءًا من نظام إيكولوجي

أكبر. وهذا يعني أن المواد المتجددة تحمل في صورة مصغرة الشفرة الجينية للطبيعة الأم ودورية الحياة والموت. والخاصية الثانية المهمة لهذه المواد المتجددة هي أنه يتم إنتاجها بالكامل باستخدام الطاقة الشمسية عن طريق عملية التمثيل الضوئي. ونحن نشير هنا إلى المواد المتجددة من أصول نباتية التي هي في حقيقتها أحد تجليات العملية الكبرى الخاصة بتجديد البنى الطبيعية (متناهية الصغر منها، وكذلك الكبيرة). بينما المواد المتجددة من أصول حيوانية هي - أو كانت في الأصل - تلك الأشكال من الحياة العضوية التي تعتمد كلية أو بشكل أساسي على المواد المنتجة بواسطة الطاقة الشمسية، أي المواد المتجددة من أصول نباتية.

والخاصية الثالثة المهمة للمواد المتجددة هي أنها متجددة. ويمكن تعريف «متجددة» بكونها «جزءًا من دورة نسق إيكولوجي قصيرة نسبيًا»، بما يعني أنها دورة تعمل بمقياس الزمن الإنساني أو الحيوي. ولكننا نحرص على التذكير هنا بأن التجدد هو مجرد إمكانية؛ الإمكانية النظرية لتجدد المورد وارتداده إلى نفس الصورة في نفس المكان. ولذلك فإن التجدد الفعلي هو مشروط، بمعنى أنه يعتمد على تأثيرات الإنسان على الأنساق الإيكولوجية المحيطة. وسوف يؤدي الاستغلال المتعاظم إلى استنزاف أو انقراض المواد المتجددة. ويمكن أن نتحدث هنا عن التجدد الجزئي أي التجدد الخاص بالدورة الكربونية بينما نستبعد ما يخص الدورات المغذية. وهنا مرة أخرى فإن التجدد يمكن تحقيقه من خلال التدخل البشري كما في حالة استخدام الأسمدة، زراعة الأنسجة، أو الهندسة الجينية! لذلك، لزم التفريق بين التجدد الطبيعي والتجدد القسري بفعل الإنسان. فالتجدد الطبيعي يحدث في سياق دورات إيكولوجية طبيعية تمامًا دون أن يؤدي إلى الإخلال بتوازن هذه الدورات. بمعنى آخر، فإن ذلك التدخل يحافظ على قابلية النسق الإيكولوجي للعودة إلى صورته الأصلية، تلك الخاصية التي

إذا فقدت لا يمكن استعادتها ثانية. لذلك وانطلاقًا من المبدأ الاحترازي الذي يفرض بعض التشكك في عمليات التدخل البشري في الطبيعة، فإن التجدد الطبيعي للموارد المتجددة يجب أن يأخذ أولوية متقدمة مقارنة بالتجدد القسري بفعل الإنسان. وهو ما يمنح مفهوم رأس المال الطبيعي معنًى إنتاجيًّا، أي أن الحفاظ على توازن الأنساق الإيكولوجية هو الضمان للتجدد الفعلى للمواد المتجددة ومن ثم الإتاحة المستدامة لها.

تصنيف المواد المتجددة

يطرح [الجدول (١)] تصنيفًا بسيطًا للمواد المتجددة، بالإضافة إلى تصنيف دقيق للفلورا من صنع الإنسان يطرحه [الجدول (١/أ)]. ويقدم هذان الجدولان طيفًا واسعًا من هذه المواد على النطاق العالمي. هنا نجد تنوعًا ملحوطًا من حيث الأصناف، وأيضًا من حيث التركيب الكيميائي والخواص الفيزيقية والميكانيكية، اعتمادًا على الظروف الإيكولوجية الخاصة لكل إقليم في العالم وأيضًا الممارسات المختلفة الخاصة بزراعة الأشجار، وعمر المورد... إلخ. بالإضافة إلى ذلك، يكشف الجدولان عن سمة التشتت في توزيع هذه المواد. وهذا يعني، أنه مع استبعاد المناطق الحضرية، لا يوجد مجتمع محلي في مصر، أو الهند، أو فرنسا، أو الولايات المتحدة بدون نصيبه الخاص من المواد المتجددة. والجمع بين السمتين، التنوع الواسع والتشتت في التوزيع، يوفر لنا قاعدة مادية قوية للتنمية المستدامة؛ لأنه يبرز حقيقة أن كل مجتمع محلي يمكنه أن يبلور دوره الأصيل للتنمية المستدامة، ويكشف هذا الشكل أيضًا عن مجالٍ له أولوية هامة، وهو الاستخدام الاقتصادي للمنتجات الثانوية من المواد المتجددة. حيث ركزت عقلانية السوق المرتبطة بالصناعة الاهتمام على المنتجات الأساسية (مثل المحاصيل النقدية) من هذه الموارد. وأدت هذه المرؤية قصيرة النظر إلى إهمال استخدام معظم المنتجات الأسانوية لهذه الموارد، مما أحدث تأثيرات بيئية خطيرة: مثل الإصابة بالحشرات، إحراق النانوية هذه الموارد، مما أحدث تأثيرات بيئية خطيرة: مثل الإصابة بالحشرات، إحراق

الجدول (١) تصنيف الموارد المادية المتجددة

أصول نباتية	موارد من	موارد من أصول حيوانية		
فلورا من صنع الإنسان	فلورا طبيعية	أساسي	ثانوي	
الجدول (١/أ)	النباتات الطبية والعطرية	لحوم	صوف أغنام وشعر الماعز ووبر الإبل	
	أشجار الفاكهة الطبيعية	لحوم	الجلود (الماشية والأرانب والأسماك)	
	الغابات	لحوم	العظام (الماشية والأرانب والدواجن والأسماك)	
	الحشائش المائية/ ورد النيل	لحوم	الحوافر (الماشية)	
	الحشائش البرية (البوص/ الغاب/ الخيزران/ المثنان)	لحوم	ريش الدواجن	
		الكتلة الحشوية	هياكل القواقع	

الجدول (١/أ) تصنيف الفلورا من صنع الإنسان

الأشجار الخشبية		أشجار الفاكهة		المحاصيل الموسمية	
أساسي	ثانوي	أساسي	ثانوي	أساسي	ثانوي
الأعمدة الخشبية - ألواح وقشرة خشبية	نواتج الخف والتقليم	الفاكهة كمحصول نقدي	الفاكهة منخفضة الجودة	قطن الشعر	حطب القطن
لب الورق			قشور الفاكهة والنوي	القمح	قش القمح
			نواتج التقليم (مثل جريد النخيل، الليف)	الأرز	قش وسرسة الأرز
			جذوع أشجار الفاكهة بعد نهاية حياتها المنتجة	ألياف الكتان	مشاق الكتان
				ذرة شامية/ قوالح الذرة	حطب الذرة الشامية
				السكر	مصاص القصب
				زيت عباد الشمس	حطب عباد الشمس
				فول بلدي	عروش الفول والقشور

بواقي المحاصيل الزراعية في الحقل... إلخ. وبالمقابل وفي إطار التنمية المستدامة، فإن ذلك يمثل تحديًا لنا. ومن خلال تبني مفهوم الاستخدام الكلي للمورد، فإن رؤية جديدة تمامًا للاستخدام الاقتصادي للمواد المتجددة يمكن أن تبزغ طارحة الاستخدام الشامل لكل إمكانات المورد وذلك لكل مكون من مكونات الموارد المتجددة.

التنمية المستدامة: مفهوم واحد ومقاربات عديدة

فلنبدأ بتعريف مفهوم التنمية المستدامة المطروح من قبل المفوضية العالمية للبيئة والتنمية. تُعَرَّف التنمية المستدامة بأنها: التنمية التي تشبع احتياجات الأجيال الحالية دون الانتقاص من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

ولهذا المفهوم بعدان: بعد جغرافي/ حضاري/ قومي تمت الإشارة له بكلمات الأجيال الحالية، وبعد زمني تمت الإشارة له في نفس التعريف بكلمات الأجيال القادمة.

ويتضمن البعد الأول (وسندعوه للتبسيط بالبعد الجغرافي) بلدان الشمال والجنوب معًا.

وهذا البعد لا يلقى الاهتمام الواجب في الأدبيات والمناقشات المتعلقة بالتنمية المستدامة (والمتعلقة بمفهوم الاستدامة بشكل عام) إلى الحد الذي يبدو أحيانًا وكأن دول الشمال تسعى إلى استدامة مستوياتها المعيشية الحالية. ولكننا إذا أخذنا المفهوم الجغرافي في اعتبارنا، فسوف نكتشف أن هناك فروقًا هائلة بين السياقات المعنية في كل من الشمال والجنوب. فقضية الاستدامة بداية، ليست أولوية حقيقية لدى كثيرٍ من بلدان الجنوب. وذلك لسبب بسيط، هو أن تدهور مستويات المعيشة في هذه البلدان الذي نلحظه حاليًّا يستدعى مشاعر اللامبالاة تجاه المستقبل وتجاه الأجيال القادمة.

وتبدو مفاهيم مثل التنمية المستدامة والاستدامة بعيدة تمامًا عن دائرة التطبيق العملي، فهي غالبًا محاصرة داخل بعض الدوائر الأكاديمية وحوارات الغرف المغلقة في المؤسسات الرسمية والجهات المانحة التي تنشط في بلدان الجنوب. وهو ما يشير إلى حقيقة أننا نحتاج إلى إبداع مقاربات مختلفة ومسارات جديدة نحو الاستدامة في الشمال والجنوب معًا.

وانطلاقًا من رؤية التنمية المستدامة، فإن ما نحتاجه في بلدان الشمال هو تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية. بينما ما نحتاجه في بلدان الجنوب هو أن نوقف التقليد الأعمى لهذه الأنماط! وإذا كان ما نحتاجه في البلدان الصناعية هو البحث عن منافذ إبداعية جديدة أو بكلمات أخرى إدخال نقلات نوعية في عملية الإبداع ذاتها، فإن ما نحتاجه في الجنوب هو استعادة الثقة بالنفس وإحياء القدرة الذاتية على الإبداع.

دعنا نقدم هنا عناصر رئيسية فيما نطلق عليه مقاربة للاستدامة من وجهة نظر بلدان الجنوب:

- مواجهة الأشكال الحديثة من الإمبريالية الثقافية التي تستطيع من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية أن تُرَوِّجَ في بلدان الجنوب لأساليب الحياة غير المستدامة السائدة حاليًّا في البلدان الصناعية.
- الاعتراف بالخصوصية الحضارية للأقاليم/ المجتمعات المختلفة، وهذه هي الخطوة الأولى الضرورية للتواصل مع التراث المعرفي الثري والعظيم فيما يتعلق بالموارد المحلية وطرق الانتفاع بها بشكل مستدام المتعارف عليها في كل مجتمع محلي. ليس هذا فقط، بل إن اعترافنا بالخصوصية الحضارية لهذه المجتمعات سوف يعيد إلى الحياة تلك القيم الداعمة للاستدامة في كل ثقافة محلية.

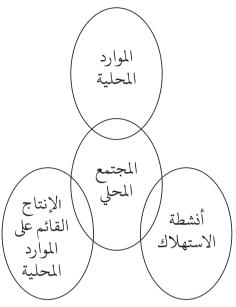
- بناء القدرات الذاتية في مجالات العلم والتكنولوجيا، تلك القدرات التي سوف تساعد كل إقليم/ مجتمع/ ثقافة على إبداع نسخته الحديثة من التنمية المستدامة، اعتمادًا على تقاليده الحضارية، وتراثه التقنى، وعلى ما حباه الله به من موارد.
- إحياء ودعم النسيج الاجتماعي للمجتمع المحلي باعتباره منظومة إيكولوجية لها سماتها الاجتماعية والحضارية الخاصة، مع إعادة بناء تقاليد الديمقراطية التشاركية داخل المجتمع المحلي. وأيضًا تغيير صورة المواطن من نموذج الذَرَّة الضئيلة المنعزلة والمُسْتَقبِل/ المستهلك السلبي لشمار التنمية المفروضة عليه من الخارج؛ إلى عضو فاعل في نسيج مجتمعه المحلي، حيث يشارك في صياغة كل القرارات التي تتعلق بحياته الفردية والمجتمعية.

المجتمع المحلي: نقطة انطلاق نحو إعادة بناء المجتمع المدني

المجتمع المحلي كمفهوم هو ذلك التشكيل الاجتماعي والبنية الثقافية/الحضارية شبه المغلقة القابلة للتشكل، وهو أيضًا ساحة للتفاعل الاجتماعي تتيح لكل فرد داخلها وبحسب قدرته - فرصة للاتصال والتفاعل، بحيث يرى ويلمس بنفسه نتاج هذا التفاعل. وبالتالي، فإن دورة التفاعل التي تدفع مقاصد الفرد الذاتية وتجسدها في صورة أفعال لها نتائج مدركة وملموسة لدى الآخرين، تكتمل وتستمر في الدوران. وهو ما يتيح لذلك الفرد فرصة التصحيح الذاتي وإعادة بناء الذات!

ومن المنظور الاقتصادي، فإن المجتمع المحلي هو ساحة للقاء بين الموارد المحلية وعمليتي الإنتاج والاستهلاك [الشكل (١)]. وهذا التلاقي والتفاعل بين الدوائر الثلاث على المستوى المحلي يمكن أن يؤدي إلى:

- توليد رؤى علمية وتكنولوجية جديدة متناغمة مع السياق المحلي.
- تحفيز عملية خلق وإبداع منتجات وأساليب حياة جديدة صديقة للبيئة.



الشكل (١/١) المجتمع المحلي ساحة للقاء بين الموارد المحلية وعمليتي الإنتاج والاستهلاك.

• إتاحة فرص عمل لأعضاء المجتمع المحلي (من مستوى الفكرة الجديدة ومنظومة التصميم إلى مستوى تطوير وتصنيع المعدات، وصولًا إلى مستوى إنتاج السلع والخدمات).

ما هي الإمكانات التنموية للمجتمع المحلى؟

(۱) نسق القيم الداعمة للتوافق مع النظام الإيكولوجي، وأيضًا مع ما تدركه الجماعة المحلية كراه علم خارجي». هذه القيم أو السمات النفسية توفر دعائم للاستقرار والأمان النفسيين وتجعل الحياة مقبولة لأفراد الجماعة المحلية، مهما بدت هذه الأحوال المعيشية - من الخارج - قاسية وغير محتملة!

- (٢) شبكات العلاقات الاجتماعية التقليدية (على سبيل المثال العائلات الممتدة، القبائل والعشائر،...إلخ) الداعمة لجماعية الحياة والعمل والمنظمة لآليات الضبط الاجتماعي وترشيد سلوك الأفراد. هذه الشبكات يمكنها أن تساند العديد من الأنشطة الاقتصادية في مراحلها الأولية قبل أن تصل إلى مشارف الجدوى والربح الاقتصاديين.
- (٣) التراث التقني المتراكم عبر آلاف السنين والمرتبط بإشباع الحاجات الأساسية للإنسان (على سبيل المثال الطعام، الملبس، المأوى، الطاقة، الاتصال، العلاج، النقل، الدفاع،... إلخ). هذا التراث التقني يمكن أن يكون له استخدامات معاصرة لإشباع بعض الحاجات الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، فهو يمثل شفرة مثل الشفرة الجينية تحمل خبرة التكيف عبر السنوات مع البيئة المحيطة، ولأنه يحمل وهجًا ثقافيًّا شديد التأثير فإن ذلك التراث يمكن أن يُفعًّل كبرمجية لإلهام اتجاهات الفكر والخيال ذات الخصوصية الثقافية والبيئية.
- (٤) الموارد المتاحة محليًا، خصوصًا من المواد المتجددة وغير المتجددة. فلقد ازدهرت حضارات العالم المتنوعة في رفقة موارد مادية بعينها (الغاب، الخيزران، والأرز في آسيا؛ البردي، اللوتس، الألبستر، والحجر الجيري في مصر؛... إلخ).

وعلى المستوى المجتمعي القاعدي، فإن البدء تنمويًّا من نقطة الموارد المادية المحلية لا يعني بالضرورة أنك تبدأ من الصفر. بل بالأحرى، فإنك تُشَيِّد البناء التنموي على أرضية المخزون الحضاري الذي يمتلكه البشر في المجتمع المحلي!

التنمية الذاتية

تنطلق التنمية الذاتية من رؤية للمجتمع المحلي ككائن حي يمتلك إمكانات تنموية داخله ويتمتع بخصائص حضارية متفردة. وفي سياق التنمية الذاتية لا يجري التركيز على توفير أو تطوير عناصر الإنتاج بالمعنى الاقتصادي، بل بالأحرى مساعدة الجماعة المحلية على إحياء تراثها الحضاري الذي يعبر عن قيمها المتفردة، ومشاركة المجتمع المحلي في إبداع أشكال جديدة للتعبير عن هذه القيم الحضارية. وهكذا تُطْلِق التنمية الذاتية الطاقات الكامنة في مجتمعاتنا المحلية، وتدعم القدرة الذاتية لهذه المجتمعات على النهوض وتحقيق التقدم مع خلق الظروف المواتية لضمان استمرارية هذه التحولات.

ما هي المتطلبات الأساسية لتفعيل التنمية الذاتية؟

- (۱) نحتاج إلى التَدرُّب على إدراك تنوع المجتمعات المحلية (الذي يرتبط باختلاف الظروف الإيكولوجية، وتنوع الخبرات التاريخية، وتعدد التكوينات الاجتماعية والبنى الثقافية/ الحضارية) كأمر طبيعي، وأن يصبح تماثل المجتمعات المحلية هو الاستثناء. ولذلك نحتاج إلى التخلي عن «التنميط» كمسار سهل ومُعَبَّد، ونقبل تحدي التنوع في المجتمعات المحلية. هذا التنوع الذي يمثل في حد ذاته مصدرًا للإبداع والإثراء للممارسات التنموية.
- (٢) نحتاج إلى أن نقبل من جديد وننصف بعض أساليب الحياة التقليدية في مجتمعاتنا المحلية. وبالتالي، نعيد اكتشاف الإمكانات التنموية والإبداعية الكامنة في هذه الأنماط التقليدية (في التصميم، أساليب التجهيز،... إلخ). وهو ما يفتح الطريق نحو الاستفادة بعناصر الخصوصية الإيكولوجية للمنطقة

- (المناخ، التكوينات الجيولوجية، الحياة النباتية والحيوانية)كميزة تنافسية بالمعنى الاقتصادي.
- (٣) لا للحلول الجاهزة المفروضة من الخارج (الهابطة بالإسقاط المظلي على السياق المحلي، مثل مشروعات «تسليم المفتاح»)، ونعم للحلول التي تستنبت ذاتيًا من داخل السياق المحلي والتي يتم تنفيذها بمشاركة أبناء المجتمعات المحلية، ويتم أيضًا أثناء التطبيق إعادة «تضفيرها» في نسيج الواقع المحلي.
- (٤) نحتاج إلى إبداع «مفهوم تخطيطي جديد»، يبدأ من أسفل إلى أعلى: مفهوم تخطيطي يمنح الدور الأهم لمشاركة الأهالي في التنمية. وهو ما قد يقودنا إلى رؤية جديدة للحداثة تعتمد على الإبداع المحلى وتتبنى الاعتماد على الذات.
- (٥) لا توجد قاعدة بيانات جاهزة لخدمة التنمية الذاتية في المجتمعات المحلية. فالبيانات المتاحة قطاعيًّا (للزراعة، الصناعة،... إلخ) لا تلائم مفهوم التنمية الذاتية. ويلزم لكل مجتمع محلي تشييد قاعدة بياناته الخاصة النابعة من إدراكه الكلي لإمكاناته التنموية الذاتية مُضَفَّرة معًا: التاريخ، قدرات ومهارات البشر أبناء المجتمع المحلي، ذخيرة الموارد،... إلخ.

مفاهيم واكتشافات جديدة

التجربة الاستطلاعية

هي تجربة محدودة النطاق مصممة بدقة لتستكشف الإمكانية العملية لتصنيع منتج جديد، أو أداء خدمة جديدة، أو لفتح الطريق نحو عالم جديد من الاستخدامات النافعة للمادة الخام. ومن خلال هذه التجربة الاستطلاعية تتأكد إمكانية الانتقال والتحول من الفكر والخيال إلى الواقع العملي بالحد الأدنى من استهلاك الوقت والموارد!

لا تقضِ وقتًا طويلًا في التفكير: فكر واشْرَعْ في التجريب

الانتقال المحسوب من الفكر إلى التجريب ثم العودة إلى الفكر عند نقطة أعلى بما نسميه حركة الحلزون الصاعد؛ يحقق قفزات نوعية في اتجاه بلورة الأفكار والمفاهيم الجديدة والانتقال الفعال من الفكر إلى الواقع، وتكثيف الخطوات في العملية الإبداعية.

التطوير ثم البحث وليس البحث ثم التطوير

اشرع في تطبيق ما (في صورة منتج أو خدمة) واستكشف قابليته للتنفيذ العملي والتسويق. وعندما يبدو ممكنًا بالمعنى الفني والتسويقي، اتجه إلى القيام بالبحث بهدف إيجاد الظروف المثلى لعمليتي التصنيع والإنتاج. وفي ضوء خبرتنا الخاصة، فإن رأس الحربة في عملية التطوير هو بزوغ الفكرة الخاصة بالمُنْتَج (أو الحدمة الجديدة). وهذا النموذج «التطوير ثم البحث» يبدو أكثر ملاءمة للظروف السائدة في العديد من بلدان الجنوب حيث تقل كثيرًا الموارد المخصصة لأنشطة البحث العلمي.

إعادة اكتشاف مواردنا من المواد المتجددة

ويبدو الهدف هنا محاولة بناء جسور جديدة بين هذه الموارد و المعاصرة بهدف تحقيق الارتباط بين هذه الموارد واحتياجات العصر هنا والآن. هكذا، تصبح هذه الموارد تحديًا متجددًا للأجيال المتعاقبة، فكل جيل يسعى جاهدًا إلى إبداع نسخته المتفردة من الاستخدام النافع لهذه الموارد! وهو ما يقدم لنا بديلًا عن التقليد الأعمى والاستيراد المستمر لحلول جاهزة، ومنتجات صُكَتْ في الخارج وقد تكون غير مناسبة لظروفنا المحلية!

الفقر لا ينمو طبيعيًّا كالأشجار

بل إنه واحدٌ من نتائج/ تداعيات تهميش البشر والإهمال المتعمد للموارد المحلية. ويلزم أن نبدأ نضالنا ضد الفقر من أعلى المجرى: وهو ما يعني أن ننسى لوهلة فقر الفقير ونعامله/ نعاملها كشريك في الإنسانية له نفس الحقوق، فنسعى إلى مساعدته على اكتشاف قدراته/ قدراتها الكامنة ونمكنه/ نمكنها من تفعيل ما يمتلكه/ تمتلكه من إمكانات ذاتية.

لنبدأ بالأسهل والمتاح هنا والآن

كيف أستطيع/ نستطيع تحت سقف الإمكانات الذاتية المتاحة وفي الحدود التي يفرضها السياق المحلي، أن نختار/ نستهدف مقدار التحدي الذي يقويني/ يقوينا. وبالتالي، يقودني/ يقودنا إلى اختيار/ استهداف تحدِّ جديد أكبر. حاول أن تجد لنفسك التحدي الملائم الذي تستطيع أن تخوضه! فقد وجدنا، على سبيل المثال، أنه في حالات كثيرة يكون من الملائم البدء بالحرف اليدوية قبل الانتقال إلى نظم الإنتاج الميكانيكية والمدارة آليًّا.

حتى ونحن نمارس التنمية الذاتية

فإن هناك حاجة للاستعانة بتدخلات وخبراء من خارج المجتمع المحلي: لتُطْلِع أفراد المجتمع المحلي على إمكانات وفرص لم يسمعوا عنها من قبل، ولتستثير فيهم الفكر والخيال، ولتساعدهم على استعادة ثقتهم بأنفسهم. لكن على الخبراء أن يقوموا بدور العامل المساعد ذي النبرة الخفيضة دون أي ادعاء للنجومية. ويصبح معيار النجاح الحقيقي لجهودهم بالتالي هو خلق وإظهار نجومٍ وأبطالٍ محليين ينيرون بدورهم الطريق لآخرين، وسوف يقومون بدور القدوة وسط الجمهور المحلى.

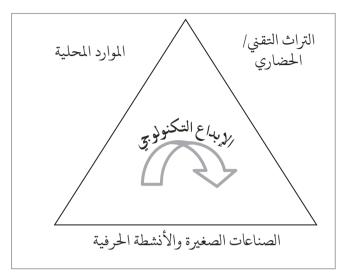
دع العمل ينطق بدلًا من الكلمات

من أجل أن تُقنِع الناس بالمشاركة، بادر بالعمل وشارك في بناء شبكة من العلاقات، واجعل شبكة علاقاتك تتواصل مع مزيد من شبكات العلاقات! ولكي تبني شبكة من العلاقات الناجحة والمستدامة، فعليك أن تلتزم بقاعدة الربح للجميع.

بادر باتخاذ الخطوة الأولى للأمام وأظهر للناس أن هناك إمكانية جديدة تتشكل أمامهم بنجاح، وتأكد أنهم سوف يتبعونك. قل لهم: دعنا ننجح معًا ونصبح شركاء!

نماذج من المشروعات والمنتجات القائمة على المواد المتجددة

- (۱) كان مقصدنا من هذه المشروعات هو نشر الصناعات الصغيرة في المجتمعات المحلية اعتمادًا على ما يحوزونه من المواد المتجددة. وهو ما يعني أن التنمية تبدأ بما يملكه الناس بين أيديهم أو حتى تحت أرجلهم وما هو متاح لهم أكثر، وأيضًا بما لديهم عنه معرفة أفضل. وهنا تصبح الصناعات الصغيرة ليست مجرد أداة للاستثمار أو لخلق فرصٍ جديدة لزيادة الدخل، وإنما هي بالأساس أداة لإحياء العلاقة بين الناس ومواردهم المحلية، وهي أيضًا وسيلة لاستثارة الفكر والخيال، وبالتالي الإبداع التكنولوجي على المستوى المحلي [الشكل ١/ب].
- (٢) ولقد بدأنا هذه المشروعات من النقطة التي يقف عندها الشخص غير المتخصص في معرفته بموارده المادية المحلية. فلم يكن لدينا أية معرفة متخصصة على سبيل المثال عن جريد النخيل، وحطب القطن، وأيضًا نواتج تقليم أشجار الفاكهة. وهو ما يشير إلى المدى الواسع لإمكانية تطبيق المنهجية التي تقف وراء هذه المشروعات.



الشكل (١/ب) مثلث الإبداع التكنولوجي على المستوى المحلي.

(٣) ولقد اكتشفنا أن مشكلة المواد التي قمنا بالعمل عليها هي أنها بالأساس مواد يتم شراؤها، و تداولها، وتصنيعها بين أيدي الفقراء، سواء كانوا منتجين (مزارعين)، أو حرفيين، أو مستهلكين. ومن خلال تدخلنا التقني، فلقد استطعنا توسيع دائرة الطلب الاجتماعي لشراء هذه المنتجات بحيث تشمل الشرائح الاجتماعية الأعلى.

(٤) الحوار مع المجتمع المحلى يفتح الطريق إلى إبداعات تقنية جديدة:

أ) أمدتنا عملية التشكيل اليدوي لخامة جريد النخيل في صناعة الأقفاص [الشكل ٢/أ] بالأفكار الأساسية لعملية جديدة؛ «سلخ» جريد النخيل. وهي عملية هندسية أكثر أمنًا (لا تحتاج إلى استخدام المناشير ذات الأقراص الدوارة) تلائم العمل داخل المنازل في القرية المصرية. وهي أيضًا عملية هندسية صديقة للبيئة (لا ينتج عنها نشارة جريد أو ضوضاء، وهي أقل استهلاكًا للكهرباء). ويمكن استخدام هذه العملية التقنية في إنتاج سدائب جريد النخيل داخل المنزل [الشكل ٢/ب]، وأيضًا تصنيع الشرائح سدائب جريد النخيل داخل المنزل [الشكل ٢/ب]، وأيضًا تصنيع الشرائح



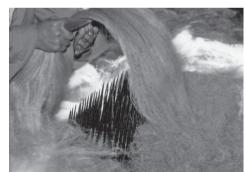
الشكل (٢/ب) ماكينة تسديب جريد النخيل بالسلخ.



الشكل (٢ /أ) حرفي يمارس صناعة أقفاص الجريد.



الشكل (١/د) فصل الفروع و اللوز والأوراق عن أعواد القطن.



الشكل (٢/ج) التمشيط اليدوي للكتان.

- الرفيعة من الجريد التي تُسْتَخْدَم في تسليح البوليمرات كبديل للألياف الزجاجية غير الصديقة للبيئة والضارة صحيًّا بالمنتجين.
- ب) عملية التمشيط اليدوي للكتان [الشكل ٢/ج] كانت هي نقطة الانطلاق لنا نحو تطوير تقنيات هندسية جديدة لفصل الفروع واللوز والأوراق عن حطب القطن [الشكل ٢/د] وذلك لاستخدام هذه الأعواد في إنتاج منتجات بديلة للأخشاب.
- ج) تم تطبيق عملية تعطين الكتان بنجاح في فصل الطبقة الخارجية لحطب القطن والتي هي خطوة ضرورية في سياق استخدام حطب القطن في إنتاج منتجات تصلح كبديل للأخشاب المستوردة من الخارج.

مشروعات تقوم على خامة جريد النخيل

الأساس المنطقي

تقع مصر – مثل معظم البلاد العربية – في إقليم مناخي جاف ذي غطاء نباتي من الغابات فقير للغاية. وتتراوح نسبة المساحة المغطاة بالغابات إلى المساحة الكلية للبلد ما بين ٢٠٠٠٪ في مصر، ٣٠٪ في ليبيا، ٧٠٪ في المملكة العربية السعودية، ٣٠٥٪ في سوريا، ٤٠٥٪ في تونس، ٣٠٣٪ في السودان. وهذا يجعل من مصر وكل بلدان المنطقة العربية على رأس البلدان المعتمدة على استيراد الأخشاب والمنتجات الخشبية لإشباع حاجاتها المحلية. وغَنِيُّ عن البيان أن هذا الموقف يتصف بعدم الاستدامة! فلقد استطاعت روابط المستهلكين، والحركات البيئية، ومنظمات المجتمع المدني المدافعة عن البيئة في بلدان الشمال – مثل: Milieudefensie, Natuur & Milieu and Greenpeace عن البيئة في بلدان الشمال – مثل: حكومات هذه البلدان من أجل الحفاظ على الغطاء أن تمارس ضغطًا متزايدًا على حكومات هذه البلدان من أجل الحفاظ على الغطاء

النباتي من الغابات. ولقد أدى ذلك إلى انخفاض معدلات قطع الأشجار في هذه البلدان. مما تسبب في نقص المعروض من الأخشاب في الأسواق العالمية، وبالتالي ارتفاع سعر هذه الأخشاب. وتقدر تكلفة استيراد الأخشاب في مصر بحوالي ٢ مليار دولار أمريكي في أحدث التقديرات. وسوف يرتفع هذا الرقم في المستقبل، عندما تتبع البلدان المنتجة للأخشاب هدف الحصاد المستدام.

وهكذا، تبدو الحاجة ملحة لإيجاد بدائل محلية للأخشاب المستوردة ليس فقط لإشباع الاحتياج المحلي من الأثاث وخاصة احتياج الأسر الريفية محدودة الدخل، وإنما أيضًا لإيقاف السلوك المجتمعي غير الرشيد والضار بالبيئة المتمثل في استيراد الأخشاب ونقلها لآلاف الأميال عبر البحار والمحيطات - أساسًا من الولايات المتحدة وكندا وروسيا وفنلندا - إلى مصر وبلدان المنطقة العربية!

ولقد أوضحت البحوث العلمية إمكانية توافر كميات كبيرة من جريد النخيل سنويًّا ناتجة عن التقليم الموسمي للنخيل. ولقد أثار انتباهي - خلال الدراسة الميدانية التي قمت بها في منطقة العريش عام ١٩٨١ - استخدام جريد النخيل في تسقيف المساكن العرايشية. ورأيت في هذا الاستخدام تجربة طبيعية تدل على قوة تحمل جريد النخيل وجودة خواصه الطبيعية والميكانيكية [الشكل ٣]. وأثبتت بالفعل جهود البحث والتطوير والاختبارات القياسية المتعارف عليها دوليًّا 8 /٨٤٦-ASTMD التي أجرتها كلية الهندسة بجامعة عين شمس، أن جريد النخيل يتمتع بخواص طبيعية وميكانيكية وقابلية للتشغيل تقترب من مثيلاتها لأنواع الأخشاب اللينة والصلدة التي تستورد عادة من الخارج. وبجانب ذلك فإن الاستخدام الصناعي لجريد النخيل يمثل حافزًا لتشجيع التقليم الدوري للنخيل، وبالتالي التغلب على مخاطر الحريق يمثل حافزًا لتشجيع التقليم الدوري للنخيل، وبالتالي التغلب على مخاطر الحريق



الشكل (٣) حصيرة من جريد النخيل في سقف مسكن عرايشي.

والإصابة بالآفات الخطرة مثل سوسة النخيل الحمراء التي تنجم عن إهمال القيام بتقليم النخيل().

صناعة ألواح الكونتر من جريد النخيل

تعاني صناعة ألواح الكونتر في مصر من وضع حرج بسبب اعتمادها بالكامل على أخشاب البياض والصنوبر المستوردة. لذلك فقد وجهنا جهدنا في البحث والتطوير نحو استخدام جريد النخيل كبديل لأخشاب البياض والصنوبر في طبقة الحشو لألواح الكونتر. ولقد أثبتت نتائج هذه الأبحاث أن لوح الكونتر المصنوع من حشو جريد النخيل يتمتع بخواص فيزيقية وميكانيكية يمكن مقارنتها - بل تفوق في بعض الصفات - نظيرتها لدى لوح الكونتر المصنوع من حشو البياض والصنوبر. وبالتالي، فقد قمنا بتصميم وتصنيع آلات تقوم بتحويل جريد النخيل إلى سدائب ذات مقطع عرضي منتظم وذلك لاستخدامها في حشو ألواح الكونتر. وتم تسويق هذا المنتج

⁽۱) أدّى التحول الحاد في أساليب الحياة في الكثير من المناطق الريفية في مصر كما في العديد من البلدان العربية إلى تراجع الاستخدامات التقليدية لجريد النخيل (مثل التسقيف، صناعة الأبواب، صناعة الأسوار، صناعة الأقفاص....إلخ) وبالتالي إلى إهمال تقليم (خدمة) النخيل.

الجديد بنجاح، كما جرى استخدامه في تأثيث مدارس التعليم المجتمعي التي أنشأتها هيئة اليونيسيف في صعيد مصر.

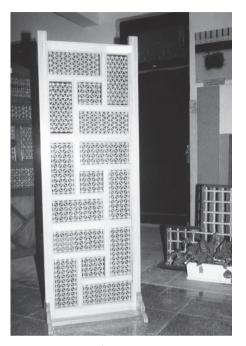
صناعة الأرابيسك من جريد النخيل

تمثل الحرف اليدوية للأرابيسك (المشربية) جزءًا أصيلًا من تراثنا الحضاري. وتستخدم قطع الأرابيسك في الأثاث، الشبابيك، والقواطيع [الشكل ٤]. ولقد أدى الارتفاع الحاد في سعر خشب الزان المستورد والمستخدم في صناعة الأرابيسك، إلى تراجع الطلب على منتجات الأرابيسك المصنعة يدويًّا. ولذلك، فقد اتجه تفكيرنا إلى الاستعاضة عن خشب الزان بخامة جريد النخيل المحدودة التكلفة والمتاحة محليًّا، خاصة في المناطق الريفية. وفي هذا السياق، أطلق مركز تنمية الصناعات الصغيرة بجامعة عين شمس في ٢ يوليو ١٩٩٥ (في الواحات الداخلة بمحافظة الوادي الجديد) مشروعًا يهدف إلى نشر صناعة الأرابيسك باستخدام جريد النخيل كمادة خام. وتم إنشاء مركز لتدريب المنتفعات [الشكل ٥] اللائي يحصلن على مخارط في إطار قروض عينية، من أجل إنتاج الأرابيسك بالمنازل. ولقد أحرز المشروع نجاحًا كبيرًا من خلال تحويل محدودي الدخل وعلى الأخص النساء منهم إلى منتجين مستقلين ورواد أعمال. كما أنه نجح في تحويل فكرة الاستخدام الرشيد لمنتجات تقليم النخيل كبديل للأخشاب المستوردة إلى أمر واقع.

ويكشف هذا المشروع عن إمكانية عظيمة لنشر «ثقافة جديدة»، تعتمد على الاستخدام المستدام للمواد المتجددة كنموذج للموارد المحلية - في المجتمعات الريفية والصحراوية في كافة أرجاء المنطقة العربية.



الشكل (٥) تدريب المنتفعات في الواحات الداخلة.



الشكل (٤) قاطوع مطعم بالأرابيسك مصنوع من جريد النخيل.

صناعة ألواح الحبيبي من جريد النخيل

أثبتت البحوث التي أجريناها في هذا المجال، أن كفاءة استخدام جريد النخيل في صناعة الأرابيسك والكونتر لا تتجاوز نسبة ٤٠٪. لذلك، أجرينا بحوثًا على كيفية استخدام بقايا الجريد في صناعة ألواح الحبيبي. وأظهرت النتائج أن ألواح الحبيبي المصنعة من جريد النخيل، تتمتع بخواص فيزيقية وميكانيكية تتوافق مع المواصفات المصرية لألواح الحبيبي رقم [١٩٩١/٩٠٦]. وهذه النتيجة العلمية تفتح الطريق أمام تطوير صناعة ألواح الحبيبي بحيث تصبح صناعة مكملة لصناعتي الأرابيسك والكونتر، وذلك بغرض تحقيق هدف الاستخدام الشامل لمورد جريد النخيل.

صناعة بديل للأخشاب من جريد النخيل

نتيجة للنقص الحاد في عرض الأخشاب مع ارتفاع أسعارها في مصر، توجهت بحوثنا نحو استكشاف إمكانية تصنيع بديل محلي للأخشاب من جريد النخيل. وأظهرت نتائج هذه البحوث أن الكتل المصنوعة من جريد النخيل تتمتع بخواص ميكانيكية مماثلة لنظيرتها المصنوعة من أشجار الصنوبر، مثل معامل الكسر وغيرها من الخواص الميكانيكية. وهذه النتائج العلمية تفتح الطريق أمام إمكانية هائلة لاستخدام جريد النخيل في صناعة منتجات بديلة يمكن أن تحل جزئيًا محل الخشب المستورد من الخارج في مصر وكل المنطقة العربية. وقد حصل هذ البحث على جائزة مؤتمر يوروميت-٧٧ في مصر وكل المنطقة العربية. وقد حصل هذ البحث على جائزة مؤتمر يوروميت-٧٧ أفضل ملصق في مدينة ماستريخت بهولندا، ٢١-٣٦ إبريل ١٩٩٧.

صناعة مادة فائقة المتانة من جريد النخيل

أظهر تحليل البنية التشريحية لجريد النخيل أن الطبقة الخارجية تختلف في خواصها عن الطبقات الداخلية من الجريد، من حيث ارتفاع الكثافة وأيضًا صغر قطر الحزم الليفية الوعائية المكونة لها. وتشير هذه النتائج إلى أن الطبقة الخارجية للجريد تتمتع بخواص ميكانيكية تفوق الخواص العامة لهذه الخامة. أضف إلى ذلك، أن هذه الطبقة الخارجية تمثل البقايا غير المستخدمة في صناعة ألواح الكونتر من جريد النخيل. وبالتالي أجرينا البحث لتحديد قيمة مقاومة الشد لطبقة الجريد الخارجية (بسمك ١,٢٥ مم). وأوضحت نتائج البحث [انظر: الجدول ٢] بشكل حاسم أن الطبقة الخارجية لجريد النخيل تتمتع بمتانة للشد تصل إلى حوالي ٢٥ كجم/ مم٢، ويمكن مقارنتها بالخواص الماثلة للحديد. بينما تزيد متانة الشد النوعية لها بما يعادل ٣٠٤ مرات عن مثيلتها لمادة الحديد. وهو ما يؤكد أن الطبقة الخارجية لجريد النخيل هي مادة فائقة المتانة يمكن أن غد لها تطبيقات واسعة في صناعة مركبات البوليم.

للطبقة الخارجية من جريد النخيل بالمقارنة مع	لجدول (٢) قيم متانة الشد ومتانة الشد النوعية	1
	لطبقة الداخلية للجريد والأخشاب والصلب	١

متانة الشد النوعية (نيوتن/ مم٢) / (جرام/ سم٣)	متانة الشد (نيوتن/ مم٢)	المادة
797	757	الطبقة الخارجية للجريد
۲۸	٧٠	الطبقة الداخلية للجريد
73/	٧٨	خشب الصنوبر الأوروبي
15.	٩٧	خشب الزان
٤٦	77 V	صلب ۳۷

صناعة «الجمالونات» من جريد النخيل

أثناء الزلزال الذي ضرب مصر عام ١٩٩٢، كانت معظم الإصابات في القرى الفقيرة من صعيد مصر ناجمةً عن انهيار أسقف المساكن عليهم. في هذه القرى، يستخدم الأهالي عادةً تقنية الحوائط الحاملة في بناء مساكنهم، ويُصْنَع السقف تقليديًّا من حصائر من جريد النخيل مدعومة بعوارض خشبية، أو بجذوع أشجار مغطاة بطبقة من الطين. لذا، قررنا إجراء بحوث على كيفية إنشاء جمالونات فراغية من جريد النخيل للتسقيف محدود التكلفة. وتم تصميم وتصنيع نماذج من جمالونات الجريد الشكل ٦]. وتم تطوير نموذج لحساب الأحمال المؤثرة على هيكل الجمالون، وتم اختبار النموذج من خلال تجارب معملية.

صناعة «الباركيه» من جريد النخيل

يتم تصنيع قطع الباركيه في مصر بحسب التقاليد المتعارف عليها، من الأخشاب الصلدة المستوردة مثل البلوط والزان التي ترتفع أسعارها باستمرار عبر الزمن. لذلك،



الشكل (٦) جمالون فراغي من جريد النخيل.

فقد اتجهنا بالبحث نحو تشريب جريد النخيل بأنواع مختلفة من البوليمرات بغرض تحسين خواص الجريد الفيزيقية والميكانيكية. وبذلك يستطيع جريد النخيل أن يستوفي المتطلبات التقنية التي يقتضيها استخدامه في صناعة الباركيه كبديل للبلوط والزان. وقد أظهرت نتائج البحوث أن تشريب جريد النخيل بأنواع مختلفة من البوليمرات قد أحدث زيادة ملحوظة في مقاومة التآكل ومقاومة التشرب بالماء، مما يفتح الطريق أمام إمكانية استخدام جريد النخيل في صناعة الباركيه وفي أعمال الأرضيات بشكل عام.

استخدام حطب القطن في صناعة ألواح الحبيبي

الأساس المنطقي

يعد القطن واحدًا من المحاصيل الرئيسية في مصر، حيث تجري زراعته فيما يقدر بحوالي ٢٠٦ ألف هكتار. وتبعًا لذلك، يجري حرق كمية تقدر بحوالي ١,٦ مليون طن من حطب القطن للتخلص من دودة لوز القطن القرنفلية التي تكمن في اللوزات غير المتفتحة من نبات القطن. أضف إلى ذلك، أننا ننفق ٣٠٠ مليون جنيه مصري سنويًّا لشراء المبيدات المستخدمة لمكافحة هذه الآفة. كما يتم إضافة الكيروسين إلى

مياه الري، وذلك بغرض القضاء على دودة القطن. وبالرغم من ذلك، تفقد مصر في المتوسط ما يقرب من ٢٠٪ من محصول القطن نتيجة للأثر المدمر لهذه الآفة. ويلزم التأكيد على أن كل الممارسات السابق ذكرها هي ممارسات ضارة للغاية بالبيئة وغير اقتصادية. وفي ضوء ما سبق، فإننا نرى أن الاستخدام الصناعي لحطب القطن هو بديل يجمع بين الرشد الاقتصادي والرفق بالبيئة ويغنينا عن كل الممارسات الضارة السابق ذكرها. خصوصًا وأن مصر تعاني نقصًا حادًا في المتاح من الأشجار الخشبية.

وتعتمد صناعة ألواح الحبيبي في معظم البلدان الصناعية على استخدام البقايا الصناعية من مصانع نشر الأخشاب وصناعة المشغولات الخشبية، كمصدر للمادة الخام بينما في مصر، فإن البديل المتوفر كمصدر للمادة الخام نراه حاليًّا في البواقي الزراعية مثل حطب القطن. وقد استخدمت إحدى كبريات شركات الخشب الحبيبي المصرية جذوع أشجار الكازوارينا كمصدر للمادة الخام للخشب الحبيبي. وأثبتت التجربة أن هذا المصدر هو غير مستدام لأن معدل تجدد أشجار الكازوارينا بطيء للغاية. ولذلك، فقد تناقصت الكميات المعروضة من جذوع أشجار الكازوارينا وارتفع بالتالي سعرها في السوق. وهكذا، اتجه تفكيرنا إلى إجراء مشروع بحثي يهدف إلى الاستعاضة عن أشجار الكازوارينا بحطب القطن الأرخص في التكلفة والمتاح بشكل واسع ومستدام.

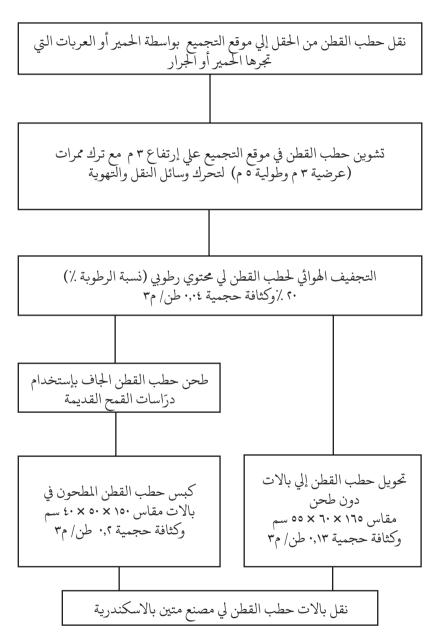
وتم القيام بالمرحلة الأولى من المشروع البحثي في إطار ظروفٍ معملية. ولقد أثبتت هذه المرحلة الأولى إمكانية تصنيع منتج حبيبي من طبقة واحدة وأيضًا من ثلاث طبقات باستخدام حطب القطن كمصدر للمادة الخام. وكان المنتج من ألواح الحبيبي يستوفي كافة متطلبات المواصفات القياسية المصرية لألواح الحبيبي رقم [٩٠٦/ ١٩٩١]. أضف إلى ذلك، فلقد أمكننا خلال هذه المرحلة الأولى أن نحدد المعايير المثلى لعملية تصنيع ألواح حبيبي من حطب القطن مكونة من طبقة واحدة أو من ثلاث طبقات.

المنهج والإجراءات

في سياق تنفيذنا للمرحلة التجريبية من المشروع البحثي، تم تطوير عدد من الإجراءات المنهجية كي تضمن لنا تحقيق الآتي:

- نقل القسم الأكبر من خطوات تحضير المادة الخام إلى مواقع قريبة بقدر الإمكان من مزارع القطن، بغرض تحقيق مزيد من العدالة في توزيع المنافع الناجمة عن هذه الصناعة بين المناطق الريفية والحضرية. وأيضًا، بغرض الاستفادة من المزايا النسبية بالمعنى الاقتصادي للمناطق الريفية (مثل انخفاض معدل إيجارات الأرض المستخدمة في التخزين والتجفيف الهوائي لحطب القطن، وانخفاض الأجور، إلخ).
- الاستفادة القصوى وبأقل قدر ممكن من التعديلات بالمعدات المتاحة والمستخدمة في الريف المصري، مع مراعاة الاستفادة بالأوقات الميتة في جداول تشغيل هذه المعدات (بما يحققه ذلك من مزايا اقتصادية واجتماعية).
- رفع مشاركة أفراد المجتمع المحلي في عملية تجهيز حطب القطن للمصنع إلى أقصى درجة ممكنة، سواء في جلسات العصف الذهني حول خطوات المشروع أم في تشغيل المعدات، أو في تكليفهم كمقاولين من الباطن بالإشراف على مجمل عملية تجهيز حطب القطن للتصنيع.

يعطينا [الشكل ٧] فكرة عن الخطوات المستخدمة في تجهيز حطب القطن في حقول محافظة الدقهلية، حيث يتم نقل حطب القطن إلى منطقة تجميع غير بعيدة عن مزارع القطن. ويتم تشوين حطب القطن في أكوام بارتفاع ثلاثة أمتار، مع مراعاة ترك ممرات عرضية وطولية لتيسير أعمال النقل وللتهوية. وقد اسْتُخْدِمَ التجفيف الهوائي للحطب بنجاحٍ ملحوظ، واستغرق ثلاثين يومًا لخفض محتوى الرطوبة بالحطب من ١٤٠٪ إلى ٢٠٪. وقد تم بنجاح استخدام درّاسات القمح القديمة في طحن حطب



الشكل (٧) أسلوب إعداد حطب القطن في ظروف الحقل.

القطن الجاف. هكذا تم كبس حطب القطن المطحون في بالات لها أبعاد قياسية وكثافة حجمية حوالي ٢,٠ طن/م٣، لكي يتم بعد ذلك نقلها إلى المصنع.

تقييم نتائج المشروع البحثي

- (أ) التقويم الفني للمشروع: تم تشغيل مصنع الخشب الحبيبي «متين» باستخدام ١٢٣ طنًا (وزن الخام المجفف هوائيًا) من حطب القطن، وذلك لإنتاج ألواح حبيبي ذات ثلاث طبقات مكسوة بورق مشرب بالميلامين. ويوضح [الجدول (٣)] نتائج تقييم الخواص الميكانيكية والفيزيقية الأساسية لمنتج المصنع باستخدام توليفات مختلفة من خشب الكازوارينا وحطب القطن. ويبدو واضحًا من الجدول المذكور أن الألواح المصنعة من حطب القطن بنسبة ١٠٠٪ تستوفي كافة اشتراطات المواصفات القياسية المصرية رقم [٦٠٩/ ١٩٩١] لألواح الحبيبي.
- (ب) التقويم الاقتصادي للمشروع: لقد استخدمنا معيار تكلفة إنتاج طن واحد من ألواح الحبيبي (مجفف في الفرن وعليه الطبقة الراتنجية)، من أجل تقييم الجدوى الاقتصادية لاستخدام حطب القطن كبديل للكازوارينا في صناعة ألواح الحبيبي. هذا المعيار مع استبعاد كافة التفاصيل الاقتصادية المشتركة من الحساب يستطيع قياس الأهمية الاقتصادية لإدخال مادة جديدة في هذه الصناعة. وفي هذا الإطار، فلقد وجدنا أن صافي الربح الاقتصادي المحقق من إحلال حطب القطن محل خامة الكازوارينا لكل طن من المنتج، يعادل ما قيمته ٦٣ جنيهًا مصريًّا. أضف إلى ذلك، أن تكلفة الطاقة اللازمة لتجفيف حطب القطن تقل كثيرًا عن مثيلتها في حالة الكازوارينا فتوفر لنا بالتالي حوالي ٨ أطنان/ يوم من السولار ويكلف الطن الواحد من السولار حوالي ٨٠٠ جنيه مصري). بالإضافة إلى أن تجهيز حطب القطن للتصنيع يحتاج إلى معدات محدودة التكلفة، وهي أقل في

الجدول (٣) الخواص الفيزيقية والميكانيكية لألواح الحبيبي المصنوعة من توليفات مختلفة من خشب الكازوارينا وحطب القطن

١,٠	١,٠	·,°		.,10			الشمع%
17,7	14,4	14,0		1),.		11,7	اليوريا فورمالدهايد./
00,4	2		۱۷,۱		74,0	۲,۲۶	امتصاص الماء بعد ساعتين
1:,4	۳, ٦	۲,۶	۲,۸		7,9	7,1	الانتفاخ في الشُمْك بعد ساعتين ٪
1,.7	٠,٩٧	1,07	5	1,49	1,70	١,٤٤	تماسك السطح نيوتن/مم؟
0,4	o	۲,0	7,7	7,4	7,0	٧,٦	محتوى الرطوبة ٪
·, o	;·<	1,.4	3,.	(3;	;·<	37.,	الترابط الداخلي نيوتن/ مم؟
15,9	14,4	۲۱,۷۲	17,7%	12,71	17,50	٦٦,٣	معامل الكسر نيوتن/ مم؟
., 797	۰,۷۸۹	٠,>٥٩	۲۲۷,۰	٠,٦٨٦	۴۲۸۰۰	۲۷۷۰.	الكثافة جم/ سم
7	7.	7.	í	17	11	11	الشفك مم
حطب قطن ۱۰۰٪	كازوارينا/حطب قطن (۰۰/۰۰)	کازوارینا۱۰۰٪	حطب قطن ۱۰۰٪	كازوارينا/حطب قطن (۰۰/۰۰)	کازوارینا/ حطب قطن (۱۵/۸۵)	کازوارینا ۱۰۰٪	المادة الحتام

\r_-1 \,'\-1 \,\-1 \,'\-1 \,\-

ゞ

ゞ

المواصفات القياسية المصرية رقم ٢٠٠١/ ١٩٩١ لألواح الحبيبي سمك ١٦ مم تكلفتها من حيث الآلات المستخدمة والطاقة اللازمة للتشغيل وذلك مقارنةً بخامة الكازوارينا.

استخدام نواتج تقليم وتجديد أشجار الفاكهة كبديل للأخشاب المستوردة

الأساس المنطقي

تشتهر مصر – مثل بلدان المنطقة العربية قاطبةً – بزراعة أشجار الفاكهة من كل الأنواع، مثل التوت، الجوافة، المانجو، الزيتون، المشمش... إلخ. وتحتاج هذه الأشجار للتقليم الدوري، بحسب قواعد زراعة البساتين المتبعة لكل نوع منها. وتوجد هناك مارسات عديدة للتقليم ترتبط بأشجار الفاكهة من الأنواع المختلفة. ويجري التعامل عادة مع نواتج التقليم هذه باعتبارها نفايات زراعية، يتم إحراقها مباشرة في الحقل. وعند انتهاء دورة الحياة المنتجة لشجرة الفاكهة (وذلك لانخفاض إنتاجيتها، أو لتدهور جودة الناتج منها، أو لإصابتها بآفة زراعية) يتم بيع المادة الخشبية لهذه الأشجار عادة إلى تجار الفحم النباتي بغرض استخدامها في صناعة الفحم النباتي. وهذه الممارسات سواء الحرق أو التفحيم هي في الحقيقة ضارة للغاية بالبيئة وغير رشيدة اقتصاديًّا، لأن مصر وكافة أقطار المنطقة العربية تنفق الكثير من رصيدها من العملات الصعبة على استيراد الأخشاب من الحارج. لذلك، فقد اتجهت بحوثنا نحو دراسة إمكانية استخدام نواتج تقليم وتجديد أشجار الفاكهة في الحرف اليدوية، وصناعة الأثاث والمشغولات الخشبية.

وقد نتساءل ما الذي أشعل لدينا شرارة الحماس الأولى لهذا المشروع البحثي؟!

لقد كانت هذه الشرارة هي رؤيتنا للفتيات الصغيرات المتدربات في مشروع الأرابيسك في الواحات الداخلة وهن يصنعن «الشمعدانات» من نواتج تقليم أشجار الجوافة.

البحث الميداني

قمنا بإجراء بحث ميداني لتقييم كمية نواتج التقليم لأشجار الفاكهة التالية: (١) التوت؛ (٢) المانجو؛ (٣) الكمثرى؛ (٤) البرقوق؛ (٥) الجوافة؛ (٦) الزيتون؛ (٧) الليمون والبرتقال؛ (٨) المشمش.

وبالإضافة إلى ذلك، فلقد تم الحصول على الأجزاء الكاملة لجذوع أشجار الفاكهة المذكورة عاليه من تجار الفحم النباتي لإجراء البحث التجريبي المطلوب.

البحث التجريبي والاختبارات المعملية

تم تعريض عينات من أشجار الفاكهة المذكورة عاليه لعمليات معروفة في النجارة، مثل القطع بالمنشار، التشكيل، الحفر، الصنفرة، والدهان. وفي عدد من الحالات مثل المانجو والمشمش تم استخدام التقشير الدائري على قطع كاملة من جذع شجرة الفاكهة للحصول على قشرة خشبية بسمك ٢ مم. وتم إجراء تجارب إنتاجية لتصنيع منتجات خشبية نهائية من المواد المذكورة عاليه. إضافة إلى ذلك فقد أجرينا اختبارات معملية على هذه الخامات لتحديد قيم معامل الكسر في الانجناء، معامل المرونة في الانجناء، متانة الانضغاط، والصلادة. وكمرجع للمقارنة، تم إجراء نفس هذه الاختبارات على عينات من خشب الزان.

النتائج والمناقشة

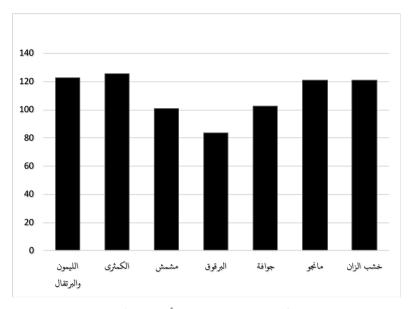
يقدم لنا [الشكل ١٨] والأشكال التالية [الشكل ١/١] و[الشكل ١/٠] و[الشكل ١/٨] و[الشكل ١/٨] مقارنة بين بعض الخواص الميكانيكية لنواتج تقليم أشجار الليمون والبرتقال، الكمثرى، المشمش، التوت، الجوافة، والمانجو مع خشب الزان.

يتضح من [الشكل ٨] أنه فيما يتعلق بمعامل الكسر في الانحناء، فإن كل الأنواع المذكورة من شجر الفاكهة قد حققت قيمًا قريبة للغاية من القيمة المحققة لحشب الزان. فأشجار الليمون والبرتقال، وكذلك الكمثرى هي أعلى في مقاومة الانحناء من الخشب الزان. أما بالنسبة لمعامل المرونة في الانحناء [الشكل ٨/أ] فقد حققت أشجار المانجو القيمة الأعلى (١٠٠٣١،٤ نيوتن/ مم٢)، وهي قريبة للغاية من معامل المرونة في الانحناء للخشب الزان (١٠٠٩٠،٤ نيوتن/ مم٢). بينما حققت أشجار الجوافة أدنى قيمة لمعامل المرونة في الانحناء (٣٣٤٠ نيوتن/ مم٢). وفيما يتعلق بأقصى متانة للانضغاط لمعامل المرونة في الانحناء (٣٣٤٠ نيوتن/ مم٢). وفيما يتعلق بأقصى متانة للانضغاط تعلو القيمة المحققة للخشب الزان. وكانت أدنى قيمة لمتانة الانضغاط من نصيب أشجار الجوافة. وفيما يتعلق بالصلادة [الشكل ٨/ج] فإن أشجار المشمش هي الأعلى قيمة الصلادة أشجار الليمون/ والبرتقال بقيمة تمثل ١٠٦ ضعف، ثم أشجار المانجو والكمثرى بقيمة تمثل ١٠٤ ضعف بالمقارنة بالخشب الزان. وهو ما يؤكد حقيقة أن كل الأنواع المذكورة من أشجار الفاكهة تتفوق في خاصية الصلادة على الخشب الزان.

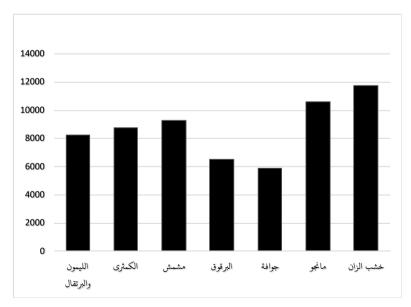
مواردنا من المواد المتجددة: تحدِّ جديد يواجهنا كمهندسين

تمهيد

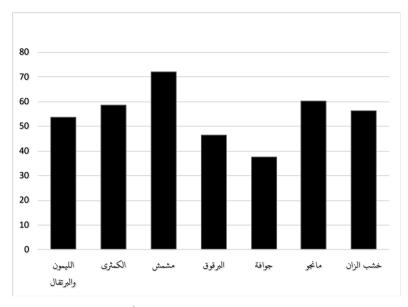
لعبت المواد المتجددة عبر مسار التاريخ البشري، دورًا محوريًّا في حياة الإنسان. ولقد ظهرت وتطورت حضارات متعددة في العالم في علاقة حميمة مع عناصر بعينها من الغطاء النباتي في كل إقليم. فعلى سبيل المثال، كان نبات البردي يمثل عنصرًا محوريًّا في الحضارة المصرية القديمة. فلقد استخدم ليس فقط في الطعام، وفي إنتاج



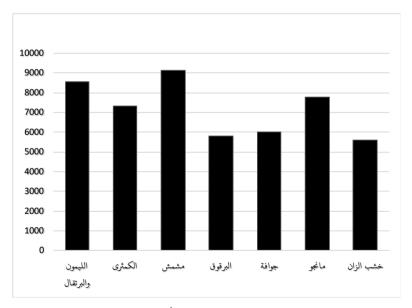
الشكل (٨) قيم معامل الكسر في الانحناء لعدد من أشجار الفاكهة (نيوتن/ مم٢) بالمقارنة مع خشب الزان.



الشكل (٨/أ) قيم معامل المرونة في الانحناء (نيوتن/ مم٢) لعدد من أشجار الفاكهة بالمقارنة مع خشب الزان.



الشكل (٨/ب) قيم متانة الانضغاط (نيوتن/ مم٢) لعدد من أشجار الفاكهة بالمقارنة مع خشب الزان.



الشكل (٨/ج) قيم الصلادة (نيوتن/ مم٢) لعدد من أشجار الفاكهة بالمقارنة مع خشب الزان.

ورق الكتابة، بل أيضًا في صناعة المراكب الشراعية. ولقد أقيمت أعمدة المعابد في مصر القديمة على هيئة حزم من سيقان البردي، لتجسد أهمية نبات البردي في حياة المصريين القدماء.

وفي آسيا، كان نباتات الغاب، والخيزران، والأرز تمثل عناصر رئيسية في تشكيل أسلوب الحياة هناك. وفي أوروبا، لعب الخشب دورًا مهيمنًا في كافة مناحي الحياة. وقبل عصر الثورة الصناعية، أقيمت المصانع بالقرب من السدود على الأنهار. واسْتُخْدِمَت عجلات خشبية ضخمة لنقل القوة الدافعة للمياه التي تتجمع خلف السدود، إلى الآلات في هذه المصانع. واستمر اعتماد الإنسان على المواد المتجددة قائمًا دون تغيير جذري، حتى قيام الثورة الصناعية الأولى ثم الثورة الصناعية الثانية. كان التحول إلى قوة البخار ثم الكهرباء، واختراع آلة الاحتراق الداخلي والثورة في الكيمياء الصناعية وفي صناعة الصلب، كانت جميعها سببًا رئيسيًّا في الانتقال إلى الاعتماد على المواد غير المتجددة. وبالرغم من ذلك، فقد ظلت المواد الطبيعية حتى بدايات القرن العشرين هي عمليًّا البديل الوحيد لإنتاج كل أنواع الأشياء والمنتجات التقنية. وكانت المنسوجات، والأحبال، وأقمشة الكانافاه، والورق، تُصَنّع جميعها من الألياف الطبيعية المحلية مثل الكتان، والقنب،... إلخ. وبدأ صعود المواد العضوية المُخَلَّقة والألياف الاصطناعية وصولًا إلى السيطرة التامة في العشرينيات من القرن الماضي. ودعني أشير بدايةً إلى حقيقة أن التحول من المواد المتجددة إلى المواد غير المتجددة، قد قدم لنا «صورة» مختلفة تمامًا عن المادة، ومن ثم عن المنتج الصناعي. فالمادة التي تنتمي إلى المواد المتجددة تُعبِّرُ بدرجة ما عن هوية المورد الطبيعي. وأحيانًا فإنها تزيح الستار عن تاريخ نشأة هذا المورد، مثل حلقات النمو السنوي في الشجرة في حالة الخشب، والحزم الليفية - الوعائية في حالة الغاب، فتنقل لك رسالة عن أن هذا المورد هو بالضرورة محدود ومتناه. وهو ما يؤثر فيما أظن على سلوك المستخدم/ المستهلك للمنتج، أعني قيمة الرشد في الاستهلاك. وعلى العكس من ذلك، فإن صورة المادة من المواد غير المتجددة، مثل النايلون والبلاستيك تبدو «مجردة» غير محكومة بقيود الطبيعة المتناهية. وبالتالي فالمادة غير المتجددة، تنقل لك الرسالة المزيفة عن لامحدودية المورد، وبالتالي فهي تُروِّج لقيمة الاستهلاك اللامتناهي().

لكن التحول من المواد المتجددة إلى المواد غير المتجددة كان له تبعات عميقة الأثر. فقد صاحبه انتقال العديد من الأنشطة الإنتاجية من الجنوب الأقل تقدمًا إلى الشمال الأكثر تقدمًا. وحدث أيضًا انتقال في كلِّ من بلدان الجنوب والشمال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، حيث قُدِّر للصناعات الجديدة المعتمدة على المواد غير المتجددة أن تنمو وتزدهر. وإذا نظرنا إلى المائتي عام الماضية بنموذجها التصنيعي المعتمد على استغلال المواد الخام الرخيصة دون تحمل تكلفة التبعات الإيكولوجية (الحمولة الإيكولوجية(۱۳)) لاستخراج الموارد، والمصحوبة بنمو في إنتاجية العمل يصل إلى ٥٠ - ١٠٠ ضعف، نجدها قد خلقت حالة من الوفرة في السلع المادية وتسببت في اندفاع هائل نحو مزيدٍ من الاستهلاك.

ولا يُعَبِّر نموذج الاستهلاك السائد حاليًّا في العالم بشكل واضح عن كيفية الإشباع الحقيقي للاحتياجات الأساسية للإنسان. فمن المنظور السلوكي، هو يعبر بالأحرى عن كيفية إغواء الناس وإخضاعهم للرغبة المحمومة في الشراء والامتلاك كبديل عن التعبير عن الذات والإبداع من خلال الفن والإنتاج المنزلي. فاليوم، في

⁽٢) وهو ما تحرص على تكريسه آليات السوق العالمية؛ انظر الفصل الخامس للدكتور محمد دويدار في هذا الكتاب. (المحرر).

⁽٣) الكمية الكلية من المواد الطبيعية التي تم الإخلال بتوازنها واستغلالها بغرض جعل المنتج الصناعي متاحًا.

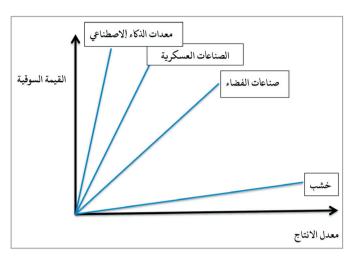
سياق أسلوب الحياة السائد (المهيمن)، تستطيع نظريًّا وبحسب روح العصر أن تشتري وتمتلك الجمال، والفن، وأي سلعة أخرى في شكل «جاهز». ويسعى مفهوم الاستهلاك بغرض الاستهلاك إلى ملء الفراغات في حياتك ليترك لك القليل لاختيارك الحر، أو لسعيك لإيجاد معنى لحياتك، أو لتحقيق ذاتك. ويسمح لك بفتاتٍ من الوقت لإمكانية الحضور أو التواصل مع الآخرين (١٠).

وفي الوقت الحالي، فإن المناهج الدراسية في قاعات العلوم والهندسة تتعامل بشكل أساسي مع الصلب والخرسانة، وبدرجة أقل مع المواد الأخرى مثل السيراميك، والبلاستيك، والزجاج. وهناك إهمال واضح للمواد المتجددة في هذه المناهج، مما يعني أن المواد المتجددة لا تُعَد من المواد بالمعنى الهندسي. ففي الهندسة، تُعرَّف «المادة» عادة بأنها جسم له خواص منتظمة، متجانسة، مستمرة، يمكن التنبؤ بها، ويمكن إعادة إنتاجها إلى المدى الذي نحتاجه في استيفاء متطلبات محددة في معايير الأداء. فالفرق على سبيل المثال بين «كمرة من الصلب»، وجذع شجرة، هو أنك تستطيع التنبؤ بدقة بأداء الأولى تحت حمل معين، بينما لا تستطيع ذلك في الحالة الأخيرة. هذا المثل يُعبِّر بشكل جيد عن النظرة الهندسية نحو المادة، لكنه لا يشرح ماهية الهندسة. «الهندسة» من حالتها كمادة متباينة الخواص مستخرجة من الطبيعة إلى مادة منتظمة الخواص من حالتها كمادة متباينة الخواص مستخرجة من الطبيعة إلى مادة منتظمة الخواص الطبيعة على هذه الحالة، بل احتجنا إلى سلسلة تاريخية طويلة من الجهود الهندسية لنحول خام أكسيد الحديد المستخرج من الطبيعة إلى صلب مقاوم للصدأ.

⁽٤) حدث انخفاض ملموس في حصة الوقت المخصص للتواصل الإنساني بين «شخص وشخص» في الغرب، من ٩٠ ٪ إلى ١٠ ٪ عبر خمسين عامًا.

ودعنا نجيب الآن على ذلك السؤال الرئيسي: لماذا نجد مواردنا من المواد المتجددة «أقل هندسة» حتى الآن، مقارنة، على سبيل المثال، بمادة الصلب؟ إذا صنفنا المواد إلى صنفين: مواد محكومة بالسعر (نعني بها تلك المواد التي تتعين تكلفتها من خلال سعر السوق)، ومواد محكومة بالأداء (ونعني بها تلك المواد التي تحدد خواصها سعر السوق لها)، فسوف نجد أن المواد المتجددة هي مواد محكومة بالسعر. فاستخدام خامة الحشب في صناعة قطعة من الأثاث لا يتطلب خواص ميكانيكية صارمة، بما يماثل كمرة في منشأ هندسي أو قضيب في آلة صناعية. ويوضح [الشكل ٩] المقارنة بين المواد المحكومة بالسعر - مثل الأخشاب - مع المواد التي يحكمها الأداء في الصناعات الخاصة بهندسة الفضاء ومعدات الذكاء الاصطناعي.

ونحتاج بالضرورة - كمهندسين - أن نغير مداركنا عن المواد. ففكرتنا المسبقة عن المواد المتجددة بأنها تعاني قصورًا في الخواص هي مدرك غير دقيق بالكلية. ويوضح [الجدول (٤)] خواص مواد هندسية متعددة شائعة الاستخدام. فالخشب وغيره من المواد الليجنو-سيليولوزية ينتفخ بفعل الرطوبة، وبالمقابل فإن المعادن، والبلاستيك، والزجاج تتمدد أيضًا بفعل ارتفاع درجات الحرارة. والمواد الليجنو-سيليولوزية ليست وحدها التي تتعرض للتحلل، فالمعادن تتأكسد والحرسانة تتدهور خواصها بفعل الرطوبة، وأيضًا بفعل التغير في درجة الحموضة والتأثيرات الجرثومية. والمواد الليجنو-سيليولوزية، وكذا البلاستيك يمكن أن يحترق، بينما المعادن والزجاج تتعرض للانصهار والإسالة بفعل الحرارة الشديدة. وتتميز المواد الليجنو-سيليولوزية بالقدرة العالية على عزل الأجسام التي تغلفها، بينما تتراوح قدرة العزل لدى المواد الأخرى بين ضعيف وجيد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسب «المتانة إلى الوزن» و«الصلادة إلى الوزن» مر تفعة للغاية لدى المواد المتجددة عند مقارنتها بالمواد غير المتجددة.



الشكل (٩) مقارنة بين المواد التي يحكمها السعر (الخشب على سبيل المثال) والمواد التي يحكمها الأداء (صناعات الفضاء على سبيل المثال).

الجدول (٤) خواص المواد الهندسية

القابلية للانتفاخ (أو التمدد)	المتانة منسوبة إلى الوزن	التدهور بسبب الحرارة	التدهور بسبب الضوء فوق البنفسجي	التدهور بسبب الأحماض	قدرة العزل الحراري	المادة
نعم (الرطوبة)	عالية	نعم (تحترق)	نعم (التأثير لا يتجاوز السطح)	نعم (الأكسدة)	جيد	المواد اللجنو- سلليلوزية
نعم (الحرارة)	منخفضة	نعم (تنصهر)	7	نعم	ضعیف	المعادن
نعم (الحرارة)	مقبولة	نعم (تحترق)	نعم/ لا	نعم/ لا	من ضعیف إلى جيد	البلاستيك
نعم (الحرارة)	منخفضة	نعم (تنصهر)	K	Y	ضعیف	الزجاج
Ŋ	منخفضة	Y	7	نعم	ضعیف	الخرسانة

ولذلك ففي سياق الأزمة البيئية وشيكة الحدوث التي يتعرض لها كوكبنا، فنحن نحتاج إلى بناء رؤية جديدة أكثر تبصرًا عن المواد المتجددة، حتى يتاح لهذه المواد أن تلعب الدور المنتظر منها في أسلوب حياة معاصر ومستدام. ويمثل هذا في حقيقة الأمر تحديًا جديدًا للمهندسين!

نحو مقاربة هندسية للتعامل مع الموارد المتجددة

التعلم من الطبيعة: محاكاة الخواص البنيوية للمواد المتجددة كوسيلة لتطوير أداء المنشآت الهندسية

ظهر لدينا أن واحدة من المزايا التي تتمتع بها المواد المتجددة مقارنة بالمواد غير المتجددة، هي أن لها أبنية كلية يمكن أن تصبح مصدرًا للمعرفة والإلهام التقني للمهندسين. فدراسة البني التشريحية للمواد المتجددة يمكن أن تقدم لنا كمهندسين مصدرًا للمعرفة حول كيف نهندس المواد ليصبح لها ذلك الأداء الوظيفي العالي من ناحية الخواص الميكانيكية، بينما تتمتع في الوقت نفسه بذلك التناغم مع العمليات الطبيعية.

فلنأخذ مثالًا من خبرتنا مع جريد النخيل. يقدم [الشكل ١٠/أ] المنظر التشريحي العام لجريد النخيل تظهر فيه الحزم الليفية الوعائية محاطة بالنسيج البرانشيمي العام الخريد النخيل المحتاج. Parenchyma Tissue. حيث يتميز جريد النخيل (أحادي الفلقة) عن الأخشاب (ثنائية الفلقة) بعدم وجود أشعة قطرية تربط الحزم الليفية - الوعائية التي تمثل الوحدة البنائية للجريدة. حيث يربطها نسيج بارانشيمي مرن كما يتضح من الشكل. هذه السمة البنيوية لجريد النخيل التي تظهر من خلال شكل مقطعه، تمنح جريدة النخيل القدرة على الجمع بين صفتي المرونة ومقاومة الصدمات. وهو ما يفسر لنا

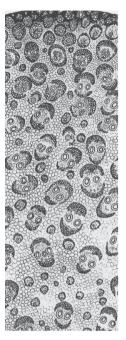
تَحُمُّل جريد النخيل لملايين من دورات التحميل قد يصل إلى الملايين خلال عمره الافتراضي دون أن ينكسر، حتى لو تعرض لعواصف الصحراء شديدة القسوة. كما يعطينا الشكل المذكور تفصيلًا للبنية التشريحية للجريد، حيث يتضح أننا كلما تحركنا من السطح الخارجي للجريدة إلى داخلها يتزايد قطر الحزم الليفية - الوعائية بينما يقل عددها. وهكذا، تتزايد بشكلٍ واضح نسبة الألياف المسئولة عن المتانة البنيوية للجريدة حينما نتحرك من قلب الجريدة إلى محيطها الخارجي. هذه البنية المتميزة لجريدة النخيل تتوافق بدرجة مدهشة مع توزيع الأحمال العمودية في مقطع الكمرة - في منشأ هندسي - التي تتعرض لأحمال الانحناء. وهكذا، تلهمنا بنية جريدة النخيل الشكل ١٠/ب] والمنظر العام لاتصال الجريدة بجسم النخلة [الشكل ١٠/ج]، بفكرة تصميم كمرات من طبقات مؤتلفة يمكنها أن تجمع بين صفتي «المتانة» (في الطبقات الخارجية) و«المرونة» (في الطبقات الداخلية) المطلوبة في تصميمات الكباري.

اكتشاف خواص جديدة للنسق البنائي (ذاته) الخاص بالمورد المتجدد لإشباع احتياجات عصرية مستجدة

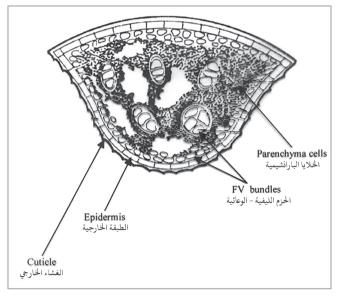
نشير من جديد إلى مثال خامة جريد النخيل. لقد اتضح لنا من خلال تحليل المنظر التشريحي العام لمقطع الجريد [الشكل ١٠/أ] أن الطبقة الخارجية للجريدة تتميز بكثافة شديدة للغاية من الحزم الليفية - الوعائية ذات القطر الصغير، وتحتوي بالتالي على قدر ضئيل من خلايا النسيج الحشوي فيما بينها. هذا الجانب من النسق البنائي الكلي لمقطع الجريدة بالإضافة إلى الطبقة الشمعية التي تغطي قشرتها الخارجية [الشكل المريدة مقاومة للجفاف. أضف إلى ذلك، فإن جريد النخيل يتمتع



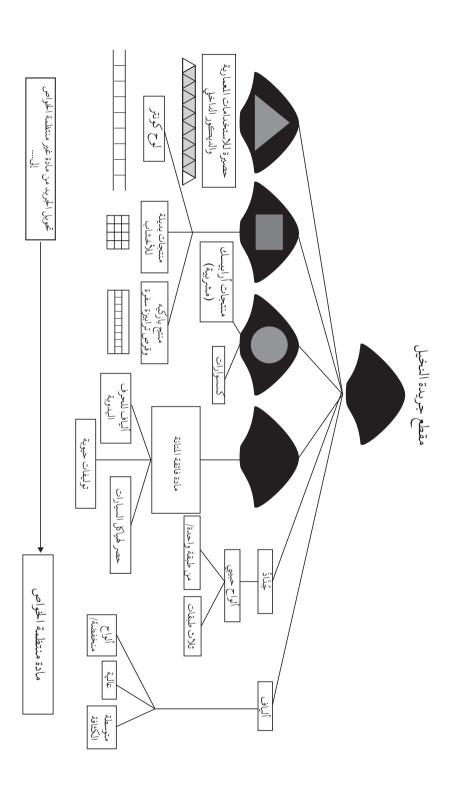
الشكل (١٠/ج) منظر عام للنخلة يوضح كيفية اتصال الجريد بجسم النخلة.



الشكل (١٠/أ) المنظر التشريحي العام لجريد. النخيلة.



الشكل (١٠/ب) البنية التشريحية لمقطع الجريدة.



الشكل (١١) تحويل مورد إلى شكل وسيط جديد بالتطبيق على جريد النخيل.

بخاصية العزل الشديد للحرارة. وبالتالي، فإننا نطرح فكرة استخدام جريد النخيل مع سعفه في تسقيف المساكن محدودة التكلفة، والحظائر، وأيضًا في المنتجعات البيئية.

تخفيض العجز عن التنبؤ بأداء المورد من خلال انتقاء السلالة وتوفير الظروف الإيكولوجية الملائمة عند زراعة المورد، بالإضافة إلى مراعاة عمر المورد وتوقيت الحصاد وأيضًا نسقه البنائي

تم تخصيص عديد من الأبحاث لدراسة خواص سلالات الغاب المختلفة، وتم القيام بجهود بحثية مماثلة فيما يتعلق بدراسة سلالات المنخيل المختلفة في مصر. ومن الواضح أن هناك تباينات لها دلالتها بين السلالات المتعددة لنفس المورد، فالظروف الإيكولوجية مثل المناخ، التربة الزراعية، وأيضًا طرق الزراعة لها تأثيرها على خواص المورد. وهكذا، فإن كنا نستخدم - على سبيل المثال - سيقان من نفس سلالة الغاب تمت زراعتها تحت نفس الظروف الإيكولوجية ولها نفس العمر، فعلى الأرجح سوف تكون الفروق بين خواصها محدودة للغاية.

وجريدة النخيل لها مقطع عرضي يتناقص سُمْكُه من قاعدة الجريدة الملتصقة بجسم النخلة (حيث السُّمْك الأكبر) إلى طرفها الحر (حيث السُّمْك الأقل) [الشكل ١٠/ج]. وعندما نصنع حصائر من الجريد للتسقيف، فإن أبناء القرى اعتادوا أن يرصوا الجريد على التوالي واحدة بعكس الأخرى، حتى يصبح المقطع العرضي للحصيرة الكاملة منتظمًا. وهذه الطريقة هي تقنية مبسطة لإضفاء التجانس على الخواص الإنشائية للجريد. وهناك تقنية أخرى نستخدمها بتقسيم الجريدة إلى ثلاثة أجزاء متمايزة ومتساوية في الطول: الطرف والوسط والقاعدة. وكل من الأجزاء الثلاثة له مقطع عرضي مختلف في المقاس وأيضًا في الخواص الميكانيكية. وهذه التقنية يمكن مقطع عرضي مختلف في المقاس وأيضًا في الخواص الميكانيكية. وهذه التقنية يمكن

أن تساعدنا على صناعة حصائر جريد لها بنية منتظمة، من مناطق الطرف والوسط والقاعدة للجريدة.

تحويل المورد الأصلي إلى شكل وسيط جديد له بنية وخواص منتظمين. ويمكن استخدام هذا الشكل الوسيط في صناعة منتجات من المورد المتجدد لها خواص هندسية أفضل

يشرح [الشكل ١١] الفكرة المذكورة أعلاه. وهي فكرة تحويل المورد الأصلي إلى شكل وسيط جديد يقلل من تباين الخواص في البنية الأصلية للمورد. فعلى سبيل المثال الجزء الداخلي من خامة الجريد سواء اتخذ شكل مربع أو مستطيل أو دائرة يتميز بالبني المتجانسة للحزم الليفية - الوعائية، كما يتميز أيضًا بانتظام توزيع هذه الحزم داخل الشكل الوسيط الجديد بدرجة أعلى على وجه اليقين من المورد الأصلي. وهو ما يؤدي إلى انتظام خواص المادة في الشكل الوسيط الجديد. أضف إلى ذلك، فالشكل الوسيط الجديد يفتح الطريق واسعًا نحو إعمال المزيد من الخيال لدى المهندسين. فمثلًا عندما توجه تفكيرنا نحو تبني شكل المقطع المثلث للجريدة، حصلنا بالتالي على منتج من الجريد له استخدامات معمارية. وعندما تبنينا شكل المقطع المربع للجريدة، فقد ذهب خيالنا وأخيرًا قرص منضدة السفرة والباركيه. وهو ما ينطبق أيضًا على شكل المقطع الدائري وأحى إلينا باستخدام جريد النخيل بديلًا للزان المستورد في منتجات للجريدة الذي أوحى إلينا باستخدام جريد النخيل بديلًا للزان المستورد في منتجات المشربية (الأرابيسك). وعندما وجدنا أن الطبقة الخارجية للجريد تقترب قيمة متانة الشد لها من قيمة الحديد (٢٤ نيوتن/مم) اقترحنا أن تُسْتَخْدَم في تسليح البوليمرات، وهكذا وصولًا إلى الجذاذ والألياف من جريد النخيل.

لذا، فمن الممكن باستخدام العملية الصناعية الملائمة أن نحول مورد متجدد من حالة المادة متباينة الخواص Anisotropic material إلى حالة المادة منتظمة الخواص Isotropic material أي صورة المادة بالمعنى الهندسي.

تغيير تركيب وبنية المورد لنضفي عليه خواص جديدة تشبع الاحتياجات المعاصرة والمستجدة

يوجد طيف واسع من التقنيات التي يمكن استخدامها لتحقيق هذا الهدف. «التعطين» هي تقنية معروفة شعبيًّا تستخدم في وقاية الغاب من هجمات الآفات. والنقع في الماء العذب يخفض من محتوى النشا في الغاب وبالتالي يقلل مصدر التغذية للحشرات والفطريات. وتُسْتَخْدَم تقنية التشريب بالبوليمرات بنجاح مع الخشب، وقد قمنا باستخدامها أيضًا بنجاح مع خامة جريد النخيل وذلك لتحسين خواصها من حيث مقاومة التآكل ومقاومة التشرب بالماء، مما يفتح الطريق واسعًا أمام إمكانية استخدام الجريد في صناعة الباركيه وأعمال الأرضيات.

معالجة السطح لنضفي على المورد خواص جديدة تجعله صالحًا لاستخدامات معينة

«التكسية» هي تقنية مستخدمة بشكل واسع لتُكْسِب المورد من المواد المتجددة خواص معينة مطلوبة. فعلى سبيل المثال، يتم تكسية ألواح الخشب الحبيبي ذات الثلاث طبقات بورق مُشَبَّع بالميلامين لزيادة مقاومتها للانتفاخ في الأجواء الرطبة (حالة قطع الأثاث المستخدمة في المطبخ والحمام). والخشب الأبلكاش المستخدم في أعمال البناء لإنشاء ودعم جوانب الهيكل المؤقت استعدادًا لعملية صب الخرسانة داخله، يتم تكسيته عادة بورق مُشَبَّع بالفينول ليمنع نفاذ المياه إلى رقائق الخشب

بما يؤثر سلبًا على جودة سطح الخرسانة المصبوبة. ودهانات الفينول لها أهمية قصوى في صناعة الباركيه، فهي تكسب الطبقة العليا من مادة الخشب أو الغاب خاصية منع نفاذ المياه.

«مؤلفات» من المورد مع موارد أخرى

توجد إمكانية عظيمة لاستخدام المواد المتجددة في صناعة مؤلفات عظيمة لاستخدام المواد المتجددة في الوقت ذاته بخاصية أنها صديقة للبيئة. ويمكن صناعة المؤلفات الحيوية Bio-composites من المواد المتجددة باستخدام الكيمياء الخضراء Green chemistry، ونعني بها استخدام مواد لاصقة طبيعية من المواد المتجددة مثل النشا وبروتينات الصويا. ويتزايد الطلب حاليًّا على استخدام الألياف الطبيعية في تسليح البلاستيك كبديل للألياف الزجاجية غير القابلة للاحتراق أو التحلل الحيوي. ويوجد بالفعل استخدامات عديدة في هذا المجال لألياف الكتان والجوت. وتحظى الألياف الطبيعية بفرصة جيدة للاستخدام في تسليح الجبس وإنتاج ألواح من «الجبس المسلح» بالألياف، وهو مجال جديد له مستقبل واعد.

الفصل الرابع

مناهل الإبداع بين الإنسان والنبات (في مبادرات التنمية المحلية والإقليمية): تعقيبًا على دراسة الدكتور حامد الموصلي «مواردنا من المواد المتجددة: قاعدة مادية للتنمية الذاتية المستدامة في مجتمعاتنا المحلية»(*)

د. هانس فان فینن

أستاذ ريادة الأعمال المستدامة، جامعة فيندزهايم للعلوم التطبيقية، تسفولة - هولندا؛ أستاذ مشارك للعلوم البيئية بمعهد IBED، بجامعة أمستردام لعلوم البيئة - هولندا

تمهيد

التحول بعيدًا عن المصادر التقليدية للطاقة

تحتل الموارد من المواد المتجددة موقعًا محوريًّا في المناقشات الدولية الجارية بخصوص التغير المناخي، وتعرض موارد الوقود الأحفوري للنضوب، وتأمين احتياجاتنا المستقبلية من الطاقة، فضلًا عن تأمين الغذاء. إذ يحدث تدريجيًّا في عالمنا المعاصر تحول من استخدام الموارد الأحفورية من النفط والغاز والفحم إلى الموارد المحتملة التجدد، وإلى موارد الكتلة الحيوية Biomass resources. ويتزايد الاهتمام في كافة أنحاء العالم بمصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية، والرياح، وطاقة تدفق

^(*) ترجمة الأستاذ نبيل مرقس.

المياه. كما يشغل مكانًا محوريًّا في هذا الجدل العالمي، الدور الذي تلعبه أنواع الوقود الحيوي (مثل الديزل الحيوي، والإيثانول الحيوي، والبيوجاز) كوقود بديل للجازولين والديزل في الاستخدام الخاص بالسيارات وشاحنات النقل ومحطات توليد الكهرباء. فهناك يتشكل الآن توجه قوي للتحول من استهلاك الوقود الأحفوري إلى استهلاك الوقود الحيوي. ويستخدم الكثيرون قضية التغير المناخي، والدافع الملح لتخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون CO كحجة قوية لتيسير التحول نحو الموارد الحيوية، حيث يتم تقديم هذه الموارد كمصدر للطاقة «محايد من حيث الانبعاثات الكربونية». ومما يثير القلق أن كثيرين يرون في التغير المناخي المشكلة البيئية الكبري على مستوى الكوكب، ويرون في التحول من الوقود الأحفوري إلى الحيوي دواء ناجعًا لهذه المشكلة. وهكذا هم لا يتجاهلون فقط الآثار البيئية العديدة للاستخدام الواسع لموارد الكتلة الحيوية في توفير الوقود، بل إنهم يغضون البصر أيضًا عن الإمكانية الواسعة لاستخدام الكتلة الحيوية في منظومة هائلة من الاستخدامات الأخرى دون حصرها في المنظور الضيق كمصدر بديل للطاقة. وهنالك ملحوظة أخرى تتعلق بتعرض القاعدة الأساسية للموارد المرتبطة بنظم الإنتاج والاستهلاك السائدة حاليًّا، للمراجعة واحتمالات التغيير بإيقاع أسرع من قدرة أنظمة الإنتاج والاستهلاك شديدة التركز على التكيف. وبعيدًا عن احتياطيات الوقود الأحفوري، فإن الشمس والأنظمة الإيكولوجية الطبيعية والثقافية، تمثّل لنا موّاردَ للمستقبل تحيط بنا من كل جانب. وهي تمثل الشروط النظامية الأساسية لمبادرات التنمية المحلية والإقليمية المستدامة والمتجهة إلى المستقبل. هذه الموارد المحيطة بنا يمكنها أن تغير نظم الإنتاج والاستهلاك السائدة والتي تتسم بالطابع المركزي، إلى نظمٍ أكثر انفتاحًا تتمتع بالقدرة على الانتشار إلى كل مكان من حولنا.

نظم الإنتاج الطبيعية

تُعَدُّ الأشجار، والشجيرات، والنباتات، والطحالب من أنظمة الإنتاج الطبيعية المدارة بالطاقة الشمسية. إنها تمثل بنَّي طبيعية تتلقف الطاقة من الشمس، وتمزج وتعالج المدخلات من الغازات، والماء، والمعادن وأيضًا مختلف المواد من البيئة المحيطة لتحولها إلى طيفٍ واسع من المنتجات الداخلية مثل عناصر جديدة في الهيكل البنائي: مواد متطورة التركيب، وألياف، وراتنجات وأصماغ، وسلليلوز ولجنين، وسكريات ونشا. وكل هذه المنتجات يمكن اعتبارها نواتج شمسية تنتج من عمليات نباتية ذات طبيعة عامة، وأيضًا عمليات خاصة بسلالات نباتية معينة تحدث كاستجابة لشروط السياق المناخي والإيكولوجي المحلى. وهكذا ندرك أن النباتات وأجزاءها المختلفة هي طاقة شمسية مختزنة بدرجات متفاوتة من التعقيد، إلى جانب عملية التمثيل الضوئي التي تمثل ذروة تحولات الحياة النباتية. وبالطبع، فالنباتات تعني لنا ما هو أبعد من ذلك. فهي تجسّد الحياة ذاتها، وهي التعبير الجيني عن عملية الخلق المادي الطبيعي المنبعث من الطاقة الشمسية. وهكذا فبدلًا من التقييم الاستعمالي لها كونها مصدرًا للغذاء والطاقة، علينا أن نحترم الكائنات النباتية الحية لدورها في نقل شفراتها الجينية إلى الأجيال القادمة من الكائنات النباتية والبشرية على حد سواء.

كما أنها تمثل تنوعًا هائلًا من الإمكانات الكامنة في المورد المادي، وأيضًا نموذجًا من الخبرة المتراكمة التي تطورت عبر الزمن لكيفية تمثل الطاقة الشمسية.

ويجب علينا أيضًا أن نثمن النباتات كمصدر ثري لإلهام المصممين المتطلعين نحو المستقبل.

اغتراب المورد

تؤدي عمليات الاستخراج، والتحويل، والاستخدام على النطاق العالمي للموارد من المادة والطاقة إلى آثار متفاقمة على البيئة المحيطة بنا. ومن المؤكد أن ما نستعيره من البيئة المحيطة بنا في صورة «مواد خام»، سوف يتحتم علينا إعادته ثانية إنْ عاجلًا أم آجلًا. ومع ذلك، فحين يحدث ذلك الاسترداد البيئي، فسوف تكون تلك المواد قد فقدت تمامًا هويتها الأصلية. وسوف يشمل التغيير الحادث لها خصائصها المميزة، وكمياتها، ودرجة تركيزها، وأيضًا أماكن وجودها. ولذلك، فمن زوايا متعددة يمكننا أن نقدم الحجة على أن ما ندركه بوصفه قدرة «التشغيل المجتمعي» للموارد هي في حقيقة الأمر عملية «اغتراب للمورد».

ويمكن لنا أن نقيم عملية اغتراب المورد باستخدام معرفتنا عن الموارد من المادة والطاقة من حيث الوجود، والإتاحة، والخواص. وعادةً، فإننا لا ننظر إلى الموارد على أنها مندمجة بشكل لا ينفصم في سياق جيولوجي أو إيكولوجي معين. بل الأحرى أننا ندرك الموارد المادية بوصفها ببساطة إمكانات واسعة لإشباع الاحتياجات المتعارف عليها أو الجديدة - من المنتجات الصناعية. فالنفط الخام - على سبيل المثال - يرتبط في أذهاننا بالجازولين والبلاستيك؛ وترتبط المعادن التي تحتوي على فوسفات بمسحوق الغسيل؛ ويرتبط الخشب الاستوائي ببراويز النوافذ؛ وخامات الكروم بالطائرات الحربية، ومحطات توليد الكهرباء باستخدام الطاقة النووية. ويبدو أن المنظور الصناعي السائد تجاه الموارد، يعزلها عن سياقها الطبيعي والفيزيقي. وتوجد شمكل بحت بوصفها تجميعًا لإمكانات فيزيقية وكيميائية ترتبط بتطبيقات مادية بعينها. فتبدو لنا هذه الموارد التي وفرت لنا - وما زالت - القاعدة المادية للتطور بعينها. فتبدو لنا هذه الموارد التي وفرت لنا - وما زالت - القاعدة المادية للتطور

التاريخي للنظم الإيكولوجية والإنسانية، تبدو من هذا المنظور الضيق وكأنها مجرد تراكيب من «معاملات» و«ثوابت» و«عوامل» رياضية صاغها المهندسون والعلماء ليتحكموا في تنميط إنتاج المواد. وهكذا ظهرت هذه الصياغات الرياضية المجردة كأحجار بناء تدعم «تنميط» العمليات الإنتاجية الصناعية المتنوعة، وتخدم منتجات صناعية بعينها.

أمًّا من منظور التنمية المستدامة الذي نتبناه، فإن الموارد من المادة والطاقة تنعم بما يمكن أن نطلق عليه «شفرة إيكولوجية كلية» فريدة لكل مادة. وهو ما يعني أن المواد تنعم بخواص بيئية باطنية تعكس ظواهر طبيعية تتعلق بالماضي والحاضر، بينما تشير إلى إمكانية بيئية كامنة في المستقبل. ويصبح بالتالي التعرف على، وتفعيل هذه الشفرات الإيكولوجية الكلية للموارد من المادة والطاقة، هو المدخل الوحيد لتبصُّر طرق الانتفاع بهذه الموارد لتحقيق التقدم الذي يتسم بالاستدامة. وهو ما يدفعنا نحو إعادة تقييم الأنماط السائدة في عملية «استغلال الموارد» مع السعى نحو استكشاف وتطوير أشكال جديدة من العمليات الإنتاجية، والمنتجات الصناعية، والخدمات.

فإذا ثَمَّنَّا على سبيل المثال الإتاحة على المستوى المحلى كمكون هام من مكونات الشفرة الإيكولوجية للمورد، تحتم علينا أن نجعل من المواد المتجددة والطاقة المتجددة عنصرًا محوريًّا في عمليات التطوير والتصنيع على المستوى المحلي لأصناف بعينها من العمليات والمنتجات التي تناسب استخدام هذه الموارد المتاحة محليًّا في الإشباع الوظيفي لعدد من الاحتياجات الأولية. وفي ذات الوقت، فإن ذلك يعني أن الموارد غير المتجددة الموجودة في مواقع محدودة نسبيًّا، نائية، منعزلة، وبعيدة عن السياق المحلى سوف تستخدم لتلك الفئات من العمليات والمنتجات التي لا يمكن إتمامها على أساس من المدخلات المتجددة. وهكذا، يمكن أن نحدد استخدامنا للموارد غير المتجددة حصرًا في العمليات والمنتجات التي تم التوافق عالميًّا على كونها تُشْبِعُ وظيفيًّا الاحتياجات الأولية لأكبر عدد من الأفراد الذين ينتمون إلى الأجيال المعاصرة أو القادمة معًا. وفي هذا الإطار، علينا أن ندعم ونحفز نظم تطوير المنتجات الموجودة في أنحاء العالم والتي تعكس هذا النسق من القيم التي أشرنا إليها. ومع ذلك، فعلينا أن ننتقي من بين العمليات والمنتجات الصناعية الموجودة في العالم أكثرها اقترابًا من تحقيق الاستمرار والاستدامة لنخصها بالدعم والتحفيز.

ولقد تعالت تدريجيًّا في البلدان الأكثر تصنيعًا أصوات تدعو إلى ضرورة تخفيض استخدامات الطاقة والمادة إذا كنا نحرص على التوجه نحو الاستدامة. كما بدت الحاجة واضحة إلى تبني فكْرٍ يختلف نوعيًّا عما هو سائد. فعندما نفكر جديًّا في ضرورة الاستدامة، فسوف يتحتم علينا أن نغير من منظورنا الصناعي تجاه الموارد. وسوف تُمكّننا إعادة اكتشاف الموارد المتجددة من تغيير نظرتنا التقليدية تجاه أهمية الدور الذي يمكن للمبادرات الصناعية الصغيرة والمتوسطة أن تلعبه في المستقبل على المستويين المحلي والإقليمي.

فالصناعات الصغيرة والحرف التقليدية - التي ما زالت فاعلة - وسوف تجد اعترافًا بدورها الاقتصادي والتنموي، وسوف تبزغ حرف ومبادرات صناعية جديدة تعتمد على استخدام الموارد المتجددة المنتشرة في كل مكان، بينما تركز على إشباع الاحتياجات الأولية.

ولقد أثارت الأزمة المالية المعاصرة على المستوى العالمي جدلًا دوليًّا حول أسباب الأزمة وحول المكونات الأساسية للنظم الاقتصادية السائدة(١)، بالإضافة إلى حوارٍ

⁽۱) راجع الفصل الخامس من هذا الكتاب حيث يفسر فيه باقتدار الأستاذ الدكتور محمد دويدار، الفقيه الاقتصادي الكبير، الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية بمنهج مختلف عن الشروحات الغربية لها. (المحرر).

واسع حول التدابير التي يمكن اتخاذها لمواجهة تبعات الأزمة وأيضًا لمنع تكرارها في المستقبل. ومن الواضح، أن القضايا المالية والاقتصادية المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية وإدارة الديون لا يمكن التعامل معها بجدية بمعزل عن أزمة الائتمان والديون الناجمة عن محدودية الموارد في العالم؛ تدمير وإهلاك المصادر الطبيعية، وتلوث الهواء والمحيطات، والتوزيع غير العادل للموارد، وتقلص ما تبقى من إمكانية لإشباع احتياجات وتطلعات الأجيال القادمة. ولذلك، فإن الجدل الحالي حول «أزمة الائتمان والديون» يجب أن يشمل مفاهيم مثل «رأس المال الطبيعي» و«رأس المال الاجتماعي»(٢) على النطاق العالمي، كما يجب أن يتعامل بمسئولية مع قضية الحفاظ على، وتنمية «رأس مال المستقبل».

ولقد تفاقمت الأزمة المالية العالمية في وقت بدت فيه كتلة البلدان الساعية للنمو في وضع أكثر هشاشة عما كانت عليه في الماضي. ومن اللازم في سياق هذه الأزمة العالمية، أن يرتفع وعي والتزام المجتمع الدولي نحو اتخاذ تدابير عاجلة في مواجهة النمو الكاسح لظاهرة الفقر في كافة أرجاء العالم. ويمكن لهذه الأزمة أن تعمل كحافز لإعادة النظر في قضايا الفقر والتصدي لها بالاستعانة بأهداف منظمة الأمم المتحدة الإنمائية لهذه الألفية UN Millennium Development Goals.

وفي هذا السياق، فإن التركيز على مبادرات التنمية المستدامة على المستويين المحلى والإقليمي يبدو حاسمًا؛ وذلك لأنه يدعونا للتركيز على أولوية إشباع الاحتياجات الأولية، وهي أولوية حتمية وعاجلة في عالم يوجد به ثلاثة بلايين من البشر يعيشون

⁽٢) من الواضح هنا أن كاتب هذا التعقيب يستلهم مصطلح «رأس المال الثقافي» لصديقنا الراحل «بيير بورديو" أستاذ علم الاجتماع الثقافي في الكوليج دو فرانس في باريس. راجع إهداءنا دراستنا لذكراه بالفصل العاشر من هذا الكتاب. (المحرر).

على دخلٍ يقل عن دولارين ونصف في اليوم. وهناك أيضًا احتياج مُلِحُّ يتعلق بالمستقبل، حيث إن سكان العالم سوف يتزايدون من ٦,٧ بلايين نسمة في عام ٢٠٠٩ إلى ٩ بلايين نسمة في عام ٢٠٠٠. وسوف تحدث معظم هذه الزيادة السكانية بالأساس في بلدان العالم الأقل نمُوَّا.

ومن الواضح أن إشباع الاحتياجات المستقبلية لهذه الأعداد من البشر سوف يصبح تحديًا هائلًا. وسوف يصبح التطور المستدام للمنتجات التي تشبع الاحتياجات الأولية للبشر في المستقبل، مسعًى يستلزم توظيف أفضل المهارات السياسية، والعلمية، والاقتصادية، والاجتماعية على مستوى العالم من أجل تحقيقه. وبالتالي، فإن المشاركة الموضوعية للأفكار حول الحلول المطروحة عبر السياقات المحلية والإقليمية وعبر الحضارات تصبح ذات ضرورة قصوى.

كَشْفُ الإمكانية

على ضوء المقدمة النظرية التي مهدنا بها لهذه الورقة، سأقدم الآن تعقيبنا على ورقة الدكتور حامد الموصلي بعنوان «مواردنا من المواد المتجددة: قاعدة مادية للتنمية الناتية المستدامة في مجتمعاتنا المحلية». ونلاحظ أن جوهر ورقة الدكتور الموصلي يرتبط بالعمل الميداني في عديد من المجتمعات المحلية في مصر، بحثًا عن «إمكانية التنمية الذاتية» لهذه المجتمعات. وكانت بؤرة اهتمامه التقني هي تَوفُّر - خواص، وإمكانية - استخدام الموارد المحلية المتجددة التي عَرَّفَهَا بكونها موارد لها أصول بيولوجية، وهي التي تُسمى في بعض الأحيان «المواد الحيوية». والخاصية الأساسية لهذه المواد هي أنها تتصف بكونها - حاليًّا أو فيما مضى - «مواد حية»، وبالتالي فهي جزء من نسق إيكولوجي، أي نسق حي في حد ذاته.

وقد لاحظ الدكتور الموصلي أن هذه المواد الحية تحمل شفرة جينية اكتسبتها من الطبيعة بما يشير إلى دورِ سابقِ لهذه المواد، ودورِ مستقبلي لها في سياق «دورات الطبيعة». كما لاحظ الدكتور الموصلي خاصية أخرى لهذه المواد، وهي أنها تنمو بمساعدة الشمس. ثم إن هنالك خاصية ثالثة لهذه المواد يحرص الدكتور الموصلي على إبرازها، وهي أنها متجددة. فيُعَرّفُ هذه المواد على النحو التالي: "وهي جزء من دورة قصيرة نسبيًّا لنسق إيكولوجي». وكذلك بأن «تجددها مشروط بالتدخلات البشرية في الأنساق الإيكولوجية المحيطة».

ويقدم الموصلي تصنيفًا بسيطًا للموارد من المواد المتجددة مؤكدًا على التنوع الواسع لهذه الموارد باتساع العالم من حيث الأنواع، والخواص الفيزيقية والميكانيكية، والتركيب الكيميائي. كما أنه يحاجج بأن الجمع بين سمتي التنوع الواسع، والتشتت في التوزيع، يقدم لنا قاعدة قوية وراسخة للتنمية المستدامة حيث يستطيع كل مجتمع محلي أن يستبصر بدوره الأصيل في إبداع هذه التنمية. كما أنه يشير إلى الاستخدام الاقتصادي للمنتجات الثانوية من الموارد المتجددة، كمساحة لها أولوية.

ويلاحظ الدكتور الموصلي أن عقلية السوق الصناعي تصب كل اهتمامها على المنتجات الأولية والمحاصيل النقدية المستخرجة من هذه الموارد، ويرى أن هذا التركيز قد أدى إلى إهمال المنتجات الثانوية لهذه الموارد. وهو ما ترتبت عليه آثارً بيئية وخيمة. ومع ذلك فهو يرى أن هذه المنتجات الثانوية تمثل تحدّيًا لنا. وهو يقترح أن ننطلق من مفهوم الاستخدام الكلى للمحصول لتطوير رؤية جديدة تمامًا للاستخدام الاقتصادي للموارد المتجددة، وذلك بالسعى للاستفادة بكامل الإمكانات الكامنة في كل مكون من مكونات المورد. أما فيما يتعلق بالتعريف الفضفاض لمفهوم التنمية المستدامة، فيلاحظ الدكتور الموصلي وجود اختلافات هائلة في السياقات بين الشمال والجنوب. فهو يرى أن البلدان الصناعية تروج - عبر أدوات الاتصال الجماهيرية - لأساليب حياة غير مستدامة في بلدان الجنوب، بينما هو يشدد على أهمية الخصوصية الثقافية للأقاليم والمجتمعات المختلفة. وهو يقترح - كخطوة أولى - أن نعترف بالتراث المعرفي بالغ الثراء فيما يتعلق بالموارد المحلية واستخداماتها المستدامة في كل مجتمع محلي، وأن نعمل على تطويره. وهو يقيم الحجة على أن الإقرار بالخصوصية الثقافية سوف يستدعي تلك القيم الثقافية التي تبعث على الاستدامة في كل ثقافة كي تكون فاعلة في الممارسة الحية.

وهو يناشد الباحثين والعلماء وممارسي التنمية أن يهتموا بالتشييد فوق قاعدة القدرات الذاتية في العلوم والتكنولوجيا والتنمية من أجل أن يستبصر كلُّ مجتمع أو إقليم أو ثقافة بصيغة التنمية المستدامة الملائمة له، أو لها. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يشير الموصلي إلى مُكوِّنِ آخر من مكونات الاستدامة في بلدان الجنوب، ألا وهو: إعادة بناء ودعم النسيج الاجتماعي للمجتمع المحلي، وإحياء تقاليد الديمقراطية التشاركية في ممارساته. أضف إلى ذلك تغيير صورة المواطن من كائن سلبي، إلى عضو فاعل في صنع القرار بإزاء حياته الفردية والجمعية. وهكذا، يقدم الموصلي المجتمع المحلى كساحة لقاء بين الموارد المحلية وعمليتي الإنتاج والاستهلاك.

وهو يقدم لنا بعض الإمكانات التنموية في المجتعات المحلية على النحو التالي:

- القيم التي تعبر عن نمط التكيف مع الأنساق الإيكولوجية المحيطة.
 - الشبكات التقليدية للعلاقات الاجتماعية.
- التراث التقني وشفرة التأقلم اللذان تراكما عبر آلاف السنوات من التجربة والمعاناة من أجل إشباع الحاجات الأولية لهذا المجتمع (حيث يمثلان تعبيرًا ثقافيًّا متفردًا).

• الموارد المادية المتاحة محليًّا (من المواد المتجددة وغير المتجددة) التي تتنوع عبر ثقافات العالم وحضاراته.

ويهمنا أن نوضح هنا للقارئ أن الموقف الأساسي الذي يتخذه الدكتور الموصلي، هو أنه إذا كنا بصدد البدء في استنفار مبادرات التنمية المستدامة على المستوى المجتمعي القاعدي باستخدام الموارد المادية المحلية، فإن هذه العملية لن تبدأ من الصفر، وإنما بالأحرى من «ذخيرة ثقافية» يمتلكها ويسيطر عليها الأهالي المحليون.

ويقع مفهوم «التنمية الذاتية» في نقطة المركز من ورقة الدكتور الموصلي، وهي تنمية تنبعث من ثنايا المجتمع المحلى. وهو يدعم بقوة الفكرة التي تقول: إن الجماعات المحلية تحتاج إلى المساندة في إحياء مخزونها الثقافي، والتعبير عن قيمها المتفردة، مع إبداع وسائل جديدة لتحقيق ذلك. وهكذا تحمل التنمية الذاتية نظرة جديدة نحو التنوع المحلى، بتثمين وتبني بعض عناصر الحياة التقليدية، وتفضيل الأفكار والحلول المنبعثة من السياق المحلى، والممارسة التخطيطية من أسفل إلى أعلى، والإبداع المحلى، بالاعتماد على الذات، مع بناء قاعدة بيانات لكل مجتمع محلى تتضمن خياراته التنموية، ومهاراته، وقدراته الذاتية.

كما يقدم لنا الدكتور الموصلي المنهجية العملية التي يحبذ استخدامها في مبادرات التنمية الذاتية. وهو ينصح بأنْ نبدأ عملنا بعدد من التجارب الاستكشافية للتأكد من الجدوى الفنية والاقتصادية لصناعة المنتج الجديد، أو لفتح الطريق نحو عالم جديد من الاستخدامات النافعة للمادة الخام. كما أنه يقترح علينا اتباع أسلوب الرحلة التكرارية بين التفكير التأملي، والتجريب التطبيقي، وذلك لتعجيل واستكمال دورة الإبداع. وفي هذا السياق يقترح الدكتور الموصلي أن يقع اختيارنا على تطبيقٍ ما، قبل أن نستقصي إمكانية تسويقه. حيث يظل الهدف الأساسي لهذه التجارب الاستكشافية أن نقيم «جسورًا جديدة هنا والآن بين هذه الموارد من جهة، والاحتياجات المجتمعية المعاصرة من الجهة المقابلة». ولما كانت الموارد تقدم لنا تحديًا متجددًا عبر الزمن للأجيال المتعاقبة، فعلى كل جيل أن يبدع صيغته المتفردة لكيفية استخدام تلك الموارد.

ويوضح لنا الدكتور الموصلي أنه يستهدف من تبني منهجية «التنمية الذاتية المستدامة» أن يسهم في الحد من الفقر في عديدٍ من المجتمعات المحلية المهمشة. وهو يرى أن الحد من الفقر يستلزم المساواة في التعامل، وبناء القدرات الذاتية للفقراء، وأيضًا تمكينهم وتشجيعهم فرديًّا وجماعيًّا على إطلاق طاقاتهم الكامنة. وهو ينصح بالبدء بالتحدي الذي في مقدورنا خوضه، فالحرف اليدوية قد تكون نقطة بدء مناسبة قبل الدخول في نظم الإنتاج الميكانيكية والمدارة آليًّا.

وهو يؤكد لنا أن الاستعانة بالدعم الخارجي يجب أنْ يُمارَس بحذر، حيث إنّ النجاح الحقيقي للتدخلات والإلهامات الخارجية هو في خلق نجوم وأبطال محليين يستطيعون إنارة الطريق أمام الآخرين ويقدمون القدوة للأهالي المحليين. وهو يدعو إلى إقناع الناس بالمشاركة، والعمل الجدي، والإسهام في بناء شبكات العلاقات التي تربط بينهم، والتي تتسع بمرور الوقت لآخرين من شبكات مماثلة خارج الدائرة الضيقة للمجتمع المحلي.

ويحرص الدكتور الموصلي في ورقته على تقديم بعض النماذج من مشروعات ومنتجات تقوم على استخدام الموارد من المواد المتجددة. ويوضح لنا أن الهدف من هذه المشروعات هو نشر الصناعات الصغيرة والحرف في المجتمعات المحلية التي تعتمد

على مواردها المحلية من المواد المتجددة. ويشير إلى أن التفاعل مع المجتمع المحلى قد أسفر عن عديد من الإبداعات التقنية.

وتتضمن هذه النماذج: استخدام جريد النخيل في صناعة منتجات متعددة، واستخدام حطب القطن في صناعة ألواح الخبيبي، وأيضًا استخدام نواتج تقليم أشجار الفاكهة كبديل للأخشاب المستوردة.

وفي نهاية ورقته يسلط الدكتور الموصلي الضوء على الإهمال الذي تعاني منه المواد المتجددة من قبل المهندسين. وهو يقترح مقاربة هندسية جديدة تتضمن الآتي:

- التعلم من الطبيعة بمحاكاة الخواص البنيوية للموارد المتجددة.
 - اكتشاف خواص جديدة لهذه البني الطبيعية.
- تخفيض العجز عن التنبؤ بأداء المورد من خلال انتقاء السلالة وتوفير الظروف الإيكولوجية الملائمة.
 - تحويل المورد إلى مادة وسيطة لها بنية أكثر تجانسًا.
 - تغيير تركيب المورد ومعالجة سطحه للحصول على خواص جديدة.
 - المؤلفات الحيوية.

وفرة الإمكانية لدى النباتات

تتبدى الأطروحة المحورية في ورقة الدكتور الموصلي في رؤيته عن الدور المركزي للموارد من المواد المتجددة في تحقيق الحد من الفقر، والتنمية الاقتصادية، والإبداع التقني، وأيضًا التنمية المستدامة للمجتمع المحلى. وفي هذا السياق، يلعب المجتمع المحلى دور منصة التفاعل بين الموارد المحلية، والعملية الإنتاجية القائمة على هذه الموارد، والأنشطة الاستهلاكية. تتبنى ورقة الدكتور الموصلي منذ بدايتها هذه المقولة: «الموارد من المواد المتجددة محدودة التكلفة وهي متاحة سنويًّا في المناطق الريفية في معظم بلدان العالم الثالث». وهي مقولة صحيحة، ولكن كما أوضحنا سابقًا فإن صحتها مشروطة وتعتمد بالكامل على نوعية التدخل/ التأثير البشريين. فالاستغلال المتعاظم للموارد قد يحدث، وعمليات التلوث والتدهور البيئية قد تكون جارية. ويقيم الدكتور الموصلي الحجة الموضوعية على أن المبدأ الاحترازي يفرض علينا قدرًا من التشكك الواجب في عمليات التدخل البشري في الطبيعة. ولذلك، فإننا نعطي الأولوية لعملية التجدد الطبيعي على عمليات التجدد الثقافي. ومع ذلك، فهنالك عددً من الاعتبارات الأخرى التي يلزم أن نعطيها أولوية متقدمة.

ويستخلص ترومب(٣) أن تجدد الموارد هي «خاصية نظرية» لا تضمن لنا بالضرورة التجدد الفعلي. ويعتمد التجدد الفعلي على التأثيرات البشرية، وهو يرتبط بتأثير الحيز، وأيضًا دورات الأنساق الإيكولوجية التي تشمل المورد كأحد أجزائها. وكونه جزءًا من النسق الإيكولوجي فإن الأشجار «الحية» بكاملها، والمحاصيل، أو النباتات هي الشكل الذي يعنينا من المورد. وعلى وجه العموم، فإننا نستطيع الانتفاع بها دون اجتثاثها حيث إنها تستطيع أن تؤدي وظائف عدة مثل التنظيم الحيوي، وحمل الشفرة الجينية، والإنتاج، وأيضًا إمدادنا بالمعلومات. وبالتالي نصل إلى حقيقة أن التجدد الطبيعي يقتضي منا الحفاظ على الطبيعة، والتعامل معها ومع وظائفها الحيوية كملاذٍ آمنٍ للتنوع البيولوجي في المستقبل، مع رعاية الطبيعة وتنميتها لتُعظّم وتُمدّد من طاقتها الحيوية وإمكانات تجددها في عمق المستقبل.

⁽٣) انظر: أونو-سفن ترومب، الاستخدام المستدام للموارد المتجددة في الأغراض المادية: مقاربة مفاهيمية، UNEP-WG-SPD، أمستردام ١٩٩٧ [هامش مضاف من قبل كاتب الورقة].

يجسد النظام الإيكولوجي الطبيعي «الحيّ» - بأنساقه الإيكولوجية الفرعية المتكاملة، وعملياته التفاعيلة، وعلاقاته المترابطة - ذروة الإمكانية الطبيعية للمورد المتجدد. ولذلك فبدلًا من أن نكتفي بتثمين نتائج النمو السنوي للمادة المتجددة، فإن القيمة الأعلى يمكن أن نجدها الآن - أو في المستقبل - في فاعلية النظام الإيكولوجي بكل مكوناته. هذا المنظور الكلى يصلح للتطبيق أيضًا على الكائن الحي المفرد من الأشجار، والشجيرات، والطحالب. فالنخلة على سبيل المثال، تجسد نظامًا ماديًّا معقدًا يتمتع بتشكيلة واسعة من إمكانيات الاستخدام البشري المترابطة. ومنذ الأزمنة القديمة، تفاعل البشر مع هذا النبات ونجحوا عبر أجيال من الخبرات الإنسانية المتراكمة في تطوير نظم معقدة للاستخدام متعدد الأغراض، يتناسب مع النخيل كنسق طبيعي حيّ له أبعاد مركبة.

في بحثنا في أنواع الأشجار، والشجيرات، والنباتات وخاصة الأنواع متعددة الأغراض، فوجئنا بوجود عدد ضخم من الكلمات الإنجليزية التي تبدأ بالحرف اللاتيني "F" وتشير إلى تشكيلة من الخواص، والوظائف، والمنتجات، والاستخدامات، والتطبيقات المحتملة. وظهرت لدينا قائمة تشمل أكثر من أربعين كلمة توضح كيف أن النباتات تتميز بوفرة الإمكانية:

- Fabrics/ منسوجات؛ Factory/ مصنع؛ Fats/ دهون؛ Farm/ مزرعة
- Felt/ لباد؛ Fertilizer/ سماد؛ Fibres/ ألياف؛ Field/ حقل؛ Figs/ تين
 - Figures/ أشكال؛ Fire/ نار؛ Firm/ صلد؛ Fishing/ صيد الأسماك
 - Fixative/ مادة مثبتة؛ Flat/ مسطح؛ Flavour/ نكهة؛ Fence/ سور
 - Fleet/ أسطول؛ Floor/ لب الثمرة؛ Floor/ عوامة؛ Floor/ أرضية

- Flour/ دقيق؛ Flora/ مجموعة نباتية؛ Flowers/ زهور؛ Flute/ آلة نفخ موسيقية؛ Food/ علف؛ Foliage/ أوراق النبات؛ Food/ طعام
- Forage/ علف الماشية؛ Forest/ غابة؛ Forest/ حصن؛ Forage/ أساس، Fragrance/ عطر؛ Fruits/ فاكهة؛ Fruits/ وقود؛ Fruits/ فطريات/ Fungi/ متعة؛ Fungi/ فطريات
 - Furniture أثاث؛ Future/ مستقبل

وتستعرض القائمة المذكورة أعلاه تشكيلة واسعة من التطبيقات التي يمكن أن تكون مفيدة للأغراض التعليمية. وهذه الفكرة ليست جديدة تمامًا. ففي سياق عمله البحثي للحصول على درجة الدكتوراه في التعليم الأساسي (٤) - في مدينة نيبور (٥) السومرية المحثي المحتول على درجة الدكتور نيك فلدويس Niek Veldhuis مع قوائم «معجمية» الأثرية - تعامل العالم الهولندي الدكتور نيك فلدويس Niek Veldhuis مع قوائم «معجمية» من اللغة السومرية مدونة بأسلوب الكتابة المسمارية وللاد في بلاد ما بين النهرين ألواح من الطين استخدمت في القرن الثامن عشر قبل الميلاد في بلاد ما بين النهرين قائمة من أسماء الأشجار والأشياء الخشبية لتعلم الكتابة على الألواح الطينية. ويوضح لنا الدكتور فلدويس أن هذه القوائم «المعجمية» قد تم تنظيمها بدقة على شكل أقسام رئيسية وثانوية. ولقد استخدمت هذه القوائم كوسيلة لنقل «منظومة الكتابة» إلى

⁽٤) نيك فلدويس، التعليم الأساسي في نيبور: قوائم الأشجار والأشياء الخشبية، أطروحة للدكتوراه مقدمة إلى جامعة خرونينجن، هولندا، ١٩٩٧. (المترجم).

⁽ه) مدينة نيبور Nippur هي العاصمة الدينية للعراقيين قبل خمسة آلاف عام، وتأتي قدسيتها من كونها مقر الإله "إنليل" Enlil. هي أحد أقدم المواقع التي تعلمت فيها البشرية ممارسة القراءة والكتابة، وحاضنة أول مكتبة في التاريخ من الألواح الطينية، وأقدم تقويم زراعي باللغة السومرية. وتقع نيبور أو "نفر" – على بعد ثلاثين كيلو مترًا جنوب مدينة الديوانية في محافظة القادسية بالعراق الحديث. (المترجم).

الأجيال التالية. ويمدنا الدكتور فلدويس بقائمة تتضمن سبعمائة كلمة تصف الأشجار والأشياء الخشبية، وهي تجسد إحدى ممارسات التعليم الأساسي في ذلك الزمان في سياق نظام تعليمي أكثر اتساعًا. وفي تقدير الدكتور فلدويس، فإن المعلم وقتها كان يحفظ النص عن ظهر قلب وغالبًا بلغتين مختلفتين(١).

وفي هذه الأيام، يبدو البحث والتعليم فيما يخص منظومات الموارد من المواد المتجددة لايقل ثراءً عما كان يحدث في زمن حضارة ما بين النهرين. ومع ذلك، فإن البناء المعرفي الذي نشير إليه قد لا يكون حاليًّا بنفس الدقة، وعمق التأسيس، والإحاطة كما رأينا في زمن حضارة ما بين النهرين. وفي هذا السياق، يعبر الدكتور الموصلي عن قلقه بسبب إهمال تطوير المعارف العلمية عن المواد المتجددة، والتغاضي عن ضرورة تضمين هذه المعارف في المناهج الدراسية بكليات الهندسة. ويؤكد الدكتور الموصلي على الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه الموارد المتجددة في سياق مبادرات التنمية الذاتية.

ونحن نرى على ضوء التطورات العالمية الجارية والتحول المتوقع في استخدام الموارد من الموارد المتجددة إلى الموارد غير المتجددة، أن ملاحظته المذكورة صحيحة تمامًا. ولكن تطوير رؤية معاصرة حول الموارد من المواد المتجددة، لا تمثل تحدّيًا للمهندسين وحدهم. لكنها بالأحرى تمثل تحديًا للعلم بشكل عام، كما هي الحاجة الملحة لتطوير أنظمة مستدامة للإنتاج والاستهلاك. وأيضًا حاجتنا إلى تعليم يهتم بالاستدامة، وإلى مشاركة جماهيرية حقيقية في مبادرات التنمية المستدامة على المستويين المحلى والإقليمي.

⁽٦) اللغتان هما السومرية والأكدية. (المترجم).

إمكانات المورد

تتكون الموارد من المواد المتجددة من أنساق وأجزاء معقدة. وتتمتع هذه «الأنساق الفرعية» و«الأنساق ما دون الفرعية» بخواص متفردة – ذات طبيعة خاصة – عامة ومشتركة. ويعتمد أسلوب الاستخدام لهذه الموارد على ما هو متاح من معرفة، وخبرة، وأساليب تقنية، وأدوات، وآلات، وبنية أساسية. ومع ذلك، تظل نقطة البدء وقبل كل شيء هي التعرف على المفاهيم السائدة حول استخدام المورد. وهنا يمكننا أن نذكر عديدًا من المصطلحات مثل الاستخدام الكامل لإمكانات المورد، الاستعادة الكاملة للمورد، الاستخدام الكلي للمحصول، الاستخدام التكاملي، الاستخدام المتالي للموارد.

وفور استخراجنا لجزء من أجزاء المورد المتجدد، فمن الواجب المحافظة على المستوى الأعلى من إمكانية المورد لأطول مدة ممكنة. وكلما كان ذلك ممكنًا، فإننا سوف نخدم المراحل التالية والمستقبلية من العمليات، والتطبيقات، والمنتجات. وإذا حاولنا ترتيب التسلسل الهرمي لإمكانات المورد فسوف نجدها كالتالي:

- الوظائف الطبيعية للمورد.
- استخدام الوظائف الطبيعية للمورد.
 - استخدام الخصائص الكلية للمورد.
 - استخدام شكل وبنية المورد.
 - المكونات الفيزيقية للمورد.
 - الخواص الكيميائية للمورد.
 - الخواص عالية الطاقة للمورد.
 - الخواص الأولية للمورد.

ومن المفاهيم الأساسية التي يمكن أن نشير إليها في هذا السياق هو أنه من الأهمية بمكان أن نتعرف على الخواص المتفردة للمورد. ثم نحاول ترتيب التسلسل الهرمي للاستخدامات الممكنة للمورد، مع معاودة مراجعة هذه القائمة من الاستخدامات آخذين في الاعتبار الاستخدام التالي للمورد، والمدة الزمنية للاستخدام.

ويلزم لنا أن نوائم بين التعقيدات المتعددة فيما يخص إمكانات الاستخدام المركب لنبات ما وأجزائه من جانب، والتسلسل الهرمي للاحتياجات الأولية التي يرغب الناس المعنيون في التعبير عنها على الجانب الآخر. وهكذا يمكننا تمييز عدة مستويات من إمكانية خلق القيمة. وكلما استطعنا تطوير أشكال جديدة من العلم المستدام وكذا المعرفة والتطبيقات المرتبطة بها، فسوف يكون في وسعنا أن نستخلص قيمًا أعلى، ومزيدًا من القيمة المضافة، ومضاعفات القيمة، وأنماطًا متعددة من هذه القيمة. وهكذا، تصبح النباتات والأشجار، والشجيرات متعددة الأغراض والاستخدامات مصدرًا اقتصاديًّا لخلق القيمة المستدامة - على المستوى المحلى والإقليمي - عبر مسار ممتد في عمق المستقبل.

ويشرح لنا نموذج النخلة كيف تتشابك الأجزاء لتتداخل معًا في صناعة منتجات عديدة. ولقد أثبت الدكتور الموصلي إمكانية تحقيق أشكال متعددة من الإبداع من خلال اكتشاف خواص جديدة للمورد، وتطبيقات جديدة، وتوليفات جديدة، وتقنيات جديدة، وإمكانية مستقبلية جديدة مثل المؤلفات الحيوية. ويمكن لنا أن نعتبر عمل الدكتور الموصلي ذا طبيعة ريادية، حيث إنه يمدنا بمدارك جديدة من حيث الحد من الفقر، وإعادة توجيه مسار العلم، وتطوير التكنولوجيا، والإمكانية المستقبلية للموارد المتجددة في سياق مبادرات التنمية المستدامة.

وهناك مع ذلك بعض الاعتبارات التي قد تساعد على تعظيم هذه الإمكانية. فقد يكون جديرًا بالاهتمام تطوير مفاهيم جديدة للتعامل مع مستوى التعقيد في خواص النباتات من ناحية، ومع الاعتبارات المعقدة فيما يخص متطلبات إشباع الاحتياجات الأساسية من الناحية الأخرى. فالتخصيص عتيق الطراز والدفع العشوائي للموارد من المواد المتجددة بالكامل في اتجاه الأغراض المتعلقة بالطاقة يلزم - ما لم يتعلق الأمر ببقاء البشر على قيد الحياة - الاستعاضة عنه قدر الإمكان بنظام أكثر تقدمًا من حيث استخدام المادة وتوظيف خواصها لإشباع الاحتياجات المتنوعة على التوالي من خلال مراحل ممتدة من التطبيق عبر الزمن. وهكذا، يمكننا أن نستخلص أقصى منفعة من الموارد المادية المعنية. وهو ما سوف يؤدي إلى تقليل الضغط على عمليات الاستخراج والإمداد بمواد أولية من الموارد المتجددة عند نقطة البداية من دورة استخدام المورد. ويمكننا - في نهاية المطاف - أن نستخدم الطاقة الشمسية المختزنة في المورد عند المراحل النهائية من دورة الاستخدام.

وهناك بعض الأجزاء من الموارد المتجددة - مثل الألياف - يمكن استخدامها في إنشاء الهياكل التي كانت تتطلب - في حالات أخرى - استخدام جسم النبات بأكمله. ويمكن للحبيبات أن نصنع منها ألواحًا باستخدام المواد اللاصقة الطبيعية، والمواد العضوية الصمغية، والبوليمرات. ويمكن لنا أن نشكل المنتجات ثلاثية الأبعاد من عجينة الورق. والورق بدوره يمكن صناعته من مصادر بديلة للأخشاب، ومن مصادر جديدة للألياف مثل ألياف نبات التيّل. وهو ما يسهم في تأسيس ممارسة صناعية يمتنع فيها استخدام الخشب «البكر» في صناعة الورق، لنستفيد من أقصى إمكاناته الطبيعية وذلك في التطبيقات الإنشائية. ويحتل ابتكار الدكتور الموصلي في

استخدام كتل جريد النخيل لصناعة ألواح بديلة للخشب موقعًا مثاليًّا في قلب هذه الفلسفة الجديدة لكيفية استخدام المورد.

وفي سياق البحوث التي أجريت على أنساق الموارد من المواد المتجددة في المبادرات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المستدامة، تم دراسة عديدٍ من أنظمة استخدام الأشجار والنباتات. وكانت إحدى النتائج البارزة لهذه البحوث والدراسات، أن هناك إمكانية هائلة تكمن في توليف أنظمة مختلفة من استخدامات النباتات، وفي مزج التكنولوجيات القديمة مع الحديثة، وفي إحياء المعارف الأصيلة والتقليدية. وهذا في الحقيقة هو الإرث الطبيعي الواسع الذي يتمثل في التنوع البيولوجي في الطبيعة الأم وفي تعاقب الأجيال من الخبرات الإنسانية الثرية. ذلك الإرث الذي يستطيع أن ينفعنا كجذور تنبت من نسيجها مبادرات التنمية المستدامة في كافة أرجاء العالم.

وفرة الإمكانية لدى البشر

ينبني النظام الاقتصادي العالمي السائد حاليًّا والذي يتسم بالمركزية الشديدة وبالاعتماد على الموارد غير المتجددة، ينبني على تكنولوجيات غير مستدامة.

ولذلك، فإن الانتقال إلى نظام اقتصادي عالمي بديل يعتمد على المواد الحيوية ويتجه نحو المستقبل، يستلزم حتمًا تطوير تكنولوجيات جديدة تتسم بالاستدامة.

وبالطبع، يمكن لنا أن نعمل على تعديل وإعادة تشكيل التكنولوجيا القائمة. ولكن تجربة الدكتور الموصلي مع خامة جريد النخيل وأسلوب التعامل التقني معها، برهنت على الحاجة إلى تطوير تكنولوجيا جديدة تلائم طبيعة المورد المتجدد الذي نتعامل معه. وهناك مثال آخر للإبداع التكنولوجي يقدمه لنا توماس ريمزا Thomas Rymsza في مجال «تقنية صناعة الورق دون أشجار» وأشجار» Tree-free paper technology، حيث اضطر ريمزا تحت ضغط النظم التكنولوجية المهيمنة على صناعة الورق باستخدام الأشجار، إلى تطوير تكنولوجيا بديلة للتعامل خصيصًا مع ألياف نبات التيل.

وهكذا تتضح لنا الأبعاد الجديدة للتقنيات المطلوب تطويرها من حيث خفض الانبعاثات الكربونية CO_2 reduction، والحجم CO_3 eluction، واللوجستيات Logistics، والتكامل Integration.

وفي سياق عملها البحثي للحصول على درجة الدكتوراه في موضوع الاستدلال على علاقة الاستدامة بالمواد الأصيلة(م)، قامت «بيرس» Pearce بتعريف «المواد الموارد الأصيلة» بأنها تشمل كافة الموارد التي تبقى في «إقليمها الحيوي» منذ الحصاد، مرورًا بالتشغيل/ التصنيع، ووصولًا إلى الاندماج في منشأة قائمة أو قطعة فنية. وهي تعتبر «الإقليم الحيوي» Bioregion منطقة جغرافية تحتوي على مجموعة من الأنساق الإيكولوجية التي يرتبط بعضها ببعض، والتي قد تعتمد – أو لا تعتمد على تبادل المادة والطاقة فيما بينها من أجل البقاء المشترك. وهي تلاحظ أن أهم الأسباب المتوافق عليها لاستخدام الموارد الأصيلة هو تقليل حصة الطاقة المستهلكة في الانتقال من المخزون الطبيعي للمورد. ويتمثل السبب الثاني في الفكرة القائلة بأن استخدام الموارد المستخرجة من إقليم حيوي بعينه في إشباع حاجات هذا الإقليم التحدام الموارد المستخرجة من إقليم حيوي بعينه في إشباع حاجات هذا الإقليم

⁽۷) مدير جمعية التيل الأمريكية American Kenaf Society، راجع الموقع http://www.conservatree.org/paper/PaperTypes/Rymsza.shtml وانظر الرابط [هامش مضاف من قبل كاتب الورقة].

⁽٨) آني بيرس، الاستدلال على علاقة الاستدامة بالمواد الأصيلة، أطروحة للدكتوراه مقدمة إلى معهد جورجيا للتكنولوجيا، أطلانطا، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠١ [هامش مضاف من قبل كاتب الورقة].

يزيد من قدرة الإقليم الحيوي على استيعاب الاضطرابات المحتملة في توازنه الحيوي، وبالتالي الحفاظ على هذا التوازن. وتكشف بيرس عن أن «الموارد الأصيلة تتميز عن غيرها من الموارد غير الأصيلة بخاصية الاستهلاك المحدود للهامش الإضافي من المادة والطاقة المخصص لعمليات نقل وتشغيل المورد، خاصةً حينما تكون مكونات البنية الأساسية لعمليات الحصاد، التشغيل/ التصنيع، والنقل لهذه الموارد متوفّرة في المكان. وتعتمد إمكانية التدهور البيئي بشدة على حجم عمليات الحصاد والاستخدام للمورد، وكذا على السياق الذي تتم فيه عملية الحصاد. فعلى سبيل المثال، في إقليم يتميز بكثافة سكانية منخفضة نسبيًّا فإن حصاد موردٍ ما قد يكون في نطاق القدرة الاستيعابية للمورد داخل النسق الإيكولوجي الذي يحتويه. وبالتالي، تصبح عملية حصاد هذا المورد مستدامة».

ومع ذلك كما توضح «بيرس»، فإن زيادة نطاق الحصاد قد يدفع بالنسق الحيوي إلى تجاوز طاقته الاستيعابية مما يجعل الحصاد غير مستدام. وهي تُحاجج من الناحية الإيجابية، أنّ أحد التأثيرات الهامة على الأنساق الإيكولوجية - الناجمة عن استخدام المورد الأصيل - هو استدعاء مشاعر الاهتمام الشخصي بالمعنى النفسي والفيزيقي لدى أبناء المجتمع المحلى تجاه الحالة الصحية للنسق الإيكولوجي الذي يؤثر في حياتهم اليومية: «فإذا كانت الموارد تأتي من نفس النسق الإيكولوجي الذي يعيش الناس في إطاره، فربما يجتهد هؤلاء الناس في إعادة هيكلة استخداماتهم للموارد من أجل تقليل احتمالات التدهور البيئي الذي قد يصيب نسقهم الإيكولوجي». وهناك اعتبار مهم آخر تطرحه «بيرس» من منظور أخلاقي، وهو أن الموارد الأصيلة تعمل كرافعة للمساواة الاجتماعية - الاقتصادية: «عندما تكون الموارد متاحة على المستوى المحلى، ويمكن حصادها بواسطة أبناء المجتمع المحلى بتكلفة زهيدة - أو

بدون تكلفة - فهذه الموارد الأصيلة قد تسهم في حل مشكلة المساواة بين الأجيال من خلال توفير الوسائل للأهالي المعدمين لبناء مساكنهم وما يحتاجونه من تجهيزات دون تدخل تكنولوجي أو اقتصادي من خارج مجتمعاتهم المحلية». أضيف إلى ذلك أن «بيرس» تحاجج بقولها إنَّ استخدام الموارد الأصيلة يساعد على تمكين الأفراد المحليين من خلال تقليل اعتمادهم على المنتجات المصنعة خارج اقتصادهم المحلي التي يدفعون ثمنها نقدًا للحصول عليها.

تختم «بيرس» أطروحتها بالقول إنه لا توجد حاليًّا إجابة حاسمة عما إذا كان استخدام الموارد الأصيلة هو أكثر استدامة بالمقارنة مع الأنماط السائدة في استخدام الموارد: «يحتل السياق أهمية قصوى في الإجابة على هذا التساؤل، خاصة من حيث توفُّر مكونات البنية التحتية لعمليات الحصاد أو النقل. ومع ذلك، فما يمكننا قوله بوضوح هو أن الاستخدام الأكثر استدامة يقتضي التعامل مع الموارد التي:

- تحظى بأدنى استهلاك من المادة والطاقة خلال دورة حياتها؛
 - تسبب أدنى قدر من الآثار الضارة في البيئة الطبيعية؛
 - تحقق مستوى معقولًا من الإشباع الإنساني.

وهي تلتمس من صناع السياسات فرض حد أدنى من المعايير على جهود الأفراد في حصاد المورد. وبالإضافة إلى ذلك فهي تقدم هذه النصيحة: «بدءًا من آليات المتابعة والرصد لجهود الحصاد الفردية، يلزم لمعايير الاستدامة المقترحة أن تضمن لنا ألا تؤدي ممارسات الحصاد الفردية - عن قصد أو بغير قصد - إلى الإضرار بحالة التوازن للنسق الإيكولوجي من خلال تجاوز الغلة المستدامة للمحيط الحيوي. أضف إلى ذلك، أننا ننصح بتوفير برامج تعليمية للكوادر البشرية التي تتولى عملية الحصاد المستدام للموارد بحيث نساعدهم على رفع منحنى التعلم لهم في اتجاه استخدام تقنيات جديدة،

مع التأكد من إلمام هذه الكوادر البشرية بأحدث الطرق والأدوات المستخدمة في الحصاد وأقلها ضررًا للبيئة المحيطة».

النظم الحيوية المتكاملة

بالإضافة إلى استخدام المنتجات المصنعة من نباتٍ ما كالنخلة، فمن المكن بالطبع أن نقوم بتوليف المواد الناتجة من تشغيل/ تصنيع النخلة مع مواد من أصول نباتية أخرى. ولكي نحقق قيمة مضافة ونستفيد من خلق هذه القيمة، فمن الأفضل أن نفعل ذلك عند نقطة البداية أو في مرحلة تصميم دورة استخدام منتجات النخلة. وذلك بدلًا من الانتظار حتى محطة النهاية حيث تتخلق أنواع مختلفة من نفايات منتجات النخيل. ومع ذلك، فهذه النفايات يمكن لها أن تخلق قيمة وأن تمتزج بدورها مع أنواع أخرى من نفايات التصنيع الزراعي والبواقي الزراعية. وهذه المصادر الأخرى للنفايات العضوية الطبيعية يمكنها أيضًا أن تندمج في نظمٍ لإنتاج المواد، والنواتج الثانوية، والبواقي، والنفايات. وهو المنظور الواسع الذي يتبناه دويل (٩). فهو يشير إلى دور النظم الحيوية المتكاملة في الازدهار الريفي على النحو التالي: «آخذين في الاعتبار مستويات الإتاحة والمعرفة الحالية في مجال التكنولوجيا الحيوية الزراعية، فإننا نرى أنه لا يوجد ما يمنع المجتمعات الزراعية المحلية من النضال الحياتي برغم انخفاض متوسط نصيب أفرادها من الدخل القومي. فالاستخدام الشامل لكل الموارد المتجددة، مثل الكتلة الحيوية النباتية، والمحاصيل الزراعية، بالإضافة إلى الموارد المهدرة من القوى البشرية ومن الثروة

⁽٩) هورست دويل Horst Doell مدير المنظمة الدولية للتكنولوجيا الحيوية والهندسة الحيوية. انظر دويل: النظم الحيوية المتكاملة ومفهوم مصفاة التكرير الحيوى Tech-monitorعدد يوليو - أغسطس ٢٠٠١. وانظر أيضًا، دويل: التكنولوجيا الحيوية والتنمية البشرية في البلدان النامية، Electronic Journal of Biotechnology (online)، المجلد الرابع، العدد الثالث، ٢٠٠١. انظر الرابط info/content/vol4/issue3/issues/02 [هامش مضاف من قبل كاتب الورقة].

الحيوانية (١٠)، يمكن له أن يضيف مقومات الفعالية الذاتية والاستدامة إلى كُل من المجتمعات الزراعية المحلية وأيضًا البيئة المحيطة.

ولكن الممارسة الزراعية يجب أن تتغير من الهياكل الصناعية-الاقتصادية القديمة إلى الهياكل الاجتماعية-الاقتصادية باستخدام النظم الحيوية المتكاملة والمفاهيم الحديثة حول مصفاة التكرير الحيوي Biorefinery (۱۱) ودورها في إنتاج الطاقة، والطعام، والسماد، والمنتجات السلعية الحيوية. وهذا النظام الجديد سوف يساعد على التخفيف من حدة الفقر والمجاعات وتحسين الظروف الصحية والمعيشية والغذائية لمحدودي الدخل، مما يؤدي بدوره إلى التأثير الإيجابي على ظاهرة النمو السكاني في الدول النامية».

⁽١٠) نتحفظ على هذا المفهوم الذي يضم البشر والأنعام في حزمة واحدة يصيبها الهدر من المنظور الاقتصادي/ الاستعمالي ذي البُعد الواحد. فالإنسان كما ندركه - هو كائن روجي/ أخلاقي حر لا يمكن اختزال وجوده النوعي إلى كم في خانة الموارد، يجري تثمين القيمة الاستعمالية لها على أيدي الحكام والخبراء وأصحاب النفوذ. وإذا كان هدر الثروة الحيوانية يمكن اعتباره خطأ فادحًا من منظور الحساب الاقتصادي الرأسمالي، فإن هدر/ بخس الإمكانية البشرية من قبل الأنظمة والحكومات والمجتمعات - في الشمال كما في الجنوب - هو جريمة أخلاقية وسياسية في حق أصحاب هذه الإمكانية. وهي تقع في دائرة انتهاك نصوص الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، وكذا نصوص الشرائع السماوية التي تدافع عن كرامة الإنسان. ويستحق مرتكبو هذه الجريمة - من وجهة نظرنا - المحاسبة القانونية والسياسية والأخلاقية. وهي جريمة لا تسقط بالتقادم. (المترجم).

⁽۱۱) مصفاة التكرير الحيوي هي منشأة تقوم بتحويل الكتلة الحيوية إلى طاقة ومنتجات ثانوية أخرى (مثل الكيماويات الحيوية، البوليمرات، طعام، علف، حوامل للطاقة). وتُعرِّف الوكالة الدولية للطاقة /مثل الكيماويات الحيوية التكرير الحيوي بأنه العملية المستدامة لتشغيل/ تصنيع الكتلة الحيوية فتحولها إلى طيف واسع من المنتجات التي تنتمي إلى المنتجات الحيوية بالإضافة إلى طاقة حيوية (وقود حيوي، كهرباء و/ أو طاقة حرارية). انظر: الوكالة الدولية للطاقة /2 Bioenergy Task للطاقة الحيوية، فبراير الكيماويات الحيوية: المنتجات ذات القيمة المضافة من مصافي التكرير الحيوي والطاقة الحيوية، فبراير ١٠٥٠. (المترجم).

وتتضمن التكنولوجيا الحيوية البيئية Environmental biotechnology التي يتبناها «دويل» استخدام الهضم اللاهوائي Anaerobic digestion (١٠) في عملية «الهضم المنتج للقيمة» مع النفايات العضوية ومياه المجاري.

ويختتم «دويل» أطروحته بالقول: «إن قضية استخدام التكنولوجيا الحيوية في البلدان النامية في المستقبل تقتضى تغيير التوجهات الحالية المدفوعة بالعقلية التجارية إلى سياسات تنتمي إلى مفهوم التنمية الإنسانية، بحيث تجمع بين تقنيات التكنولوجيا الحيوية القديمة و الحديثة بغرض تحسين الظروف الصحية والمعيشية لما يقرب من ٨٠٪ من سكان العالم».

دور المبادرات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقليمية المستدامة

في دراسة حالة عن دور المبادرات الصناعية الصغيرة في التنمية الإقليمية المستدامة بالتطبيق على محافظة الإسماعيلية في مصر، وجد عبد الله حفناوي(١٣) أن العمليات الإنتاجية المتضمنة في سياق المبادرات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لها آثار

⁽١٢) الهضم اللاهوائي أو الهضم من دون أكسجين يشير إلى سلسلة من عمليات التكسير للمادة القابلة للتحلل الحيوي في غياب الأكسجين باستخدام الكائنات الحية الدقيقة (مثل البكتيريا). وهي الطريقة المتبعة في إنتاج الغاز الحيوي Biogas من المواد العضوية في غياب الأكسجين. ويُستخدم الهضم اللاهوائي إما للتخلص من النفايات العضوية (مثل روث البهائم أو الفضلات البشرية) أو لإنتاج الغاز الحيوى الذي يمثل مصدرًا رخيصًا للطاقة الحرارية. انظر National Non-Food Crops Centre (NNFCC)، بيان حقائق عن مصادر الوقود والطاقة المتجددة: الهضم اللاهوائي، يوليو ۱.کترجم). Wayback Machine-Internet Archive (۱۱۸،

⁽١٣) عبد الله حفناوي، دور المبادرات الصناعية الصغيرة في التنمية الإقليمية المستدامة، أطروحة للحصول على درجة الدكتور اهمن الجامعة التكنولوجية في «دريسدن» بألمانيا Technische Universitaet Dresden ۲۰۰٦ [هامش مضاف من قبل كاتب الورقة].

بيئية جسيمة. وهو يرصد أن تلك الآثار الجسيمة تعود إلى نقص الوعي البيئي كما يشهد بذلك الاستخدام المفرط لما هو متاح من المواد الخام والطاقة دونما اعتبار للاحتياجات المحتملة للأجيال القادمة، بالإضافة إلى غياب آليات التحكم في الإنتاج. ويشير الدكتور حفناوي إلى أن نسبة المبادرات الصناعية الصغيرة والمتوسطة - في المنطقة المستهدفة بالدراسة - التي تعتمد على الموارد المحلية الطبيعية والمواد الخام المتجددة، لم تتعد من توفَّر المواد الخام المطلوبة محليًّا. ووجد الدكتور حفناوي أن المستهدفة بالدرات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في قطاع صناعة الأخشاب في المنطقة المستهدفة بالدراسة، تستورد المواد الخام التي تدخل في صناعة المنتج.

وتكشف الدراسة البحثية التي قام بها الدكتور حفناوي، أن اعتماد المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على البدائل من المواد الخام المتوفّرة محليًّا سوف يقلل من الآثار البيئية الناجمة عن نقل الخامات من الخارج. وبالتالي، سوف يسهم ذلك التحول في خلق فرص عمل جديدة لم تكن موجودة من قبل في الإقليم. وهو ينصح صانعي السياسات بتبني استراتيجية التجميع العنقودي والشبكي للمبادرات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بما يُعظِّمُ من دورها في تحقيق أهداف التنمية الإقليمية المستدامة.

تتبنى ورقة الدكتور الموصلي مفهوم التنمية الذاتية كمفهوم محوري. ومن الواضح أن المعرفة الذاتية/ الأصيلة Endogenous knowledge تشكل أساسًا لتنمية الذات

⁽١٤) يُعَرِّفُ مجموعةٌ من الباحثين في المركز القومي السويسري للجدارة البحثية المحرفة من الباحثين في المركز القومي السويسري للجدارة البحتمع محلي يربط أفرادَه نسقٌ مشترك من المعرفة الذاتية/ الأصيلة بأنها «معرفة يجري إنتاجها داخل مجتمع محلي يربط أفرادَه نسقٌ مشترك من الممارسات الاجتماعية تقوم على إنتاج وإعادة إنتاج الأعراف، والقواعد، والمحفزات، والعقوبات التي تشكل في مجملها هذا المجتمع. وهذه الممارسات الاجتماعية يمكن فهمها كتعبير عن قيمٍ معينة يدركها الناس وكأنها مغروسة في فرضياتهم الأساسية عن العالم، وماهيته، وعما يمكن تحصيله من معرفة عنه. انظر /Stephan Rist/ Sebastien Boillat/ Peter Gerristen/ Flurina Schneider

الاجتماعية. ويرى بعض الباحثين في هذا المجال أن المعرفة الذاتية/ الأصيلة يتم الخلط عادةً بينها وبين المعرفة التقليدية. وهم يرون أن معظم مكونات المعرفة التقليدية يتم احتواؤها في ثنايا المعرفة الذاتية/ الأصيلة، وأنَّ نُظم تلك المعرفة الذاتية/ الأصيلة تتضمن كافة عناصر المعارف الخارجية/ الوافدة التي تم استيعابها وتَمثُّلها لتكتسب سمة الأصالة.

وفي مقالته عن كيفية تَمثُّل الإبداعات الرفيقة بالبيئة بغرض تطوير نظم الإنتاج في إفريقيا جنوب الصحراء، يقرر «ماتشي»(١٠) أن أفضل طريق لتقدم الاقتصادات الإفريقية هو أن تتعلم سريعًا كيف تستكشف مزاياها النسبية القائمة على التنمية المستدامة. وهو يرى أن هذه المقولة يمكن ترجمتها في السياق الإفريقي بخلق صناعات جديدة تقوم على قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة في البلدان الإفريقية. لذا، فمن اللازم القيام بمزيد من الدراسات التي تستخدم المنهج العلمي التجريبي بغرض خلق قيمة مضافة ناجمة عن تصنيع القطاع الزراعي باستخدام القدرة التقنية - الإيكولوجية، وبناء المهارات المحلية، وتكثيف التعلم.

وبالرغم من تعامل الدكتور الموصلي مع أعواد القطن وأشجار الفاكهة، فإن النخيل هو أكثر هذه الموارد إثارة للاهتمام. فهو مورد قديم ورائع، وكذا فهو وعدُّ للمستقبل من جانِيَ المعيشة والتنمية(١٦).

Sarah-Lan Mathez-Stiefel/ Nelson Tapia ، المعرفة الذاتية/ الأصيلة: تبعات للتنمية المستدامة، نالترجم). (المترجم). (المترجم). (المترجم).

⁽١٥) مامو ماتشي Mammo Mutchie، تَمثُّل الإبداع الرفيق بالبيئة بغرض تطوير نظم الإنتاج في إفريقيا جنوب الصحراء، في J. Kuada (محرر): الثقافة والتحول التكنولوجي في الجنوب: نقل أم إبداع محلى؟ Samfundslitteratur، فريدريكسبرج، الدنمارك، ٢٠٠٣. [هامش مضاف من قبل كاتب الورقة].

⁽١٦) تقاس الثروة في صعيد مصر بعدد أشجار النخيل التي يملكها صاحبها. (المحرر).

ويبقى موضوع واحد لم يَتسَنَّ للدكتور الموصلي التعامل معه، وهو استخراج العصارة النباتية من نخيل البلح وإمكاناتها المتعددة. وتوجد بالفعل شركة تجارية في سلطنة عمان نجحت في إنتاج واختبار الإيثانول من عصارة نخيل البلح. وهكذا يمكن للإيثانول المنتج محليًّا أن يُستخدم كوقودٍ حيوي في سياق الجيل الحالي من «الكهرباء الخضراء».

المجتمع المحلي

يعمل المجتمع المحلي - بحسب الدكتور الموصلي - كساحة للقاء بين الموارد المحلية، والإنتاج القائم المحلية، والإنتاج، والاستهلاك. حيث تتقاطع نطاقات الموارد المحلية، والإنتاج القائم على الموارد المحلية، وأنشطة الاستهلاك. ومع ذلك، فكما ناقشنا في الجزء السابق من هذه الورقة، هناك المزيد الذي يستحق الإضافة. فيمكننا - بغرض الإيضاح - تشبيه المجتمع المحلي بكونه يقع في قلب قطعة من الزجاج البلوري ثلاثية الأبعاد لها سطح قاعدي مربع أركانه «شركات الأعمال»، و«الاستهلاك»، و«الثقافة/ الحضارة»، و«السياق»، بينما تقع نقطتا «المكونات» و«المفاهيم» كَرَأْسَيْ مثلث متعدد الأوجه أعلى وأسفل هذا السطح المربع.

ففي سياق المجتمع المحلي أو الإقليم، تعمل مجموعات عنقودية من الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تتبنى مفهوم النظم الحيوية المتكاملة Bio-SMEs على تحويل «المفاهيم» إلى «منتجات» بغرض إشباع الحاجات المجتمعية الأولية. وكما أوضحنا سابقًا، فإن طابع وكثافة استخدام المجتمع المحلي لموارده المتاحة سوف تعتمد بشدة على مفاهيم استخدام الموارد التي تم تطويرها محليًّا أو تم تمثلها من الخارج.

وهناك ملاحظة هامة يسجلها الدكتور الموصلي، وهي أن تنوع المجتمعات المحلية هو سمةً طبيعية، بينما تَماثُل هذه المجتمعات هو الاستثناء. وما يمكننا استنباطه من

هذه المقولة من حيث الإمكانات المحتملة للموارد المادية المتجددة، هو أن العديد من المبادئ المتضمنة في ظاهرة الموارد المتجددة لها طابع عام بينما تطبيق هذه المبادئ والقيمة المرتبطة بإمكانات الموارد هي بالضرورة لها طابع محكوم بالسياق.

ونحن نقترح هنا تسلسلًا هرميًّا لمبادئ استخدام الموارد المادية المتجددة:

- احترم فعالية النسق الإيكولوجي؟
- تبنى مقاربة الاستخدام متعدد الأغراض؟
- تبنى مقاربة الاستخدام المتعدد لمكونات النبات؛
- حاول التوليف بين منتجات الأشجار، والشجيرات، والنباتات؛
- · طبق مقاربة التجميع العنقودي للمبادرات الصناعية الصغيرة والمتوسطة؛
 - ثُمِّنْ من جديد بإنصاف المنتجات الزراعية ونفايات التصنيع الزراعي؟
 - جَسِّدْ في عملك مفهوم النظم الحيوية المتكاملة.

ويمكن استخدام الغاز الحيوي المستخرج من النفايات العضوية مع الإيثانول الذي سنستخرجه مستقبلًا من عصارة نخيل البلح (دعنا نطلق عليه اسم «إيثانول البلح») في توليد الكهرباء محليًّا في أي موقع ميداني يتعامل مع إنتاج واستهلاك الموارد المحلية المتجددة. هذه الفكرة - ضمن أفكار أخرى - قد تيسر لنا الوصول إلى نوع جديد من المبادرات الصناعية الصغيرة والمتوسطة سوف نطلق عليها اسم Bionetic SMEs. وهو اسم مخلَّق، حيث SMEs تشير تقليديًّا إلى المشروعات/ المبادرات الصناعية الصغيرة والمتوسطة. أما الصفة Bionetic فتنقسم إلى Bio التي تستدعي عنصر الاهتمام بالحياة الطبيعية في الإقليم الحيوي الذي تستهدفه المبادرة/ المشروع، وأيضًا الأنظمة الإيكولوجية المساندة. أما الشق Net فيؤكد على اهتمام هذا النوع من المبادرات/ المشروعات بالمشاركة في أنشطة تنبني على الشراكة والتشبيك واقتسام الموارد مع مبادرات/ مشروعات أخرى. أما الشق الأخير IC فيشير إلى اهتمام هذا النوع من المبادرات/ المشروعات بتوظيف التقنيات الحديثة للمعلومات Communication والاتصالات Communication في تحقيق أهدافها الاقتصادية والبيئية والتنموية على المستويين المحلي والإقليمي، وكذا على المستوى العالمي.

وبحسب «فيمار»(١٧)، فإن كهربة الريف هي مجال يتطور سريعًا. وهي تلاحظ أن كهربة الريف هي أن كهربة الريف هي في مرحلة تَحَوُّلٍ، تحركها عديدٌ من الإبداعات التي تتفاعل وتدعم بعضها بعضًا:

«نظم الطاقة الهجينة - على سبيل المثال - يمكنها أن تستخدم الطاقة الشمسية، وطاقة المياه، وطاقة الرياح، وموارد الطاقة من الكتلة الحيوية، ووقود الديزل في توليف بارع من داخل وخارج الشبكة الناقلة للكهرباء. وهم بالفعل يوفرون الكهرباء نهارًا وليلًا، صيفًا وشتاءً، حتى في القرى البعيدة المتناثرة؛ لأن تجهيزاتهم يمكن أنْ تُشيَّدَ حيثما يكون هناك احتياج، فتسمح بذلك لإقامة بنية أساسية للإمداد بالطاقة الكهربائية منتشرة ولامركزية». وهي تضيف: «وهناك أشياء أعظم ما زالت في الانتظار، لأن الإبداع يتعلق بما هو أبعد من التكنولوجيا والمنتجات الصناعية. إنه

⁽١٧) "نانسي فيمار" Nancy Wimmer مدير شركة microSolar وهي مؤسسة تعمل في أبحاث الطاقة المتجددة، وتتخصص في التمويل متناهي الصغر ومشروعات كهربة الريف في الدول النامية. وتتمتع فيمار بخبرة واسعة في التمويل متناهي الصغر ومشروعات Village banking، ودعم رواد الأعمال الريفيين. وقد عملت فيمار مع Grameen Bank في بنجلاديش وزارت أيضًا مصر، والسلفادور، والهند، وهندوراس، ونيبال، وبيرو. انظر: نانسي فيمار، التنمية الرقمية: الإبداعات تدفع كهربة الريف، ٢٠٠٧. راجع الرابط:

http://www.renewableenergyworld.com/rea/news/article2007/01/digital-developmentinnovations-push-rural25electrification-51563 [هامش مضاف من قبل كاتب الورقة].

يتعلق بالتطبيقات، ونماذج إدارة الأعمال، والأسواق الجديدة تمامًا بعيدًا عن تلك التي نعرفها في العالم الصناعي ومراكزه الحضرية. ويمكن للزخم المتجمع - بتضافُر هذه الإبداعات معًا - أن يُسَرِّعَ من عملية التطور الريفي ويساعد في تلبية احتياجات الطاقة التي نغض البصر عنها لملياري نفس من قاطني الأرياف».



الجزء الثاني: في العلوم الاجتماعية



الفصل الخامس

الأزمة الحالية للاقتصاد الرأسمالي الدولي: أزمة مالية أم أزمة تاريخية لطريقة الإنتاج الرأسمالية؟

د. محمد دویدار

أستاذ الاقتصاد السياسي، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية

تصدير الكاتب للصياغة العربية لدراسته

كتبت هذه الدراسة أصلًا باللغة الفرنسية مساهمة في مؤتمر «للرابطة الدولية لدراسات التداخل الحضاري» الذي نظم باليونسكو، بباريس في مارس ٢٠٠٩ حول إضافات الفكر العربي المعاصر إلى الفكر العالمي في خمسة تخصصات ممثلة لكافة فروع المعرفة الحديثة. ونشرت في أعمال المؤتمر باللغتين الإنجليزية والفرنسية في كمبردج ببريطانيا.

وقد تضمنت هذه الدراسة تصورًا للتزايد المستمر لحدة أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي كأزمة هيكلية (۱)، وليس مجرد أزمة مالية، كما دأبت معظم الكتابات الغربية على وصفها، للأداء الجاري لهذا الاقتصاد منذ عام ۲۰۰۷. وقد أثبتت مجريات الأحداث منذ هذا التاريخ ذلك التزايد المستمر، الأمر الذي يشير إلى استمرارية لحظية محتوى الدراسة في فهم طبيعة ومسار واتجاه الأزمة الهيكلية التاريخية لطريقة الإنتاج الرأسمالية، خاصة وأنها تنشر باللغة العربية لأول مرة، مع ترحيب المؤلف، كل

⁽١) هنا يكمن الإسهام العربي، وإضافته للتراث العالمي، أو بالأحرى المعولم في مجال تفسير وتحليل الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي الدولي. (المحرر).

الترحيب، بأية قراءة ناقدة لمنهج تحليل ظاهرة الأزمة وأي اختبار لمدى المصداقية التاريخية لما تضمنه المقال من تصوير لمسار الأزمة في التاريخ اللاحق لعقد المؤتمر الذي قدم فيه هذا المقال لأول مرة.

في أواسط عام ٢٠٠٧ تتفجر هزة مالية في سوق الائتمان العقاري، أي سوق إقراض النقود في التعاملات (بيعًا وشراءً وتأجيرًا) المتعلقة في اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية بالعقارات بصفة عامة، والعقارات السكنية بصفة خاصة. ويتحقق الانفجار بانهيار المشروعات المالية العملاقة، من بنوك وشركات عقارية وشركات تأمين، خاصة في مجال التأمين على العقارات السكنية. ويأتي هذا الانفجار مكملًا لسلسلة من الانفجارات توالت منذ ١٩٧١: أغسطس ١٩٧١، مارس ١٩٧٣، يناير ١٩٩٤؛ ١٩٩٤؛ الأزمة الاقتصادية في يناير ١٩٩٤؛ ١٩٩٤؛ الأزمة الاقتصادية في بلدان جنوب شرق آسيا؛ يناير ١٩٩٩؛ الأزمة في المرازيل وبلدان أخرى في أمريكا الجنوبية؛ ٢٠٠٠: انفجار ١٩٩٥؟)؛ يناير ٢٠٠٠: إفلاس ٢٠٠٠) يناير ٢٠٠٠؛ إفلاس Enron)، يناير ٢٠٠٠: إفلاس Enron)، من كبريات المؤسسات الاقتصادية الأمريكية.

واقع حركة الاقتصاد الرأسمالي عبر الزمن يبين أنها لم تعد تتم وفقًا للحركة التي كانت سائدة فيما قبل التغييرات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد الرأسمالي الدولي في العقود الأخيرة. الأمر الذي يستدعي جهودًا نظرية تفسيرية للأحداث الاقتصادية، وعلى وجه التحديد حدث الأزمة الاقتصادية في حالتنا هذه.

⁽٢) شركة «نازداك» هي من كبريات الأسواق الإلكترونية للأوراق المالية، ومركزها نيويورك، حيث أصابتها أزمة مروعة في عام ٢٠٠٨ على أثر انهيار بنوك التسليف العقاري في الولايات المتحدة.

⁽٣) إحدى كبريات شركات المتاجرة بالغاز الطبيعي في الولايات المتحدة. وقد أعلنت إفلاسها في ٢٠٠١ الذي يعد الإفلاس الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة.

⁽٤) من أكبر شركات الاتصالات في الولايات المتحدة.

للفهم الصحيح لطبيعة الأزمة الراهنة، ما إذا كانت أزمة مالية أي أزمة تكمن في مصدرها في مجال النشاط المالي، ومن ثم النشاط المتعلق بالنقود واستخداماتها كأموال، أي كمصدر للحصول على دخل نقدي دوري عن طريق إقراضها بمقابل يُسمى الفائدة، أي تخلي من لديه النقود عن منفعتها لمدة معينة في مقابل حصوله على ثمن هذا التخلي المتمثل في الفائدة، على أن يلتزم المقترض برد أصل القرض عندما يحل موعد سداده، أم إن الأمر يتعلق ليس فقط بأزمة في حركة النظام، وإنما بأزمة في طبيعة النظام الاقتصادي نفسه ومآله التاريخي حاليًّا من حيث ما يقدمه للمجتمع الإنساني من قدرات على تطوير الحياة الاجتماعية وتحسين الأوضاع المعيشية للغالبية من أفراد المجتمع. الأمر يتعلق هنا منهجيًّا بضرورة أخذ الأزمة الراهنة في إطار المسار التاريخي لمجمل النظام الاقتصادي الرأسمالي. وللفهم الصحيح لطبيعة الأزمة الراهنة، ما إذا كانت أزمة مالية أم أزمة تاريخية لمجمل النظام الاقتصادي الرأسمالي، يتعين:

أن نرى أولًا خصائص النظام الرأسمالي، المتمثلة في أنه اقتصاد مبادلة معممة يتم فيه الإنتاج، ليس بقصد الإشباع المباشر لحاجات المنتجين، وإنما بقصد بيع المنتجات في السوق بأثمان نقدية بهدف تحقيق الربح النقدي، وذلك لسيادة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، لرأس المال، التي تعطي له السيطرة على كيفية استخدام هذه الوسائل وتسويق السلع المنتجة في الأسواق، ومن ثم اتخاذ قرارات استخدام قوى الإنتاج وكيفية تنفيذها في عملية الإنتاج وتوزيع الدخل الناتج بين القوى الاجتماعية التي شاركت في عملية الإنتاج، واتخاذ قرارات تسويق السلع المنتجة.

هذه الخصائص تتمثل ثانيًا في أن الهدف المباشر للنشاط الاقتصادي لا يتمثل في الإشباع المباشر لحاجات المنتجين، وإنما في تحقيق الكسب النقدي؛ الأجر للعامل الأجير، الربع النقدي لمالك الأرض المؤجرة، الفائدة النقدية لمقرض النقود للمشروع، وأخيرًا الربح النقدي لمالك رأس المال المطور ماديًّا في المشروع الاقتصادي.

أن نرى ثانيًا التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ الحرب العالمية الثانية، خاصة فيما يتعلق بظاهرة الهيمنة في هذا الاقتصاد التي تبدت، ابتداءً من نتائج الحرب العالمية الثانية، في هيمنة رأس المال الأمريكي بخروجه من حرب عالمية لم تمسه من ناحية التدمير العسكري، كأقوى اقتصاد في العالم، ومن ثم من زاوية إمكانية الهيمنة الاقتصادية، وما يمكن أن تؤدي إليه من هيمنة سياسية وأيديولوجية، في مجال العلاقات بين الاقتصاديات الوطنية المكونة للاقتصاد الدولي. على أن محاولة رأس المال الأمريكي لتفعيل الهيمنة تصطدم، على نحو شبه دائم، مع طموحات الهيمنة لرأس المال اليابائي على الأقل في منطقة جنوب شرق آسيا، وطموحات مقاومة هذه الهيمنة رأس بواسطة الصين في تطورها كثاني أكبر اقتصاد في العالم، الأمر الذي يعرّض هيمنة رأس المال الأمريكي لأزمة شبه مستمرة.

أن نرى، ثالثًا، ابتداءً من هيمنة رأس المال الأمريكي، كأكبر اقتصاد في العلاقات الاقتصادية الدولية، نقول أن نرى الأهمية المحورية لسوق الائتمان بصفة عامة والائتمان العقاري بصفة خاصة، وهو الائتمان الذي يؤدي دورًا محوريًّا في تحقيق الربح النقدي الذي يمثل الهدف المباشر لرأس المال المالي (أي رأس المال النقدي الذي يعمل بإقراض النقود والمضاربات في الأسواق النقدية والمالية بعمليات مضاربة سريعة، هادفًا إلى تحقيق ربح مالي ذي طبيعة سريعة، من خلال عمليات شراء وبيع الصكوك الممثلة لحقوق ملكية أو حقوق دائنية، وكذلك الاتجار في عملات الدول في سوق صرف هذه العملات، رأس المال المالي هذا يتميز عن رأس المال النقدي المنتج، المتمثل في مبلغ من النقود يخصص لبناء وتشغيل وحدات إنتاجية يبنيها بإنفاق جزء من رأس المال النقدي، وينفق على تشغيلها في الإنتاج استخدامًا لجزء آخر من رأس المال النقدي (شراء أدوات الإنتاج، والمدخلات الجارية، وقوة العمل من أسواق هذه القوى التي تصبح سلعًا للبيع في الاقتصاد الرأسمالي. وإلى جانب رأس المال النقدي

ورأس المال المنتج، يوجد رأس المال التجاري المتمثل في مبلغ من النقود يخصص لعمليات التاجر المتمثلة في شراء السلع المنتجة من أجل إعادة بيعها وتحقيق ربح نقدي يسمى الربح التجاري، وهو ما يتحقق في علاقة تناقضية مزدوجة: فالتاجر الذي يسعى لتعظيم ربحه النقدي، الربح التجاري، يحاول شراء السلعة من منتجها بأقل ثمن نقدي ليبيعها في نفس السوق أو في سوق أخرى، لمن يستعمل السلعة في الاستهلاك، أو في الإنتاج، بأعلى ثمن ممكن، في الزمان أو في المكان. رأس المال التجاري هذا يسعى لتعظيم ربحه النقدي في مواجهة كل من منتج السلعة التي يتجر فيها وكل من يشتريها لاستخدامها استهلاكيًّا أو إنتاجيًّا.

هذا يدفعنا إلى التركيز على التفرقة بين رأس المال المالي (المتجر بالنقود)، ورأس المال النقدي (المقرض للنقود بفائدة لفترة زمنية معينة)، ورأس المال التجاري (المستخدم لجزء من رأس المال النقدي الذي كثيرًا ما يقترضه من رأس المال المالي الذي يسيطر على الجهاز المصرفي والشركات المالية الأخرى: لكل من الثلاثة طبيعته، ومصدره، وطبيعة التعاملات التي ينشغل بها، وهدفه، والبُعد الزمني لمفرد عملياته (قصيرة أو طويلة المدى)، إلى غير ذلك، لكنها تشترك جميعًا في هدفها المتمثل في تعظيم الربح النقدي: السريع بالنسبة لرأس المال المالي، الصبور بالنسبة لرأس المال المنتج، المتلهف بالنسبة لرأس المال المالي، الصبور بالنسبة لرأس المال المنتج، المتلوع يهمه أن يقترض من المؤسسة المالية بأقل فائدة ممكنة، وأن يبيع سلعته المنتج بأقل ثمن ممكن، وصاحب المنشأة التجارية يهمه أن يشتري السلعة من المنتج بأقل ثمن ممكن وأن يبيعها إلى «الزبون» بأعلى ثمن ممكن.

من الطبيعي أن يكون لتناقضية هذه العلاقات التي تمثل محرك النشاط الاقتصادي أثر على نمط المسار الزمني للعملية الاقتصادية، انتظامًا في حركتها، أو تقلبًا في صيرورتها، أو انحدارًا في مستوى نتائجها.

أن نرى، رابعًا، الكيفية التاريخية التي يتطور بها الائتمان المصرفي العقاري ليشغل في الاقتصاد الأمريكي، في أوساط المؤسسات المالية، مكانًا خاصًا في سوق الائتمان (أي التعامل في النقود إقراضًا واقتراضًا). مكانًا يتوهم معه البعض بصيرورته محورًا لكل حركة النظام الاقتصادي التي يمكن ابتداءً منها فهم ما يصيب الاقتصاد الرأسمالي من تقلبات عبر ما يسمى بالدورات الاقتصادية المتتالية عبر الزمن، والتي تحتوي كل منها على أربع مراحل تتمثل في: توسع في النشاط الاقتصادي، ثم أزمة، ثم كساد، ثم انتعاش، لتبدأ دورة جديدة على نحو يقال معه إن الاقتصاد الرأسمالي لا يتطور عبر الزمن إلا من خلال تقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي (أي أنه لا ينمو عبر الزمان إلا من خلال غياب التوازن في الأداء ليس فقط في الصيرورة الزمنية وإنما كذلك في التغطية المكانية): في الصيرورة الزمنية: تقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي صعودًا، وهبوطًا، وجمودًا، وفي التغطية المكانية: اختلاف واختلالات في مستويات الأداء من إقليم لآخر من أقاليم الاقتصاد الوطني، ومن فرع لآخر من فروع قطاعات النشاط الاقتصادي.

أن نرى، خامسًا، ما يبرز تاريخ المجتمع الأمريكي المعاصر من خصيصة اقتصادية ذات علاقة محورية مع تفسيرنا لطبيعة الأزمة التاريخية التي يعيشها الاقتصاد الأمريكي، الذي يقود الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ بدايات القرن العشرين، وهي الخصيصة المتعلقة بالمكانة التي يشغلها الطلب على المسكن من جانب العائلات الأمريكية في النمط الإنفاقي لهذه العائلات، ومن ثم في الطلب الكي الفعال في الاقتصاد الأمريكي، والكيفية التي يتم بها تمويل هذا الطلب عبر علاقات الائتمان بين هذه العائلات والمؤسسات النقدية خاصة شركات الائتمان العقاري.

مع التحول، في مجتمعات غرب أوروبا من التكوين الاجتماعي الإقطاعي إلى التكوين الاجتماعي المأسمالي عبر عملية التركيم المتزايد لرأس المال في التوسع في الإنتاج الزراعي وبناء الصناعات في اقتصاد يتحول هيكله نحو غلبة النشاط الصناعي

الذي يتطلب مدخلات معدنية خاصة مع التوسع في اقتصاد المبادلة النقدية، في زمن كانت فيه النقود نقودًا معدنية تسك من الذهب والفضة، بينما قارة أوروبا ليس لديها مناجم لهذين المعدنين، وتبدَّى ذلك، مع التوسع في الثورة الصناعية في نوعين من الجوع الأوروبي: جوع الأرض مع قاعدية الإنتاج الزراعي في تزويد المجتمع بالمواد الغذائية، وبمنتجات زراعية تمثل مدخلات لصناعات معينة، كالصوف والقطن بالنسبة لصناعة المنسوجات والملابس، مع كل ذلك بدأت قوى بناء المجتمع الجديد، خاصة رأس المال، في شكله التاريخي الأولي المتمثل في رأس المال التجاري، التطلع نحو أراضٍ جديدة، فكانت عملية الاستكشافات عبر الملاحة البحرية عبر الأطلنطي غرب أوروبا، خاصة من ملاحي إسبانيا والبرتغال، ثم من فرنسا وإيطاليا، ومن بريطانيا لاحقًا.

وعبر الملاحة البحرية وصل الأوروبيون إلى ما سُمي فيما بعد بالأمريكتين تربطهما منطقة مليئة بالجزر اعتقد الملاحون الغربيون في البداية أنها من جزر الهند (بآسيا) ولذا سميت بجزر الهند الغربية، ونكرر أن أحد الدوافع الرئيسية تمثل في ظاهرة جوع الأرض مع التوسع في الإنتاج الرأسمالي الصناعي والتجاري، كما تتمثل في فقر أوروبا في المعادن النقدية التي زاد الاحتياج إليها لسك النقود المعدنية اللازمة لتغطية احتياج المبادلة النقدية الذي يصبح شموليًّا، إلى المزيد من النقود التي تسك من المعادن النفيسة لكي تلعب النقود دورها المحوري في هذا النمط الجديد لتنظيم النشاط الاقتصادي، كاقتصاد مبادلة معممة، أي كاقتصاد لم يعد الإنتاج يتم فيه للإشباع المباشر لحاجات المنتجين، وإنما للمبادلة، للبيع في السوق وتحقيق الكسب النقدي الذي أصبح الهدف المباشر للنشاط الاقتصادي مزحزحًا هدف المباع الحاجات لأفراد المجتمع إلى مكان ثانٍ بعد تحقيق الربح النقدي. كما تبدت أهمية النقود المعدنية في مجال محوري آخر، وهو مجال رأس المال، أي المبلغ من النقود الذي يجمع، ادخارًا أو اقتراضًا، لتجميع قوى الإنتاج الطبيعية والبشرية والمادية، وقد أصبحت جميعًا من قبيل السلع التي تباع في أسواق لها، وذلك في شكل تنظيمي وقد أصبحت جميعًا من قبيل السلع التي تباع في أسواق لها، وذلك في شكل تنظيمي

سمي بالمشروع الاقتصادي، يسير على عملية إنتاج وتوزيع الناتج في شكله النقدي، وتسويق الناتج في شكله السلعي، بالبيع في أسواق السلع المنتجة. ويبدأ رأس المال الدورة الإنتاجية كرأس مال نقدي بشراء قوى الإنتاج (الطبيعية والبشرية والمادية) من أسواقها كي تستعمل داخل الوحدة الإنتاجية، وفقًا لفن إنتاجي محدد، في إنتاج قيم اقتصادية جديدة تبلورها السلعة ماديًّا، وتنتج ليس من أجل أن تستخدم استهلاكيًّا بواسطة من أنتجها، وإنما لتباع في سوق لها بأثمان تقدر بالنقود المعدنية، وإذا ما بيعت تحقق الربح الذي قصده المشروع الرأسمالي من إنتاجها والمشروع الرأسمالي التجاري الذي قصده من شرائها هو إعادة بيعها وتحقيق ربح نقدي تجاري.

من هنا كانت الأهمية المحورية للبحث عن المعادن النفيسة لإمكانية سك النقود، سبيل الوساطة في التبادل، وسبيل تزويد رأس المال بالشكل النقدي الذي يمكنه من إثارة الدورة الإنتاجية بقصد تحقيق الربح النقدي، فإذا ما أضفنا أن الإنتاج الجديد هو إنتاج مبادلة ينتعش اتساعًا كلما اتسع السوق الذي يستوعب منتجاته بالشراء أصبح تطور إنتاجه مع مزيد من الربح النقدي مرهونًا باتساع السوق الذي يشتري منتجاته من هنا كان السعي الإضافي نحو توسيع سوق السلعة المنتجة عن طريق اكتساب أسواق خارجية عن طريق إما التوسع في التجارة الخارجية معها أو حتى السيطرة الفعلية عليها، خاصة إذا ما كانت في وضع يجعلها تمثل إشباعًا لجوع الأرض، ومصدرًا للمعادن النفيسة، وسوقًا لتصريف المنتجات الصناعية، بل ومستقبلًا مصدرًا لمنتجات تمثل مدخلات للصناعات الوليدة، مدخلات لا تنتج في بلدان غرب أوروبا، كالقطن مثلًا. من هنا كانت الاستكشافات الجغرافية، كسبيل للوصول إلى كل هذا. وفي نهاية الرحلة متعددتين في الموارد الإنتاجية الطبيعية، شحيحتين في الانتشار السكاني على أراضيها. متعددتين في الموارد الإنتاجية الطبيعية، شحيحتين في الانتشار السكاني على أراضيها. هكذا تنتهي الرحلة البحرية عبر الأطلنطي إلى حركة تاريخية لاكتساب الأراضي الجديدة كمستعمرات لبلدان غرب أوروبا التي تعيش ثورتها الصناعية الرأسمالية.

ولكي تؤدي الأراضي الجديدة الوظائف التي ذكرناها يكون من اللازم أن تغذى بالقوة العاملة المهيئة للنوع الرأسمالي الجديد من النشاط الاقتصادي، وتبدأ عملية التغذية بالهجرة الديموجرافية، من سكان بلدان أوروبا نحو الأراضي المكتشفة. وتبدأ وفود المهاجرين في الوصول إلى الأراضي «الجديدة» ويصبح المستقر المكاني شرطًا محوريًّا في استقبال المهاجر وتزكية شعوره بإمكانية الاستقرار، واحتمالية الانتماء.

من هنا مثّل الطلب على المسكن بندًا أساسيًّا للمهاجر. وللحصول عليه، بالشراء أو بالبناء لا بد من رأس المال النقدي، الذي لا يتوفر على النحو الكافي إلا لدى مؤسسات تتاجر بالنقود، تستخدمها كأموال للحصول عن طريق إقراضها على دخل نقدي منتظم يسمى الفائدة. تلك هي بنوك الاستثمار، والبنوك العقارية. ومع الأهمية النسبية لاقتراض العائلات لشراء المساكن يمثل هذا المجال لتحقيق الربح لرأس المال الذي يتاجر بالنقود، أي رأس المال المالي، مجالًا محوريًّا لتحقيق الربح المالي. ويصبح الإقراض لشراء المسكن سبيلًا مستمرًّا ومتزايدًا مع استمرار الهجرة نحو الأراضي الجديدة، ويصبح هذا الإقراض من الأداء الجاري المهم والمعتاد للمؤسسات المالية الاستثمارية والعقارية التي تسعى دائمًا إلى التوسع فيه، حتى مع التعرض لبعض مخاطر عدم سداد القرض، في حدود يعوضها التوسع في الإقراض بفائدة نقدية. يُضاف إلى ذلك عامل آخر يوسع من نطاق اقتراض عائلات المهاجرين لشراء المساكن. فعندما تنتهي الأسرة من سداد القرض الذي اقترضته لشراء المسكن، قد تلجأ، مع استمرار ارتفاع أثمان المساكن العقارية مع استمرارية الهجرة نحو الاقتصاد الأمريكي، إلى بيع مسكنها للحصول من ثمن بيعه على رأس مال نقدي تستخدمه في الحصول على دخل نقدي متجدد من نشاط اقتصادي إنتاجي أو تجاري اعتمادًا على أن الأسرة تستطيع أن تعقد قرضًا جديدًا لشراء مسكن جديد. ويمثل ذلك سبيلًا آخر لمؤسسات الإقراض العقاري للتوسع في الائتمان العقاري، يغذيه رأس المال المالي الذي يسيطر على كل المؤسسات المصرفية. ومع الاتساع المستمر في نطاق سوق الإقراض العقاري تعتاد مؤسسات الإقراض على قدر من المجازفة عند إقراض العائلات الناجمة عن عدم التشدد في الحصول على ضمانات قوية لسداد الدين المقترض لشراء المسكن في حالات معينة، الأمر الذي يتضمن قدرًا من المضاربة من جانب رأس المال المالي المقرض. وبهذا القدر تتميز سوق الائتمان العقاري بالمخاطر التي يتحدد مجال أثرها بالحالة الاقتصادية لمجمل النظام الاقتصادي، خاصة مع احتمالات الأزمة العامة لهذا النظام. فإذا ما اجتمعت العوامل المثيرة لأزمة تصيب عموم النظام الاقتصادي يكون من الطبيعي أن تتبدى بوهج خاص في مجال الائتمان العقاري فيتوهم البعض أن في سوق هذا الائتمان العقاري يكون مكمن الأزمة!

أخيرًا يبرز تاريخ تكون المجتمع الأمريكي المعاصر خصيصة اقتصادية ذات علاقة محورية مع تفسيرنا لطبيعة الأزمة التاريخية التي يعيشها الاقتصاد الأمريكي منذ بدايات القرن الحالي، وهي الخصيصة المتعلقة بالمكانة التي يشغلها الطلب على المسكن من جانب العائلات الأمريكية في النمط الإنفاقي لهذه العائلات، والكيفية التي يتم بها تمويل هذا الطلب عبر علاقات الائتمان بين هذه العائلات والمؤسسات النقدية خاصة مشروعات الائتمان العقاري.

الأزمة الحالية للاقتصاد الرأسمالي الدولي أزمة مالية أم أزمة تاريخية لطريقة الإنتاج الرأسمالية؟^(*)

في أواسط عام ٢٠٠٧ تتفجر هزة مالية في سوق الائتمان العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية. ويتحقق الانفجار بمعدلات وسرعات مختلفة بانهيار المشروعات المالية العملاقة وعلى الأخص بنوك الاستثمار وشركات التأمين. وقد أثار حجم الانفجار الرعب، ليس فقط على مستوى الجمهور الذي أصيب مباشرة بالانفجار، وإنما كذلك لدى سلطات الدولة والمروجين الجدد لأيديولوجية سياسة الليبرالية الاقتصادية، لدى سلطات الدولة والمروجين الجدد لأيديولوجية سياسة الليبرالية الاقتصادية، خاصة الاقتصاديين؛ الذين ينكبُّون، بسرعة، ليس على فهم الظاهرة وإنما على شرحها. وعليه، تتوالى الشروحات اللازمة والاقتراحات الخاصة بالإجراءات التي تتخذ مارس ١٩٨٦ (أزمة الدولار الأمريكي)، أغسطس ١٩٨١، مارس ١٩٧٣، يناير ١٩٧٤ (انفجار الأمريكي)، أغسطس ١٩٨٠، أكتوبر ١٩٨٧ (انفجار اللغويت)، سبتمبر وعلى الأخص سلسلة الانفجارات، في أغسطس ١٩٩٠ (بعد غزو العراق للكويت)، سبتمبر ولهما الاقتصادية في المكسيك)، ١٩٩٠ (الأزمة الاقتصادية في اقتصاديات جنوب شرق آسيا)، يناير ١٩٩٩ (البرازيل وبلدان أخرى في أمريكا الجنوبية)، ديسمبر ١٩٩٩ (الأزمة المالية في تركيا)، ١٩٩٠ (انفجار المعراث)، يناير ١٩٩٥ (اللزمة المالية في تركيا)، ٢٠٠٠ انفجار المعراث، يناير ١٩٩٠ (المرازيل وبلدان أخرى في أمريكا الجنوبية)، ديسمبر ١٩٩٩ (الأزمة المالية في تركيا)، ٢٠٠٠ انفجار (المحركة)، يناير ٢٠٠٠ (هبوط عام (Recession)، يناير ١٩٩٥)،

^(*) ترجمة صاحب الدراسة.

⁽o) هي السندات ذات العائد العالي، والمخاطر العالية التي يمكن أن تودي بها. (المحرر).

⁽٦) أكبر بورصة إلكترونية في الولايات المتحدة.

ديسمبر ٢٠٠١ (إفلاس Enron)، يوليو ٢٠٠٢ (إفلاس WorldCom). نقول إنه دونما اهتمام بتذكر هذه السلسلة من التفجرات تميل الشروح المعطاة (١٠) إلى اعتبار الأزمة أزمة مالية في ذاتها، وأحيانًا أزمة مالية بذاتها (١٠٠٠). لكن من النادر أن تدرس الظاهرة ابتداءً من الحركة التاريخية للكل الرأسمالي، اعتبارًا من حركة الاقتصاد العيني عبر الزمن: على هذا يتم تكريس الانفصام بين شرح الأزمة الراهنة (بأنها أزمة مالية) ونظرية في تطور الاقتصاد الرأسمالي.

هنا نحاول تقديم منهجية لدراسة الظاهرة في مجالها الشامل وفي الحركة التاريخية لهذا المجال. ولبلورة ذلك، نبدأ بباب يهدف إلى التحديد الدقيق للغتنا المصطلحية، المفاهيم والمقولات النظرية. وفي باب ثانٍ نستهدف الأزمة بدراسة تعتنق منهجية تاريخية متعددة الأبعاد.

⁽٧) أكبر الشركات الخاصة للتجارة في الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٨٩، حيث «حررت» حكومة «جورج بوش» في ١٩٩٢ سعر الغاز الطبيعي من الرقابة الحكومية، وذلك لأول مرة منذ حكومة «روزفلت» التي كانت تفرض حتى ذلك الحين الرقابة الحكومية على شركات الغاز لضمان الصيانة المستمرة لخطوط الغاز، وانخفاض أسعاره في السوق للمواطن الأمريكي. وكان يعمل في تلك الشركة ٢٢٠٠٠ موظف وعامل استُغنى عنهم بإعلان إفلاسها. (المحرر).

⁽٨) شركة الاتصالات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ترتب على إفلاسها تسريح العاملين فيها الذين بلغ عددهم ١٧٠٠٠.

⁽٩) لا سيما في الدوائر الغربية. (المحرر).

⁽١٠) في التراث الظاهراتي (الفينومينولوجي) الألماني، الذي ورثته عنه فلسفة سارتر الوجودية حيث وظفه في كتابه الشهير «الوجود والعدم»، يوجد التمييز بين الظاهرة: «في حد ذاتها»، أي مستقلة عن الوعي البشري بها، و«بذاتها»، أي من خلال تلقى الناس لها. (المحرر).

الباب الأول: الاقتصاد الرأسمالي: المفاهيم والمقولات النظرية

- (۱) نحن ما زلنا في أحضان الاقتصاد الرأسمالي الذي أصبح دوليًّا دون أن يكون معولمًا، لأن حركته الدولية تتضمن تفسخ وحداته الاجتماعية، وبلقنة وحداته السياسية، أي وحدات دُوله والعزلة الاجتماعية للفرد معتبرًا بصفة رئيسية، إن لم يكن بصفة كلية، أحد مفردات رقم أعمال الشركات دولية النشاط الذي يتعين ملاحقته بحملات إعلامية عنيفة وعدائية. وكاقتصاد رأسمالي يحتفظ دائمًا بخصائصه الجوهرية التي تتمثل في:
- أ) الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج (الفردية والمملوكة للدولة) بصفة خاصة والثروة الاقتصادية بصفة عامة.
- ب) استهداف الكسب النقدي كهدف مباشر للنشاط الاقتصادي، معبرًا عنه بنهم تحقيق الربح النقدي في نشاط الاستثمار، والإنتاج، والتجارة؛ وهو هدف يتخطى النشاط الاقتصادي نحو مجالات نشاطات اجتماعية أخرى.
- ج) الأداء المجزأ للوحدات الاقتصادية الفردية التي تنشط ليس فقط على نحو منعزل، منطوية كل منها على أسرارها الداخلية في جو من عدم اليقين شِبه الشمولي؛ بالنسبة لسوق المدخلات التي تستخدمها في الإنتاج، ولسوق منتجها الذي تنتجه بقصد البيع، وبالنسبة لأداء النشاطات الاقتصادية الأخرى التي يدخل معها المشروع الفردي في علاقات اعتماد متبادل، وكذلك عدم اليقين بالنسبة لحركة كل من الاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي. في هذا العالم من عدم اليقين تأخذ المشروعات القرارات الاقتصادية بصورة نقدية حتى لو تعلق الأمر بنشاط اقتصادي عيني، على أساس الحركة التلقائية (العفوية) للأثمان،

ليس فقط الحالية وإنما كذلك الأثمان الاحتمالية. وعليه تبدأ عملية التعرف على أداء النشاط الاقتصادي بالخلية الوحدية (۱۱): المشروع كوحدة إنتاجية، والعائلة كوحدة تزود النشاط الاقتصادي بالقوة العاملة وكمستهلكة للسلع الاستهلاكية المنتجة بواسطة المشروعات الاقتصادية. تتبعها محاولة التعرف على الوحدة الاقتصادية القومية، أي النشاط الاقتصادي الذي يمارس اجتماعيًا على مستوى وحدة التنظيم السياسي للمجتمع، أي الدولة، عبر ما يسمى بالتحليل الجمعي (۱۱).

(7) وما زلنا في خضم الاقتصاد الرأسمالي حيث يكون للنشاط الاقتصادي، ابتداءً من الاستعمال المعمم للنقود، مظهران مظهر عيني: عالم القوى العينية المنتجة، مجتمعة حول القوة العاملة في عملية للعمل الاجتماعي تنتج المنتجات الصالحة لإشباع حاجات أفراد مجتمع يقوم تنظيميًّا على التعاون وتقسيم العمل، ومظهر نقدي: من خلاله تتشكل القيم المحددة بوقت العمل المبذول في إنتاج السلعة، أي الناتج المعد للبيع في السوق، في شكل يترجمها جميعًا إلى وحدات مقياس مشترك يجعلها قابلة للتبادل في السوق رغم اختلافها في الشكل العيني، وفي المنفعة، الأمر الذي يمكن من رؤية نتيجة النشاط الاقتصادي: إنتاج وتوزيع الناتج اجتماعيًّا، وتبادل للمنتجات (السلع) على المستوى الاقتصادي الجمعي الناتج اجتماعيًّا، وتبادل للمنتجات (السلع) على المستوى الاقتصادي الجمعي رأس المال التي تَدين للنقود بفضل إعطائها الشكل الأولي (رأس المال النقدي) الذي يسمح له ليس فقط بأن يبدأ دورته كوسيط لدورة الإنتاج الاجتماعي، الذي يسمح له ليس فقط بأن يبدأ دورته كوسيط لدورة الإنتاج الاجتماعي،

Microeconomic; Micro-économique. (\))

Macroeconomic; Macro économique. (17)

وإنما كذلك لامتلاك السلطة الاقتصادية لكيفية توزيع قوى الإنتاج (البشرية والمادية) بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي للمجتمع عبر كيفية توجيه رأس المال النقدي في مجمل النشاط الاقتصادي للمجتمع (وفي مرحلة ثانية في مجمل النشاط الاقتصادي على الصعيد الدولي).

مع المظهر النقدي للنشاط الاقتصادي يتعين أن نتمعن، بكل الحرص الواجب، في الرحلة التاريخية الطويلة للنقود في عالم السلع، خاصة في الاقتصاد الرأسمالي، اقتصاد المبادلة المعممة، في عملية صيرورتها لتكون أكثر تجريدًا إلى أن تصبح الأكثر تجريدًا في عالم السلع. وابتداءً من النقود عالية التجريد يمكن التعبير في صكوك ورقية عن كل الحقوق الفردية، سواء كانت حقوق ملكية، أو حقوق دائنية.

(٣) نستمر في تحديد المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد الرأسمالي حيث تتحقق دورة الإنتاج العيني الاجتماعي بوساطة دورة رأس المال الاجتماعي (١٠٠): دورة تحول رأس المال من مرحلة لأخرى: في السوق بصفة أساسية، وإنما بمرحلة انقطاع لتركيز الانشغال على الإنتاج، حيث ينتج الفائض الاقتصادي: الذي يتمثل في كل مرحلة من مراحل الدورة الإنتاجية في شكل مختلف، بمنطق مختلف تمكن جميعها (أو لا تمكن) من تحقيق هدفها جميعها الذي هو الربح النقدي.

وتتحقق دورة رأس المال في ثلاث مراحل تكون في مجموعها عمل تبادل واحد: شراء قوى الإنتاج من أسواقها لتحويل قيمتها إلى قيمة سلعية، في شكل عيني، أكبر في القيمة، وبيع السلعة العينية لتحقيق الربح النقدي:

⁽١٣) أي أن الدورة الإنتاجية لا تتحدد بالاحتياجات الحقيقية لغالبية أفراد المجتمع، وإنما بمدى تحقيقها لهدف الربح النقدي لرأس المال.

- (أ) المرحلة الأولى، في أسواق قوى الإنتاج (العينية والبشرية)، تحويل رأس المال النقدي إلى رأس مال منتج (شراء دون بيع).
- (ب) المرحلة الثانية، بعيدًا عن الأسواق، في مجال الإنتاج: تحويل رأس المال المنتج إلى رأس مال سلعى: متضمنًا قيمة إضافية.
- (ج) المرحلة الثالثة، في سوق أخرى لتبادل السلع المنتجة: تحويل رأس المال السلع المنتجة الذي هو الهدف إلى رأس مال نقدي (بيع دون شراء)؛ تحقيق الربح النقدي، الذي هو الهدف المباشر لهذا الإنتاج السلعى الرأسمالي.

على هذا النحو يمكن لعمل المبادلة المتكامل، الذي ينفصل مكوناه في الزمان (وقد ينفصلان في المكان كذلك) أن يتحقق عبر المراحل الثلاث.

وبفضل النقود، كرأس مال (أي كعلاقة اجتماعية) يستطيع هذا الأخير أن يحقق دورته كوسيط للدورة الإنتاجية: ابتداءً من وظائف النقود: كمقياس للقيم يمكن أن تكون وسيطًا في التبادل. وبفضل عمل مبادلة غير مكتمل (بيع بدون شراء) هى مخزن للقيم (بادخارها)؛ وكمخزن للقيم تعطي النقود لرأس المال شكله الأولى: رأس المال النقدي. كما أن رأس المال النقدي يمكن استخدامه كقوة شرائية: الحصول على سلع لاستعمالها: النقود تستخدم كقوة شرائية ويمكن استخدام رأس المال النقدي ليس كقوة شرائية وحسب، وإنما أيضًا كتمويل نقدي (١٠٠): استخدام النقود كمصدر لدخل نقدي جارٍ ومنتظم (بإقراضها مثلًا لمدة معينة في مقابل الحصول على فائدة بالنقود). على هذا النحو يتبدى رأس المال المالي، برأس المال النقدي كركيزة لأدائه.

Finance. (12)

ابتداءً من هذه الدورة، يمكن أن نميز، بدءًا من رأس المال النقدي ثلاث صور لرأس المال:

- رأس المال: بمنطقه المتمثل في تعظيم الربح المالي، عبر دورة استغلال بأكبر سرعة، وبأقل مخاطرة ممكنة. رأس المال المالي هذا، يعززه تزاوجه مع الدولة، ويسيطر عبر الحركة الجدلية، مع تطور الجهاز المصرفي والمالي، على رأس المال النقدي الموجود في المجتمع.
- رأس المال المنتج: بمنطقه المتمثل في تعظيم فائض القيمة بشكله المزدوج (العيني/ القيمي) أثناء عملية الإنتاج السلعي في صورته المادية. دورته هي، موضوعيًّا، أطول وتقتضي المزيد من الصبر، وتتضمن الكثير من المتاعب الاحتمالية في داخل المشروع/الوحدة الإنتاجية، وتتعرض مع الوقت لمزيد من المخاطر، خاصة خطر الصراع التنافسي في مرحلة الرأسمالية التنافسية، والصراع الاحتكاري في مرحلة تركز وتمركز رأس المال في تطور الاقتصاد الرأسمالي.
- رأس المال التجاري: الذي يأمل في دورة سريعة، لكنها محددة بمساره في الزمان وفي المكان. في نشاطه التجاري (الشراء من أجل إعادة البيع)، يبدأ من رأس مال نقدي باحثًا عن ربح اغتراب (١٠٠) نقدي عبر استرجاع الشكل النقدي لرأس المال، من خلال البيع في السوق، وذلك من خلال عمل مبادلة، يأمل أن يكمله على أسواق نفس السلعة: ويكون بذلك قد اشترى في سوق المنتجات من أجل أن يبيعها محققًا ربح الاغتراب عبر فروق الأثمان في الزمان وفي المكان أو فيهما معًا.

⁽١٥) ربح الاغتراب هو الربح الذي يحققه التاجر من خلال شراء السلع بأقل سعر ممكن، ومحاولة بيعها بأعلى سعر ممكن. وبذلك يكون ربحه مغتربًا عما يتاجر به. (المحرر).

عمليًّا، دورة رأس المال التجاري أطول من دورة رأس المال المالي وأقصر من دورة رأس المال المنتج.

وإذا كان كل من رأس المال المالي ورأس المال التجاري لا يستطيع أن يوجد ولا أن يستمر في وجوده إلا على أساس أن النشاط المنتج لرأس المال المنتج، وهو النشاط العيني الوحيد، أي المستخدم لقوى الإنتاج، البشرية والمادية المستخدمة في قطاعي النشاطين المالي والتجاري المنتج للسلع التي تمكن من إعاشة من يقومون بالنشاط الاقتصادي في قطاعي المال والتجارة.

إذا كان الأمر كذلك فإن رأس المال المالي الذي يقدر، بفضل احتكاره الفعلي لخلق النقود (خاصة نقود الودائع، النقود المصرفية) ومن ثم لرأس المال النقدي (المجمّع أساسًا في الجهاز المصرفي المالي) هو الذي يتمكن من أن يحدد كيفية توزيع رأس المال النقدي بين المجالات الثلاثة لرأس المال، وإنما ابتداءً من منطقِه هو، أي منطق رأس المال المالي. من هنا انبثقت الإمكانية التاريخية لتفاقم التناقضات داخل الاقتصاد العيني تفاقمًا نتج عن نوعية علاقات الإنتاج التي تتواءم مع درجة تركيز ومركزة ملكية وسائل الإنتاج، والثروة الاقتصادية بصفة عامة، ومع الكيفية التي تتم بها التجديدات التكنولوجية على مستوى المشروع الرأسمالي في مرحلة لتطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي حيث تعود القدرة التنافسية في السوق الدولية إلى من يكسب سباق إدخال التجديدات التكنولوجية التي تزيد من إنتاجية العمل، مقللة بذلك قدر العمل اللازم لإنتاج السلعة، ومن ثم ثمن السلعة الذي يتم به تبادلها في السوق. مع هذا التفاقم يجري تحويل مسار رأس المال النقدي تدريجيًّا بعيدًا عن الاقتصاد العيني غو الاقتصاد العيني، حتى مع انكماشه النسبي، أي بالنسبة للقدرات الإنتاجية في الإنتاجية العمل، الإنتاجية العمل، الإنتاج المناه النتاجية العمل، أي بالنسبة للقدرات الإنتاجية في الاقتصاد اللايناء حتى مع انكماشه النسبي، أي بالنسبة للقدرات الإنتاجية في الاقتصاد العيني، حتى مع انكماشه النسبي، أي بالنسبة للقدرات الإنتاجية

لقوى الإنتاج (البشرية والمادية) الموجودة فعلًا، خاصة إذا أمكن تعويض التقلص النسبي للإنتاج العيني بتوجيه جزء من رأس المال المالي لاقتصاديات "وطنية" أخرى، وعلى الأخص عندما يستغل في إنتاج سلع الأجور (٢٠) للطبقة العاملة في الاقتصاد "الأم" (١٠)، خاصة عندما يتحقق الاستثمار في الخارج بوعد بالدفع (أي بالدولارات الورقية)، [ولم لا؟ إذا كنا In God We Trust] أمن دون مقابل من السلع المادية من الاقتصاد المستثمر في الخارج. نفس النتيجة يمكن أن تتحقق بوسائل أخرى: معدلات تبادل في صالح الاقتصاد الرأسمالي المستثمر في خارجه، أو بالاستخدام الصريح للقوة العسكرية الغاشمة، أو بالتخريجات الأيديولوجية، والإعلامية الغازية المجتمعات الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة. (الأمر الذي يستدعى للذاكرة ما عاناه علنا العربي من سلسلة الحروب "ما بعد الحداثية!" على مدى الأعوام ١٩٤٨ – ١٩٥٦ عول ثنائية البترول/ الماء.

(٤) حركة الاقتصاد الرأسمالي لا يمكن فهمها بدقة إلا في إطار الكل الاجتماعي، في ممارسته الاقتصادية الاجتماعية. ولفهم هذا الكل يمكن تصوره، منهجيًّا، كتجمع كبير لعلاقات اجتماعية مكونة من تجمعين اجتماعيين مكونين لهذا التجمع الحياتي:

⁽١٦) سلع الأجور هي السلع التي يبتاعها العامل من أجره لإعاشته هو وأسرته حتى يتمكن من تجديد قوة عمله وإعادة طرحها في سوق العمل.

⁽١٧) غير الحنون.

⁽١٨) أفضل الطرق للتهرب من الحساب العقلاني لتبادل المنافع بمختلف أشكالها هو اللجوء لقوى «متعالية» على ذلك الحساب كوسيلة لنهب الآخرين.

- التجمع التحتي الذي يحتوي علاقات العملية الاقتصادية حول عملية العمل الاجتماعي.
 - تجمع العلاقات بين الاقتصاد والحياة الاجتماعية في علاقته مع البيئة.
- [١] فيما يتعلق بالتجمع التحتي للعلاقات الاقتصادية يمكن تصوره مكونًا من طائفتين من العلاقات الاجتماعية:
- (أ) على مستوى المشروع الاقتصادي يتمثل هذا التجمع في العلاقات في عملية العمل العمل التي يقوم بها «العامل الجماعي» الذي يتحدد وفقًا لنظام تقسيم العمل حول تقنيات الإنتاج المستخدمة في داخل المشروع الرأسمالي. هذه العلاقات هي دالة على عدد الأفراد المكونين «للعامل الجماعي»:

الانتماء الاجتماعي والثقافي لكل منهم، تعليمه وتأهيله المهني، معرفته وخبرته بتقنيات الإنتاج المستخدمة، عادات العمل الجماعي والقواعد العرفية المنظمة لهذا النوع من العمل، درجة التوافق المشكلة بفعل هذه العوامل في تفاعلها البيني في حركته عبر الزمن. هذا التجمع في فنيات العملية الإنتاجية للسلعة الواحدة تؤثر طبيعة وكيفية أدائه، بصفة مباشرة، على إنتاجية العمل ومن ثم على قيمة السلعة وقدر الفائض الاقتصادي. وتتأثر بدورها، كنتيجة لهذا التجميع، كيفية وسرعة التغيرات التكنولوجية المستخدمة بواسطة «العامل الجماعي».

وعلى مستوى المشروع الاقتصادي، نجد كذلك تجمع العلاقات الاجتماعية، المباشرة وغير المباشرة في صميم العملية التي تحتوي إنتاج السلع، مع كيفية توزيع الدخول النقدية التي تتضمنها، وكيفية تصريفها في أسواقها (أثناء العملية التجارية الهادفة لتحقيق الربح النقدي الذي أنتج في عملية العمل الإنتاجي). هنا تتشابك علاقات خلق القيمة المنتجة، ومن ثم القوة الشرائية الاحتمالية والقدرة الاستهلاكية

المطلقة المتضمنة في الدخول النقدية في توزيعها بين أجور العمال وفائض القيمة (الذي يحصل عليه الرأسمالي)، محددة بذلك القدرة الاستهلاكية الاجتماعية النسبية للقوة العاملة، من ناحية، وبين الشرائح الاجتماعية التي تحصل على الفائض الاقتصادي من ناحية أخرى. بعبارة أخرى نقول إن هذه العلاقات تتشابك مع شروط تحقيق الربح النقدي في سوق تصريف السلع المنتجة: هنا تصبح القوة الشرائية «الاحتمالية»، في نهاية مرحلة الإنتاج، قوة حالية في السوق، حين يتم تحويل رأس المال السلعي إلى رأس مال نقدي لكي يتحقق الربح النقدي لرأس المال.

في إطار هذا التجمع يمكن للربح النقدي، نتاج عملية الإنتاج، أن يتحقق أو لا يتحقق، بفعل شروط تتعلق، في الوقت ذاته، بكيفية توزيع الدخول (خاصة بين أجور، ودخول ملكية وسائل الإنتاج) وبظروف المتاجرة في السلع المراد تصريفها. هنا يمكن للحظة السعيدة لرأس المال حين يفعّل توزيعًا للقيمة المنتجة في عملية الإنتاج على حساب الغالبية (محددًا بذلك قوتهم الشرائية للسلع المنتجة)، ونقول يمكن لهذه اللحظة السعيدة أن تتحول إلى لحظة بائسة عند محاولة تحقيق الربح في سوق تصريف السلعة المنتجة المنتجة.

⁽١٩) من مظاهر التناقض في طريقة الإنتاج الرأسمالية أن الأجور النقدية التي تتحصل عليها طبقة العمال الأجيرة، ولها الأغلبية العددية في المجتمع، تمثل في ذات الوقت عنصرًا من عناصر نفقة الإنتاج التي يحرص الرأسمالي صاحب المشروع الاقتصادي على أن تكون أقل ما يمكن، لتعظيم الربح النقدي الذي يمثل الدافع الرئيسي لقيامه بالعملية الإنتاجية. هذه الأجور تمثل، ابتداءً من مستواها وقيمتها العينية (في مواجهة مستويات الأثمان) مصدر القوة الشرائية للغالبية التي بإنفاقها تخلق الطلب في السوق على السلع التي ينتجها رأس المال. فكلما ارتفع مستوى الأجور النقدية زادت قدرة الغالبية العمالية على شراء السلع المنتجة، أي على تحقيق الربح النقدي المنتج في عملية الإنتاج. وإذا انخفض مستوى الأجور النقدية قلت القدرة الشرائية للطبقة العاملة معرضة ما ينتجه المشروع الرأسمالي لعدم وجود الطلب اللازم لتسويق منتجاته وتحقيق الربح النقدي. على هذا النحو تخلق الطبقة العاملة معرضة ما ينتجه المشروع الرأسمالي

التركز الشديد للثروة الاقتصادية، الذي يتضمن توزيعًا للدخل أكثر انعدامًا للمساواة لأجور الطبقة العاملة، يبرز صعوبات تصريف السلع الناجم عن الصراع المروع على الأسواق بين الاحتكارات، أو عن مقاومة بعض الشعوب التي تسعى إلى التخلص من هذه الاحتكارات، هذه الصعوبات جميعًا يمكن أن تزيد اشتعال التناقض بين فائض الإنتاج، ونقص الاستهلاك.

(ب) تجمُّع العلاقات الاجتماعية في العملية الاقتصادية على المستوى الجمعي لمجمل النشاط الاقتصادي في المجتمع:

لدينا أولًا تجمعُ علاقات الإنتاج المتعلقة بالتوازن الممكن بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي والكميات الجمعية التي تمثل نتيجة أداء العملية الاقتصادية خلال فترات إنتاج واحدة، في خضم التفاعل بين مظهري النشاط الاقتصادي حيث تكون العيني والنقدي. نحن هنا على مستوى أداء مجمل العملية الاقتصادية حيث تكون النتيجة دالة إزاء أداء العديد من الأفعال الفردية المتفرقة، أفعال متضاربة حيث لا تمثل نتيجة كل هذه الأفعال الفردية مجرد مجموع الفعل المادي الفردي مرفوعًا إلى «الأس ن». النتيجة يمكن أن تأتي مخالفة للآمال المتوقعة للفاعلين. الأمر الذي يؤدي إلى أن التوازن عشوائي الطابع، ليس فقط في داخل الاقتصاد العيني (اختناقات بين فروع الإنتاج، بطالة للعاملين، عدم استخدام لطاقة إنتاج مادي متوفرة) وإنما

⁼ العاملة الوفرة النسبية عند قيامها بعملية الإنتاج، وتواجه بالندرة النسبية عند حصولها، ابتداءً من نمط توزيع الدخل النقدي (والمستوى العام للأثمان السائد في المجتمع، خاصة في ظل التضخم)، على قدرة شرائية تتميز بالندرة النسبية للسلع المشبعة لحاجاتها الاستهلاكية.

⁽٢٠) هذا المستوى للأداء الجمعي للاقتصاد القومي يثير، على المستوى النظري، النظريات الجمعية (٢٠) هذا (Macroeconomic)، وخاصة تحليل المدرسة السويدية والنظرية الكينزية، على أن نعي حدود هذه النظريات في فهم أداء الاقتصاد الرأسمالي، خاصة في الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة.

كذلك على المستوى النقدي؛ تضخم أو انكماش أو حتى الاثنين في نفس الوقت. طريقة أداء العملية الاقتصادية، التي تتحقق عبر العديد من القرارات المجزأة والمتعارضة التي تؤخذ أولًا في صورة نقدية (تترجم فيما بعد، في ظروف غير دائمة، إلى قرارات في صورة عينية)، هذه الطريقة لا يمكن أن تكون، على المستوى الجمعي للنشاط الاقتصادي، إلا غير متوازنة لفترة إنتاج واحدة في غياب أي تنسيق مسبق على مستوى إجمالي النشاط الاقتصادي، أو على الأقل على مستوى إجمالي أحد فروعه المحورية. التناقض فائض إنتاج/ نقص استهلاك يتفاعل بعدم التناغم بين نتائج القرارات الفردية المتفرقة للاقتصاد النقدي. ويزداد الموقف حدة عند الانتقال إلى المجال المالي حيث يسود منطق رأس المال المالي.

لدينا، بعد ذلك تجمع داخلي من العلاقات المتعلقة بأداء العملية الاقتصادية عبر الزمن من فترة للإنتاج إلى فترة لتجدد الإنتاج. مع الاستثمار كخالق لطاقة إنتاجية جديدة خلال فترة زمنية معينة كي تستخدم في الإنتاج في فترة زمنية لاحقة. هذا الاستثمار يربط الفترتين بعلاقة تفاضلية بين القوى الاجتماعية التي تعمل ابتداءً من التقسيم الاجتماعي للعمل وعلاقات الاعتماد المتبادل، عبر فترة إنتاج لكي تأتي آثار الحدث الاستثماري خلال فترة زمنية قادمة. توازن العملية عبر الزمن يستلزم شروط تناسب في التبادلات بين القسمين الكبيرين الذين يتكون منهما الاقتصاد القومي والطبقات الاجتماعية في كل قسم، وهي شروط لا تتحقق، في واقع الاقتصاد

الرأسمالي إلا بصفة عرضية تجعل من حركة العملية الاقتصادية حركة دورية التقلب عبر الأزمنة الاقتصادية الدورية(١٠).

- (ج) لدينا كذلك التجمع الذي يحتوي على مجمل العملية الاقتصادية، بأدائه عبر جهود فردية، مجزأة وتلقائية عبر قوى السوق بمظاهر سلبية من وجهة النظر الاجتماعية والإطار الاجتماعي المنظم لكل الحياة الاجتماعية: الدولة منظورًا إليها من زاوية دورها في الحياة الاقتصادية للمجتمع. الأداء المجزأ للعملية الاقتصادية يمكن أن ينجم عنه، وعادة ما ينجم في الواقع، مظاهر سلبية من وجهة نظر المجتمع:

⁽۱۲) انظر في هذا المجال دراسات جداول تجدد الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي: ب. س جيلبير (١٦٤٦- ١٦٤٤)، إلى فالرلس (١٨١٨-١٨٥٨)، إلى فالرلس (١٨١٨-١٨٥٨)، إلى فالرلس (١٨١٨-١٨٥٨)، إلى فالرلس (١٩٠٤)، إلى لجنة التخطيط السوفيتية، إلى فاسيلي ليونتييف، انظر في ذلك محمد دويدار، نماذج تجدد الإنتاج ومنهجية التخطيط الاشتراكي، دار العالم الثالث، الجزائر، ١٩٦٤ (باللغة الفرنسية)، وكتابه الاقتصاد السياسي، علم اجتماعي، الإسكندرية ٢٠٠٧.

Excess Capacity. (55)

⁽٣٣) بشكلها العشوائي هي ضارة للمجتمع بلا شك، لكنها مع الرقابة الصحية على العاملات فيها يمكن أن تساعد على حل الانفجار السكاني، وما يترتب عليه من مشكلات اقتصادية واجتماعية خاصة مع محدودية الموارد القومية لإعاشة المجتمع. أما إذا كانت تتعارض مع النظام القيمي المتوارث، فهذا التراث نفسه ينص على أن الضرورات تبيح المحظورات. فالانتماء الحق للتراث، الذي نجله جميعًا، لا يجوز أن يكون باتباعه حرفيًا، وإنما باستلهام فكره ومقاصده العقلانية. (المحرر).

- نمط لتوزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية على حساب الغالبية من السكان تتزايد انعدام عدالته مع تعاظم التمركز الاقتصادي في شكل تمركز الثروة الاقتصادية في يد أقلية سكانية.
- عدم القدرة، موضوعيًّا، على استغلال التجديدات العلمية والتكنولوجية الموجودة فعلًا في اللحظة الحالية لتطور المجتمع الإنساني، إذ يتوقف استخدامها لزيادة الرفاهية الاجتماعية على الربحية الفردية لرأس المال.

في داخل هذا الإطار التجميعي بالتناقض بين نتيجة النشاط الاقتصادي التلقائي (العفوي) من وجهة نظر المجتمع ونمط الأداء المجزأ من وجهة النظر الفردية؛ أي بالتناقض في اعتبار هذه النتيجة مع الإطار التنظيمي لمجمل المجتمع، الدولة، ودورها في النشاط الاقتصادي للحياة الاجتماعية (بين المظاهر الإيجابية والمظاهر السلبية «من وجهة نظر من؟» لوجودها أو غيابها فيما يخص الحياة الاقتصادية للمجتمع).

- (د) ولدينا تجمع علاقاتي آخر يتمثل في العلاقات بين المادي في عملية النشاط الاقتصادي ونظام القيم الذي تبلور تاريخيًّا في حنايا الممارسة العملية للاقتصاد الرأسمالي حول نظام قيم سلعي يبلور سلوك القائمين بالنشاط الاقتصادي، مدفوعين في الاقتصاد الرأسمالي بهدف تعظيم الكسب النقدي، بصفة عامة وتعظيم الربح النقدي بصفة خاصة؛ نقول إن هذا السلوك يبلور مع التطور الرأسمالي نمط قيم سلعيًّا يتشكل حوله نظام أخلاقيات غير إنساني على نحو متفاقم، وذلك من وجهة نظر شروط الحياة للغالبية من السكان، ويزيد على ذلك أنه يؤثر بدوره على أداء العملية الاقتصادية في اتجاهين:
 - بالتأثير سلبًا على كفاءة العملية من وجهة نظر المجتمع.
- بحرق الشروط الصحية أخلاقيًا داخل العملية الاقتصادية حيث يصبح «الأخلاق رأسماليًا» هو اللاأخلاق إنسانيًا.

ويمكن تقديم هذا النظام «الأخلاقي» للاقتصاد الرأسمالي في تطوره التاريخي على النحو التالي:

- القبول، دون حرج، لانعدام عدالة اقتصادية/ اجتماعية مستمرة التفاقم.
- تعميق العنصرية، بكل مظاهرها الممكنة، التي لم يعد من الممكن إخفاؤها، بادعاءات متآكلة، أو عبر ببغائية «حقوق الإنسان».
- التعميق العدواني للعنف بكل صوره: الجسماني، الأيديولوجي، النفساني، خاصة في مواجهة الآخر، وعلى الأخص النساء والأطفال من ذلك «الآخر». هذا العنف يعمم بالخفة التي يستعمل بها رأس المال الدولي القوة العسكرية تحت رايات مختلفة، عادة متحالفة وعلى نحو متزايد تحت راية هيئة الأمم المتحدة، بقصد شرذمة مجتمعات أخرى، بل والإبادة السكانية لآخرين.. هذه القوة هي عادة متحالفة مع «مافيات» تمارس ليس فقط الجرائم الدولية المنظمة، وإنما كذلك بيع الخدمات السلعية لمرتزقة الحروب لدول رأسمالية «متقدمة» (من نوع شركة «بلاك ووتر» التي شاركت الجيش الأمريكي في غزو العراق في نوع شركة.
- الفساد، الذي لا يدخر أيًّا من مؤسسات الحياة الاجتماعية وخاصة مؤسسات الدولة، وكبرى المشروعات الخاصة الفردية والمملوكة للدولة. وتفحص الأزمة الاقتصادية السائدة حاليًّا عن المدى الذي أصبح الفساد في اتساعه عملة سائدة في ممارسات عالم الأعمال لرأس المال الكبير، ابتداءً من رؤوس كبرى المشروعات الرأسمالية التي تفلس؛ رؤوس أموال تستمر في الأداء الفسادي حتى بعد حصولها من الدولة، صبيحة إفلاسها، على المساندة العظيمة للإنقاذ في صورة مبالغ مالية هائلة في إطار عملية خصخصة الربح وتأميم الخسائر الفردية، بفضل السياسة «الخيرة» لدول رأس المال الكبير.

- وفي أحضان الجريمة المنظمة دوليًّا تكمن الجاسوسية والقرصنة الاستعلامية. جوهر هذه الأخيرة هو انتهاك الخصوصية الاجتماعية والنفسانية على مستوى الأفراد (بكل صور الوسائل: المراقبة، التنصت، الاعتقال، التعذيب.. إلى آخره) وذلك بالنسبة للدول والمناطق، وعلى مستوى العالم كله؛ هذا الانتهاك تمارسه ليس الدول فقط، وإنما كذلك التكتلات الإقليمية التي «تعولم» هذا النمط من القرصنة.

نحن هنا بصدد نظام أخلاقيات يتمحور حول نظام قيم سلعي، منبثقًا من نمط سلوك وحدات اقتصادية مدلهمة بسباق المكاسب النقدية، ولكنها تنقص بدورها من كفاءة العملية الاقتصادية، ليس فقط من وجهة النظر الاجتماعية، وإنما كذلك من وجهة النظر الفردية إذ إن هذا النمط من الممارسة (وفقًا لهذه الأخلاقيات السلعية) يسود كذلك في التعامل بين الوحدات الاقتصادية بعضها مع البعض الآخر.

[7] لدينا أخيرًا العلاقات بين هذا الكل للعملية الاقتصادية الرأسمالية، بما لها من منظومة أخلاقيات غير إنسانية، والوعاء البيئي الطبيعي/الاجتماعي الذي لا يكف تلوثه بواسطة الممارسة الاقتصادية التي يثيرها هدف تعظيم الكسب النقدي المتمثل في الربح النقدي بالنسبة للمشروع الاقتصادي الرأسمالي. هذا التعظيم للربح النقدي يتضمن حرص المشروع الرأسمالي على أن يُدخِل في جوفه كل نفع وأن يُبعِد عن جوفه كل نفقة. فإذا ما حدث أن كانت النفقة اللازم استبعادها تُسبب انتهاكًا للبيئة يظل المشروع دون ما اهتمام ملقيًا على المجتمع النفقة الناجمة عن نشاطه الصانع للربح النقدي، والضار بالطبيعة. الأمر الذي يجعل الأداء السلعي للإنسان مع الطبيعة أقبل إنسانية مع افتقادها الداعم لقدراتها الموائمة لنشاط اجتماعي يتمثل في العمل المنتج.

لدينا هنا تناقض ينكشف في إطار العلاقات الاجتماعية للإنتاج الرأسمالي، بين السباق الفردي لتعظيم الربح الفردي والحفاظ على البيئة الطبيعية كثروة اجتماعية محل للتهديد الدائم. المهدد على هذا النحو لرفاهية الأجيال الاجتماعية القادمة. وعلى هذا النحو، في هذه المرحلة الانحدارية للاقتصاد الرأسمالي تسبب الممارسة الاقتصادية السلعية اليومية، بدلًا من جعل الطبيعة أكثر إنسانية بتقوية صداقتها للإنسان، تحولها على نحو ينقص من الصديقة احتماليًّا، للأجيال الاجتماعية القادمة.

على هذا تتكامل كل أبعاد الكل الاجتماعي الذي يمارس النشاط الاقتصادي، في وعاء طبيعي محدد، بتجمع سكاني يقوم على التعاون وتقسيم العمل متضمنًا هذا التنوع المتشابك من العلاقات الاجتماعية على مستويات مختلفة من البناء الاجتماعي، بأبعاده الاجتماعية المختلفة، في إطار مرحلة محددة من مراحل تطوره التاريخي، وعلى الأخص في مرحلة تطوره التاريخية الرأسمالية التي تشهد الأزمة الاقتصادية التي ننشغل بفهمها.

(٥) لفهم «الأزمة» الحالية للاقتصاد الرأسمالي الدولي يتعين أخذها في حركته الزمنية الطويلة المدى (٢٠)، لنرى النحو الذي تؤثر به التغيرات الهيكلية، في إطار لحظي محدد بدقة على التناقضات في جوف العملية الاقتصادية العينية، باعتبارها الأساس العيني للاقتصاد المالي، كي نحدد موقع الانفجار بمظهره المالي، بالنسبة لأزمة نسعى لتحديد طبيعتها بالتفرقة بين الأزمة بوصفها مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية التي تميز حركة الاقتصاد الرأسمالي في مرحلته التاريخية الصاعدة والأزمة التاريخية لطريقة الإنتاج الرأسمالي. ولنبلور الآن هذه التفرقة.

Secular. (51)

- (٦) قانون تطور الاقتصاد الرأسمالي عبر الدورات الاقتصادية (التي يسميها البعض بالتقلبات الاقتصادية) مسلّم به بصفة عامة. هذا القانون يتضمن الأزمة كإحدى المراحل الأربع لدورة تكررت بتتابع شبه منتظم كل ٤ إلى ٧ سنوات من ١٨١٦-١٨١٥ حتى الحرب العالمية الثانية، وذلك على مدى مرحلتها الثانية التي تدور بين الكساد والتضخم. الأمر يتعلق بالأزمة الدورية في الاقتصاد الرأسمالي التي تتبدى في قيم المبادلة (٥٠٠)، مقابل ما تتسم به الأزمة في الاقتصاديات السابقة على الرأسمالية من نقص في قيم الاستعمال (٢٠٠)، خاصة في المواد الغذائية (٧٠٠).
- (١) تكمن إمكانية الأزمة في الدورة العادية لرأس المال كوسيط لتجدد الإنتاج الاجتماعي، ومن ثم أزمة الكل الاقتصادي، فهي تكمن في:
- أ) التفرقة الزمنية، في الاقتصاد السلعي، بين العمليتين الضروريتين لاستكمال عملية مبادلة ليتحقق من ثم التوازن لطرفي العملية (شراء دون بيع في مرحلة أولى ثم بيع دون شراء في مرحلة ثانية). وخلال الفترة البينية يمكن أن تتدخل عوامل تحول دون تحقق العملية الثانية التي بها يكتمل حدث التبادل للطرفين محققًا التوازن لكل منهما. وتتعاظم أهمية ذلك في دورة رأس المال كوسيط لدورة الإنتاج الاجتماعي، حيث يظهر الرأسمالي مالك

Exchange value; Valeur d'échange. (50)

Use value; valeur d'usage. (57)

⁽٢٧) انظر في الأزمة في المجتمعات السابقة على الرأسمالية، خاصة من الناحية المنهجية، الدراسة المنيرة لأحمد تقي الدين المقريزي (١٣٦٤-١٤٤٥) في كتابه إغاثة الأمة بكشف الغمة ج١ «تاريخ المجاعات في مصر»، دار ابن الوليد، بيروت ١٩٥٦. ولتفاصيل هذه الدراسة، انظر محمد دويدار، مبادئ علم الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الأساسيات، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٥.

المشروع في سوقين منفصلتين مكانيًّا وزمانيًّا عبر مكان وزمان التحقق الفعلي لعملية الإنتاج.

- ب) الفصل، في اقتصاد مبادلة نقدي (اقتصاد سلعي نقدي) بالنسبة لعملية اقتصادية، بين قرارات تؤخذ في صورة نقدية لاكتساب سلع ذات طبيعة مادية (قوى الإنتاج) والمآل العيني لهذه السلع؛ ذلك الفصل يسمح للنقود بأن تكون قناعًا للعملية المادية.
- ج) تعظيم الربح النقدي كهدف مباشر لرأس المال النقدي في عملية الإنتاج، مع التفرقة المباشرة بين أهداف كل من رأس المال المنتج، ورأس المال المالي، ورأس المال التجاري، بما لكل منهم من منطق وهدف مختلف يثيران التناقض بينهم فيما يتعلق بالاختصاص بفائض القيمة ومن ثم بالربح الذي ينتجه العمل في عملية الإنتاج. يزيد على ذلك أن محاولة تعظيم الربح النقدي تتم في ثنايا عملية من النشاطات «المجزأة» بين مشروعات مختلفة في إطار اجتماعي يغيب عنه التنسيق المسبق بين الأجزاء المختلفة للعملية الاقتصادية بينما هي محاطة، في أركانها المختلفة، بعدم اليقين.
- د) لا تتحقق شروط تجدد الإنتاج، التي خلقت أثناء الفترة الحالية للإنتاج، إلا عبر عمليات تبادل في السوق، مع كل الاحتمالات العفوية التي تميز السوق الرأسمالية. يزيد على ذلك أن القرارات الخاصة بتجدد الإنتاج (إنتاج، توزيع، ادخار) يتعين أن تتخذ أولًا في صورة نقدية، لكي تترجم إلى قوى فيزيقية تستخدم في تجدد الإنتاج في الفترة التالية.

- (٢) في ثنايا طريقة الأداء هذه التي تدور حول التناقض بين الأجور والربح تكمن الأزمة كمرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية التي تميز حركة الاقتصاد الرأسمالي زمنيًّا، والتي لا يتحقق توازنها إلا بصفة عرضية.
- (٣) كل دورة اقتصادية (بمرحلتها الخاصة بالأزمة) يتعين أن تدرس في مجالها التاريخي لفهم أسبابها المباشرة، وكيفية تحققها وإحداثها لآثارها. ولكن، أن يتم ذلك في ضوء نظرية لتطور الاقتصاد الرأسمالي، نظرية تسعى لشرح أسباب الحركة الدورية (أسباب الطبيعة العشوائية لتوازن الاقتصاد الرأسمالي في حركته عبر الزمن): التناقضات التي تبلورها، الكيفية التي تتبدى بها كل أزمة بخصوصية قد تختلف عن خصوصية أزمات سابقة، وأخيرًا العملية التاريخية التي تتضمن التطور التاريخي للحركة الدورية أي عبر التقلبات الدورية المتتابعة زمنيًا تقودنا إلى الأزمة التاريخية لطريقة الإنتاج الرأسمالية.

إذا كانت حركة الاقتصاد الرأسمالي تتحقق، خاصة أثناء مرحلته التاريخية الصاعدة عبر الدورة الاقتصادية المتكررة يتضمن التطور الرأسمالي تطورًا للدورة الاقتصادية نفسها نحو «أزمة» تاريخية لمجمل طريقة الإنتاج الرأسمالية. هذه «الأزمة» تعبر عن نفسها دائمًا بسلسلة من الأزمات الدورية ذات الطبيعة المتباينة. دراسة هذه الأزمة لا يمكن أن تكون تنويرية في نظرنا إلا عبر منهجية تاريخية ثلاثية الأبعاد:

- دراسة للحركة الزمنية للاقتصاد الرأسمالي في القرن العشرين.
- دراسة للتغييرات الهيكلية في هذا الاقتصاد خلال العقود الثلاثة الأخيرة.
 - دراسة للوضع «الأدائي» للاقتصاد الدولي حول الاقتصاد الأمريكي.

الباب الثاني: دراسة أزمة الاقتصاد الدولي المعاصر

تتبلور هذه الدراسة عبر أربع خطوات منهجية:

- (١) دراسة للحركة الزمنية طويلة المدى للاقتصاد الدولي خلال القرن العشرين.
 - (٢) دراسة التغيرات الهيكلية خلال العقود الثلاثة الأخيرة.
- (٣) النظر في آثار الحركة الزمنية والتغيرات الهيكلية على الشكل الاقتصادي في علاقته العضوية بين الإنسان والطبيعة، عبر الأنواع المختلفة من التحليل الاقتصادي.
 - (٤) دراسة الوضع الأدائي للاقتصاد الأمريكي في العقد الحالي.

[۱] دراسة للحركة الزمنية طويلة المدى للاقتصاد الدولي خلال القرن العشرين:

- (۱) تشهد نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ميلًا زمنيًّا في اتجاه تركز وتمركز رأس المال مع الانتصار الاحتمالي لرأس المال المالي في علاقته بالصور الأخرى لرأس المال، وذلك بفضل السيطرة على الجهاز المصرفي على خلق النقود، خاصة النقود المصرفية (النقود الائتمانية) التي تصبح في الفترة التالية الشكل الرئيسي لتداول النقود في الاقتصاديات الرأسمالية.
- (٢) يعني تركز رأس المال حركة للتمحور الاقتصادي التي لا تتوقف عن التفاعل: تتركز الثروة الاقتصادية في أيدي طبقة اجتماعية ذات عدد محدود جدًّا في علاقتها بالطبقات الاجتماعية الأخرى، وخاصة طبقة العمال الأُجَراء. هذا التمحور المستمر يتسارع مع حلول نهاية القرن العشرين:
- الولايات المتحدة الأمريكية (في ٢٠٠٧): ٢٠٪ من السكان تمتلك ٨٣٪ من الثروة الاقتصادية.

- على مستوى العالم (في ٢٠٠٠):

عدد السكان (بالمليون) ٪ في الثروة الاقتصادية

% 50,1	(४२१) ८०७६	آسيا
%٢,٩	757 (71%)	إفريقيا
% ٧,١	(/,٨,٥) ٥٠٠	أمريكا الجنوبية والوسطي
۲,۶۶٪	(٪١٢,٢) ٧٢٨	أوروبا وروسيا
% ۲۸,۸	(%0,1) ٢٠١	الولايات المتحدة الأمريكية

- (٣) هذا الاستقطاب المتزايد للثروة الاقتصادية يصاحبه بطالة العمل والسلطة السياسية للطبقة المسيطرة على الثروة الاقتصادية والفساد لكي يكون النصيب النسبي للغالبية من السكان في الدخل القومي محدودًا نسبيًّا، ومن ثم تكون القدرة الشرائية بدورها محدودة ويمكن أن تزداد في محدوديتها عبر السيطرة على الأثمان التي تؤثر، في ارتفاعها، سلبيًّا، على الدخول الحقيقية للطبقات الاجتماعية الأخرى:
- الولايات المتحدة الأمريكية (في ٢٠٠٧): ١٪ من السكان يحصل على ٢٠٪ من الدخل القومي السنوي.
 - فرنسا (نهایة سنوات ۱۹۹۰):

٪ في ملكية الثروة الاقتصادية ٪ في الدخل القومي

%25,00	% ٦ ٨,٨٧	أعلى شريحة من السكان
% 57,19	% 19,19	الـ ٢٠٪ التالية
% 10,99	% 9,17	الـ ٢٠٪ التالية
% 10,97	7,7,7	الـ ٢٠٪ التالية

٪ في الدخل القومي	للكية الثروة الاقتصادية	٪ في ه
۲,۱٪	% 0,00	الـ ۲۰٪ الأدنى
	العالم:	نمط توزيع الدخل على مستوى
(1995)	(1997)	
۸٤,٧	% ۸ ۲, ٧	الــ ۲۰٪ الأغنى
% 1,1	% 1,2	الـ ٢٠٪ الأفقر
٧٤ :	أغنى في الاقتصاد العالمي ١	الأفقر إلى الا

- (٤) أما تمركز رأس المال فيعني الاتجاه نحو احتكارية الثروة الاقتصادية في شكل مشروعات اقتصادية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي في داخل الطبقة المالكة للثروة الاقتصادية. سيادة الشكل الاحتكاري تعنى:
- إمكانية السيطرة على الأثمان، خاصة عندما يكون معدل الربح مهددًا بالصراع بين الأجور والربح، وذلك بدفع الأثمان نحو الارتفاع. من هنا يبرز اتجاه تضخمي زمني لا يكون ممكنا إلا بهجر قاعدة الذهب.
- إمكانية الحد من الكمية المنتجة بقصد الحد من العرض بهدف السيطرة على الأثمان بواسطة المشروع الرأسمالي، مفاقما بذلك الاتجاه التضخمي.
- الحد من الكمية المنتجة يعني عادة ترك جزء من الطاقة الإنتاجية الموجودة فعلًا دون استخدام، هكذا ظهرت ظاهرة الطاقة الإنتاجية المعطلة (١٠٠٠). وهو ما يمثل تبديدًا بالنسبة للمجتمع، لكنه سبيل لرفع معدل الربح للمشروع الاقتصادي الفردي.

Excess capacity. (5A)

- (ه) في داخل هذا الاتجاه الاحتكاري/ التضخمي/ الزمني تبرز المشروعات النقدية بدورها المحوري في الاقتصاد الرأسمالي كاقتصاد مبادلة نقدية معممة، البنوك (التي عادةً ما تأخذ الشكل القانوني للشركات المساهمة) هي التي تحتكر السوق النقدية؛ سوق خلق النقود، خاصة نقود الودائع التي تصبح الشكل السائد للنقود والتي يمثل خلقها مصدرًا رئيسيًّا للأرباح المصرفية. على هذا النحو:
- النظام المصرفي، وقد أصبح احتكاريًّا (أو في شكل منافسة القلة) (٢٩) يحتكر خلق النقود (ومن يحتكر خلق النقود يستطيع أن يختص لنفسه بجزء من الفائض الاقتصادي دون مقابل (٢٠٠).
- يسيطر النظام المصرفي، بتحوله نحو الاحتكارية، على الكتلة النقدية في التداول ومن ثم إمكانية التأثير على أثمان السلع المنتجة بنشاط الاقتصاد العيني.
- (7) يؤدي الاتجاه الاحتكاري (أو احتكار القلة) (١٦) التضخمي مع إمكانية أن يؤثر احتكار البنوك، نقديًّا، إلى إمكانية إنقاص النصيب النسبي للدخل الحقيقي للأجور والمرتبات (التي يحصل عليها طبقة العامل الأجير) عبر التأثير في المستوى العام للأثمان نحو الارتفاع، أو ما يسمى «بإعادة توزيع الدخل عبر التغير في الأثمان نحو الارتفاع»: إذا كان الاتجاه العام للأثمان تضخيميًّا نجدنا بصدد اتجاه نحو نقص الدخل الحقيقي النسبي لغالبية السكان. وهو ما يعني المحدودية النسبية لقوتهم الشرائية ومن ثم الحد النسبي لطلبهم على السلع المنتجة في داخل الاقتصاد العيني. الأمر يتعلق عندئذ بتفاقم التناقض: فائض إنتاج/ نقص استهلاك حول

Oligopoly. (۲۹)

⁽٣٠) وهو ما تجسده الحكمة الشعبية في حديثها عن «المال السايب..».

Oligopoly. (٣١)

الملكية الخاصة الاحتكارية لوسائل الإنتاج والكيفية النهائية لتوزيع الدخول، ومن ثم الضيق النسبي للسوق «الوطنية». (من هنا كان الصراع المتزايد، بصوره المختلفة. من أجل السوق الخارجية، والهوس الإعلامي العنيف الذي يسود فضائيات أركان العالم).

- (٧) احتكار النظام المصرفي كمجموعة من المشروعات الرأسمالية يمكنه من السيطرة على رأس المال النقدي ليصبح من ثم المحدد لكيفية توزيعه بين المجالات المختلفة للنشاط الاقتصادي ابتداءً من هم تعظيم الربح المالي:
- نحو نشاط الإنتاج العيني (فيما يشبع الحاجات) الذي يتضمن دورة أداء طويلة مع المخاطر التي يقابلها في سوق مدخلات الإنتاج، ومع القوى الاجتماعية في داخل عملية الإنتاج، وفي سوق بيع المنتجات، باعتبار أن نشاطه الإنتاجي من قبيل النشاط السلعي، أي نشاط اقتصاد المبادلة.
- أو نحو النشاط المالي الذي يمكن أن يحقق ربحًا ماليًّا عبر دورة قصيرة لرأس المال تسمح بتجدد إنتاج سريع للدورة. هنا الذي يقرر هو منطق رأس المال النقدي.
- (A) مع تركز رأس المال وتمركزه الاحتكاري يتفاقم التناقض فائض إنتاج/ نقص استهلاك (۲۰۰ في داخل الاقتصاد العيني مع التقلص النسبي للقوة الشرائية للغالبية من السكان ومن التقلص النسبي للطلب الفعال على السلع التي تم بالفعل إنتاجها. هذا التقلص النسبي للسوق الداخلية، في إثارته لصراع مرير على السوق الخارجية،

⁽٣٢) يثور هذا التناقض ابتداء من القدرة الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي المحددة بإنتاجية العمل والمتمثل في ناتجها في قدر من المنتجات بقيمة معينة، وقدرة الغالبية الممثلة للطبقة العاملة على شراء السلع الاستهلاكية إنفاقًا للدخول التي يحصلون عليها من بيع قوة عملهم كسلعة للرأسماليين أصحاب المشروعات الاقتصادية: فابتداء من إنتاجية العمل يوجد فائض إنتاج، وابتداء من مستوى الدخول النقدية للغالبية من السكان يوجد النقص في الاستهلاك، خاصة إذا تميز الموقف بوجود تضخم في أثمان السلع الاستهلاكية التي يشتريها العمال.

يجعل من مجال الإنتاج العيني أقل جاذبية من وجهة نظر رأس المال المالي. قدر أقل من رأس المال النقدي المتبلور داخل الجهاز المصرفي سيوجَّه للاقتصاد العيني. ويزداد الوضع خطورة لهذا الاقتصاد العيني إذا ما وجدت في الخارج مجالات لتوظيف رأس المال ذات نفقة إنتاج منخفضة في مجال الاقتصاد العيني (٣٣).

ويسعى رأس المال المالي إلى حل هذا التناقض، النقص النسبي في الطلب/ مع فائض في الإنتاج، بحركة التفافية: تعظيم الربح المالي مع العلم أن القيمة الحقيقية تكمن في قدرته على التقاط جزء من الفائض الاقتصادي: لكن ذلك يحدث على حساب رأس مال نقدي إضافي كان في اتجاه الاقتصاد العيني. هكذا يبتعد المخلوق (رأس المال النقدي)، مع الوقت، عن خالقه (الاقتصاد العيني). مع إمكانية (المخلوق)، مع الوقت، في نزوة للعبة مضاربية، تهدد الثاني (الخالق) على الأقل بنوع من الركود الحقيقي.

(٩) في إطار هذا الاتجاه الزمني، التضخمي، مع التقلص النسبي للاقتصاد العيني، خاصة بالنسبة لقوى الإنتاج البشرية المادية المتاحة بالفعل تتغير طبيعة الدورة الاقتصادية كيفيًّا كطريقة لحركة العملية الاقتصادية الرأسمالية عبر الزمن: فبدلًا من أن تتم بتتابعها المنتظم حتى هذه اللحظة التاريخية: توسع/ أزمة/كساد/ انتعاش، كما كان الحال حتى الحرب العالمية الثانية، نجدها وقد بدأت في أن تجمع في نفس الوقت الاتجاهين المتضادين: التضخم النقدي في اتجاهه الزمني مع الركود العيني: الذي يتبدى، هو الآخر، في اتجاه زمني. منذ نهاية ستينيات القرن العشرين يتميز الموقف بالوجود المتلازم للتضخم مع البطالة للقوة العاملة وعدم الاستعمال الكامل للطاقة المادية الموجودة بالفعل.

⁽٣٣) الأمر الذي يدفع بالشركات دولية النشاط الرأسمالية إلى الاتجاه نحو الاستثمار في بناء وحدات إنتاجية في الخارج، خاصة في الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة حيث نفقة الإنتاج أقل، وخاصة في الإنتاج بقصد التصدير، بصفة عامة، وفي إنتاج الطاقة وسلع الأجور الغذائية، بصفة خاصة.

- (١٠) مع هذا التغير الكيفي في الدورة الاقتصادية في إطار الحركة الزمنية للاقتصاد الرأسمالي الدولي، تجد الدولة الرأسمالية نفسها في حالة نوع من الارتباك: بعد أن كانت قد اعتنقت منذ بداية ثلاثينيات القرن العشرين نوعًا من السياسة الاقتصادية «الكينزية»: محاولة معالجة وضع الكساد بإجراءات معينة حينما يوجد، ومعالجة التضخم بإجراءات أخرى عندما يسود في مرحلته من الدورة الاقتصادية. مع التغير الكيفي المتمثل في وجودهما معًا، يمكن للإجراءات التي تتخذها الدولة للتخفيف من حدة التضخم أن تؤدي إلى زيادة معدل البطالة، والعكس. هذا الارتباك للسياسة الاقتصادية للدولة الرأسمالية تزداد حدته من خلال:
- زيادة التأثير المتبادل بين الوطني والدولي في تركيبة الطلب الكلي الوطني، خاصة مع النمط الجديد للتقسيم الدولي للعمل الذي تقوده الشركات الرأسمالية دولية النشاط مع ما يتضمنه من تدويل للعملية الإنتاجية.
- كما تزداد حدة ارتباك السياسة الاقتصادية بتطور حركة الطبقة العاملة التي أصبح لتنظيماتها النقابية والنيابية قول في تحديد السياسة الاقتصادية.

نحو نهايات ١٩٨٠ تبرز السياسة الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة أقل تأرجحًا: الاختيار، السهر على استقرارية الأثمان لتحقيق تنافسية في السوق الدولية، ولو كان ذلك مع التضحية بخلق فرص عمل للعمال المتعطلين. هكذا تبدأ بطالة القوة العاملة في الازدياد.

(١١) الخلاصة: فيما يخص الاتجاه الزمني لحركة الاقتصاد الرأسمالي خلال القرن العشرين: مع التركيز المستمر للثروة الاقتصادية في يد أقلية مستمرة في التناقص العددي ونمط توزيع الدخل الذي يترتب على ذلك، تزداد، مع تطور قوى الإنتاج بشرية ومادية، حدة التناقض الهيكلي للعملية الاقتصادية العينية: نقص استهلاك/ فائض إنتاج: إذ تتدنى القدرة الشرائية للغالبية من السكان، ومعها طلبهم على

السلع المنتجة، بالنسبة للطاقة الإنتاجية لقوى الإنتاج، الأمر الذي يتبدى على هذا النحو في ضيق نسبي للسوق الداخلية. من هنا يأتي الرهان على السوق الدولية. الصراع من أجل هذه السوق يحتد بين رؤوس الأموال التي يمارس أقواها حربًا لا هوادة فيها لضمان هيمنته في السوق الدولية. فيكون الاتجاه لركود يتبدى نحو منتصف القرن معبرًا عن اتجاه يقصد أن يكون زمنيًّا.

- احتكار الحياة الاقتصادية حول احتكار سيطرة رأس المال على قوى الإنتاج البشرية والمادية، ينتج في ذات الوقت إمكانية التصرف في الأثمان في اتجاه الارتفاع (ومن ثم ضرورة هجران قاعدة الذهب) وإمكانية أن يحتكر الجهاز المصرفي، المسيطر عليه من رأس المال المالي، خلق النقود، خاصة النقود الائتمانية. وهو ما يعطيه إمكانية السيطرة على الكتلة النقدية المطلقة في التداول، ومن ثم إمكانية أن يؤثر على مستوى الأثمان. من هنا يأتي اتجاه تضخمي يمتد زمنيًا.
- ويتزامن التضخم مع الركود، تزامنًا يربك السياسة الاقتصادية للدولة الرأسمالية. المكانية أن يحتكر رأس المال المالي، بمنطقه الخاص، عبر احتكاره لخلق النقود، عملية توزيع رأس المال النقدي بين المجالات المختلفة للنشاط الاقتصادي العيني والنقدي والمالي، ويميل، كنتيجة لذلك، إزاء الصعوبات المتزايدة أمام تحقيق معدل مرتفع للربح في حشايا النشاط الاقتصادي العيني المصاب بما يشبه الشلل بالتناقض بين نقص استهلاك وفائض إنتاج، نقول أن يميل رأس المال المالي إلى توجيه رأس المال النقدي على نحو متزايد نحو نشاط مالي يتباعد تدريجيًّا عن أساسه الاقتصادي العيني. وعليه، تتأكد شبه الانفصامية بين رأس المال المالي وأساسه العيني، منتجة بذلك مجالًا للصراع بين رؤوس الأموال، أي مجال الإنتاج العيني، صراع بين رؤوس أموال تهجر المركز الحقيقي للحياة الاقتصادية لتهيم في سماوات يزداد تباعدها عن هذا المركز.

- [7] الخطوة الثانية في منهجية دراسة الأزمة: نحو التغييرات الهيكلية الأساسية في الاقتصاد الأمريكي خلال العقود الثلاثة الأخيرة:
- (١) أول تغير هيكلي يتحقق بتبلور «نمط» للتقسيم الدولي للعمل تقوده الشركات دولية النشاط(٢٠):
- أ) غرس التقسيم الدولي للعمل المسمى بالتقسيم «التقني» الذي يبرز خصيصة للمشروع الاقتصادي الرأسمالي على مستوى الاقتصاد الدولي. على هذا النحو يجد «العامل الجماعي» للمشروع الرأسمالي نفسه مواجهًا على مستوى النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الدولي:
- بشكل جديد من تدويل الإنتاج الذي يوسع من مجال «العامل الجماعي» ليصبح «العامل الجماعي الدولي».
- بتكثيف علاقات الاعتماد المتبادل التقنية بين الاقتصاديات المكونة للاقتصاد الدولي.
- بسرعة أكبر لانتشار أثر حدث معين في اقتصاد معين إلى بقية الاقتصاديات المكونة للاقتصاد الدولي، خاصة مع الاشتعال المتزايد لثورة المعلوماتية، ووسائل انتقال مفرداتها في الفضاء الكوني.
- ازدياد تشابك الاقتصاديات القومية بالتطورات المتلاحقة في مجال النقل الدولي.

⁽٣٤) التي يسميها البعض خطأ بالشركات متعددة الجنسية. إذ هي عادة تنتمي إلى دولة رأسمالية متقدمة توفر لها الحماية حتى العسكرية عند تعرضها للخطر، وقد يشاركها في توفير هذه الحماية دولة رأسمالية أخرى، خاصة إذا كانت الشركة مملوكة لرؤوس أموال متعددة الجنسية. تذكر ثلاثية العدوان العسكري على مصر عندما أممت في ١٩٥٦ شركة قناة السويس. وهو عدوان أيدته سلبيًّا الولايات المتحدة الأمريكية.

- ب) الأمر يتعلق «بنمط» للتقسيم الدولي للعمل تقوده شركات دولية، وهي احتكارات كبيرة عادة ما تتلاصق في «مجموعات مالية عملاقة»:
- تتميز الشركة دولية النشاط بالحجم الكبير (من زاوية الاستثمار، والقوة العاملة، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونصيبها في الناتج الدولي، وفي التجارة الدولية).
- وهي تستبدل التجارة مع الآخرين بالإنتاج في ديارهم. وفي أدائها هذا ترسم استراتيجية طويلة المدي وتخطط على مستوى الاقتصاد الدولي.
- كما تستهويها العلاقات الصراعية ليس فقط مع الاقتصاد الأم، وإنما أيضًا مع الاقتصاد المضيف.
- وهي تمثل ذاتًا اقتصادية قوية في الاقتصاد الدولي، وأحيانًا ما تكون أقوى من كثير من الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة.

وتستفيد الشركات دولية النشاط المالي من توحيد السوق المالية الدولية، ومن حرية حركة رأس المال المالي، ومن توسيع مجالات أدائه:

- إما في شكل استثمار أجنبي مباشر (خاصة في المستوى الأشد من الأزمة).
- أو في شكل «رأس المال الطائر» في الزمن القصير، المضارب في القيم المنقولة بين مختلف أرجاء السوق المالية الدولية، خاصة في انقضاضه في أوقات أزمات الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة (حيث تنخفض أثمان الأسهم والسندات الخاصة بالمشروعات الوطنية أثناء الأزمة الاقتصادية) ليشتري هذه المشروعات بأثمانها المنخفضة وهي في قاع الأزمة لاعبًا بذلك الدور ريعيًا.
- أو بتكثيف الحمى المضاربية في أسواق صرف العملات وأسواق الأوراق المالية (الممثلة والمشتقة).

(٢) ثاني التغييرات الهيكلية يرتبط بعملية إدخال التكنولوجيات الجديدة في النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وفي الاقتصاد العيني بصفة خاصة، في مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي تتميز بأن مزايا التبادل الدولي تتحقق بالسبق في إدخال التجديدات التكنولوجية المحققة لزيادة إنتاجية العمل ومن ثم إنقاص نفقة الإنتاج على نحو يمكن من الدخول في السوق الدولية بأثمان تنافسية، خاصة إذا ترتب على إدخال التجديدات التكنولوجية إحلال الآلة محل العامل، ومن ثم التأثير سلبيًّا على مستوى أجور القوى العاملة الأجيرة في سوق العمل(٥٠٠). الأمر متعلق بثورة تكنولوجية ثالثة، تكهرب الحياة الاقتصادية وتضيّق من فرص العمل على نحو يمكن أن يثير الظن في أن سوق العمل يشير إلى أن القوة العاملة السلعية المتاحة تزيد عن احتياجات تراكم رأس المال وفقًا للكيفية التي يسمح بها الإطار التنظيمي الحالي لهذه العملية. ويسرّع الصراع المتزايد في السوق الدولية من معدل التغيير في تقنيات (أي فنون) النشاط الاقتصادي. النتيجة: ازدياد معدل البطالة في أنحاء الاقتصاد الدولي، وظهور أشكال جديدة من اغتراب القوة العاملة: التهميش المعاشي، الإبعاد الاجتماعي، الإقصاء من سوق العمل رغم استمرار تمتع العامل بالحيوية الصحية والذهنية والمهنية اللازمة للقيام بالعمل. يضاف إلى ذلك أن تكثيف معدل التغييرات التكنولوجية لمواجهة المنافسة الاحتكارية يمكن أن يربك الأداء المتناسق «للعامل الجماعي» بصفة عامة و «العامل الجماعي الدولي» بصفة خاصة، مؤثّرًا بالسلب على إنتاجية هذا العامل بالنسبة لنفقة إدخال فنون الإنتاج الجديدة. على المستوى الاجتماعي،

⁽٣٥) من هنا كانت ثورة العمال الألمان في أوائل القرن العشرين على استحداث الآلات في العمليات الإنتاجية لرأس المال، وتحطيمهم لتلك الآلات التي صارت «توفرهم» في سوق العمل، وهو ما قدمه الكاتب الألماني «إرنست تولير» Ernest Toller عام ١٩٢٣ في مسرحيته «محطمو الآلات».

تساهم هذه العملية لإدخال التجديدات التكنولوجية ليس فقط في الاستبعاد الاجتماعي لأفراد من الطبقة العاملة وإنما كذلك في تبعثر الطبقة المتوسطة. ويؤدي هذا إلى نقص نسبي في الأجور والمرتبات بنصيبها النسبي في الدخل القومي في لحظة تتآكل فيها، مع سيادة التضخم والبطالة، أنظمة التأمينات الاجتماعية. ينجم عن ذلك، في النهاية، النقص النسبي في القوة الشرائية للأغلبية (بالنسبة لما هو منتج فعلًا في مجال الاقتصاد العيني).

- (٣) ثالث التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الدولي يفرض نفسه أثناء النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي: انهيار النظام النقدي الدولي «لبريتون وودز»:
- مع أول تعبير نقدي عن الأزمة الهيكلية للاقتصاد الدولي تحت هيمنة رأس المال الأمريكي، تجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مهددة بتآكل رصيدها من الذهب الذي يسند العلاقة بين الدولار الأمريكي والذهب المحددة في ١٩٣٤ بتعهد قانوني من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. فتقوم بفصم العلاقة بين الدولار والذهب وتتوقف عن تحويل الدولار إلى ذهب بسعر محدد.
- لكن الدولار الأمريكي يبقى بفضل القوة النسبية للاقتصاد الأمريكي والهيمنة الدولية لرأس المال هذا وسيطرته على المنظمات الاقتصادية الدولية (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي)، بفضل ذلك يبقى الدولار الأمريكي ممثلًا للعملة الدولية. لكنه يبقى في سوق صرف دولية فقدت أهم ما يتعين أن تتميز به لسيولة العلاقات التبادلية: استقرار أسعار صرف العملات النقدية بدورانها حول محور ركائزي.
- يمثل الدولار مرجعية واحدة في تحديد قيمة كل العملات التي تدور في فلكه فيتبدل الحال في سوق الصرف الدولية نحو غياب استقرار أسعار العملات في

العلاقات الاقتصادية الدولية، ونحو عدم استقرار أسعار الصرف الأمر الذي يُصعّب من ممارسة قيام العلاقات الاقتصادية الدولية. لكن ذلك لا يمثل إلا آلية للأداء. إذ إن عدم استقرار سعر صرف العملات يدفع إلى إغراء المضاربة: تحقيق الربح المالي بممارسة تجارة العملات، تحقيق أرباح «تسقطها الرياح»(٢٦) عبر الاستفادة من فروق أثمان العملات في الزمان وفي المكان.

- تبادل النقود يصبح، بعد أن كان وسيلة تحقيق التبادل الدولي للسلع العينية، هدفًا في ذاته، لتحقيق ربح مالي.
- مع ازدياد عدد الدول، أشخاص الاقتصاد الدولي، وتوسع التجارة الدولية تصبح المضاربة في سوق الصرف الدولية (سوق تبادل العملات فيما بينها) نشاطًا نقديًّا/ ماليًّا مجلبًا للربح المالي، يتضاعف حجمه يوميًّا في السوق الدولية، ويصبح عدم استقرار أسعار صرف العملات الآلية لكي تصبح المضاربة شكل السلوك الرئيسي في سوق الصرف الدولية. الأمر الذي يزيد من آثارها مع توسيع السوق المالية الدولية عقب اتفاق بريتون وودز في ١٩٤٤.
- نمط السلوك هذا الذي أصبح محوريًّا لرأس المال المالي يبرز طبيعته المعدية: إذ هو ينتشر في كل أركان السوق المالية الدولية: في البورصة التقليدية، خاصة في السوق الثانية للأوراق المالية، الأمر الذي يقوي من سطوة رأس المال المالي (الذي يمتلك مفتاح رأس المال النقدي). هذا النمط المضاربي يتجذّر في حقيقة أن عدم اليقين يمثل الحقيقة التاريخية السائدة للاقتصاد السلعي الرأسمالي.
- مع سيطرة رأس المال المالي على السوقين (سوق صرف العملات وسوق الأوراق المالية) يصبح دائم النهم، دائم البحث عن توسيع نطاق نشاطه المضاربي، نحو الأوراق المالية المشتقة (Les Securités dérivées)، التي أصبحت محلًّا

⁽٣٦) Windfall profit: هي الأرباح الناجمة عن الأنشطة المضاربية في سوق الأوراق المالية.

للمضاربة بلا حدود تقريبًا في إحدى أركان السوق المالية، أي سوق «المشتقات المالية»: وبهذا يكتمل اغتراب رأس المال المالي.

- مع صيرورة المضاربة نمط السلوك العام في أسواق الصرف والأسواق المالية الدولية، تتضخم أحجام المعاملات في هذه الأسواق لمستويات من الارتفاع بجانبها تصبح احتياطيات البنوك المركزية للدول محدودة القدرة على مواجهة صعوبات التعامل في السوق الدولية. وتبدأ هذه البنوك في فقدان سلطتها خاصة في مجال السياسات النقدية والتجارية، وخاصة في مواجهة ممارسات مشروعات مالية احتكارية عملاقة في البحور المضطربة للسوق المالية الدولية.

لتكوين فكرة عن تطور الأسواق المالية بالنسبة إلى قاعدة الاقتصاد العيني، فلنأخذ الأرقام الخاصة بمتوسط التعاملات اليومية في السوق الدولية لسنة ٢٠٠٧ (بمليار دولار الولايات المتحدة الأمريكية).

البورصة سوق الصرف سوق المشتقات 170 هليار \$ الميار \$ البورصة سوق الصرف سوق المشتقات

مجالي التعاملات في السوق المالية:

۱۲۰ + ۱۵۸۰ + ۲۰۰۰ = ۲۰۰۰ مليار دولار نسبة العيني إلى المالي: ۱۲۰: ۲۰۰۰، أي ۱: ۰۰

هذه النسبة تقل إذا أضفنا إلى المالي ٣٦٠ مليارًا: حجم الائتمان في السوق النقدية في هذا العام.

- (٤) التغير الهيكلي الزمني الرابع للاقتصاد الدولي خلال العقود الثلاثة الأخيرة يتمثل في التغيرات المستمرة في هيكل الاقتصاد الدولي، التي تتمثل بصفة خاصة في الصناعات «الرائدة» ومواطن توطينها.
- ظهور قوى اقتصادية جديدة، إنتاجية ومالية (دول الخليج) أو مالية فقط. انتقال الصناعات عبر حدود الدول، لأسباب اقتصادية وأسباب تتعلق بالبيئة (وأوجاعها عبر أداء المشروعات الرأسمالية التي تنشغل أساسيًّا بتعظيم الربح النقدي حتى ولو تحقق ذلك عبر نشاط اقتصادي ضار بالبيئة).
- في التغير في نمط سلوك القوى الاقتصادية الدولية الكبيرة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية (سلوكًا اقتصاديًّا وسياسيًّا وعسكريًّا) نحو المزيد من العدوانية تحت راية «العولمة» في إطار أزمة هيمنة رأس المال الأمريكي في الاقتصاد الدولي. والسعي لبلقنة الدول المراد السيطرة عليها وشرذمة مجتمعاتها بإثارة العنصرية الجنسية أو الدينية واصطياد أفرادها، كوحدات استهلاكية عبر الحملات الإعلانية القاهرة في فضاء إعلامي يسيطر عليه رأس المال هذا. دون أن ننسى التدخل في الشئون الداخلية للدول ذات الاقتصاديات المتخلفة عبر «حروب استباقية» تحت رايات أيديولوجية خادعة (كالحيلولة دون امتلاك الدولة للأسلحة النووية).
- تفكك «العالم الثالث» (٣٧) وتعمق تخلفه في معظم بلدانه ليصبح بذلك أكثر تعرضًا لإعادة التهامه في السوق الرأسمالية الدولية.
- تغيرات في الإطار التنظيمي للاقتصاد الدولي: محاولات توحيد السوق المالية الدولية لتحويل العالم إلى حقل قانوني واحد يتمتع فيه رأس المال الدولي بالحرية

⁽٣٧) لنا على هذا المفهوم تحفظات كثيرة نظرًا لأنه صُك من جانب رأس المال الغربي بعد أن همش مجتمعات الجنوب، وغزاها، ثم وضع تصنيفه العنصري هذا بإزائها. (المحرر).

والاستفادة من هيمنة رأس المال الأمريكي على هذه السوق – تضاؤل دور البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي بعد اكتشاف الشعوب، خاصة في البلدان ذات الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة، ترويجهم «لاستراتيجيات اقتصادية» خادمة لرأس المال الدولي تشترط اعتناقها بواسطة الدول التي تتطلع إلى الاقتراض منها لكي تحصل على قروض من هاتين المنظمتين «الرأسماليتين» الدولية (٢٨٠). يضاف إلى التضاؤل «تضعضع» المنظمة العالمية للتجارة التي حلت في ١٩٩٤ محل منظمة «الجات» لتوحيد السوق التجارية الدولية في ظل محاولات الهيمنة لرأس المال الأمريكي.

- محاولات للتكامل الاقتصادي الإقليمي (في أوروبا، آسيا، أمريكا اللاتينية، إفريقيا).
- محاولات رأس المال الاحتكاري لتجميع قواه في سوق أكثر اتساعًا ليزيد من التنافسية في السوق الدولية.
- محاولات للتكامل متعدد الأبعاد يبدأ بالتكامل الاقتصادي على أمل النجاح السياسي (الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال).
- محاولات التكامل بين حكومات دول تراها شعوبها مهددة لمصالحها وتحظى من ثم بالرفض السياسي من جانب الشعوب (كمحاولات التكامل بين الاقتصاديات العربية عبر تشكيل «جمهوريات متحدة» لا تكون إلا قصيرة العمر)(٢٩).

⁽٣٨) انظر في ذلك، محمد دويدار، العلاقة بين الاقتصاد المصري وصندوق النقد الدولي، مصر المعاصرة، العدد (٣٨) انظر في ذلك، يناير/ إبريل ١٩٨٨. وكذلك، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الثالث، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ١٩٩٧، الفصل الثاني.

⁽٣٩) والبقاء في عالمنا العربي «ليس» «إلا لله»، عز وجل.

- عسكرة العلاقات الدولية بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهداف اقتصادية (العدوانات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية على لبنان، على الصومال، على العراق....).
- كل هذه التغييرات في هيكل الاقتصاد الدولي تخلق عالمًا من عدم اليقين بالعديد من المخاطر التي تواجه العلاقات الدولية، وفي مقدمتها أساسها الاقتصادي.
- (٥) يصاحب هذه التغييرات في هيكل الاقتصاد الدولي إعلان رأس المال الدولي، ممثلًا بالشركات دولية النشاط الليبرالية الاقتصادية الجديدة كشعار أيديولوجي. وبينما يرفع رأس المال الأمريكي هذا الشعار ويدفع الآخرين إلى أن تبتعد دولهم عن الحياة الاقتصادية، تعتنق الدولة الأمريكية سياسة اقتصادية أكثر تدخلية في النشاط الاقتصادي، كما سنرى فيما بعد.
- [٣] الخطوة الثالثة في منهجية دراسة «الأزمة»: آثار هذه الحركة الزمنية للاقتصاد الرأسمالي والتغيرات الهيكلية خلال العقود الثلاثة الأخيرة على كيفية أداء متوازن لهذا الاقتصاد. هنا نفرق بين:
 - آثار اقتصادية مباشرة لمحددات القوة الشرائية على الغالبية من السكان.
- والآثار على كيفية أداء العملية الاقتصادية من خلال مجموعات علاقات هذه العملية.
- (۱) الآثار الاقتصادية المباشرة: ازدياد حدة التناقض بين فائض الإنتاج/ نقص الاستهلاك والتركز المنتظم لرأس المال (نمط لتوزيع الدخول يتزايد انعدام عدالته)، التمركز (أي الاحتكارية المتعاظمة الحدة للعملية الاقتصادية: الحد من معدل استخدام قوى الإنتاج، التلاعب بالأثمان وبالكتلة النقدية، آثار على

الأجور الحقيقية) الإدخال المتزايد السرعة للتجديدات التكنولوجية (مع آثارها السلبية على عمالة القوة العاملة). كل هذه الاتجاهات تجتمع لكي تكون القوة الشرائية للغالبية من السكان غير كافية لضمان مستوى للطلب يمتص الناتج الاجتماعي. الأمر يتعلق هنا بطلب الغالبية للسلع الاستهلاكية وطلب وحدات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، خاصة عندما يكون لدينا وحدات فلاحية وحرفية أو حتى وحدات من القطاع «غير الرسمي» على السلع الإنتاجية: هنا تبرز بحدة غير مسبوقة ظاهرة عدم الكفاية الزمنية للطلب الحالي لتحقيق التوازن بالنسبة للناتج الاجتماعي المنتج بالفعل. من هنا تبرز ضرورة استكمال هذا الطلب. ولأن الدخول النقدية الحالية للغالبية (كما تتحدد بدرجة التركز في الثروة الاقتصادية وقدرة العملية الاقتصادية على خلق فرص العمل) لا تستطيع أن تسد الثغرة؛ يبرز الاتجاه نحو دخولهم المستقبلية، أي الدخول المستقبلية للغالبية: اِشتَر اليوم ولكن ادفَعْ بأقساط في المستقبل (٤٠٠). وهكذا ينتشر رهان رأس المال على الدخول المستقبلية لذوي الدخول المحدودة أو الغائبة أصلًا. ولتفعيل ذلك يزودنا هدف تعظيم الربح بوسيلة: الائتمان تقدمه المشروعات التي تتجر بالنقود، البنوك، تقدم النقود بأسعار فائدة يدفعها المشترون للسلع على أقساط تغذيها دخولهم المستقبلية. وعلى ذلك، يحقق شراء السلعة الربح النقدي للمشروع الذي أنتجها، ويعود جزء من الفائض الذي أنتج في هذا المشروع بواسطة عمل القوة العاملة الأجيرة، يعود هذا الجزء إلى رأس المال المالي الذي يقدم الائتمان الذي يسمح بإتمام المعاملة، في شكل فائدة نقدية ويتزايد عدد المشاركين في العملية التبادلية:

⁽٤٠) مع تحفظ رأس المال إلباس العملية ثوب «الأمانة» على مبلغ من النقود حتى يوصف عدم دفع الأقساط قانونيًّا بأنه من قبيل خيانة الأمانة، الأمر الذي يحتم الرحلة من «الدار إلى النار».

- المشروعات التي تنتج السلع وتدفع الأجور النقدية، مدفوعة بهدف تعظيم الربح النقدي، هدف رأس المال المنتج.
- المشروعات التجارية التي تجد زبائن للربح التجاري (ربح الاغتراب)، هدف رأس المال التجاري.
- المشروعات المالية، المستعدة لتقديم الائتمان والتي تسوقه لتحقيق الربح المالي، هدف رأس المال المالي.

ويتسع مجال هذه الظاهرة في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة (١٠)، ومنها المساكن، للمستهلكين، والسلع الإنتاجية للوحدات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعبر الممارسة العملية لهذه العمليات تتبلور الأدوات القانونية لتفعيلها: عقد البيع بالتقسيط للسلع الاستهلاكية (١٠٠)، وعقد الائتمان التأجيري (٢٠٠) للسلع الإنتاجية.

هذه الآلية التي يستطيع بمقتضاها الأفراد (والعائلات) الحصول على السلع رغم عدم كفاية أجورهم ومرتباتهم النقدية الحالية.

- تسمح للمشروعات الإنتاجية ببيع الناتج الحالي رغم عدم كفاية القوة الشرائية الحالمة للغالمة.
- تسمح للمشروعات المصرفية والمالية بتحقيق الربح المالي بتقديم الائتمان اللازم لإتمام المعاملة.

⁽٤١) كأجهزة التليفزيون والسيارات والأجهزة الكهربائية المنزلية، وغيرها من سلع الغواية الرأسمالية التي تطلقها المشروعات لدفع المشترين نحو سوق العمل الأجير للحصول على دخل نقدي يمكن من شراء هذه السلع.

The hire purchase contract. (٤٢)

The leasing contract. (٤٣)

- تدفع بالأفراد، مع الوقت، إلى اتخاذ قرارات الشراء الاستهلاكية بغير كثير من التعقل وبنوع من "الغواية" الاستهلاكية. الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى نوع من "الهوس الاستهلاكي" الذي يمنع الأفراد من الادخار (نن) مع الرهن الدائم لدخولهم المستقبلة. ويجد غالبية الأمريكيين أنفسهم حاليًّا في مثل هذا الوضع. حيكن أن يحد من حرية التصرف للطبقات العاملة والمتوسطة عندما تستدعي علاقات العمل مع المشروعات الرأسمالية استعمال الحق في الإضراب عن العمل، إذ مع وجود العامل في حالة مديونية شبه دائمة يفكر كثيرًا قبل الموافقة على المساهمة في الإضراب العمالي خشية أن ينقطع دخله النقدي أو يتناقص فيخل بالتزامه بدفع أقساط الشراء بالتقسيط ويصبح محلًّا للمساءلة القانونية، فضلًا عن ارتباك أحواله المالية، ومن ثم أحواله المعيشية. الحصيلة تتمثل في انقاص الدافع العمالي إلى المساهمة الإيجابية في النشاط السياسي الهادف إلى المساهمة الإيجابية في النشاط السياسي الهادف إلى
- يسهل للدولة أن تتبع سياسة تجميد الأجور رغم ارتفاع الأثمان. وذلك لأن الأفراد الذين يحصلون دائمًا على السلع التي يرغبون فيها عن طريق الشراء بالتقسيط يولون اهتمامًا أقل لمستوى دخلهم النقدي (استطاعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تجميد الأجور من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٧، رغم ارتفاع أثمان الطاقة والمنتجات الغذائية، وكلاهما من ضروريات الحياة اليومية).
- (٢) أثر ذلك على كيفية أداء العملية الاقتصادية عبر مكوناتها من علاقات هذه العملية:

Une sorte de consommanie. (٤٤)

أ) بالنسبة لتجمع العلاقات داخل العامل الجماعي الذي يقوم بعملية إنتاج السلعة على تقسيم عمل إنتاج السلعة الواحدة بواسطة عدد من العمال يقوم كل منهم بمفرد عملية جزئية تمثل خطوة في سبيل إنتاج المنتج الواحد، نقول بالنسبة لهذا العامل الجماعي تؤدي سرعة إدخال التجديدات التكنولوجية على عملية إنتاج السلعة التي يفرضها الصراع التنافسي بين كبرى الاحتكارات إلى إنقاص إنتاجية «العامل الجماعي»، خاصة مع التوسع في مجال هذا العامل الجماعي (عندما يتعلق الأمر بإنتاج السلعة في مشروع دولي النشاط ينتج مكونات السلعة في بلدان محتلفة عبر تدويل عملية إنتاج سلعة واحدة) الذي يضم، مع تدويل عملية إنتاج السلعة الواحدة، وتواريخ فنية مختلفة تؤدي جميعًا إلى تصعيب حدوث التناسق داخل العامل الجماعي الأمر الذي ينقص من الإنتاجية بالنسبة للنفقة الاجتماعية لإنتاج التكنولوجيا وحدة استعمالها (وهي نفقة لا يتحملها فقط المشروع الكبير الذي يمتلك مركزًا للبحوث التكنولوجية، يتحملها كذلك الإنفاق العام على التعليم والبحوث العلمية والتكنولوجية، يتحملها كذلك الإنفاق العام على التعليم والبحوث العلمية والتكنولوجية،

هنا نكون بصدد انكماش نسبي في الناتج الاجتماعي بالنسبة للنفقات الاجتماعية.

إلى هذا يضاف أثر المحدودية النسبية للنصيب النسبي للغالبية في القوة الشرائية العينية التي أنتجت في الاقتصاد العيني. محدودية يثيرها «نمط» توزيع الدخول (+ كيفية حركة المستوى العام للأثمان) وهو النمط الذي يتحدد بكيفية تركز وتمركز رأس المال.

هذان الاتجاهان، وقد أصبحا زمنيين، يزيدان من حدة التناقض نقص استهلاك/ فائض إنتاج، محددين على نحو متزايد تحقيق الربح النقدي على مستوى الاتجار في السلعة. من هنا تثور ضرورة تخصيص جزء متزايد من قوى الإنتاج، ليس لإنتاج المزيد، دائمًا لتصريف ما أنتج بالفعل: تبديد هذا الجزء من قوى الإنتاج من وجهة نظر المجتمع. ونشهد، كاتجاه زمني، استخدامًا غير كامل لقوى الإنتاج الموجودة بالفعل، بالإضافة إلى كفاءة محدودة في استعمال ما يستخدم منها. الأمر الذي يحقق تضييعها نسبيًا في حركة العملية الاقتصادية.

- ب) بالنسبة لمجمل علاقات العملية الاقتصادية على المستوى الجمعي المستوى الجمعي Macroeconomic مع تكثيف حدة التناقض نقص استهلاك/ فائض إنتاج، تصبح عدم كفاية الطلب الكلي الفعال مزمنة. الأمر الذي يدفع إلى محاولات رفع مستوى الطلب الكلي بواسطة:
- التوسع في الائتمان الذي يقدم للأفراد المستهلكين ولملاك الوحدات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة: لزيادة الطلب الحالي بالرهان على الدخول النقدية المستقبلية.
- بالتوجه نحو الاقتصاد المالي: أن تخترق حنايا الاقتصاد بأهرامات تفوق في حجمها أهرامات الأجداد الفراعنة: تعاملات متعالية الطبيعة المضاربية، التي تحمل على أوراق ائتمانية (لا تتضمن، في نهاية المطاف، إلا انعدام الأمان، أي المخاطرة) انعدام الأمان؛ الأمر الذي يراكم بناءً فوقيًّا هرميًّا يضغط بعنف على القاعدة الاقتصادية العينية. وتصبح قوى الإنتاج المستخدمة في النشاط المالي وزنًا طفيليًّا ينقص القدرة الخلاقة للاقتصاد العيني: مزيد من انكماش في ناتج القاعدة الاقتصادية بالنسبة لقوى الإنتاج الموجودة فعلًا.

- ج) أما بالنسبة لمجمل علاقات العملية الاقتصادية الرأسمالية بإطار تنظيمها المجتمعي، ففي ظل احتكار رأس المال الخاص للنشاط الاقتصادي، ينحسر دور الدولة في الحياة الاقتصادية، مؤديًا بذلك لتقليص الطلب العام على السلع والخدمات من جانب الأفراد والمؤسسات الحكومية، بالقياس لإجمالي الطلب الفعلي عليها في المجتمع، وهو ما يترتب على تنامي تقسيم العمل على الصعيد الدولي، وما يفضي إليه من تفاقم ردود الأفعال بين الطلب الداخلي على السلع، والطلب الخارجي عليها، مصعدًا بذلك من دور المخاطرة العشوائية في القرارات الاقتصادية، وذلك في ظل غياب تنسيق مجتمعي مسبق يستهدف تحقيق شروط أداء متوازن للعملية الاقتصادية في مسارها عبر الزمن. بل إنه حتى إذا ما بزغت ضرورة لتدخل الدولة، فإن التضخم في ظل الركود الاقتصادي يحد بدرجة كبيرة من فعالية هذه المحاولات مفضية بها إلى مزيد من تفاقم تلك المخاطر.
- د) على صعيد العلاقة بين نمط سلوك المشروع الاقتصادي الرأسمالي (الخاص بالدولة والأفراد) بالنسق الأخلاقي للرأسمالية، من حيث هو نتاج تاريخي لنظام القيم السلعي، فإن الممارسة الاقتصادية الحالية في كافة أرجاء الاقتصاد على الصعيد الدولي، تبين أن هذا السلوك إنما يمثل عبئًا ثقيلًا يتهدد أمل أغلب شعوب الأرض في تحقيق حياة اجتماعية لائقة صحيًا، وآمنة متحضرة، أي إنسانية بحق.
- ه) أخيرًا، كل الأوجاع التي تعاني منها البيئة الطبيعية/ الاجتماعية: من آثار كيفية الأداء غير المتناسقة للنشاط الاقتصادي (عبر يد تظل خفية طوال عمر الاقتصاد الرأسمالي(٥٠٠)!!) الذي يتمحور حول هدف تعظيم الربح

⁽٤٥) في إشارة خفيفة الظل لـ«اليد الخفية» في نظرية «آدم سميث» الاقتصادية. (المحرر).

النقدي للمشروع الرأسمالي المملوك ملكية فردية، هدف يدفع المشروع إلى أن يدخل إلى جوفة كل نفع وأن يبعد عن جوفه كل نفقة، حتى لو حالت النفقة دون انتهاك البيئة الطبيعية للحياة الاجتماعية، ليس فقط الحالية وإنما كذلك حياة الأجيال المستقبلة أصحاب الحق الطبيعي في توارث بيئة نظيفة حانية لا بيئة ملوثة مفنية. هذا الانتهاك للبيئة، بصوره المختلفة من التلوث، المائي، والهوائي، والسمعي، وتلوث التربة، يضيف إلى الحد من القدرات الإنتاجية، المتمثلة في استخدام المزيد من فنون الإنتاج الصديقة للبيئة، على الحفاظ على مستوى الأداء الاقتصادي الحالي، بل وإلى إمكانية الإبقاء عليه إزاء تفاقم التناقض بين هدف تعظيم الربح الفردي والحرص على قوى الإنتاج على نحو يُمكن ليس فقط من تعظيم ما تعطيه حاليًّا وإنما كذلك على استمرارية عطائها مستقبلًا. الدرجة التي تُنتهك بها البيئة على هذا النحو تشير إلى المستوى الذي أصبحت عنده طريقة الإنتاج الرأسمالية، تاريخيًّا، قاضية على القدرة الاقتصادية الاحتمالية للمجتمع الإنساني.

[2] الخطوة الثالثة في منهجنا لدراسة الأزمة تتمثل في دراسة الوضع الموقفي، الذي تتعاظم فيه الأزمة، على الصعيد الدولي:

الاقتصاد الأمريكي، الذي يقود الاقتصاد الرأسمالي الدولي، في ظل الصور المختلفة من الصراع بين رؤوس أموال الدول الرأسمالية المتقدمة من أجل الهيمنة في السوق الدولية، يقوده كاقتصاد ريعي في علاقته بالاقتصاديات الأخرى أثناء الأزمة.

لنتبيّنَ ذلك نحاول أن ندرك:

- مكان الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد الرأسمالي الدولي.
 - توجهات هذا الاقتصاد خلال العقود الأخيرة.
 - الموضع الخاص لانفجار التعبير المالي عن الأزمة.

١- الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد الدولي

- أقوى اقتصاد في العالم (على الأقل حتى انفجار الأزمة).
 - قارة كبيرة غنية بالموارد الاقتصادية المتنوعة.
- وحدة اقتصادية وسياسية واحدة. (حتى الآن تفقد أوروبا، المكونة من وحدات سياسية مختلفة، بالسياسة، ما تكسبه من «الاقتصاد الموحد»).
- تستقبل، على نحو في غاية الانتقائية، عبر الهجرة إليها، قوة عاملة، وخاصة العقول، من مجتمعات تحملت نفقة تكوين هذه القوة دون أن تجنى ثمارها.
- لم تُعانِ من الآثار التدميرية لحروب الرأسمالية على الصعيد العالمي، خاصة أثناء الحربين العالميتين (١٩١٤-١٩١٨، ١٩٣٩-١٩٤٥).
- ابتداءً من اتفاقية بريتون وودز (١٩٤٤) الدولار الأمريكي هو عملة العملات (مسنودًا بالذهب حتى ١٩٧١-١٩٧٣)، متمتعًا بقبول عام، داخلي وخارجي أساسًا لتقييم الكثير من السلع الاستراتيجية دوليًّا بوصفها نقودًا احتياطية لكثير من البلدان.
 - وضع الدولار الأمريكي هذا يسمح للاقتصاد الأمريكي:
- بالحد من التضخم الداخلي (الممتد عن طريق التمويل، في السياسة المالية للدولة، بسبيل عجز الموازنة العامة للدولة) وتصديره نحو الخارج.
- بالاستيراد من الخارج بالدفع بالدولار الأمريكي (أي بوعد بالدفع، دون تصدير عيني).
- بأن تؤدي إنفاقاتها الخارجية (العسكرية وغيرها) دون تصدير عيني (بالدفع بالدولار الأمريكي).

- للشركات الأمريكية دولية النشاط بالاستثمار في الخارج، دفعًا بالدولار الأمريكي دون تصدير عيني (إنشاء واكتساب قدرات إنتاجية في الخارج).
- خاصة عندما تخفض قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة للعملات الأخرى، يجعل فرص الاستثمار في داخل الولايات المتحدة الأمريكية أكثر جاذبية (توجه رؤوس الأموال نحو الاستثمار الداخلي، وخلق طاقات إنتاجية جديدة).
- للولايات المتحدة الأمريكية بتجميع مدخرات الدول الأخرى التي تُراكِم احتياطها الدولي في صورة دولارات أمريكية وتوظّفه في شراء أوراق الخزانة الأمريكية.
- هذا الوضع يسمح للولايات المتحدة الأمريكية بأن تستورد دون تصدير عيني خاصة سلع الأجور، السلع التي تستهلكها القوة العاملة الأجيرة التي تختلف طبيعتها وكيانها مع التغير في مستوى المعيشة، خاصة لو كانت رخيصة نسبيًّا. هذا يعوض، جزئيًّا، ارتفاع الأثمان الداخلية لبعض سلع الأجور (كأثمان الطاقة والمواد الغذائية). الأمر الذي يسمح بالحد من زيادة الأجور العمالية مع زيادة إنتاجية العمل، أو حتى تجميد هذه الأجور لمدة معينة (كما حدث لتجميد الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية بين المورا ولايات المتحدة الأمريكية بين رأس المال الأجنبي نحو الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية.
- ويحتوي الاقتصاد الأمريكي نظامًا مصرفيًّا وسوقًا مالية هي الأكبر في العالم. مع الأخذ في الاعتبار أنه كان حتى انفجار الأزمة في ٢٠٠٧ يمثل السوق المالية الدولية التي لا تعرف العوائق، حيث يستوطن المنظمتين النقديتين الدوليتان الأكبر في العالم: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، الخاضعتين للسيطرة الفعلية للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك رغم

- ضعفهما المتزايد خلال العقد الماضي (حيث كف كثير من البلدان عن التعامل معهما).
- بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر (خلق طاقة إنتاجية جديدة) بالإنشاء، أو الشراء، للولايات المتحدة الأمريكية:
 - القدر النسبي الأكبر في الاستثمارات القادمة من الخارج.
 - والقدر النسبي الأكبر في الاستثمارات المتحققة في الخارج.
- تفرض الولايات المتحدة الأمريكية قيودًا على مشروعات البنية الأساسية المادية في مواجهة رأس المال الأجنبي. وتفرضها حتى بالنسبة للمشروعات الإنتاجية الحيوية.
 - في هذا الإطار يتوصل رأس المال الأمريكي إلى:
- أن يتوجه نحو الاستثمار في الخارج حيث قوة العمل أو الطاقة أو المواد الأولية أرخص، وحيث يوجد السوق الذي يزيل نفقة نقل السلعة من الولايات المتحدة الأمريكية (وكذلك نفقة التأمين على التعاملات) وحيث تغيب القوانين المنظمة لعلاقات العمل.
- تستهلك الولايات المتحدة الأمريكية، بـ ٥٪ من سكان العالم ٤٠٪ من موارده الطبيعية (استهلاك الطاقة الفردي في الولايات المتحدة الأمريكية يفوق نظيره في إفريقيا بمئات المرات).
- تستقطب الولايات المتحدة الأمريكية رأس المال الأجنبي إلى مجالات التكنولوجيا العالية التي تزيد إنتاجية العمل، محققة بذلك ميزة تنافسية في التبادل الدولي.

- تستورد سلع أجور وسلعًا استهلاكية أرخص للطبقتين العاملة والمتوسطة لضمان استمرارية محدودية النصيب النسبي لهاتين الطبقتين في الدخل القومي؛ نصيب نسبي يتناقص مع التركز والتمركز في الملكية الطبقية للثروة الاقتصادية.
- على هذا النحو تنقاد الغالبية، انطواءً، نحو الغايات الاستهلاكية (أي يعتريها نوع من الإدمان الاستهلاكي). ولزيادة طلبها على السلع الاستهلاكية (لتعويض النقص النسبي في قوتها الشرائية) يهرع رأس المال المالي إلى إقراض الأفراد قروضًا استهلاكية، بما فيها شراء المساكن، مراهنة على دخولهم النقدية المستقبلة، ونكون بصدد شراء رأس المال للنمو المالي بالحد من إمكانية الاستهلاك المستقبلي، ومع التوسع في الإقراض تزيد أرباح البنوك، بدءًا بالبنوك العقارية وبنوك الاستثمار وبقية المشروعات المالية التي تستطيع أن توسع من حقل نشاطها المالي، عن طريق «المشتقات المالية»، التي تصبح بدورها محلًا للمضاربة، مضيفة بذلك إلى ربح مالي «تحمله الرياح» (٢٠٠) ومع هذا «الإدمان الاستهلاكي» ينتهي أفراد الشعب الأمريكي للحد من الادخار. ومع السباق «الأهوج» لتقديم القروض لجمهور ذي قوة شرائية محدودة حاليًا وغير متيقنة مستقبلًا، تؤدي اللهفة المصرفية نحو التوسع في الإقراض والمضاربة المتزايدة النفجرات التي تعلن عن تاكل مصداقية مجمل النظام.
- أخيرًا يبرز تاريخ تكون المجتمع الأمريكي المعاصر خصيصة اقتصادية ذات علاقة محورية مع تفسيرنا لطبيعة الأزمة التاريخية التي يعيشها الاقتصاد

⁽٤٦) Windfall profit ؛ انظر تعریف هذا المصطلح في هامش ص١٨٨٠

الأمريكي منذ بدايات القرن الحالي، وهي الخصيصة المتعلقة بالمكانة التي يشغلها الطلب على المسكن من جانب العائلات الأمريكية في النمط الإنفاقي لهذه العائلات، والكيفية التي يتم بها تمويل هذا الطلب عبر علاقات الائتمان بين هذه العائلات والمؤسسات النقدية خاصة مشروعات الائتمان العقاري.

مع التحول، في مجتمعات غرب أوروبا من التكوين الاجتماعي الإقطاعي إلى التكوين الاجتماعي الرأسمالي عبر عملية التركيم المتزايد لرأس المال في التوسع في الإنتاج الزراعي وبناء الصناعات في اقتصاد يتحول هيكله نحو غلبة النشاط الصناعي، الذي يتطلب مدخلات معدنية خاصة مع التوسع في اقتصاد المبادلة النقدية، في زمن كانت فيه النقود نقودًا معدنية تسك من الذهب والفضة، بينما قارة أوروبا ليس لديها مناجم لهذين المعدنين، وتبدي ذلك، مع التوسع في الثورة الصناعية في نوعين من الجوع الأوروبي: جوع الأرض مع قاعدية الإنتاج الزراعي في تزويد المجتمع بالمواد الغذائية وبمنتجات زراعية تمثل مدخلات لصناعات معينة، كالصوف والقطن بالنسبة لصناعة المنسوجات والملابس، مع كل ذلك بدأت قوى بناء المجتمع الجديد، خاصة رأس المال، في شكله التاريخي الأولي المتمثل في رأس المال التجاري، التطلع نحو أراضٍ جديدة، فكانت عملية الاستكشافات عبر الملاحة البحرية عبر الأطلنطي غرب أوروبا، خاصة من ملاحي إسبانيا والبرتغال، ثم من فرنسا وإيطاليا، وبريطانيا لاحقًا. وعبر الملاحة البحرية وصل الأوروبيون إلى ما سُمى فيما بعد بالأمريكتين تربطهما منطقة مليئة بالجزر اعتقد الملاحون الغربيون في البداية أنها من جزر الهند (بآسيا) ولذا سميت بجزر الهند الغربية، ونكرر أن أحد الدوافع الرئيسية تَمثّل في ظاهرة جوع الأرض مع التوسع في الإنتاج الرأسمالي الصناعي والتجاري،

كما تمثل في فقر أوروبا في المعادن النقدية(١٤٠) الذي زاد الاحتياج لها لسك النقود المعدنية اللازمة لتغطية احتياج المبادلة النقدية الذي يصبح شموليًا إلى المزيد من النقود التي تسك من المعادن النفيسة لكي تلعب النقود دورها المحوري في هذا النمط الجديد لتنظيم النشاط الاقتصادي، كاقتصاد مبادلة معممة، أي كاقتصاد لم يعد الإنتاج يتم فيه للإشباع المباشر لحاجات المنتجين، وإنما للمبادلة، للبيع في السوق وتحقيق الكسب النقدي الذي أصبح الهدف المباشر للنشاط الاقتصادي مزحزحًا هدف إشباع الحاجات لأفراد المجتمع إلى مكان ثانِ بعد تحقيق الربح النقدي. كما تبدت أهمية النقود المعدنية في مجال محوري آخر، وهو مجال رأس المال، أي المبلغ من النقود الذي يُجمع، ادخارًا أو اقتراضًا، لتجميع قوى الإنتاج الطبيعية والبشرية والمادية وقد أصبحت جميعًا من قبيل السلع التي تباع في أسواق لها، وذلك في شكل تنظيمي سمى بالمشروع الاقتصادي، يسهر على عملية إنتاج وتوزيع الناتج في شكله النقدي، وتسويق الناتج في شكله السلعي، بالبيع في أسواق السلع المنتجة. ويبدأ رأس المال الدورة الإنتاجية كرأس مال نقدي يشتري قوى الإنتاج (الطبيعية والبشرية والمادية) من أسواقها وتستعمل داخل الوحدة الإنتاجية، وفقًا لفن إنتاجي محدد، في إنتاج قيم اقتصادية جديدة تبلورها السلعة ماديًّا، وتنتج لا لتستخدم استهلاكيًّا بواسطة من أنتجها، وإنما لتباع في سوق لها بأثمان تقدر بالنقود المعدنية، وإذا ما بيعت تحقق الربح الذي قصده المشروع الرأسمالي من إنتاجها والمشروع الرأسمالي التجاري الذي قصده من شرائها بالنقود بقصد إعادة بيعها وتحقيق ربح نقدي تجاري.

من هنا كانت الأهمية المحورية للبحث عن المعادن النفيسة لإمكانية سك النقود، سبيل الوساطة في التبادل، وسبيل تزويد رأس المال بالشكل النقدي الذي يمكنه من

⁽٤٧) على هذا النحو يجتمع جوع الأرض مع جوع المعادن النفيسة التي تسك منها النقود المعدنية.

إثارة الدورة الإنتاجية بقصد تحقيق الربح النقدي، فإذا ما أضفنا أن الإنتاج الجديد هو إنتاج مبادلة ينتعش اتساعًا كلما اتسعت السوق التي تستوعب منتجاته بالشراء أصبح تطور إنتاجه مع مزيد من الربح النقدي مرهونًا باتساع السوق التي تشتري منتجاته. من هنا كان السعي الإضافي نحو توسيع سوق السلعة المنتجة عن طريق اكتساب أسواق خارجية عن طريق إما التوسع في التجارة الخارجية معها أو حتى السيطرة الفعلية عليها، خاصة إذا ما كانت في وضع يجعلها تمثل إشباعًا لجوع الأرض، ومصدرًا للمعادن النفيسة، وسوقًا لتصريف المنتجات الصناعية، بل ومستقبلًا مصدرًا لمنتجات تمثل مدخلات للصناعات الوليدة، مدخلات لا تنتج في بلدان غرب أوروبا، كالقطن مثلًا، فكانت عملية الاستكشافات الجغرافية، كسبيل للوصول إلى كل هذا. وفي نهاية الرحلة البحرية تبين أننا بصدد قارة أو قارتين كاملتين كلتاهما متعددة الخصائص الطبيعية، متعددة الموارد الإنتاجية الطبيعية، شحيحة الانتشار السكاني على أراضيها، وتنتهي الرحلة البحرية عبر الأطلنطي إلى حركة تاريخية لاكتساب الأراضي الجديدة كمستعمرات لبلدان غرب أوروبا التي تعيش ثورتها الصناعية الرأسمالية. ولكي تؤدي الأراضي الجديدة الوظائف التي ذكرناها يكون من اللازم أن تغذى بالقوة العاملة المهيئة للنوع الرأسمالي الجديد من النشاط الاقتصادي، وتبدأ عملية التغذية بالهجرة الديموجرافية، من سكان بلدان أوروبا، نحو الأراضي المكتشفة. وتبدأ وفود المهاجرين في الوصول إلى الأراضي «الجديدة» ويصبح المستقر المكاني شرطًا محوريًّا في استقبال المهاجر وتزكية شعوره بإمكانية الاستقرار، واحتمالية الانتماء.

من هنا مثل الطلب على المسكن بندًا أساسيًّا للمهاجر. وللحصول عليه، بالشراء أو بالبناء لا بد من رأس مال نقدي، الذي لا يتوفر، على النحو الكافي إلا لدى مؤسسات تتاجر بالنقود، تستخدمها كأموال أي للحصول عن طريق إقراضها على دخل نقدي

منتظم يسمى الفائدة. تلك هي بنوك الاستثمار، والبنوك العقارية ومع الأهمية النسبية لاقتراض العائلات لشراء المساكن يمثل هذا المجال لتحقيق الربح لمألي. ويصبح الإقراض يتجر بالنقود، أي رأس المال المالي، مجالًا محوريًّا لتحقيق الربح المالي. ويصبح الإقراض لشراء المسكن سبيلًا مستمرًّا ومتزايدًا مع استمرار الهجرة نحو الأراضي الجديدة، ويصبح هذا الإقراض من الأداء الجاري المهم والمعتاد للمؤسسات المالية الاستثمارية والعقارية التي تسعى دائمًا إلى التوسع فيه، حتى مع التعرض لبعض مخاطر عدم سداد القرض، في حدود يعوضها التوسع في الإقراض بفائدة نقدية. يُضاف إلى ذلك عامل آخر يوسع من نطاق اقتراض عائلات المهاجرين لشراء المساكن. عندما تنتهي الأسرة من المساكن العقارية مع استمرار ارتفاع أثمان المساكن العقارية مع استمرارية الهجرة نحو الاقتصاد الأمريكي، إلى بيع مسكنها للحصول من ثمن بيعه على رأس مال نقدي تستخدمه في الحصول على دخل نقدي متجدد من نشاط اقتصادي إنتاجي أو تجاري، اعتمادًا على أن الأسرة تستطيع أن عقد قرضًا جديدًا لشراء مسكن جديد. ويمثل ذلك سبيلًا آخر لمؤسسات الإقراض العقاري للتوسع في الائتمان العقاري، يغذيه رأس المال المالي الذي يسيطر على كل المؤسسات المصرفية.

ومع الاتساع المستمر في نطاق سوق الإقراض العقاري تعتاد مؤسسات الإقراض على قدر من المجازفة عند إقراض العائلات الناجمة عن عدم التشدد في الحصول على ضمانات قوية لسداد الدين المقترض لشراء المسكن في حالات معينة - الأمر الذي يتضمن قدرًا من المضاربة من جانب رأس المال المالي المقرض. وبهذا القدر تتميز سوق الائتمان العقاري بالمخاطر التي يتحدد مجال أثرها بالحالة الاقتصادية لمجمل النظام الاقتصادي، خاصة مع احتمالات الأزمة العامة لهذا النظام. فإذا ما اجتمعت

العوامل المثيرة لأزمة عموم النظام الاقتصادي يكون من الطبيعي أن تتبدى بوهج خاص في مجال الائتمان العقاري فيتوهم البعض أن في سوق هذا الائتمان العقاري يكون مكمن الأزمة!

محصلة ذلك تتمثل في التسريع من معدل مديونية الاقتصاد الأمريكي في الداخل مديونية العائلات، ومديونية الدولة نحو الخارج، تسريعًا في عجز ميزانيات العائلات: عجز ناجم عن عدم الكفاية النسبية للدخول النقدية الحالية (ومع التركز المتزايد في امتلاك الثروة للقلة)، وتجميد الأجور للطبقة العاملة، وتآكل أنظمة التأمينات الاجتماعية، والبطالة في سوق العمل الأجير (خاصة البطالة التكنولوجية وتلك التي تنجم عن عمليات «الترشيد» التي تعقب عمليات اندماج المشروعات الاقتصادية في إطار التمركز المتزايد لرأس المال). من الضروري أن نستبقي هذا العجز عند الحديث عن أزمة سداد الائتمان العقاري بواسطة العائلات.

أضف إلى ذلك عجز موازنة الدولة في الداخل، حيث تصبح هي الأخرى مدمنة «بالتمويل» بعجز الموازنة العامة للسلطة، عجزًا غير مغطى بادخار حقيقي.

وعجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات للاقتصاد الأمريكي (هذا الأخير متأثرًا بصفة خاصة بإنفاق الدولة الأمريكية في الخارج بصفتها حارسًا للنظام الرأسمالي على الصعيد العالمي).

الاتجاه الربعي للاقتصاد الأمريكي: يصبح الأكثر مديونية في العالم. يتفرد في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي بأنه الاقتصاد الأكثر مديونية في الاقتصاد الدولي بينما يملك في ذات الوقت العملة الرئيسية في التداول النقدي على الصعيد العالمي.

هذا يعني أنه يستمر في امتلاك آلية للاستفادة بمستوى معيشة وبنمط سلوك دولي تتخطى المستوى الذي تسمح به إمكانياته الاقتصادية الحقيقية. بمعنى أنه يلعب دور الريعي (١٠١) على الصعيد الدولي. وهو ما يتوافق مع القانون الأساسي لرأس المال كعلاقة اجتماعية: استغلال الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج للطبقات الاجتماعية الأخرى، وبنفس المنطق استغلال رأس المال الأقوى دوليًّا للاقتصاديات الأخرى، الأمر الذي يثير الصراع بين رؤوس الأموال ويفسر عودة كل رأس مال إلى «بلده» ليسعى كي تتحمل الطبقات الاجتماعية الأخرى نفقة «مواجهة الأزمة»، أو إنقاذ المؤسسات التي تتساقط (حتى الحالات التي ساء فيها مسلكهم) كرأسماليين «مثاليين»، فالدولة تقدم لهذه المؤسسات مبالغ نقدية طائلة، وذلك بأشكال مختلفة تغطيها بما تجمعه من دافعي الضرائب: الأمر يتعلق هنا بخصخصة الأرباح وتأميم الحسائر. ولا مجال للدهشة إزاء الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة في المجتمع الرأسمالي (١٠٠٠).

٢- المسار الحركي للاقتصاد الأمريكي

- قبل ثمانينيات القرن الماضي، ثلاثة عقود شهدت سياسة اقتصادية «كينزية» (٥٠): تدخُّل الدولة في الحياة الاقتصادية، تدخلًا ذا طبيعة منتجة، استثمار في البنية

Rentier. (٤٨)

⁽٤٩) انظر في هذا المجال: محمد دويدار، منهجية دراسة الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة في المجتمع الرأسمالي، منشورة في: للمؤلف، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات للنشر، الإسكندرية، ١٩٧٩. وكذلك عبد الحميد الرويعي، رسالة دكتوراه بقسم الاجتماع، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، بإشراف المرحوم الأستاذ الدكتور عاطف غيث ومحمد دويدار.

⁽٠٠) هي الإجراءات التي دعا إليها الاقتصادي البريطاني «كينز» لتدخل الدولة في الاقتصاد من خلال إنفاقها على الاحتياجات العامة للشعب. وقد طبقت نظريته هذه خاصة في فترة الكساد الذي عانت منه الشعوب الأوروبية بين ١٩٢٩ و١٩٣٣. (المحرر).

المادية الأساسية لمجمل الحياة الاجتماعية وحتى في المشروعات الإنتاجية، إعانات للمزارعين، إعادة بناء الإنتاج العسكري، ابتداءً من ١٩٣٤ التزام الدولة بتحويل الدولار الورقي إلى ذهب بسعر محدد. هذه السياسة الاقتصادية «الكينزية» تتضمن استعمال كل مكونات السياسة الاقتصادية للدولة (١٠٠٠).

- في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى مارس ١٩٦٨، سلوك الطبقة الحاكمة الأمريكية على الصعيد الدولي: التوسع في مختلف أنواع النفقات الخارجية، خاصة تلك المتمثلة في الإنفاق العسكري. خاصة على إنشاء القواعد الحربية، البرية والبحرية في مختلف بقاع العالم، أرضًا وبحرًا وصولًا إلى حدود الاقتصاد الأمريكي في مجال تعامله الدولي: بداية تناقص الثقة في الدولار الأمريكي (مارس ١٩٦٨) - مما أدى إلى تسارع معدل مديونية الاقتصاد الأمريكي في الداخل (مديونية العائلات ومديونية الدولة في مواجهة الخارج) ويتبلور هذا التسارع في عجز مالي.

- تكونت بداية التعبيرات المالية المختلفة عن «الأزمة» في إطار الحركة الزمنية للاقتصاد الأمريكي أثناء القرن العشرين - فصم العلاقة القانونية المحددة بين الدولار الأمريكي والذهب (١٩٧١ - ١٩٧٣)، ولكنه يظل العملة الدولية الرئيسية - تزايد اعتماد الاقتصاد الأمريكي على استيراد الطاقة (١٠٠).

⁽١٥) تتمثل مقومات السياسة الاقتصادية للدولة في سياسة ادخار، سياسة استثمار، سياسة إنتاج، سياسة عمالة، سياسة أثمان، سياسة أجور، سياسة نقدية، سياسة مالية، سياسة تجارية (خاصة بعلاقات الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي)، يرتبط بها سياسة لصرف العملة الوطنية في سوق تبادل العملات. وهي مقومات متشابكة لا يمكن النظر في إحداها بمعزل عن بقية مقومات هذه السياسة الاقتصادية.

⁽٥٢) وهو ما يفسر تزايد عدوانية رأس المال الأمريكي للسيطرة على مصادر الطاقة البترولية، وعلى الأخص في مركز كونها دوليًّا، أي في الشرق الأوسط عامة، وفي العراق خاصة، عدوانية ذهبت إلى

- تميز حركة الاقتصاد الأمريكي منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين بغياب تنظيم للنشاط المالي، على الأقل في الظاهر.
- تباطؤ الاستثمار الإنتاجي، أي في مجال الإنتاج العيني (بما في ذلك قوى الإنتاج العينية: المباني المعدات المكاتب).
 - هذا التوسع الكبير في الاستهلاك يؤدي إلى عجز في ميزان التجارة الخارجية.
- كصدى لهذه الاتجاهات يتبدى الارتفاع الكبير في المديونية الداخلية (بصفة خاصة مديونية العائلات والقطاع المالي).
- هذا المسار يتحقق بقيادة الاستهلاك على حساب الاستثمار المنتج (يكون من الضروري التعرف على الطلب على المساكن في هذا النمط لطلب سلع الاستهلاك المعمرة). وتغذيه القروض التي تقدمها المؤسسات المالية الأمريكية، مع الوعي بأن «لا شيء يصبح ممكنًا إلا عبر التمويل المالي بواسطة بقية العالم».
- ما الذي يعنيه هذا المسار الزمني بالنسبة لأداء الاقتصاد الأمريكي؟ هذا المسار يعنى:
- أن الأرباح، التي كانت المشروعات تحتفظ بجزء كبير منها للاستثمار، تُدفع الآن للدائنين في شكل فوائد (تخدم منطق رأس المال المالي) أو توزع جزئيًّا عبر الأسهم، الأمر الذي يعني أن المشروعات تحتفظ بقدر دائم التناقص من الأرباح لتمويل استثمارات جديدة. إلى هذا يضاف اتجاه المشروعات، عندما تحقق أرباحًا، للاستثمار أولًا في شراء أسهم المشروعات الأخرى، ثم في شراء أسهمها هي، ثم في البلدان التي تنتقل إليها الوحدات الصناعية الأمريكية؛ كل الطرق تؤدي إلى الاستثمار بعيدًا عن الإنتاج العيني. لماذا؟

الغزو العسكري للعراق في ١٩٩١.

- إلى جانب هذا، كانت أبواب الاستيراد مفتوحة على نطاق واسع، خاصة عندما يتعلق الأمر باستيراد «سلع الأجور»، سواء في شكلها التقليدي (مواد غذائية، ملابس...) أو في شكل سلع استهلاكية معمرة (سيارات، أجهزة كهربائية، معدات إلكترونية...)(١٥٠) على هذا النحو يتحول جزء متزايد من الطلب نحو الاستيراد، على نحو يبدأ معه الكلام في الولايات المتحدة الأمريكية بإبعاد وحدات الإنتاج إلى خارج الاقتصاد الأمريكي. هنا يبرز دور الشركات الأمريكية دولية النشاط في استبدال التجارة الدولية مع هذه البلدان ببناء فروع إنتاجية للشركة الدولية في البلد التي كانت تصدر إليها منتجات الشركة الأمريكية الأمريكية الأم، لكي تتمكن هذه الفروع (للشركات الأمريكية في الخارج) من أن تصدّر في مرحلة تالية منتجاتها إلى البلد الأم بأثمان منخفضة نسبيًا.
- على هذا النحو تفرض ضرورة الاحتفاظ باستهلاك سلع مادية وخدمات منتجة في داخل الولايات المتحدة الأمريكية، تفرض هذه الضرورة الحقن المكثف للائتمان أي (للإقراض)، الذي يتزايد من سنة لأخرى لتعويض النقص المستمر في النصيب النسبي للغالبية من القوة الشرائية، الأمر الذي يتفاقم أثره بتوجه جزء من الطلب لبقية الاقتصاد الدولي. الإنتاج الداخلي لا يسند بالاستثمار إلا على نحو محدود، الأمر الذي يدفع بسوق الائتمان الداخلي إلى الذاكرة الجماعية، خاصة في شقه الأغلب الائتمان العقاري عندما تبدو الأزمة في الأفق الاقتصادي.

⁽٥٣) وهو ما نسميه سلع الغواية الاستهلاكية، التي تهدف، عبر تحقيق الربح النقدي، إلى إسالة اللعاب الاستهلاكي لضمان استمرارية التوسع في السوق بمزيد من تسويق السلع التي تباع تحقيقًا لهدف تعظيم الربح.

- هذا المسار يستلزم إذن ائتمان أكثر من الائتمان الضروري فيما إذا كان الاقتصاد الوطني أقل انفتاحًا على الخارج وأكثر التفاتًا إلى تطوره الذاتي. لكن، ما الذي يمنعه من أن يركز على تطوره الذاتي؟ لا نجد إجابة على هذا التساؤل إلا في دراسة التناقض الرئيسي في داخل عملية الإنتاج العيني كأساس للنشاط الاقتصادي المالي.
- يستمر مسار الاقتصاد على أساس مادي دائم التناقض، ومع ذلك يمضي عبر زيادة في الائتمان (الإقراض)، إذ تستمر، دون أساس، بواسطة نشاط يتكرر باستمرار، بالاستدانة المتزايدة. وهنا تكمن الرمال المتحركة في نقطة الوصول:
- الديون شديدة المخاطر. مكمن انفجار التعبير المالي عن ممارسة عملية تبتعد عن أساسها بسبب تفاقم التناقضات في صميم هذا الأساس نفسه.
- قراءة هذا المسار للاقتصاد الأمريكي يمكن أن تعطي الانطباع بأن الدولة الأمريكية تمارس في الواقع الاجتماعي سياسة «نيو- ليبرالية» على صورة ما يعظ به رواد هذه الأيديولوجية الاقتصادية (في إطار توصيات بنك الاستثمار الدولي وصندوق النقد الدولي التي يفرضانها على الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة أثناء أزمة مديونية هذه الاقتصاديات)، بينما في الواقع كانت السياسة الاقتصادية للدولة الأمريكية سياسة تدخلية في النشاط الاقتصادي على نحو منتظم. فالدولة تتدخل:
 - بسياسة مالية تتذبذب حول عجز الموازنة العامة.
 - بسياسة نقدية تدور حول خفض سعر الفائدة.
- بسياسة تجارية تدور حول خفض سعر الدولار الأمريكي بالنسبة للعملات الأخرى، لتخفيض أثمان صادراتها.

- بسياسة تجارية تدور حول الاستيراد الكبير، خاصة في سلع الأجور (١٥٠).
 - بسياسة اقتصادية ذات طابع ربحي:
- تشجيع الاستهلاك الداخلي: وهو ما يعني الحد من الادخار والاستثمار.
- محاباة استهداف سكان الولايات المتحدة الأمريكية تحسين مستوى معيشتهم دون أن يتلازم ذلك مع زيادة مساوية في الإنتاج العيني.
 - بسياسة اقتصادية يساندها رأس المال المالي الأمريكي:
- أحيانًا بالتطبيق الجبري للقانون الأمريكي على الأجانب في مجال التبادل الدولي.
 - وأحيانًا باستخدام القوة الحربية.
- السياسة الاقتصادية للدولة الأمريكية لم تكن نيوليبرالية حقيقية إلا في مجال استهلاك الخدمات حيث ترك الأمر لقوى السوق تساندها سياسة الدولة.

٣- موقع انفجار التعبيرات المالية عن الأزمة، سنوات ٢٠٠٠

- الموقع، الاقتصاد الأمريكي غني بالفرقعات المالية: التوترات والانفجارات خلال سنوات الـ ٢٠٠٠.
- بعد انكماشات سنوات ۱۹۸۲، ۱۹۹۰. يتحقق الانتعاش الاقتصادي بفضل دفعة معجزية لتكنولوجيا جديدة تسمى تكنولوجيا المعلوماتية: أربع سنوات

⁽³⁰⁾ Subsistence-level wage goods سلع الأجور في تعريف المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد الرأسمالي (ريكاردو وآدم سميث): هي الحد الأدنى من السلع الاستهلاكية الضرورية لإعاشة القوة العاملة لضمان استمرارية عرض قوة عملها كسلعة في سوق العمل، وتجديد القوة العاملة عبر التناسل العائلي.

من التوسع في السوق المالية (من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠) ثم انفجار في ٢٠٠٠، تبعه انكماش في ٢٠٠١ مع انفجار «فقاعة الإنترنت».

انكماش عام ٢٠٠٠ يكثف أزمة البورصة وهنا يتدخل البنك الفيدرالي لتشجيع الائتمان: توسع الاستهلاك والسوق العقارية لكن مع انكماش في الإنتاج العيني. المشروعات غير المالية لا تستجيب لنداء البنك الفيدرالي: الاتجاهات السلبية في الزمن الطويل تبدأ في الإعلان عن نفسها. مشروعات الإنتاج المادي إذا اقترضت النقود لم تعد تستثمر على الأراضي الأمريكية فهي تخوض معركة أقل صعوبة: معركة الاندماج بين الشركات أو شراء أسهم الشركات الأخرى، أو شراء أسهمها هي نفسها. البنك الفيدرالي يخفض سعر فائدة إقراضه للبنوك إلى مستوى جد منخفض. وهو ما يصبح سلبيًّا إذا أخذنا في الاعتبار معدل التضخم. لكن مشروعات الإنتاج العيني تستمر مع ذلك في عدم الاستجابة، بينما يسرع القطاع المالي في استغلال الموقف: بتقديم القروض للأفراد:

- بعد عام ٢٠٠٠، يتوقف الاستهلاك الذي كان قد وصل إلى مستوى عالٍ جدًّا، عن الزيادة بمعدل يفوق معدل الإنتاج الكلي. هنا يتدخل البناء الذي جاء يحمل علم الاستفادة من ائتمان رخيص الثمن. ويصبح هذا القطاع في توسع شديد بسبب ارتفاع أثمان العمارات السكنية والمهنية.
- الطلب على المساكن يشغل، لأسباب تاريخية سبق تبيانها، في مجتمع يتكون، بعد أن مارس الإجهاز شبه الكامل على السكان الأصليين في القارة، بأفواج من المهاجرين، القادمين من «العالم القديم» طواعية أو إبعادًا، نقول إن الطلب على المساكن يشغل مكانًا خاصًّا في موازنة الأسرة الأمريكية وفي الطلب الكلي للاقتصاد الأمريكي، و نكرر:

- لأسباب تاريخية، في مجتمع يتكون، بعد أن مارس الإجهاز شبه الكامل على السكان الأصليين، بقصد أو بدون قصد، من أفواج من المهاجرين، القادمين من العالم القديم، طواعية، أو إبعادًا، نقول في هذا المجتمع أول، بل أهم همزة وصل بين الإنسان والمكان، همزة وصل تعطي للمهاجر الإحساس بالاستقرار والأمان، هي المسكن.
- يزيد على ذلك، مع ارتفاع مستوى دخل العائلة تميل إلى تحسين شروط حياتها، غالبًا للحصول على شروط أحسن للسكن، بشراء نوع آخر من المسكن.
- في ظل الميل التصاعدي لأثمان المساكن يمكن أن تفكر العائلة في بيع المسكن الحالي لكى تُكوّن لنفسها قدرًا من رأس المال النقدي وتشتري مسكنًا بديلًا عبر الاقتراض.
- على هذا النحو يكتسب طلب العائلات الأمريكية على السكن أهمية كبيرة نسبيًّا في الطلب الكلى للاقتصاد الأمريكي.
- هذا الطلب يمول عادة بواسطة الائتمان الذي تقدمه البنوك العقارية. ولكن العائلات تلجأ كذلك إلى هذه البنوك لتمويل آخر: تمويل جزء من الطلب على خدمات معينة: نفقات تعليم الأطفال والإنفاق على الرعاية الصحية، إزاء المستوى المتواضع للخدمات العامة في هذين المجالين.
- يمثل الطلب على المسكن وعلى هاتين الخدمتين ٤٠٪ من الطلب الكلي في الاقتصاد الأمريكي. هذا الطلب يسمح بتحقيق ثلث معدل النمو السنوي للاقتصاد الأمريكي.
- بالاندفاع نحو الربح المالي، بسعر فائدة منخفض جدًّا، تسرع البنوك المالية وبنوك الاستثمار في تقديم الائتمان لطلب العائلات على المساكن، إما

لسكناها أو لبيعها في تاريخ لاحق بهدف تكوين رأس مال نقدي عبر ارتفاع أثمان المساكن، نقول تسرع هذه المؤسسات، في ظل حمى من الصراع التنافسي بينها، إلى تقديم القروض السكنية دون أن تتشدد في طلب الضمانات الكافية للسداد (كالقروض المقدمة لعائلات توجد في موقف مالي مشكوك فيه، بل حتى لعائلات مجهولة من جانب النظام المصرفي)(٥٠٠).

- على أساس ديون ٦٠٠٠٠٠ عائلة تبدأ المؤسسات المالية، للإقراض والتأمين، في تركيم صكوك مشتقة (٢٠٠٠ لتصبح محلًا للمعاملات المضاربية بقصد تحقيق المزيد من «الربح الذي تسقطه الرياح» (٢٠٠٠). عدم القدرة على سداد القروض، مثارة جزئيًّا بارتفاع أثمان الطاقة والمنتجات الغذائية (وربما كذلك نقص الطلب على المساكن الناتج عن الحد من الهجرة نحو الاقتصاد الأمريكي)، عدم القدرة هذه تثير انخفاضًا في أثمان المساكن. وبسرعة شديدة يتفجر النظام المالي لأزمة مبنية، ولو من بعيد، على أساس اقتصادي في إطار أزمة هيكلية ممتدة زمنيًّا.

The super-prime credit. (00)

Derived securities. (07)

⁽٥٧) فالرياح لا تأتي دائمًا بما تشتهي السفن!

البديل لخاتمة

في كل حال ألف ألف احتمال.

بالنسبة لنا تبلور الأزمة الحالية للاقتصاد الرأسمالي الدولي باعتبارها الأزمة التاريخية العامة لطريقة الإنتاج الرأسمالية. ابتداءً من دراستنا هذه هنالك عدة سيناريوهات ممكنة، نقتصر على اثنين منها:

- (١) ترك الموقف الحالي لمزيد من التدهور، حتى مع إجراءات إنقاذ، حينئذ تقدم طريقة الإنتاج الرأسمالية نفسها كالرجل المريض للقرن الحادي والعشرين.
- (٢) مزيد من البؤس النسبي والمطلق لغالبية سكان العالم: مزيد من انعدام الأمان للأقلية الحاكمة. مزيد من العنف: من مناطق النزاعات المسلحة، إلى حروب محلية وإقليمية، إلى مجازر على مستوى غير محدود، إلى انتهاكات غير مسبوقة للبيئة (٨٠٠): كُرتنا الأرضية مهددة، فيزيقيًّا واجتماعيًّا، بخطورة. الرأسمالية لم تعد تمثل نظامًا، فبناؤها يتهاوى.

تنشيط المطالب الشعبية. العمل من أجل أن يتحول الوعي الاجتماعي إلى وعي سياسي يدفع إلى التنظيم، ومن التنظيم إلى الأداء، ومن الأداء إلى التغيير: النفي التاريخي للمجتمع الرأسمالي نحو مجتمع إنساني بحق.

⁽٥٨) انظر بالنسبة لانتهاكات البيئة في محافظة الإسكندرية التي يثيرها نمط التوطين الصناعي في محافظة الإسكندرية: شادي دويدار، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق، جامعة طنطا، عام ٢٠١٩.

الجزء الثالث: في الفنون (العمارة نموذجًا) والأدب المقارن والعام



الفصل السادس

تأملات حول روائية المكان: حوارية لا تنتهي

د. راسم بدران

المعماري الأردني الفلسطيني

مقدمة كاتب الدراسة للطبعة العربية

هذه قراءة للمكان عبر الزمان، تبدأ مسيرتها بالبحث والتحليل للمكونات العمرانية، وذلك لمقاربة الطبقات المتراكمة من جوانبها المادية والروحية، مجسدة معايشة الإنسان المتغيرة لهذا المكان.

وهي علاقة مركبة تتجدد من خلال تفاعل الإنسان مع معطيات محيطِه، ولهذا لا بُدَّ أن نأخذ بعين الاعتبار مجمل الخواص البيئية، والثقافية عند معالجة الحيز المسكون، ومقارنته بنماذج شبيهة ومخالفة، للتعرف على جوهره، الذي قد يضمن استدامته بما يقدمه من مقومات تساهم في جودة الحياة الإنسانية.

تولد هذه العلاقة صورًا سردية بديلة لأنماط تقليدية مألوفة، فتظهر ثنائيات تحكي تأويلات جديدة لوظائف نمطية متوارثة، كأنْ يكون البيت قرية صغيرة، والمشفى دارًا للشفاء، والجامع حيًّا سكنيًّا، والمجمع الإداري مُنشأً ثقافيًّا تفاعليًّا، والسوق متحفا للمشهدية العيانية، والمطار شارعًا في التجارة العالمية. وهكذا تتوالد الحكايات بتحرر المصمم من القراءة الاستاتيكية لمفردات المكان، وتخاطب من يشغل المكان، لتحرره من نماذج تقيد خياله، وتحفزه كي يسهم بتفاعله الذي يثري خبرة المكان، لتحرره من نماذج تقيد خياله، وتحفزه كي يسهم بتفاعله الذي يثري خبرة

الإنسان المعيشية، بشغفه في مكان بعينه، لدرجة امتلاكه، ولو افتراضيًّا. مما يُحيي ذاكرةً لها قابلية التجدد والتفاعل مع المتغيرات.

إن محور العلاقة التي سبق ذكرها يدور حول علاقة الكتلة بالفراغ، وما يشغلها من خاص وعام، كل هذا ينشّط البعد السردي ومتعلقاته بالأنساق الكونية، الحسي منها والروحي. لتبقى سارية كالروح من جيل إلى جيل.

إن مهمة المعمار توليد خطاب قيمي، ينشّط حساسية المتلقي لمفردات الكون، بكلياته وجزئياته المادية، والتي تحتوي مضامينها قيمًا إنسانية روحية، ليتفادى ما هو شائع اليوم، من إقحام تشكيل لا يحمل بَصمته الشخصية في المكان، الأمر الذي قد يلغي الكينونة الإنسانية ودورها الفاعل في تشكيل الفراغ، وهو أمر يؤصل للفوارق الاجتماعية والطبقية التي تسهم في تفتيت المجتمع.

ولتبيان هذه العلاقة سأعرض لسرديات بعض المشاريع التي تمّ تنفيذ بعضها، كمشروع الجامع الكبير، وقصر الحكم في الرياض، إن الهدف من إنشاء هذا المشروع هو إعادة إحياء الوسط التاريخي للمدينة، وبالأخص المنشأة الدينية المتمثلة في جامع الإمام تركي وقصر الحكم الذي تهدم بسبب عوامل الطبيعة.

يهدف التصميم إلى إعادة الذاكرة لهذا المكان بمنشآته الدينية والإدارية وبمنهج يراعي متطلبات العصر التقنية والوظيفية والاجتماعية، متفاديًا عملية النسخ لما هو قديم بأسلوب يعكس روح عمران الموقع.

أجريت أبحاثًا حول أنماط الفراغ الموروث وتفاصيله المعمارية والتقنية الحرفية، وكان لها دور أساسي في صياغة عناصر الحيز العمراني. ولهذا نقول بأن مشروع الجامع الكبير وقصر الحكم أنشأ بيئة تكوينه للنسيج العمراني، من خلال تعدد الفراغات

العامة، التي أثْرت وسط المدينة التاريخي، وغيرت من سلوك سكان المدينة، لأنها شكلت متنفسًا اجتماعيًّا وبيئيًّا لساكنيها.

لقد كان المنتج عنصرًا فاعلًا في تغيير سلوك المدينة، إذ أصبح الجامع مدينة، وقصر الحكم أصبح مدينة داخل مدينة، مما يوحي بصورة تستدعيها الذاكرة من المدينة الطينية القديمة للرياض.

سأتابع السردية في مشروع مركز الملك عبد العزيز التاريخي، وهو مجمع متحفي أنشئ في الوسط الإداري السياسي القديم لمدينة الرياض، يتضمن المشروع بعض المنشآت الطينية المرتبطة بالإدارة السياسية للمملكة، والتي تم ترميمها وإعادة توظيفها لأغراض متحفية.

إن ما يميز هذه المنشأة أنها كانت تتمحور في البدء حول أطروحات تبنت فكرة البناء المعماري الصلب الذي يخل بالنسيج العمراني القائم، ويساهم في تفكيك هذا النسيج لعدم احترامه السياق العمراني.

كانت مداخلتنا تفكيك هذه المنشأة لتتحول إلى منظومة عمرانية تشمل بعض الأبنية الطينية التي أعيد ترميمها وتوظيفها لخدمة الوظائف المتحفية والتعليمية والخدمية، فأفرز المنتج مدينة حدائقية تجمع بين المعرفة والتسلية مما جعلها مقصد السكان في الرياض لما تزخر به هذه المنشأة من تنوع معماري يثري ثقافة الزائرين من خلال صور متجددة حول فهم قيم الإرث العمراني وترسيخه في ذاكرة الزائرين من خلال ما يتخللها من جودة الأحيزة المفتوحة المختلفة الزاخرة بمنظومات حدائقية متنوعة في أنساقها ومتأقلمة مع البيئة الطبيعية الزراعية لهذا الإقليم الصحراوي بحيث أصبحت مسرحًا للاحتفالات الشعبية والمناسبات الدينية والرسمية، محققين الأغراض المرجوة من علاقة المنجى الثقافي في سياق التسلية التفاعلية.

ويعتبر مشروع حي البجيري وتطويره في الدرعية، في شمال مدينة الرياض، استئنافًا لنفس السردية، فقد تميز الموقع بمجاورته لحي آخر من أحياء الدرعية، حي الطريف، الذي سجل في قوائم التراث العالمي، وهو الموقع الذي شهد ولادة عائلة آل سعود، المؤسسة للمملكة العربية السعودية. وقد كان حي البجيري مقرَّا للإمام عبد الوهاب والعلماء. لقد أقرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بربط التسلية والاستجمام بالثقافة التاريخية والإيكولوجية للمكان، فهو امتداد وادي حنيفة الشهير.

لذا تكون المشروع من شق ريفي زراعي لأغراض التسوق وخدمة الزائرين مراعيًا جزئيًّا آثار الحي الطيني القائم، والذي تهدم بحكم عوامل الزمن لينتهي المطاف بالمنشأة الأهم التي شيدت حول المسجد القائم للإمام عبد الوهاب، لتشغل المقر الرسمي لوزارة الثقافة، إلى جانب المتحف الإسلامي والمكتبة. وبسبب حساسية الموقع الأثري في مقابل حي الطريف، كان لا بُدَّ من تجسيد العلاقة السياقية لهذا البناء بما يحيط به، لذا دفنت الواجهة الأمامية الضخمة المقابلة لحي الطريف في الأرض، مما أتاح للزائر إمكانية السير على أسطحه المائلة، والاستمتاع بالعلاقة البصرية التأملية لهذه المنشأة الطينية المقابلة له.

لقد أدى هذا التطوير في الجانب الاجتماعي للمنشأة، إلى تطوير كامل لعمران المنطقة، لتكون نموذجًا لتجدد الرؤية التراثية بشكل معاصر.

ولكي نضمن ديمومة هذا التطوير العمراني أضفنا للمنشأة الثقافية التي تحيط بالجامع صومعة ذات نمط حداثي دلالة على أن موقع هذا المسجد لا يمت بصلة لعمارة المسجد، إنما يشكل علاقة قصصية مع بعض الأبراج القديمة التي تحيط بالدرعية القديمة بأحيائها السابقة الذكر وكأنها إشارة إلى استبدال المسجد القائم بآخر متطور في طرح صورة متقدمة لجامع المستقبل الذي يجاري المتغير الثقافي والاجتماعي.

يمكن القول إن التطرق إلى المشاريع الثلاثة المنفذة سابقة الذكر في مدينه الرياض إنما يهدف إلى توضيح محفزات السرد الروائي للحيز ومدى قدرته على التطور، والتأقلم مع المتغير الزماني لمقومات المكان مما يثري مناحي الإدراك لعقل المتلقي وينشط بدوره ملكات التأليف الروائي لديه لتصبح جزءًا من ذكرياته الحية لأنسنة عمرانها المتفاعل اجتماعيًّا وثقافيًّا مع الإنسان، مثرية مشاعره الروحية.

إن الحوافز التي تدعو الإنسان لتأليف روايته عن مكان بعينه، تتولد في حيز عام يتخلل الكتل المعمارية التي تحوي الخاص في حياة الإنسان. إن الفضاء المنفتح على العام ينشط مجمل الحواس الروحية، والعقلية، والجسدية، وتنقل الخاص المهيمن على حياة الأفراد إلى مأوى آخر هو العام الذي يتفاعل من خلاله مع مكوناته الاجتماعية والبيئية.

هناك مشاريع أخرى لم تنفذ، ولكن تشكل بمنهجها التصميمي تجسيد التأليف القصصي للمكان الذي بدوره ينشّط ملكات الرواية السردية للمتلقي وتفاعله الحي معه منشطة لملكات الاستيعاب الممتع والمتفاعل مع القيم والمعاني الكامنة التي يجسدها الحيز العمراني ماديًّا وروحيًّا. يتجلى هذا بوضوح في مشروع المسابقة العالمية لتصميم متحف الفن الإسلامي في الدوحة، والذي تميز عرضنا فيه لكونه أكد هذا التأليف القصصي لمورفولوجيا التكوين العمراني لهذا المتحف من خلال إعادة السرد التاريخي للموقع الذي كان في السابق جزءًا حيويًّا لمدينة الدوحة التاريخية التي اختفت معالمها بحكم عامل الزمن فجسدت بنية المتحف أشباه عمران مدينة معاصرة أنشئت على أنقاض أحد أحياء مدينة الدوحة القديمة التي ثبت وجود آثارها في الموقع المقرر لبنية هذا المتحف. بافتراض أن إحياء هذا النسيج العمراني المندثر لهذه المدينة العتيقة هو البيئة المناسبة والمثرية برسائلها الثقافية والروحية لاحتواء مقتنيات المتحف.

الترجمة العربية لنص الدراسة التي ألقيت في المؤتمر (*)

تنبع روائية المكان من الخبرة الواقعية بالمكان في علاقته بطبقاته المتراكمة حيث يسعى العقل الجماعي من خلالها للإفصاح عن خصائصه المضمرة بواسطة عمارة متناغمة مع محيط بيئتها. هذه قراءة لعملية دينامية عبر الزمان تبدأ بالبحث والتحليل المتطلع لمقاربة الجوانب المادية والروحية للمكان.

يُفضي بنا هذا البحث التحليلي لصياغة روائية للأحداث التي مر بها المكان، والتي يعبر عنها ماديًّا بتلك الكيانات القابلة للسكنى. وما هذه الرواية إلا نتاج متجدد لتعايش الإنسان والمكان في تعرضه المستمر للتحول والتغير. كما يمكن إدراك هذه العلاقة من خلال استيعاب الأطر التي تسهم مباشرة في منهجة المكان، والتي يمكن تفصيلها على النحو التالي: أ- عناصر التصميم (المؤلفة من المكان، والإنسان)، ب- توجهات التصميم.

عناصر التصميم

عناصر التصميم هي الأبعاد الأولية القابلة للاستبصار، والتي يمكن بالتصدي لها استيعاب شبكة التعايش بين الخصوصيات التي يسكنها المكان عبر الزمان، وذلك عبر سلوك البشر كلُّ في سياقه الخاص الذي يفصح عنه الإنسان تبعًا لسياقاته المعيشية. وذلك كله في تمفصل مترابط يحافظ على الفهم العميق لثقافة الذات واستمراريتها بيئيًّا. وهو ما يمكن أن يوضع في سياقه كما يلى:

^(*) ترجمة محرر الكتاب.

المكان

"المكاني" في اللغة العربية يعبر عن القابلية بإزاء المكان. وهي صفة جوهرية في الطبيعة باعتبارها نتاج تفاعل الإنسان المستمر مع دينامية أوضاعه الخاصة والعامة. وهو ما يصور على نحو مقارب له عن طريق المغريات المادية، والروحية، والذهنية التي تسهم في تفعيل كل من البنيات الاجتماعية الحضرية. تلك البنيات التي تترابط عبر الأحداث الاجتماعية التلقائية غير المبرمجة التي تظهر على السطح عن طريق مراتب البشر المكملة لها. وهي التي تفضي في نهاية المطاف لما يمكن استيعابه باعتبار الفضاء تعددًا للأماكن يسترعي وعي الإنسان.

هذا الوعي العضوي بالفضاء المعماري في معناه المكاني أساسي وإنساني بامتياز، يضاف إليه منظومة القيم الفردية (الحلزونية)، وهو مختلف عن ذاك الرقمي (الإقليدي) الذي ينحو لتكريس التكرار الهندسي. من هنا فهو ينظر إلى الخصوصيات (بما لها من شروط تاريخية، وبيئية، ومناخية، وعادات، وتقاليد، وقيم متوارثة، ودين، ولغة) في تطورها بكافة جوانبها عبر الفضاء المكاني مع تحولات المجتمع التي لا نهاية لها مما يبعث الوعي بقدسية عبقريتها، تلك العبقرية التي يمكن متابعتها، والتمسك بشفرتها الوراثية في تحولات ذلك الفضاء المعماري.

من هنا، فحين يفقد هذا الفضاء خصوصيته التي تميزه عن سواه، يصبح مجرد موضع وظيفي ينظر إليه من خلال بعده النفعي الذي يمكن استنساخه ونقله من مكان لآخر بحيث يصبح مجرد سلعة استهلاكية تفتقر لأية علاقة حميمة سواء بالنسبة لمستخدمها، أو لسياقها، مما يفقدها استمرارية تراثها الحي الذي يمتد ويتطور عبر خبرة الأجيال به، ومن خلال ما يضفيه من جماليات عضوية على حقبتهم التاريخية من خلال بناها المعمارية.

من هنا فالتجدد المستمر للعمارة عملية لا تنتهي من إعادة تتبع لتلك العلاقة المركبة، وذلك التفاعل بين الإنسان والمكان مما يتخلق عنه محيط معماري يحمل معنى الموروث، وينتصر على التدخل التكنولوجي الذي يستحيل معه المكان لمجرد غلاف لحوائط صلدة يخبرها البشر عمليًّا، وإن كانت أبدًا لا تعاش من خلال قيم الزمان.

لذلك فلا مناص من الانتباه كل الانتباه للخواص الجغرافية، والطبيعية، والمناخية عند مواجهة الفراغ المعماري، بالإضافة لمقارنته بالنماذج الشبيهة التي تسكن ذلك الروح الملغز، وتولّد في الأعماق تعريفًا للمدينة يتجاوز المحسوس من خلال إضافة الشفرة الاجتماعية الخاصة بالمكان.

الزمان

الزمان حسب النظرية النسبية هو عامل متغير بالنسبة للوضع الثابت للمكان، حيث يصبح معادلة دائمة يصاحبها معادلات فرعية ومدخلات تسهم في تعريف المخرجات المستقرة بينما تتعرض للتداخلات التقليدية للعادات، والموروثات، وما عدا ذلك من مختلف العوامل المثيرة للتهكم على مدى الزمان، ذلك الوسيط غير الملموس، وإن أمكن إدراكه.

الزمان ثابت متغير

الزمان على مدى مفهوم النسبية متغير بشري غير ملموس يخضع لتبدلات مستمرة. وهو على قدر عالٍ من الأهمية بالنسبة للعمارة بوصفه أحد أدوات القياس التي تعكس قيمًا تتعلق بالبنيات الاجتماعية، والسياقات الثقافية، بالإضافة لكونه

وسيطًا لقراءة التفسيرات البشرية المفعمة بالحيوية، وذلك عن طريق التغير المستمر للزمان.

كما يمكن أن يتداخل معه درس الوعي بالأحداث والوقائع التي يمكن أن تسهم في تغيير خصائص المكان، بالإضافة لما يجدّ عليه في المستقبل من مؤثرات (كأنماط السلوك)، والحفاظ على الاستمرارية من خلال مكانية الزمان. وبالتالي ففهمنا للزمان في رقميته - الاستاتيكية... ذات الأبعاد الكونية الدينامية يشكل وسائلنا في تعريف الفضاءات، إذ إنه يلعب دورًا في تغيير تصميمات الفضاء، خاصة ما كان منها ذا حساسية خاصة تشمل مختلف المرافق المادية والروحية، كما أن بفضله تنحت الأحداث المتكررة في الذاكرة مما يُفضي لنشوء حضرية المجتمع بما تتميز به طبيعتها الكونية من تنوع(۱).

الإنسان صانعًا ومشكلًا لمحيطه(١)

الإنسان بما يتميز به من حيوية، وبما يتبدل فيه دوره ما بين مؤلف ومبتكر، ومستقبِل لما يؤلف ويبتكر، قادر على صنع الأحداث بينما ينظر لما ورثه من خبرات من منظور مستقبلي صائعًا بذلك مدركات (معاني) جديدة يعبر عنها هنا والآن. وهو ما يمكن تأصيل تصوره عن طريق تحليل الأنساق الاجتماعية، والثقافية، والبيئية

⁽۱) هذه الرؤية المحض «فكرية» للتكوين الحضري عبر التاريخ ربما كان يستكملها التفسير الاقتصادي السياسي لظهور الحضر باعتباره يمثل في أشكاله الأولى مركزًا لتسويق الفائض من الإنتاج الزراعي في الريف، وما يترتب على ذلك الفائض من إمكان تبادل منتجات المحاصيل في المجتمع الواحد وبين مختلف المجتمعات. (المترجم).

⁽٢) نشأ مفهوم «الإنسان صانعًا لحياته» وضابطًا لإيقاع بيئته في القرن الرابع عشر مع صعود الرأسمالية التجارية، أو ما يسمى عصر النهضة في إيطاليا، ويعبر عنه باللاتينية بمصطلح Homo Faber. (المترجم).

التي تلعب دورًا في تشكيل المسلك الذهني للفرد وأدائه، فضلًا عن أثرها على التوجه الفكري الذي يسهم بدوره في صياغة المكان، وما له من متطلبات مادية، بما يمكن أن ندعوه: شاعرية المكان.

من هنا فسعي الإنسان للاستمرار في عملية البناء، بما لديه من صور ذهنية، وشروط مادية، يعد طريقة لتحقيق حيز حيوي وحميم في إطار بنية الحضر التي تولد دينامية بشرية حضرية تلعب على الدوام دورًا منشّطًا لشطر من الفضاء العام.

ويمكن اعتبار عناصر التصميم المشار إليها عاليه بمثابة العمود الفقري لتناول التصميم في إطار معادلة أكثر توازنًا بحيث تجمع بين كل من الخطابين المادي الحسي، والروحي غير المادي بما يمكن تجسيده عن طريق الوسيط البصري لطرق تناول التصميم.

منهج التصميم

يمكن وضع عناصر التصميم السابق ذكرها في إطار منهجي يتيح لنا تقديم صورة سردية تعايشية يفضي إليها الحدس، وإن أمكن الوقوف عليها بأدوات علم الإشارة. ومن ثم يمكن تصنيفها إلى كل من التعايش، والروائية الموحية، والحدس.

التعايش في تناغم

يستدعي مصطلح التعايش مفهوم «فضاء الاحتمال» بين مختلف الظواهر في ظل فترة زمنية محددة، وفي إطار فترات زمنية مختلفة بحكم أبعادها المادية والروحية. وهو ما يستدعي أحداثًا بشرية حضرية تسهم فيما تتمتع به من ترف ورخاء، كما تعيد قراءتها من جديد. هذا في الوقت الذي تتعايش فيه خصائص المكان بما يعمها من

تعريفات بيئية، سواء كانت مادية، أو روحية، فضلًا عن ارتباطها بالزمان في تنوع أبعاده التاريخية، والثقافية، والاجتماعية. كما يمكن لهذا التعايش أن يستوحي من خلال شاعرية السرد كأداة تفسيرية يقوم الإنسان بتوليدها وتنشيطها في غمار بحثه المتواصل عن صيغة للتعايش، أو التجاور بين الظواهر في كلياتها وتفاصيلها في آن. من هنا ففهم العناصر الكونية لماديات المكان على مر الزمان يمكن أن يعوق المُلاحِظ أثناء عملية البحث والتحليل عن إدراك التعريف الأيديولوجي للتعايش.

الروائية الموحية

هي مقاربة لجوانب المكان المادية والكوكبية في تداخلها وترابطها مع الأخذ بالاعتبار كيفية تشكيلها من خلال التحليل العكسي لدراسة الحالات وتطبيقاتها. وهي تبدأ باستقصاء تحليلي للظواهر الطبيعية، والجغرافية، والبيئية للمكان، بما في ذلك دراسة شاملة للحلول المعمارية بمكوناتها المورفولوجية، والبيئية. وهنا تسعى هذه الدراسة التحليلية للتعرف على ما ينعكس في التقنيات المحلية، وما اتصل بها من حرف يدوية، ومنتوجات اجتماعية، وسلوكيات ثقافية، وتقاليد موروثة. هذه القراءة المبدئية تمثل محاولة لتحديد مكونات المكان وشروطه، كما يمكن أن تطبق على ما يشابهها من المجالات الثقافية والبيئية.

مثل هذه القراءة التحليلية تفضي لرواية مختزلة تصبح فيها البنية (المعتمدة في عملية القراءة) دومًا محط بداية فورية تعكس بيان تنبؤ جديد يتولد عنه عروض تتجسد معماريًّا. وهي حالة فيزيقية غامضة تتمخض عنها مشاعر مختلطة، فضلًا عن أنها تدفع ملكة الاكتشاف، وإعادة قراءة الظواهر المحيطة مما يفضي لتواصل الإبداع التراكمي عبر الزمان.

إن ما نقوم به من تنسيق لذلك الناتج الفيزيقي هو عمل لا ينتهي، كما أنه يختلف عن أي نسق إقليدي (يمضي في خط مستقيم على نهج العلوم التقليدية (٢))، فضلاً عن كونه عرضة لكافة الاحتمالات والقراءات (العلوم الجديدة التي لا تمضي في خط مستقيم). من هنا فمن أجل تحديد المتغيرات (دينامية الذهن البشري)، يلزم ربطها بالزمان والمكان. فالعقل البشري يحقق جوهره، ويقوم بتعريفه ليحيط بالواقع على نحو شامل. هذا الجوهر محصلة عملية ذهنية متواصلة، ولتأمل حقائق العلوم وظواهرها الطبيعية بما يتولد عنه فضاءات تبدو مألوفة وحميمة. ويترتب على المدخل لفهم طريقة الأداء سردية ثنائيات متعارضة (مثل: المستشفى في مقابل الترفيه، والمتحف مقابل التجارة، والحكومة مقابل مراكز الثقافة، والجامع مقابل المسكن). فهي إعادة قراءة لأحداث نمطية من صنع الإنسان على نحو مختلف، وهي في ذات الوقت بناء يعيد تعريف تكويناتها. هذا الناتج المألوف الذي يعكس تناغمًا، وتنوعًا غير متجانس لما يتكرر، إنما يولد فضاءً بشريًّا يراعي أبعاده، كما يراعي العام والخاص في كليته ومختلف يتكرر، إنما يولد فضاءً بشريًّا يراعي أبعاده، كما يراعي العام والخاص في كليته ومختلف أجزائه. من هنا تتبدى دلالة الفضاء وألفته التي تدعونا لنملاً، ونجبوه.

الحدس

الحدس سبيل للإحاطة بالواقع على نحو شامل، بدلًا من التعرف عليه في علاقاته الجزئية، حيث يصبح بذلك سمة مميزة لفهم الحياة (من خلال حركتها وتغيرها المستمر) بينما يستشعر غير المتجانس، والمتواصل، والمتداخل، وما يستعصى على التنبؤ به.

⁽٣) السابقة على نسبية القرن العشرين، بما في ذلك نظرية عدم التحديد لـ «فرنر هايزنبرج»، وبالطبع للنظرية النسبية لألبرت آينشتاين. (المترجم).

الحدس عملية تنشيط للذات من خلال تعايشها مع المكان وأسراره بينما تختبر الأحداث.

هذا الحدس معرّض للمزيد من احتمالات المكان وظواهره. ولفهم هذه الظواهر يتعين توجيه أسئلة كالتالي: مَن أنا، وأين أكون، وفي أي توقيت، وفي أي سياق، وكيف؟

الحدس من خلال طرح سؤال الماهية

هو المحتوى النفسي والروحي الذي تحتويه ثقافة المكان بما لها من تمايز وعمومية في إطار بنية فسيفساء ثقافية تتجلى عن طريق سلسلة من الرؤى البنّاءة. وذلك بدءًا بالعلاقة الروحية الخاصة التي تربط الإنسان بخالقه حيث تتجلى في عبارة تربط المعنى بالقيم، وبالصفاء، والجمال من خلال رباط يحوي مستويات من التأمل في الكون بكلياته وجزئياته. هي العين الثالثة التي تقابل بين الظاهر والباطن حيث يتناغم كل من الماكرو (النطاق الواسع الكبير)، والمايكرو (الكيان الصغير المحدود) على مدى عملية تتحول فيها الصورة البسيطة المجردة إلى كتلة ذات حجم ملموس، ومن ثم إلى حوار بين المسطح، ووسائط الفضاء المكاني. هكذا تتحول الطبيعة الحيّة إلى تعبير يربط بين المعنى، والصفاء، والجماليات بالإضافة إلى احتفاء بتحول الواقع إلى مجرد.

ثم إن الحدس طبيعة كونية تضيف إلى المحسوس القريب شعورًا بالقابلية للتحول والتغير، وللبعيد بما يستلهم ما وراء الطبيعة. فهو كالطاقة التي تستثير الذكاء البشري، وملكة الإدراك وتنشطهما بما يبعث في الحدس حوارًا مع تلك الطاقة (الضياء)(1).

⁽٤) يذكرني ذلك بالإحساس الغريب بطاقة الضياء التي غمرتني عندما شاهدت معبدًا مصريًّا قديمًا مقامًا في الدور الأول من متحف المتروبوليتان في نيويورك. (المترجم).

الحدس من خلال طرح السؤال: أين (في ثوابت المكان)؟

أما «أين»، فهو البحث في المقابل عن روح المكان، وعن أنماط السلوك (تلك القوى الخفية) التي تشكلها العوامل البيئية، والمناخية، والجغرافية الكونية في تشكيلة من الموحيات المتباينة، كأشعة الشمس في مقابل الظل، والخصوبة مقابل العقم، والرطوبة في مواجهة الجفاف، والسواحل مقابل السهول، والارتفاع، والانخفاض، والبارد، والدافئ، وتلك العلاقة الحميمة التي تجمع بين الإنسان ومصادر الحياة.

الحدس عن طريق السؤال: متى (متغيرات المكان)؟

هو سؤال الزمان وتطوراته التي يحكمها: ماذا، وكيف.

الحدس من خلال طرح السؤال التالي: ماذا؟

إنه فعل الوعي الذي يعرف المدخل للظواهر الكونية عن طريق الحوار الدائر بين المحسوس، وغير الملموس، حيث يكون الواقع والخيال الافتراضي في حالة من التقابل يتولد عنها الإبداع البشري في تشكيل أيِّ من الفضاءات.

بينما يرث هذا الجيل توجهًا تتزامن فيه المشاركة الجماعية، والانطواء على الذات، تظل الأزمة بين التقليدي والعصري قائمة، كما نلمس تعايشًا بين الحرف اليدوية والتكنولوجيات الحديثة في غمار التحول من السياقات الريفية إلى الحضرية (٥).

كل ذلك في حوار متماسك يتولد عنه إبداع الإنسان لفضاءاته.

⁽٥) يصدق ذلك على أكثر مجتمعات الجنوب التي تمثل بلادنا العربية جزءًا لا يتجزأ منها، بينما لم يعد يمثل المجتمعات الغربية الحديثة حيث تغلغلت التكنولوجيات المتطورة في أريافها. (المترجم).

الحدس من خلال السؤال: كيف؟

هو المتغير في إطار الزمان، وهو حالة تتولد من خلال التفاعل بين من، وأين، وماذا، تفضي بنا لإضافات تتلاحق عن طريق التأمل. كما أنه يمكن التعرف عليها في كل من النطاق المتسع الكبير، والكيان الصغير الدقيق حتى تتجدد الحياة في السرد السياقي الذي يَخفُت الإحساس به في إطار المكان. فالبراح المتسع الكبير من حيث هو محيط بيئي متوارث تاريخيًّا، يمكن استيعابه على مدار الكتلة الاجتماعية ككل، كما يمكن مقاربته عن طريق نماذج الطرق، وعربات البيع والشراء، ولما يسفر عنه تشكيل الفضاءات الحضرية، وبواسطة الحوار بين النصب التذكارية وواجهات المعمار، ناهيك عما يطرأ على عناصر الحضر من تغيرات على مر الزمان.

أما الحيز الصغير المحدود فوجهته المباشرة فردية الإنسان بما في ذلك من إحساس بالمكان يستحيل فيه حائط الإعاشة لوسيلة اعتزال العالم الخارجي. من هنا نشهد ما تبوح به الأسقف شبه الكروية، وعلم البناء بواسطة موجات ترصد الأصوات، وتكنولوجيات العمارة، وما يتراوح في كل ذلك بين الوسائط الميتافيزيقية (متمثلة في القباب)، والفيزيقية (ماثلة في الحوائط).

هذا فضلًا عن أن الحوار الحدسي في إطار الحيز الصغير المحدود يمكن التطلع إليه من خلال الاجتهاد البحثي المفضي لتدخل الإنسان في المحيط البيئي، بما في ذلك معالجاته للظواهر المناخية (عن طريق أبراج وملاقف الهواء)، والسرديات المتمثلة في الواجهات المفرغة، والحدائق.

المحصلة

بالنظر إلى ما «أنجز» على مدى نصف القرن الماضي نتبين أننا صرنا نعيش الآن في مدن خاوية بنيت كما تبنى المعارض الموسمية المؤقتة. مدن فقدت طابعها الخاص، وصارت إلى زوال بحصم المشهد الحالي البائس للعمارة (٢)، وبحصم البيئات الحضرية الموجهة للاستهلاك في القرن العشرين. الأمر الذي أدى إلى اضطراب توازن الوجود البشري، وتحطيم القيم والذاكرة الإنسانية. ففي بعض أحياء المدن تهدم البنايات التي يقل عمرها عن عشرين عامًا، ليقام مكانها عمائر جديدة لا تخدم سوى مجتمع الاستهلاك على حساب التعايش السلمي والقيم الإنسانية. ولا ننسى في هذا المقام تهتك عبقرية المكان من خلال فقدان ذاكرته (٧).

لذلك يمكن أن ندعي على سبيل الفرضية العامة أن العمارة نتاج ثقافي (مَنْ)، وبيئي (أين)، وتفاعل للجوانب الاجتماعية يضيف لجوهرها، ويضمن استمراريتها.

من هنا فإني أرى أن مهمة المهندس المعماري لا تكمن في وضع بصمة أسلوبه الخاص مستنبطًا من خصائص المكان، إنما أن يسعى لتوليد خطاب لا يكف عن الاستقصاء، والتفتيش بعمق في أسرار المكان بحثًا عن أدواته، ووسائط استنطاقه.

⁽٦) يذكرني ذلك بحديث دار بيني وبين صديقي وزميل دراستي فيلسوف ألمانيا الأول "يورجن هابرماس" أثناء زيارته للقاهرة في عام ١٩٩٨ حول نقده لخطاب "ما بعد الحداثة" في كتابه الشهير الذي يحمل هذا العنوان، أنْ قال لي بغضب شديد: "انظر يا أخي إلى العمارة "ما بعد الحداثية" في فرانكفورت"، يقصد ما تبعثه من قبح وبشاعة، العمارة التي تدل على مدى الفقر الإنساني من خلال اكتناز الأموال على حساب الشعوب (البنوك الألمانية هي التي أنفقت على تشييدها). فهل علينا نحن العرب أن نمضي في ذلك النهج المخرب للحياة باسم التقدم والتحضر؟!!. (المترجم).

⁽٧) من ذلك أني عندما سألت عن «مكتبة الزيتون» التي نشأت ثقافيًّا بين جنباتها في نهايات الأربعينيات، وكانت تتوسط حديقة غناء في شارع دار السعادة بعزبة الزيتون، وتتبع دار الكتب، قيل لي إنها هدمت ليقام مكانها برج استثماري. ولم أتحقق من مدى صحة ذلك. (المترجم).

إنه الحيز الصغير بحساسيته وروحانيته في تعاشق مع النطاق الواسع الكبير بما له من معرفة كونية شاملة. وهذا هو ما تبحث عنه حضارة الإسلام بطبيعتها حيث تأخذ بالكل دون أن تهمل الجزء، إنما تقيم علاقة متماسكة بينهما.

الهدف من تقديم المشروعات التالية هو أن أعرض قضية الحضر من حيث هو جزء يستحيل إلى كل يتولد عنه نسيج نابض بالحياة، ويتحقق فيه التوازن بين الفكري، والمروحي، والمادي في إطار نموذج ثلاثي الأبعاد يفصح عن اللامحسوسات الميتافيزقية لمكان معين، وكيف أن البيئة المحيطة، بما لها من معايير حسية مستقرة، تمكنت من الإحاطة بالكيان الاجتماعي، والمسلك العطوف للإنسان. فلعل الإفصاح عن هوية المكان بصورة محسوسة يصبح علامة فارقة تفيد بثوابت لا تخضع للحس عبر الزمان. يضاف إلى ذلك حفاظٌ على التحول الحميد للمعارف والقيم على مدى ظواهر الزمان المتغيرة.

تعرض المشاريع التالية في المنطقة نفسها، وإن يكن في أزمنة مختلفة، الأمر الذي يتيح الكشف عن الراقات السياقية المستقرة في المكان. من هنا كان المدخل الملهم للحفاظ على الهوية في إطار تغير الزمان، بينما يحمل المكان عناصره الملهمة التي بمقدورها إعادة تعريف شفرته النموذجية.

حوار بين الجامع الكبير، والمركز التاريخي للملك عبد العزيز، ومشاريع الدرعية حوار على مدى خمسة وعشرين عامًا في الرياض.

الجامع الكبير في الرياض

يعد الجامع الكبير وما يحيط به من نسيج حضري جزءًا لا يتجزأ من التطوير التاريخي للرياض حيث يستهدف إعادة إحياء الرخاء الاجتماعي، والثقافي، والعمراني

لتلك المدينة. ولعله من المهم بمكان أن نسجل هنا أن الجامع القديم لا يحظى بما يشهد بصورة جلية على أنه كان بالإمكان أن يصبح مرجعًا لعناصر التصميم. ذلك أن صور الماضي بما تحمله من شواهد بصرية، وغير بصرية، ناهيك عن الإنشاءات المتوارثة في المنطقة قد لعبت دورًا أساسيًّا في قراءة وتكوين تحليلي لعناصر المكان سواء كان في نطاق الحيز الصغير، أو البراح الكبير في مسعى لتحقيق منتج معماري عصري.

المركز التاريخي للملك عبد الله بالرياض: متحف الدارة

على العكس من منهجية ومرجعية الجامع، فقد أكد المتحف بصياغته المعمارية الأثر الموروث من حيث هو بناء غير مكتمل يعرض أجزاء من حرف يدوية ثرية يستثير بها الذهن والوعي البشري بنهجه العصري. ويؤكد تصميم المتحف على ما يلى:

- النطاق الواسع الكبير (السياق).
- الحيز المحدود (مستوى الحساسية).
- الحيز البشري (اللجوء لاحتماء الذات بالجدران).
- المجتمع الحضري (بسياقه الواسع الكبير، ووحداته الأصغر المنطوية على ذاتها).
 - راقة المناخ (الواحة).
 - الإطار الثقافي (الذاكرة).
 - الإطار الدينامي (العضوي).
 - الإطار البيئي (الطاقة السلبية).

مشروع الدرعية في الرياض

هو ثالث المشاريع المنفذة في منطقة الرياض. وهنا تنطوي عبقرية المكان الثقافية والاجتماعية عن استمرارية ملموسة لموروث معروف. هذا في الوقت الذي أصبح فيه

هذا الاستيحاء محض ترجمة لذكريات وِجْهَتُها المكان، أخذت على عاتقها تحليل الشفرة الوراثية الموثقة في الأبعاد الميتافيزيقية للعقارات التاريخية.

أدركت هذه الشفرة، وأعيد تعريفها، وترجمتها عصريًّا بطريقة أبعد ما تكون عن التلفيقية بمدخل وجهته الحاضر، وإن احتفظ بثوابت الموروث، وبمنهجية أبعد ما تكون عن تنميطات علم الإشارة، إنما بإعادة تسجيل لتعريف معاصر يعتصم بالعلاقات الاجتماعية والعامة، ويعمل على استمراريتها بطريقة رسخت الحفاظ على المعتقدات الاجتماعية المتكيفة مع أي تقدم وتطور اجتماعي. وذلك كله في إطار هذا النموذج المحسوس ثلاثي الأضلاع.

فضلًا عن أن هذا المدخل يعتمد في المقام الأول على الفضاء العام بما يضمن استمرارية إعادة تشكيل تلك المنطقة ابتداءً من التجارة وصولًا للخدمات العامة. على أن أهم جزء في هذا المشروع هو ذلك الخاص بالمكتبة (بما تحويه من نسخ القرآن الكريم، وعلوم الإسلام)، الأمر الذي عزز قيمتها الثقافية من خلال هذا الجانب الروحي المتجاوز لأية ترفيه، والذي أضاف لذلك الفضاء، ومن ثم للمشروع ككل. وفي تعريف عمراني موجه للمدينة (باعتبارها مصدرًا للتراث)، كانت الساحة الرئيسية (سطح المكتبة) مائلة في اتجاه قرية الدرعية العتيقة لتستوعب الجمهور على نحو واضح مما يجعل منها فضاءً للتأمل والتفاعل الاجتماعي الذي يربط المشارك بقيم الماضي في إطار الحاضر (مولدًا بذلك روائيته الخاصة به).

وقد طبق منهج الأسقف المائلة على نحو أبعد من ذلك في مشروع صحوان الشريف الذي يعد مزارًا الشريف الذي يعد مزارًا مقدسًا لأحد الأولياء في باكستان.

متحف قطر (روائية شاعرية)

كان منهج استقبال الإشارات من آثار الماضي وأنقاضه، واللجوء لحل ألغازها من خلال قراءة تلك الإشارات عبر قصص ومرويات أكثر جلاءً في مشروع متحف قطر للفن الإسلامي الذي يؤكد على ما يلي:

(١) قراءة حساسة للموقع:

- قراءة ما يخفيه الموقع.
- الأشجار باعتبارها شاهدًا على النسيج الاجتماعي للموقع.

(٢) إعادة تعريف المعارف الثقافية:

- العلاقة الرئيسية بين الجزء وفضائه الكلي.
- توظيف الآثار المكتشفة كخلفية للمتحف في إطار حل عصري.
 - تغليف المادة المعروضة بأخرى غنية برموز التقوى والورع.

مشروع مدينة صنعاء

نهضت منهجية المشروع على ما يلي:

- (١) تحليل وتقييم الثقافة المحلية.
- (٢) وضع المخطط العام للمشروع.
 - (٣) تنفيذ المخطط العام.

(أ) درس تحليلي نقدي

(۱) المستوى الحضرى:

تبدأ هذه الدراسة التحليلية بمقارنة خصائص النسيج الحضري لصنعاء بتلك الخاصة بسواها من المدن العربية، كالقاهرة، والقيروان، مع تحديد الجوانب المختلفة والمشتركة بينها.

(١-١) الجانب الثقافي: تبين أن مركز المدينة سمة مشتركة بين كافة المدن العربية. وهو يتألف من الجامع الرئيسي، تحيط به مختلف الأنشطة التجارية، وأماكن المناسبات العامة، بما في ذلك الأحياء السكنية.

(١-٢) المفهوم الفراغي: المساكن في صنعاء متراصة عموديًّا حول البساتين كما هو الحال في المدن العربية الإسلامية حيث تتحلق الدور أفقيًّا حول الفناء الداخلي.

(٢) النسق المورفولوجي الجزئي للدور الخاصة في صنعاء (الحيز المحدود):

يرجع تبني التراص العمودي للدور في صنعاء لحاجة المجتمع البدوي للمنتجات الزراعية، أضف إلى ذلك الطبيعة الطوبوغرافية في اليمن حيث تحظى الرقع الزراعية بعناية واهتمام خاص ينم عنه حراستها بتحلق المنازل حولها.

(٣) أثر التنسيق الفراغي على التعبير العمراني:

(٣-١) العامل البيئي: يتميز النظام العمودي للعمارة بحساسية خاصة بإزاء الهواء الطلق خاصة بالنسبة لضوء الشمس والريح من خلال فتحات على أشكال وأوضاع مختلفة.

(٣-٢) النظام المعماري للفتحات:

- تأثير العوامل الكونية على أشكال الفتحات.
 - الرؤية.
 - الضوء.
 - التهوية.

(٣-٣) المسلك التراكمي لبنية الأسرة (النمو التدريجي) يعبر عنه عن طريق (شريط مزخرف) ورمز الخصوبة (قرن الثور).

- (٣-٤) النموذج الاجتماعي لتزيين واجهات الدور (القمرية) سائد على كافة المستويات بغض النظر عن التمايزات الاجتماعية.
 - (٣-٥) الأسلوب التكنولوجي نظم الصرف الصحي المكشوف.

(ب) التقويم الناقد (معالم الخط الإرشادي للتصميم)

- (۱) النموذج المورفولوجي للعناصر الحضرية: نتبين على المستوى الشامل العام نسبًا تتكرر فيما بين الكتلة والفراغ (حيث تشغل المجموعات السكنية ما لا يزيد عن ٣٠ إلى ٤٠٪ من مساحة الأرض)، وهو ما يفضي إلى التخطيط التالي:
 - عناصر على خط مستقيم.
 - شبكات على أنواعها.
 - عنقوديات.
 - فضاءات مفتوحة.
 - مكونات أساسية للعناصر الحضرية.

(٢) مبادئ التخطيط الحضري وخطوطه الإرشادية:

- أ) التنظيم العمودي للوحدات السكنية يتيح للدار توجهًا نحو الشمس والرياح.
- ب) التنظيم الأفقي للوحدات السكنية حول الفضاءات المفتوحة على هيئة بساتين وحدائق.
- ج) التنوع الأفقي لمختلف الوظائف في داخل المسكن يسمح بتغيير الطابق الأرضي من وظيفته كمخزن، إلى حظيرة للعربات والسيارات.
 - د) استجابة النظام المعماري المفتوح لمختلف الوظائف والحلول.
 - ه) تنفيذ مبادئ التصميم المعماري ومخططاته الإرشادية:
 - الإطار التخطيطي المنظم للتصور المقترح.

- التصور الفراغي ودلالته المتأصلة فيه وقيمه.
 - التعبير العصري تصورًا قائمًا على التراث.

مشروع الشامية في مكة المكرمة

مدخل حضري لمنطقة مكة المكرمة يستجيب للطبيعة الجيوفيزيقية للموقع. هذا بالإضافة إلى احترام السلوك الاجتماعي القائم عن طريق التخطيط لنسقه المجتمعي.

المشاريع المستقبلية

تلك التي تتعرض للهاث الأفقي الحالي وراء المعمار شاهق الارتفاع اعتبارًا واستيحاء للسياقات المحيطة.

- جبل حفيت.
 - مزولة دبي.

هذا المبحث إنما هو محاولة لصياغة معرفية فلسفية للمكان حتى لا تصبح مدننا أماكن مهجورة أشبه ما تكون بالقبور الرتيبة الخالية من الحياة، أو أن تصبح لكبار السن مصدرًا للحيرة والارتباك الذي يجعلهم ينتظرون نهاية حياتهم بفارغ الصبر، ومدنًا يشعر فيها الطفل والصبي بالضياع في عالم يفتقر للطمأنينة. وأخيرًا، كم من الجهود الجبارة بذلت كانسنة حياة الإنسان عن طريق التكنولوجيا، فهل نجحت؟! هدفنا يتلخص في البحث عن أماكن تتيح التواصل والتفاعل بين كبار السن والشباب حيث يحافظون على استمرارية تلك الأماكن عبر الزمان، ومن ثم الحفاظ على سرديتهم الخاصة بهم.



الفصل السابع

عمارة الهوية عند حسن فتحى وراسم بدران

د. جيمس ستيل

أستاذ العمارة بجامعة جنوب كاليفورنيا، لوس أنجليس

في عالم يبدو متجانسًا ويزداد فيه اختفاء الاختلاف، ثمة اهتمام متزايد بالتعبير عن الهوية الجماعية، وإن كان لا يحظى بالقدر الكافي من الاهتمام. يظهر ذلك الاتجاه في العمارة والتخطيط الحضري عند مجموعة مصطفاة من مصممي المحيط المعماري، كما يظهر في عدة أماكن وبشكل خاص في المنطقة التي كانت تعرف باسم الشرق الأوسط وأصبحت تعرف الآن باسم غربي آسيا لدى سكانها ولدى المراقبين المتعاطفين، وهو ما يؤكد الابتعاد عن جرينيتش كنقطة مرجعية، والاتجاه بدلًا منها ناحية بكين.

حسن فتحي وراسم بدران

بدأ المهندس المصري حسن فتحي ذلك البحث عن الهوية في تلك المنطقة عندما حاول تأسيس إطار مرجعي مختلف للعالم العربي الإسلامي يكون بديلًا للنموذج الغربي الخالص الذي طُرح عليه وهو طالب يافع بالجامعة المصرية، وكان الاتجاه السائد في مصر عندما تخرج فيها حسن فتحي في منتصف العشرينيات هو نموذج الباوهاوس، أو المنزل الغربي الحديث، وهو النموذج الذي ظل سائدًا حتى اليوم في تلك المنطقة في ظل نظام تعليمي يستلهم الحداثة الغربية، ويربطها في ذهنه بالتقدم.

وقد انطلق حسن فتحي في خطوات منهجية لبناء أو إعادة بناء ما يراه لغة معمارية مصرية أصيلة تعتمد على استلهام نماذج الماضي التي اكتشفها في بحثه المتواصل في تاريخ بناء المنزل المصري الأصيل. وما إن عثر على هذه اللغة حتى عكف على استخدامها طوال تاريخه المعماري حتى رحيله عام ١٩٨٨.

نشر حسن فتحي مذكراته عن بنائه للمجتمع الجديد في القرنة الجديدة التي تقع على الضفة الشرقية للنيل بالقرب من مدينة الأقصر، وفي أواخر الثلاثينيات نشرتها دار نشر جامعة شيكاغو مما جعل منه شخصية مرموقة بين دعاة البيئة لأن نشر هذه المذكرات تزامن مع أول صدمتي ارتفاع أسعار البترول، وهو ما أدى إلى دفع حركة مناصرة البيئة. وكان الجمهور الغربي الذي قرأ هذه المذكرات - ولا يزال - مقصورًا على مجموعة محدودة من الباحثين القادرين على استيعاب ما بها من القضايا الثقافية والسياسية، لكن حسن فتحى استطاع عبر رحلته المهنية الطويلة والشاقة إلى جانب القضايا التي أثارها عبر هذه الرحلة، أن يجذب إليه بعض التلاميذ والأنصار من المصريين الذين التزموا بنشر أفكاره ومبادئه على نطاق واسع؛ من أمثال عبد الواحد الوكيل، وأحمد حامد، ورامي الدهان، وسمير فريد، وعمر الفاروق، وعبد الحليم إبراهيم وآخرين. لكن هؤلاء التلاميذ لم يتمكنوا من نشر أفكار ومبادئ أستاذهم إلى أن جاء المهندس المعماري الأردني راسم بدران الذي لم يتمكن قط من العمل مع أستاذه، لكنه استطاع أن يُعدّل من فلسفة حسن فتحي التي اعتنقها، وأن يكون أبرز أنصاره المؤثرين، فقد كان له تأثير على السياسيين المهيمنين على مستوى البناء الحضري والمحلى وعلى المستوى القومي في العالم العربي - الإسلامي. وبسبب التأثير المتزايد لهذا القطاع على العمارة العالمية، وكذلك بسبب الموارد المالية الكبيرة لهذا القطاع والفرص التي وفرتها تلك الموارد للشركات الأوروبية والأمريكية التي عملت في مشروعات هناك، قُيّض لأفكار حسن فتحي كما

طورها وانطلق بها راسم بدران أن تصل إلى جمهور أوسع مما كان حسن فتحي يحلم به. وإن كانت تظهر الآن في دول الخليج العربي تفسيرات غريبة وسطحية، بل مبتذلة، كما تنقصها المعلومات، عن اللغة المعمارية التي خلقها حسن فتحي ونشرها راسم بدران على نطاق واسع هناك.

صدام الحضارات

من أجل أن نفهم ما يجري الآن من أحداث في غرب آسيا، ودول الخليج الموسرة بشكل خاص، يلزم أن نعرض بإيجاز لتاريخ ظهور مصطلح الهوية. ولعل أفضل بداية ممكنة في هذا المجال هي مقال «صامويل هانتنجتون» Samuel Huntington «صدام الحضارات» الذي صدر للمرة الأولى في مجلة «الشئون الخارجية» في عام ١٩٩٣، ثم ما لبث أن ظهر في كتاب كامل بعد ذلك بثلاثة أعوام. في هذا الكتاب يطرح «هانتنجتون» (توفي عام ٢٠٠٨) فكرته التي مفادها أن الصراعات بين الأمم ستحددها في المستقبل القضايا الثقافية، وليست الأيديولوجية، أو الاقتصادية؛ أو بكلمات هانتنجتون، ستدور بين ثمانٍ من هذه الحضارات هي: الحضارة اليابانية، والحضارة الصينية، والحضارة الغربية (أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية)، والحضارة الإسلامية، والحضارة الهندوسية، والحضارة في هذه الحضارات سوف يكتسب تعريف الهوية أهمية متزايدة في المستقبل، ويقصد الهوية في جوانبها العرقية، والدينية لأسباب رئيسية أهمها العوامل الستة التالية:

⁽١) صامويل هانتنجتون، صدام الحضارات (بالإنجليزية)، شؤون خارجية، ١٩٩٣: ٣٨.

- (۱) تعد الحضارة مفهومًا أكثر أهمية من مفهوم الدولة القومية، فالحضارات قد استغرق نموها فترة أطول، كما أنها تعتمد على التاريخ المشترك، واللغة والثقافة المشتركة، وتعتمد كذلك على مجموعة من التقاليد الواضحة للعيان، وعلى الدين.
- (٢) كلما ازدادت حدة العولمة وكذلك التفاعل بين الأمم، أصبح أعضاء هذه الحضارات أكثر وعيًا بهذه المشتركات. ويصف هانتنجتون هذه العملية بالتفاعل بين أعضاء الشعب الواحد مما يدعم الوعي الحضاري لهذه الأمة ويقوي من الخلافات التاريخية، والعداوات بين الأمم (٢).
- (٣) توقف الناس عن التوحد بحضارة محددة عبر عملية التغيير الثقافي والاجتماعي التي لا ترحم. ويرى هانتجتون أن ذلك قد أدى كذلك لإضعاف الانتماء للدولة كموطن للهوية.
- (٤) عندما كتب هانتنجتون ذلك المقال، الذي تحول لكتاب فيما بعد، كان الغرب في أُوْج قوته. ويعتقد هانتنجتون أن ذلك سوف يؤدي إلى رد فعل عكسي لدى هذه الأمم، وهي ظاهرة «العودة للجذور» في البلاد غير الغربية بما في ذلك ما أسماه هانتجتون إعادة أسلمة غرب آسيا.
- (٥) تعد الخلافات الثقافية أَدْوَم من الصراعات الاقتصادية أو السياسية كما لا يمكن التنازل عنها بسهولة.
- (٦) التكتل الاقتصادي الإقليمي في صعود متنام، وهو متجذر في المشتركات الثقافية بين الأمم.

⁽٢) المرجع نفسه: ٣٩.

العولمة والساخطون عليها

حدث الكثير من المتغيرات الهامة منذ أن نشر هانتنجتون أطروحته ذات الأبعاد المتعددة عن صدام الحضارات. أولى وأوضح هذه المتغيرات هي استئصال الفارق الذي كان هانتنجتون يؤمن بوجوده بين الدين والأيديولوجيا في بعض الحالات، وترتب على ذلك نتائج لم يكن بوسعه التنبؤ بها.

كما أن هنالك متغيرًا آخر أكثر تعقيدًا وأبعد أثرًا هو تحول ما أسماه هانتنجتون بعملية التحديث إلى ظاهرة أصبحت تعرف الآن باسم «العولمة».

فالعولمة تعد الآن نظرية اقتصادية على وجه العموم، وقد تطورت بسرعة شديدة إلى الحد الذي أدى لأن تصبح سببًا للإحساس المتنامي بالهوية في الحضارات التي قدم هانتنجتون قائمة بها. ويتطلب مسار التطور السريع للعولمة تفسيرًا أوفَى نظرًا لارتباطها بالتعبير المعماري عن الهوية. وقد قدم «بيتر ماركوزه» Peter Marcuse وآخرون نقدًا للعولمة يقول بأنها قد أصبحت بلا مفهوم محدد لأنها أصبحت تعني الآن أشياءَ متنوعة مثل تكنولوجيا المعلومات، وتدفقات رأس المال، وأمركة الثقافة، والتسويق بالجملة، والاحتباس الحراري، والهندسة الوراثية، وسطوة الشركات متعددة الجنسيات، والتقسيم الدولي للعمل، وضعف قوة الدولة القومية، وما بعد الحداثة، وما بعد الفرويدية(T). لكن ما لم يعترض عليه «ماركوزه» هو ارتباط العولمة على نحو مباشر بالرأسمالية، وتوسعها الجغرافي، ونمو تكنولوجيا المعلومات، وهو ما كان يستحق أن يعرف على نحو أدق. فعنده يمكن تفسير تنامي العولمة بنمو القوة الاقتصادية التي تعتمد على السرعة المتزايدة في الاتصالات وقد صارت متاحة بفضل التكنولوجيا الإلكترونية الرقمية، بما في ذلك «السرعة المتزايدة في نقل البشر، والسلع،

Peter Marcuse, *The Language of Globalization*, The Monthly Review, Vol. 52, No. 3, 2000: 16. (τ)

وهو ما سهل مرونة الإنتاج والإدارة الأوتاماتية»(1). وخلال عشرة أعوام من نشر «صراع الحضارات» لهانتنجتون حظيت العولمة باهتمام فائق من قبل علماء الاقتصاد، والسياسيين، والأكاديميين الذين يجمعهم شيء واحد هو الإحساس بأن العولمة قد أصبحت قوة في حد ذاتها.

يقول هؤلاء إنه إذا تركنا العولمة تعمل بطريقتها الخاصة، فسوف تحقق التقدم والرخاء للعالم بأسره، بل سوف تتحول إلى تيار شامل يشمل الأمم النامية، وغير النامية على حد سواء. كما يتنبأون بأن التحالفات الاقتصادية سوف تحل محل الحدود القومية، باعتبارها تكتلات القوة في المستقبل، وأن الدولة القومية باعتبارها من صنع البشر قد عفى عليها الزمن. وقد وصل وضع العولمة كنظرية اقتصادية إلى ذروته في عام ١٩٩٥ حينما حلت منظمة التجارة العالمية محل «الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة»، المعروفة اختصارًا باسم «الجات»(٥)، حيث صارت أكثر مركزية منها في التعامل مع قضايا العولمة. إلا أن أحداثًا سياسية كبرى حدثت في وقت قصير، ما لبثت أن كشفت عن ضعف هذه النظرية:

أولًا: لأن النقص المتزايد في الموارد غير القابلة للإحلال والتجديد جعل السلع ذات الخصوصية المكانية والزمانية التي يستهلكها الأفراد في تلك الأماكن دون غيرها لا تخضع لتحكم الشركات متعددة الجنسيات التي لا تقتصر على دولة واحدة.

ثانيًا: أوضح ما حدث في رواندا والبوسنة للعالم بأسره أن العولمة لا علاقة لها بمثل هذه الأحداث العنيفة.

⁽٤) المرجع السابق: ١٧.

⁽o) جون رالستون سول، «انهيار العولمة وعودة ميلاد القومية»، مجلة هابرز، مارس ٢٠٠٠: ٦٤.

ثالثًا: بينت الأزمة الاقتصادية، التي يشار إليها الآن باسم «الإنفلونزا الآسيوية التي حدثت عام ١٩٧٧»، وهي الأزمة التي تلت تهديد عدة دول من أمريكا اللاتينية بالإفلاس، بيّنت ضعف مؤسسات الإقراض الدولية وعدم قدرتها على التعامل مع مثل هذه الأزمات واسعة الانتشار. وفي هذا الخصوص تحدى رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد العرف المتبع، وقام بسحب العملة المحلية من السوق مما جعلها غير قابلة للتحويل، وهو ما أدى لتثبيت الأسعار عند هذا الحد المتدني، لأن ذلك يصب في صالح الصادرات الماليزية.

رابعًا: أثبتت الاستجابة القومية والدولية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام درابعًا: أثبتت الاستجابة القومية ما زالت قوة نابضة بالحياة (١٠).

كما أن الأزمة الاقتصادية التي حلت على المستوى الدولي في عام ٢٠٠٨ بدأت بأخطاء ممارسة الإقراض في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد برهنت على دقة وتعقيد العمليات المالية العالمية، كما أكدت على التمايز فيما بينها، وأن كل دولة قومية على حدة تتعامل مع مثل هذه الأزمات بطريقة فردية.

وقد أوضحت هذه الأحداث أن العولمة، كما وصفها أحد مراقبيها، «هي إعادة النظر للحضارة من منظور اقتصادي، كما أن العولمة قلصت دور الثقافة لتصبح مجرد عملية تبادل تجاري بحت»(٧).

وقد أثبتت هذه الأحداث أيضًا أن التوحد بحضارة بعينها، أو - باستخدام مصطلح هانتنجتون - بدولة قومية بعينها، يفوق الاقتصاد أهمية، وهو ما يعني معظم الناس في نهاية المطاف.

⁽٦) نفس المرجع السابق: ٦٤.

⁽٧) نفس المرجع السابق: ٦٤.

دلالة تحولات العولمة

إن الدلالة، بل المفارقة الكبرى، الكامنة في عملية النمو المتسارع والتحولات النهائية للعولمة (بوصفها نظرية اقتصادية عرضنا لها سريعًا) تتبدى فيما يشير إليه «هانتنجتون»، في ضوء أطروحته، باعتبارها «عملية اقتصادية حداثية»، صارت بدورها عاملًا معززًا لنمو الهوية، كما أن قوة الاعتراف الجمعي بالهوية أدى في نهاية المطاف لتراجع العولمة.

الصراع بين الهوية والقوى التكنواقتصادية

يعد «مانويل كاستيلز» Manuel Castells، مثله مثل «بيتر ماركوزه»، فيلسوفًا اجتماعيًّا معاصرًا، وقد حاول قياس مدى غموض مصطلح العولمة، ورأى أنها تمزج بين عدة سمات تكنواقتصادية، وأن هذه هي السمة المميزة لها. ويعتقد «كاستيلز» أن العولمة اليوم تشتمل على ما أسماه مجتمع الشبكة العنقودية «النت»، الذي لعب دورًا مهمًّا في إعادة بناء الرأسمالية باستخدام تكنولوجيا المعلومات. كما توسع «كاستيلز» في تعريفه، رابطًا العولمة بظاهرة الهوية الآخذة في النمو، وافترض وجود صراع بينهما. ويعرف «كاستيلز» الهوية بوصفها «عملية بناء المعنى على أساس «السمة الثقافية»، أو بوصفها مرابطة من السمات الثقافية التي يُعطَى لها الأولوية على العناصر بوصفها مرابطة من السمات الثقافية التي يُعطَى لها الأولوية على العناصر الأخرى في صياغة المعن».

ويميز «كاستيلز» تمييزًا دقيقًا بين الهوية كقوة بازغة وبين الأدوار الاجتماعية التقليدية مثل دور الأب أو الأم أو الابن، وهو يقسم الهوية إلى ثلاث فئات أو مجموعات

⁽٨) مانويل كاستيلز، عصر المعلومات، الاقتصاد، والمجتمع، والثقافة. الجزء الثاني: قوة الهوية، دار نشر «بلاكويل» ، ٢٠٠٤: ٧.

على النحو التالي: «الهوية المانحة للشرعية»، وتستخدمها المؤسسات الاجتماعية لتبرير ما تتمتع به من سلطة، و«هوية المقاومة» التي تتبناها مجموعات تجمع بينها ركائز مشتركة مثل التاريخ المشترك، والجغرافيا، والتكوين البيولوجي، وتدخل هذه الفئة في صراع مع مجموعة، أو مجموعات اجتماعية أشد هيمنة منها، تسعى لتشويه سمعتها، أما الفئة الأخيرة فهي «هوية المشروع» وتشمل التحول الذي تحدثه إحدى الجماعات في بنية المجتمع القائم().

ولأن الفئة الثانية (هوية المقاومة) تشعر، كما يقول «كاستيلز»، بالاغتراب والسخط جراء الإقصاء الجائر لها من الناحية السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، فهي تتمتع على وجه العموم بعقلية دفاعية، وهي الفئة التي تناسب النقاش الراهن حول الهوية المعمارية التي تهدف إلى أن تكون بديلًا لنموذج العمارة الغربي المهيمن.

كيف تتخلق عمارة الهوية المقاومة؟

بناء على هذه الخلفية، يصبح في إمكاننا أن نناقش الآن الطرق التي حدت بحسن فتحي وراسم بدران أن يقوما بخلق هوية معمارية بديلة تنهض على «التفرد الثقافي» الذي قام «كاستيلز» بتحليله. وقد فعلا ذلك بطريقة تتضمن ذلك المستوى من المعنى الذي يفترض القبول العام من الجماعة الثقافية التي توجها إليها.

حسن فتحي

ترتبط الرحلة المهنية والفلسفية التي قطعها حسن فتحي في المقام الأول بالشروط الموضوعية العامة في مصر عند ولادته في ٢٣ مارس ١٩٠٠ في إحدى قرى طنطا في

⁽٩) حسن فتحي، «مدخل من علم السكان لأسقف الدور»، مجلة علم السكان، مركز أثينا لعلم السكان، أثينا، اليونان، ١٩٧٤: ٣.

دلتا مصر. كانت مصر آنذاك مستعمرة بريطانية، وكان أبوه مصريًّا موسرًا، فقد كان من ملاك الأراضي الزراعية، وكانت أمه تركية. وبعد أن تلقى حسن فتحي تعليمه الخاص في مدرسة الليسيه في القاهرة، التحق بجامعة فؤاد الأول ليدرس الزراعة في عام ١٩٢٢، لكنه تحول إلى دراسة العمارة بعد أن اكتشف عدم ميله لدراسة الزراعة. وكان أغلب أعضاء هيئة التدريس في جامعة فؤاد من البريطانيين، حيث كانوا يقومون بتلقين مبادئ العمارة الأوروبية الكلاسيكية حسب مقررات مدرسة الفنون الجميلة في باريس. وبعد تخرجه في عام ١٩٢٦ بدأ حسن فتحي مزاولة مهنته كمهندس معماري في القاهرة، حيث كان مشروعه الأول تصميم مدرسة خاصة في طلخا. وقد انتهى منه في عام ١٩٢٧.

كان تصميمه لمبنى المدرسة وفقًا للأساليب الجمالية السائدة آنذاك مستخدمًا الأعمدة الكلاسيكية، والزينة المثلثة في أعلى واجهة المبنى، كما التزم بسائر التفاصيل الجمالية أوروبية الطابع. وفي الأعوام العشرة التالية قام بتصميم عدد من المنازل والمكاتب الخاصة في القاهرة، وهنا بدأ يتحول تدريجيًّا عن المبادئ الجمالية التي درسها ليتبنى لغة معمارية أكثر حداثة. فقد استخدم الزوايا الحادة في تصميم أسطح المنازل، ولجأ إلى استخدام المواد الصناعية، كما كانت تصميماته تخلو من الزينة الخارجية في كل مشروعاتها، وهو ما يوضح معرفته العميقة بالمتغيرات التي كانت تحدث في أوروبا في ذلك الوقت، والتي عملت مدرسة الباوهاوس على تطويرها في مدينة «ديساو» بألمانيا.

رفض حسن فتحي المفاجئ للتأثيرات الأوروبية

ارتبط حسن فتحي بحلقة من المثقفين كانت تتألف من فنانين، وموسيقيين، وكتاب، ومهندسين معماريين في القاهرة ممن كانوا يحاولون توجيه دفة الحماسة القومية المتصاعدة ضد الحكم الاستعماري في مصر في ذلك الوقت.

وقد ترتب على ذلك أنْ تحول حسن فتحي في عمله تحولًا دراميًّا واضحًا في عام ١٩٣٦. كما ترتب على صلته بهؤلاء المثقفين أنه تأثر بهم على نحو مباشر أو غير مباشر، خاصة وأن هؤلاء المثقفين عكسوا في الأشكال الفنية التي مارسوها مشاعره القومية.

وكان طه حسين أحد هؤلاء المفكرين، وهو أول من ترك جامعة الأزهر بعد أن أمضى عشرة أعوام بها ليلتحق بجامعة فؤاد الأول في عام ١٩١٤، ثم ذهب للدراسة في جامعة السوربون ليعود إلى مصر عام ١٩١٩. وكانت محاضراته في التاريخ القديم بجامعة القاهرة، كما كان إصداره لكتابه «في الشعر الجاهلي» مثار جدل واسع. ومثل معظم أعضاء دائرته الفكرية كان طه حسين مؤمنًا بالهوية الفرعونية لمصر، كما كان مؤمنًا بالمكانة الخاصة لمصر في التاريخ العربي العام، وقد تبعه في ذلك الكثير من المثقفين، كالمثال محمود مختار، الذي بدأ مرحلة بحثية جديدة، هي المرحلة الفرعونية، وعمل على تجديد مفهوم الفن التشكيلي في مصر.

وكان أشهر أعضاء هذه الدائرة، بخلاف حسن فتحي، هو الأديب الحائز على جائزة نوبل نجيب محفوظ، الذي ولد في عام ١٩٦١، وتخرج في جامعة فؤاد الأول عام ١٩٣٤ بعد أن حصل على درجة الليسانس في الفلسفة. وقد تأثر نجيب محفوظ بموجة الحماسة التي اجتاحت مصر وبقية العالم عند اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون في الأقصر مما دفعه لكتابة رواياته الأولى، من مجمل إنتاجه الذي وصل إلى خمسين رواية، عن موضوعات فرعونية مثل «كفاح طيبة» حيث تدور أحداثها حول غزو الهكسوس لمصر. وقد أسس نجيب محفوظ في هذه الرواية نموذجًا روائيًّا يعتمد على الرمزية المقنعة كوسيلة للتعليق على الأحداث السياسية المرتبطة بالاحتلال البريطاني لمصر.

وكان حامد سعيد صديقًا صدوقًا لحسن فتحي، وعميلًا داعمًا له. وهو مَن أسّسَ جماعة «أصدقاء الفن والحياة» لمناقشة تلك القضايا في داره التي صممها حسن فتحي

في ضاحية المرج بالقاهرة. ويقدم حامد سعيد وصفًا حيًّا للإحساس بكارثة موشكة ساد مصر قبل نشوب الحرب العالمية الثانية، كما يتذكر، في ضوء استخدام «هنتنجتون» لمفهوم الحضارة بوصفها خصائص شعب يتميز أعضاؤه بسمات مشتركة، أن موضوع الحوارات التي دارت آنذاك في داره، والتي كان حسن فتحي مشاركًا فيها، تناول التدني العام للمستوى الحضاري في البلاد منذ عصر الفراعنة (١٠٠٠).

وفي عام ١٩٣٦، عرض حسن فتحي مجموعة من تصميماته المعمارية التي قام بها دونما تكليف من أحد، في قرية المنصورية التابعة لمركز إمبابة في محافظة الجيزة. وترجع أهمية تلك التصميمات من عدة نواج لأنها كانت بمثابة إعلان عن خلاف حسن فتحي مع أسلوب الحداثة في العمارة الأوروبية الذي يعتمد على نموذج الباوهاوس. ولعل أفضل طريقة لوصف هذه التصميمات أنها تميزت بخيال شاعري في إشارتها لفترات معينة من التاريخ المصري وتركيزها على فترة ما بعد دخول الإسلام لمصر حوالي ٦٢٦. وكان حسن فتحي يهدف إلى إعلان الاستقلال بوضوح عن مصادر العمارة الأجنبية، واستبدالها بتأسيس منهج أصيل يعبر عن الهوية المصرية. وقد تناولت الصحافة هذا المعرض، حيث أثار جدلًا شديدًا تراوحت فيه التعليقات بين عدم تصديق مستخف بما قدم فيه، وقلق على صورة مصر – كبلد نامٍ – في حالة نشر تلك التصميمات بالخارج، وبعضًا من الدعم الفاتر لتلك الرسوم المعروضة.

إلا أن حسن فتحي لم يأبه لتلك الهجمة على رسوماته وتصميماته، وشرع يسعى لإقناع عملائه من الراغبين في البناء وفقًا لهذه التصميمات القومية، كما استطاع أن يجد بعض العملاء من طبقة الأثرياء، وملاك الأراضي الزراعية التي كان ينتمي إليها. فقد كان كبار الملاك يقيمون بعيدًا عن ممتلكات عائلاتهم الزراعية، حيث كان

⁽١٠) مقابلة مع جميس ستيل، في المرج بالقرب من القاهرة، مصر، ١٩٨٨.

الفلاحون يقومون بحرث الأرض في ملكياتهم، وحصد الغلة عند نضجها. أما كبار الملاك فكانوا عملاء «مثاليين» لحسن فتحي لأنهم كانوا يزورون ضياعهم من حين لآخر، ومن ثم كانوا بحاجة لدور كبيرة للسكني بها أثناء إقامتهم هناك بحيث ترمز، في ذات الوقت، لنفوذهم وسطوتهم عند غيابهم عنها. كما أنهم لم يرغبوا في الإنفاق ببذخ على مساكنهم هناك.

حسن فتحي يعثر على لغة واضحة المعالم لتشكيل الفراغ

ما إن وقع خطأ هيكلي في واحد من تلك المشروعات حتى كثف حسن فتحي البحث الذي كان قد بدأه منذ سبعة أعوام سبقت معرض المنصورية، مركزًا على نماذج تناول الفراغ، ومناهج بناء الدور والبيوتات الكبيرة في قاهرة العصور الوسطى.

ولأن مجالات تركيزه والعملية الفكرية الانتقائية التي انتهجها كانت حساسة لشكل الهوية التي عثر عليها حسن فتحي، فهي تقتضي الوقوف عندها بعض الوقت.

عثر حسن فتحي على هوية مصر المعمارية في الأماكن الفاطمية والمملوكية والعثمانية في القاهرة القديمة. وكانت المصادر الرئيسية للمعلومات المتاحة له، بخلاف المسح المادي المضني الذي قام به لكل من تلك الآثار، هي الأعمال الكلاسيكية للمستشرقين كما وردت في كتاب «وصف مصر» لعلماء الحملة الفرنسية، وكتاب «إيميل بوتي» Emile Pauty: «قصور ومنازل العصر الإسلامي في القاهرة»، بالإضافة إلى نصوص أخرى عثر عليها في المعهد الفرنسي للآثار الشرقية في القاهرة.

وقد ابتاع حسن فتحي لنفسه واحدًا من تلك البيوت القديمة في عام ١٩٣٦، وهو الذي يعرف ببيت لبيب، وقام بترميمه بنفسه، كما عاش على سطحه حتى وفاته عام ١٩٨٨. وقد اكتشف حسن فتحي كثيرًا من أوجه الشبه بين البيوت التي درسها،

وخاصة بيت السحيمي، وبيت كتخدا، وبيت جمال الدين الذهبي، التي كان يصل إليها مشيًا على الأقدام. وتتمثل هذه التشابهات فيما يلي:

- (١) توجيه البناء ناحية النسيم الناجم عن هبوب الريح التي تكون أبرد حينما يهب الهواء من الصحراء في بداية غروب الشمس.
- (٢) استخدام الأحواش التي عادةً ما يتم تنظيمها حول محور بحيث يكون أحدها مصدرًا لهبوب النسيم، ويكون مزروعًا بالنباتات، أما الآخر فيكون مرصوفًا، بينما يعمل الحوش المرصوف كمصيدة للهواء الليلي البارد الذي يهب على سطح المساحة المزروعة بالنباتات والأشجار مما يمكنه من إطلاق الهواء إلى الحوش المرصوف عن طريق تيار عندما تكون الشمس في منتصف السماء، وبذلك يعمل على تبريد الأحجار المرصوفة. وكثيرًا ما كان الخدم يرشون الماء مع طلوع الفجر على الحوش المرصوف للتسريع من هذه العملية.
- (٣) وجود فتحة بين الحوشين، تسمى التختبوش، وهي تسمح بمرور تيار الهواء من أحد الحوشين إلى الحوش الآخر.
- (٤) بناء غرفة في المسافة الممتدة فوق التختبوش بها فتحات بالسقف تسمح بتوجيه بعض الهواء البارد داخلها، وهي المكان الذي كانت غالبًا ما تلتقي فيه العائلة لتناول طعام الغداء في منتصف النهار.
- (٥) بناء رواق مكشوف يواجه النسيم الذي يهب في نهاية الحوش الثاني المرصوف ويسمى بالمقعد. وكان المقعد هو أرطب مكان في البيت، حيث كانت العائلة تجتمع به لتناول طعام العشاء في نهاية اليوم.

- (٦) بناء برج هوائي يدعى الملقف، وظيفته توجيه الهواء إلى منتصف منطقة الاستقبال الرسمية الرئيسية بالبيت.
- (٧) غرفة الاستقبال نفسها، وكانت تسمى القاعة، حيث كانت مقتصرة على استقبال الزوار من الذكور فقط.

القاعة كمثال على استلهام نموذج البناء القديم

تعد القاعة مثالًا ممتازًا للطريقة التي استلهم بها حسن فتحي النماذج والأنماط المعمارية التراثية، فقد أمضى حسن فتحي الكثير من الوقت وبذل الكثير من الجهد في البحث عن هذه النماذج الخاصة كما كتب عنها عدة مقالات. وتبدو القاعة للوهلة الأولى كحوش مفتوح يحيط به إيوانان على شكل حرف «تي» (T)، أو رواقان مسقوفان على نمط الجزء المأهول من قصر الأخيضر الذي بناه أمير عباسي في القرن الثامن بالقرب من كربلاء بالعراق. وقد عاد ذلك الشكل المعماري للظهور في مصر بعد ذلك بأربعة قرون في قلب البيوت المتراصة على مقربة بعضها من بعض في الفسطاط حيث كانت تلعب دور الميناء بالقاهرة، وكذلك في مدينة الحجاز بالسعودية بعد أن أدخلت عليها المزيد من التعديلات نظرًا لتأثير الحجاج.

وقد احتفظت الفسطاط بالحوش المركزي المفتوح الذي يوجد في قصر الأخيضر فتوجد على كل جانب من جانبيه أروقة على شكل حرف «تي» بالكتابة اللاتينية، لكن البنائين قاموا بتبسيط هذه الأروقة استجابة للحاجة للتكيف مع الملابسات الحضرية. وأثناء ذلك التغيير أضيفت نافورة لترطيب الهواء القادم إلى الحوش. وقد صارت القاعة في شكلها النهائي، كما في القاهرة الفاطمية، داخلية تمامًا نتيجة للكثافة المتزايدة للسكان وجلبة المدينة. كما انتهى الأمر بالإيوانيين المحيطين أن استغنى عن

الخط الأفقي الذي يعلوهما، كي يتخذ شكل تجويف على كل من جانبي الضلع العلوي للحوش الرئيسي المغطى، مما يشكل مكونًا معماريًّا متكاملًا، وموحدًا، بحيث يلائم تمامًا الحاجات الاجتماعية للقاهرة الآخذة في النمو آنذاك.

وقد طوع حسن فتحي شكل القاعة وهو ما يكشف عن دلالة جديدة للقاعة بوصفها منطقة استقبال سكنية رسمية، كما أنه عدل من الملقف في البيوت الفاطمية والمملوكية والعثمانية، وخفض من ارتفاعه ليلائم الاحتياجات المعاصرة. وقد استخدم حسن فتحي هذا الشكل المعماري للمرة الأولى في تصميمه لبعض الدور، مثل فيلا حمدي سيف النصر في الفيوم، مما يبين أنه قد استلهم شكل القاعة في بيت كتخدا كما ظهر في الرسم الخاص بذلك، وقد اتبع حسن فتحي في تصميمها منهجًا أقل تكثيفًا.

خلق نسق جديد في البناء

كان حسن فتحي في انشغاله باستلهام فن البناء التراثي فيما تبقى من منازل القاهرة القديمة، أو مما استطاع أن يستخلصه من كتب التاريخ، دائم البحث عن منهج في البناء يستطيع أن يحمل نفس الدرجة من الأصالة التي كان يؤمن بوجودها في بيوت القاهرة في العصور الوسطى. وقد وتّق حسن فتحي بنفسه هذا البحث في كتابه «عمارة الفقراء» بحماس بالغ. وهو يخبرنا بأن أخاه قد حثه على التوجه لصعيد مصر وزيارة المنازل النوبية حول الأقصر وأسوان. وقد أعاد حسن فتحي سرده لهذه الرحلة في كتاب «عمارة الفقراء» الذي كتبه بعد مرور ما يقرب من ثلاثين عامًا على زيارته لها، كما وصف إحساس الدهشة الأولى عند عثوره على نظام أصيل في البناء يمكّنه من البناء باستخدام الطوب التي دون حاجة لاستخدام مواد البناء المستوردة مثل الخرسانة والأسمنت. ومن المكن بطبيعة الحال أن نتفهم حماس حسن فتحي لنظام البناء الذي عثر عليه في البيت النوبي، لأن ذلك النظام لا يعتمد على مواد بناء أجنبية، البناء الذي عثر عليه في البيت النوبي، لأن ذلك النظام لا يعتمد على مواد بناء أجنبية،

وكذلك لانعدام تكلفة البناء، لأن ذلك المنهج يعتمد على الاكتفاء الذاتي دون عون من الخارج. وقد تأثر حسن فتحي بفهم النوبيين الفطري لمبادئ الهندسة المعقدة التي كانت واضحة في أساليب البناء التي استخدموها، كما أنه سجل ذلك بقوله: «من المدهش أن نكتشف أن البنائين الذين قاموا ببناء هذه المباني كانوا يعملون وفقًا لمبادئ الاستاتيكا، أو علم السكون، وعلم المواد المقاوم بفهم فطري غير عادٍ؛ فالطوب التي لا يحتمل الضغط أو الانحناء، لذلك فقد شيدوا القبة على هيئة قطع مخروطي حتى يطابق خط المنحني، ويرفع ضغط القبة على الجدران. وبهذه الطريقة أصبح من الممكن بناء السقف بنفس مادة الطوب التي التي تبنى بها الحوائط(۱۱).

القباب النوبية

يبدأ بناء القباب النوبية ببناء حائط من الطوب النيّ يمتد حتى أعلى ارتفاع للمكان. وحينما يكتمل بناء هذا الحائط حيث يبدأ البناءون الذين يعملون بروح الفريق في رسم مخطط عام للقبة، والقطع المتكافئ بالملاط الطيني على هذا الحائط ليستدلوا به على ما يقومون به، ويعد ذلك جزءًا شديد الأهمية في إجراءات البناء لأن درجة الانحناء الصحيحة غاية في الأهمية لثبات المبنى. وحينما يجف هذا المخطط الإرشادي أو يكاد، يقوم البناءون بدق الحواف الخشبية بالقادوم ثم إضافة الدفعة الأولى من الطوب النيّ كي تمسك بقوة أكثر في الملاط الطيني، ثم توضع اللبنة الأولى عند قاعدة خط القبة على كل جدار، ويتم تشكيله بالقادوم ليتخذ شكل الخابور عند القاعدة ويكون رفيعًا عند القمة مشكلًا بذلك زاوية ميل لكل من الطبقات التالية بحيث تتعامد مع الأرض حتى لا تنهار القبة بأكملها. وكلما أضيفت طبقة جديدة يستمر البناءون في التأكد من أن قاعدة القبة تزيد اتساعًا عن جدار القمة، وأن

⁽۱۱) حسن فتحي، مرجع سابق: ٢٣.

الخطوط المشتركة بين كل من مصفوفات الطوب مائلة. وهذا الانحدار الذي يستهدف القبة عند بنائها، يفسر الشكل المائل لمقدمة البيوت النوبية.

ويمكننا الآن أن نجد هذه البيوت في قرية أبو الريش بالقرب من أسوان، وهي أطلال المباني التي كانت تنتمي لثقافة عتيقة سادت تلك المنطقة التي كان الفيضان يغمرها قبل بناء السد العالي وبحيرة ناصر، وهي تعد أمثلة لطريقة في البناء بالطوب النيّ ربما تعود إلى أيام الفراعنة.

الحس الواعي بالأصالة

بانتهاء بحثه عن أسلوب البناء القديم باستخدام الطوب الني استطاع حسن فتحي أن يضيف إلى دراساته الموسعة التي تراءت له في الجوانب النموذجية للمنزل القاهري في القرون الوسطى، فقد كان يعتقد أنه قد توصل إلى مركب حقيقي يتمتع بالأصالة المصرية، كما يمكن أن يكون لغة معمارية عربية شاملة، مغايرة، ومتمايزة عن التأثيرات الغربية في العمارة.

قام حسن فتحي بتصميم سلسلة من المنازل فيما بين ١٩٣٧ و١٩٤٠ باستخدام هذا المركب الفريد مما لفت إليه أنظار وزارة الآثار التي كانت تبحث في ذلك الوقت عن حل لمشكلة في العلاقات الدولية العامة وقعت حينما وجدت أن تمثالًا فرعونيًّا ضخمًا من البازلت اكتشفه موظفو الجمارك في ميناء الإسكندرية وأخرجوه من التابوت الذي كان يرقد بداخله، واكتشف أنه مسروق من قرية القرنة التي تقع على منحدر جبلي فوق وادي الملوك بالأقصر، واتهم أهل القرنة بسرقته ومحاولة تهريبه للخارج. وما لبثت الصحافة الدولية أن تلقفت تلك الحادثة واضطرت وزارة الآثار إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات تمثلت في نقل قرية القرنة لعدة كيلومترات تجاه الشرق ناحية يلزم من إجراءات تمثلت في نقل قرية القرنة لعدة كيلومترات تجاه الشرق ناحية

النيل. وقد لفت أسلوب حسن فتحي في البناء الذاتي بالطوب النيّ انتباه السلطات المصرية آنذاك لأنه غير مكلف وسريع.

القرنة الجديدة

لم يتم إلا بناء جزء من هذه القرية الجديدة، قرية القرنة الجديدة، التي كان المفروض أن تضم أكثر من خمسة الآف نسمة، ويرجع ذلك إلى التخريب المتكرر لعملاء حسن فتحي من القرويين المعترضين على هذا المشروع، وإحجامهم عن السكنى بتلك الدور، إضافة إلى التكاسل البيروقراطي المتنامي بعد أن هدأت الضجة العامة التي أثيرت حول سرقة التمثال. وقد سجل حسن فتحي إحباطاته ومحاولاته المثالية لاستكمال بناء قرية القرنة الجديدة في كتاب بالفرنسية عام ١٩٦٣ يحمل عنوان «عمارة من أجل الأهالي»، كما قام بإعادة نشره بالإنجليزية في عام ١٩٧٣ تحت عنوان «عمارة الفقراء»، وذلك بعد ثلاثين عامًا من توقف العمل بهذه القرية.

ومع أن فشل ذلك المشروع كان باديًا للعيان، إلا أن الجزء المتبقي من القرنة الجديدة يمثل أكثر تعبيرات حسن فتحي شمولًا عن مُثله العليا في البناء، كما أنه يفصح عن اللغة المعمارية التي أبدعها. وبعد أن أصيب حسن فتحي بالإحباط جرَّاء ما حدث في القرنة الجديدة اتجه لتصميم سلسلة من المدارس النموذجية باستخدام الطوب النيّ في كل من جزيرة فارس التي تقع في منتصف نهر النيل، وفي إدفو عام ١٩٥٧.

كان حسن فتحي يشعر بأن هذه المدارس يمكن أن تقدم دليلًا على فعالية نظامه، وساءه أن يسمع ما اعتبره تزييفًا لتكلفة بنائها، لأنها ذات تكلفة زهيدة، بالإضافة إلى المقاومة المستمرة التي لاقاها ممن أسماهم بمؤسسة المقاولين التي قال بأنها «كانت

تشعر بالتهديد من هذا النظام المكتفي بذاته» مما اضطره ليقبل عرضًا باللحاق بزملائه في «دوكسيادس» في أثينا، وغادر حسن فتحي مصر في عام ١٩٥٧.

قرية باريس

عاد حسن فتحي إلى مصر بعد ذلك بخمسة أعوام بناءً على دعوة وجهتها إليه الهيئة المصرية لتنمية الصحراء لتصميم قرية أخرى في باريس في منتصف البلاد بالقرب من واحة الخارجة بسبب اكتشاف بئر ضخمة هناك أسفل الأرض الصحراوية.

ولم تكن قرية باريس مثل قرية القرنة الجديدة، كما لم يتم تحديد عملاء هذه القرية، التي أريد لها أن تكون في المقام الأول زراعية، ولم يكن لدى حسن فتحي علاقات شخصية لأن اهتمامه كان منصبًا على القضايا المناخية نظرًا لقسوة السياق البيئي لهذا المشروع الجديد. فدرجات الحرارة في الصيف في واحة الخارجة يمكن أن تزيد على ٤٨ درجة، ولم يكن هناك أمل في وجود تكييف «آلي» مما جعله يلجأ كحل لذلك بالرجوع لنموذجية المكان الرحب في المساكن القاهرية وأساليب البناء في النوبة، مما كان يمثل حلولًا فعالة للغاية.

هكذا كان التصميم النهائي لهذه القرية شاهدًا على استيعاب حسن فتحي التام للمبادئ التي استخلصها. لكن مشروع بناء قرية باريس توقف مثله في ذلك مثل قرية القرنة الجديدة، ولم يكتمل البناء بسبب حرب أكتوبر١٩٧٣ لأن الموارد المخصصة لبناء هذه القرية تم توجيهها للحرب.

دار الإسلام

أتيحت لحسن فتحي فرصة ثالثة وأخيرة ليحقق المركّب المثالي الذي يعتمد نماذج البناء في النوبة والأسلوب المصري الخالص في عام ١٩٧٩ حينما طلبت مؤسسة دار الإسلام منه بناء قرية «أبيكيو» في نيومكسيكو للجالية المسلمة التي تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت مساحة الموقع أحد عشر ميلًا مربعًا في وادي نهر شاما. وكان الموقع يشبه المناطق الصحراوية القاحلة التي كان حسن فتحي على دراية بها في مصر، والتي مارس عليها بناء مشروعاته، وكانت الحطة الموضوعة تهدف بناء قرية لمائة وخمسين عائلة مسلمة وتشييد مسجد ومدرسة ورواق وحمام وخان بالإضافة إلى منازل للسكني. ومرة أخرى لم تكتمل هذه الحطة، وذلك بسبب ارتفاع بالإضافة إلى منازل للسكني. ومرة أخرى لم تكتمل هذه الحطة، فضلًا عن التوقعات الكبيرة للسكان الأمريكان، حيث كان ذلك العامل يخص نمط الحياة المتوقع هناك، وهو ما لم يضعه حسن فتحي في الحسبان.

نسق سميوطيقي ووظيفي أيضًا

هكذا لم يكمل حسن فتحي عبر مسيرته الطويلة إلا مشروعات قليلة نسبيًا، وكان معظمها يتمثل في المنازل الخاصة التي كانت مقرًّا لإقامة بعض عملائه من الأثرياء. وهنا تكمن المفارقة النهائية للمهندس الذي عُرف دوليًّا بوصفه صاحب «عمارة الفقراء»، ومع ذلك فمبادئه تتضح كأفضل ما يكون في المشروعات غير المكتملة في القرنة الجديدة، وقرية باريس، ودار الإسلام نظرًا لقدرته على التواؤم وخلق أنساق سيميوطيقة قادرة على إثارة القبول والموافقة ممن يشاركونه ثقافته، أو من المتعاطفين معها.

فالأشكال المعمارية التي أبدعها حسن فتحي تنم عن انشغاله بقضية الهوية، وإن أمكن تحليلها بأن لها مصادر مختلطة.

الاستشراق

وفّر لنا إدوارد سعيد إحدى طرق تحليل الأشكال المعمارية التي أبدعها حسن فتحي، وقد كتب سعيد كتابه «الاستشراق» في عام ١٩٧٨ أي بعد ظهور كتاب «عمارة الفقراء» بخمسة أعوام، وفيه يقوم سعيد بتعريف الاستشراق كوحدة معرفية ذات أوجه متعددة وأنه حدث نتيجة جملة من النظريات، والممارسات، والأنساق المعرفية التي تعمل على توزيع الوعي الجغرافي السياسي على مجموعة من النصوص الجمالية، والأكاديمية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتاريخية، والفقه لغوية. ووفقًا لسعيد، يهدف الاستشراق إلى «فهم عالم مختلف اختلافًا كبيرًا، بهدف التحكم، والتأثير فيه، إن لم يكن الاستحواذ عليه»(١٠).

ويستمر سعيد في تعريف الاستشراق بأنه «كان مهتمًّا اهتمامًا حقيقيًّا وأكاديميًّا بالثقافة التي يدرسها وأن له أجندة سياسية تتمثل في «بنية الهيمنة الثقافية»(١٠٠).

وأخيرًا يقول سعيد إن الاستشراق «كان بمثابة توجُّه غربي نحو الشرق الذي يدرسه كموضوع للتعلم والاستكشاف والممارسة، وكمصدر للصور والمصطلحات». ويحدد سعيد في كتابه لاحقًا ما يسميه «مجموعة من الخطط التي يستخدمها المستشرقون في توجههم نحو الشرق» ويمكن تلخيصها في أنها:

⁽١٢) إدوارد سعيد، الاستشراق، سلسلة «كتب القطوف المعتقة» Vintage Books، نيويورك، ١٩٧٨: ٦٤.

⁽١٣) نفس المرجع السابق: ٦٥.

- (١) خارجية أي أنها تنطلق للتعامل مع الشرق كموضوع من منظورهم، وليس إلى درس وجوده الفعلى، وهو ما يتضح في أسلوب كتابة المستشرقين عنه.
- (٢) في دراسات المستشرقين يُعدّ الشرق موضوعًا ثانويًّا، ويظهر ذلك في اعتماد المستشرقين على أساطير مختلقة.
- (٣) بتوجه تربوي متعالٍ، بأن يفرض نسقًا معينًا على موضوع درسه، ثم يصر على أن الحفاظ على هذا النسق نتيجة استخدام المنهج العلمي.
- (٤) التعميم، وهو النتيجة النهائية لاستخدام النزعة التربوية المتعالية، باعتمادها على الحساب الكمي للفوارق الدقيقة بين الثقافات، واستبدالها بالاتساق الشكلي.
- (٥) اختزال الحقيقة إلى مجرد نص، ثم الاحتكام إلى التراث المعرفي الذي يحتويه النص.
- (٦) التنميط، أو استخدام التنميطات العامة لنمذجة أو تنميط العالم الطبيعي، كعملية فكرية قدمتها حركة التنوير التي قادها مصنفون مثل «ليناوس» Linnaeus، في علم الأحياء والنبات، وعنه نقلها إلى العمارة كل من «لوغييه» Durand، و«زيتيه» Sitte، وقد امتدت هذه النزعة التنميطية إلى المعيار القيمي للاستشراق، كي تشمل التعميمات الثقافية، والعرقية. ويشير سعيد إلى إحدى هذه النزعات مؤكدًا على «لاتاريخيتها» أو «إعلانها عن وجود سمة جوهرية، أو ماهية ثابتة لا تمس ولا تتغير في كل عرق بشري» (١٠٠٠).

⁽١٤) نفس المرجع السابق: ١٣.

حسن فتحي وراسم بدران واعتمادهما على التصنيفات العامة

بينما لا تكاد أغلب توصيفات إدوارد سعيد للخطاب الاستشراقي تذكرنا بالمنهج الذي استنه حسن فتحي؛ فإن التصنيفات العامة هي أكثر ما ينطبق عليه. فهذه هي الخطة التي يواجه بها الاستشراق العقلانية الشكلية لتيار التحديث. إلا أنه لا محيص عن التمييز بين استخدام تلك التصنيفات في تراث العقلانية الشكلية الغربية، وتطبيق حسن فتحي لها، وذلك إذا ما رغبنا في أن نعى كيفية اتجاه كل من فتحي وراسم بدران لصياغة هوية بديلة في العمارة حيث تجاوز كل منهما استخدام السمات المادية في اختيار نماذجهما، ومع ذلك فهما شاهدان على صعوبة تحقيق الأصالة الحقيقية في ومنا هذا(١٠٠).

فقد تعلم حسن فتحي المنهج الجمالي الغربي في العمارة على نمط ما كانت تدرسه مدرسة الفنون الجميلة في باريس. واضطر للاعتماد في الأساس على مصادر إنجليزية وفرنسية في بحثه عن المنازل القاهرية، ولعل هذه مفارقة أخرى في عمله، وهي أن المهندس الذي يُنظر إليه كمصدر للهوية العربية الإسلامية الشاملة، اضطر للاعتماد في المقام الأول على مصادر غربية لكي يتمكن من إبداعه.

راسم بدران

مما لا شك فيه أن راسم بدران هو الأكثر تأثيرًا في ترجمة الهوية، وإعادة ترجمتها في أعماله. وهو قد ولد في القدس عام ١٩٤٥. وكان أبوه جمال بدران أستاذًا ذائع الصيت للفن الإسلامي، كما أنه كان مشهودًا له بالفن الرفيع، والمهارة الحرفية في آن. كما أنه

⁽١٥) انظر جيمس كليفورد: أزمة الإثنوغرافيا (علم عادات، وأعراف، ورؤى الشعوب)، والثقافة ، والفن ، والأدب في القرن العشرين، دار نشر جامعة هارفارد، ١٩٨٨.

قام بترميم المنبر الخشبي لصلاح الدين الأيوبي الذي احترق على نحو مأساوي عند إتلاف المسجد الأقصى عام ١٩٦٩، فضلًا عن الكثير من الآثار التاريخية الأخرى.

في عام ١٩٤٨ نزح راسم بدران مع عائلته من رام الله إلى دمشق بسوريا ومنها إلى طرابلس بليبيا بعد أن طلبت هيئة اليونسكو من أبيه أن يكون مستشارًا لها هناك في عام ١٩٥٣. وحينما كان راسم بدران في طرابلس عاشت عائلته بالقرب من قاعدة ويليس الجوية حيث كان يراقب الطائرات التي كانت تصعد وتهبط إلى داخل قاعدة الطيران وخارجها ورسم لها عدة لوحات، فقد كان يحلم أن يكون مهندسًا للطيران. ومن ثم فقد التحق بالجامعة في مصر بهدف التخصص في هندسة الطيران، أو الرسم الهندسي، إلا أنه لم ينجح في اختبارات القبول. لذلك فقد تقدم إلى جامعة بالتحولات العميقة في ألمانيا آنذاك، فضلًا عن التحولات التي حدثت في الغرب في بالتحولات العميقة في ألمانيا آنذاك، فضلًا عن التحولات التي حدثت في الغرب في الستينيات، حيث فسرها بأنها نتيجة للديمقراطية، وتراث حركة التنوير، والثورة العلمية والتكنولوجية التي أعقبتها. وكانت الستينيات هناك هي فترة المقاومة، ورفض الأنظمة الأكاديمية التقليدية الصارمة، «كما أننا رفضنا المشاركة في تلك الأنظمة كالمعتاد» (١٠).

وبعد أن تخرج راسم بدران في الجامعة التكنولوجية في ألمانيا عاد للقدس الغربية لدراسة ذلك الجزء من المدينة، قبل أن يعود لعمّان بالأردن، حيث يمارس عمله الآن.

وقد أثبت بدران مهارته في الفوز في المسابقات بسبب قدراته الهندسية الفائقة، وقوة تصميماته المعمارية. ويعود جزء كبير من نجاحه إلى قدرته على تحليل كل سياق يعمل فيه عبر عملية منظمة من الرسم، والتقاط الصور الفوتوغرافية، وإتقانه لمناهج

⁽١٦) جيمس ستيل، عمارة راسم بدران، سرديات حول البشر والمكان، الناشر: تايمز وهدسون، ٢٠٠٥.

الدراسة الميدانية. وقد سمحت له هذه القدرات باستبطان كل مشهد بالكامل قبل أن يبدأ في عملية التصميم، وفي عام ١٩٦٨ فاز راسم بدران في مسابقة لتصميم مؤسسة البيت الخاصة بالمعهد الملكي للدراسات الإسلامية في عمّان، وهو يعد أحد الأمثلة على إنجازه لنوع من التحليل التاريخي للتراث المعماري الإسلامي في محاولة لتحديد الهوية المحلية المرتبطة بذلك الواقع الأوسع. كما أنه قد فاز في مسابقة أخرى لتصميم جامع الدولة في بغداد، إلا أنه لم يتم تنفيذ أي من هذين التصميمين. أما تصميمه المعماري الثالث للجامع الكبير، وقصر العدالة في منطقة قصر الحكم التاريخية بالرياض فقد نفذ، كما أنه فاز بجائزة أغاخان للعمارة في عام ١٩٩٥، مما ترتب عليه اعتراف دولي به كمهندس معماري. ومنذ ذلك الحين صمم راسم بدران ، كما أشرف على تصميم عدة مشروعات من كل المقاييس في المنطقة كما أمكنه اكتشاف الاختلافات والتمايزات داخل التشابه للخلفية الإسلامية لكل منها.

وبينما لا يمكن إنكار تأثر راسم بدران بحسن فتحي في توظيفه للعلاقات المكانية، والخصائص الهندسية بغية استشراف صورة ذهنية لموضوع التصميم، إلا أن بدران تمكن من الوصول لجمهور أوسع مما كان حسن فتحي يحلم به، وهو ما يرجع لعدة أسباب: أولها ما يمكن تسميته بالعالمية، فقد كان حسن فتحي محليًّا رغم أسفاره الكثيرة، أما راسم بدران فتعلم في الغرب رغم احتفاظه برغبة مشبوبة في التعبير عن هويته الثقافية باستخدام الأساليب التي تعلمها في الجامعة. وقد أتيح له أن يصمم مشروعات في السعودية، ومصر، والكويت، والعراق، والقدس، والمغرب، واليمن، ولبنان، وقطر، وبقاع أخرى في الإمارات العربية المتحدة، وماليزيا، بالإضافة إلى الأردن، وأماكن أخرى كثيرة. وقد تمكن راسم بدران في كل من تلك الحالات أن يستخلص الهوية المحلية لكل مكان عن طريق البحث الشامل في تاريخه المحلي، وأنماطه الثقافية، وخصوصيته البيئية.

أما السبب الثاني فهو أنه كان يقبل بتوظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة إلى الحد الذي لا يجعله يتنازل عن بحثه الحثيث عن الهوية المحلية داخل حدود بؤرة أكثر اتساعًا، وهو ما يشمل الاستعداد لأمور مثل التوسع في الأساليب التي صمدت عبر الزمن لتحسين البيئة مثل استخدام التختبوش، والملقف، والمقعد التي استخدمها حسن فتحي في عمارته، بالإضافة إلى الوسائل الآلية في التسخين والتبريد وكذلك المواد التلومترية الأخرى، مثل طوب الصلصال، بدلًا من الاقتصار على الطوب النيّ.

أما السبب الثالث للقبول الأوسع الذي حظي به راسم بدران فهو قدرته على أن يستمد نماذجه من البحث التاريخي وتطبيقها على تصوره للتصميم، وعدم الاقتصار على مجموعة ثابتة من الطرز الهندسية، والعلاقات المكانية التي تعود إلى فترة العصور الوسطى.

الجامع الكبير وقصر العدالة في الرياض

تتضح كل هذه المناهج وأكثر منها في تصميم الجامع الكبير وقصر العدالة في الرياض، وهو المشروع الذي يسجل بوضوح منهج راسم بدران. وقد كان تكليف راسم بدران من جانب هيئة التنمية بالرياض، باعتبارها مكتب البلدية المسئول عن تخطيط وتنمية وسط المدينة القديمة، وكان ذلك يشتمل على جامع يسع ٢٠٠٠٠ من المصلين، مقسمًا بين قاعة مغطاة تسع ١٤٠٠٠ مُصلًّ، وفناء خارجي يسع ٢٠٠٠ مُصلًّ. وكان الهدف من بناء الجامع الجديد، هو أن يحل مكان جامع آخر كان قد أقيم بدوره على أطلال جامع قديم في نفس الموقع، مما يبين الدلالة الرمزية الكبرى لهذه المنطقة التي تحتوي على قلعة مسماق التي لعبت دورًا مهمًّا في تأسيس المملكة السعودية. فقد استولى الملك عبد العزيز آل سعود عليها بما كاد أن يكون بمفرده، مما أدى به لأن يصبح حاكمًا للسعودية التي توحدت على يديه، فضلًا عن كون هذا الموقع به لأن يصبح حاكمًا للسعودية التي توحدت على يديه، فضلًا عن كون هذا الموقع

في قلب عاصمة الدولة التي «تصبو إليها قلوب المسلمين». فهذا الموقع يحفل بكل تلك الذكريات التي عزم راسم بدران على اكتشاف دلالاتها، والتعبير عنها معماريًا. فالمبنى يتحدث عن التاريخ والذاكرة، لكن هيئة التنمية بالرياض طلبت منه أيضًا أن يعكس الثقافة الإسلامية المعاصرة، وأن يكون مركزًا حضريًّا في واحدة من أكثر المدن نموًّا في العالم. وقد اتبع راسم بدران نهجًا كان قد استخدمه من قبل، وعمل على تطبيقه هنا، فقام بالبحث في تاريخ المنطقة وعمارتها، واكتشف صورًا قديمة ونادرة للمسجد السابق، وقصر العدالة، كما اكتشف، فوق ذلك كله، جسرًا كان يربط بينهما، وأن مرابط خيام السوق كانت على ارتباط مباشر بأحد حوائط الجامع القديم. وقد أعاد راسم بدران «رسم» نسب كل من تلك المباني، مبديًا اهتمامًا خاصًّا بالعلاقة بين الصحن، والقاعة المغطاة المخصصة للصلاة في المسجد القديم، وكذلك بتفاصيل البناء الجميلة المهيبة التي شيدت جميعها بالطوب النيّ.

كما أنه جعل السقف يرتكز على مجموعة من الأعمدة صممها كلها من الطوب النيّ، أضف إلى ذلك أنه أسّس جامعًا تاريخيًّا بالقرب من الدرعية التي كانت مقر إقامة آل سعود بالقرب من وادي حنيفة. ويعد ذلك الجامع القديم مثالًا كلاسيكيًّا للأسلوب النجدي المتبع في المنطقة. وقد قام راسم بدران بدرسه لفهم ما يتفرد به من مقاييس، وأبعاد، واستخدام للتفاصيل، كما ركز بشكل خاص على المئذنة وارتباطها بالحائط الذي يحيط بها، واهتم بسلم المؤذن المثبت بنفس الطريقة، وراح يفكر في العوامل الأخرى المرتبطة بدرس واستكناه هذه الحالة، كأن يجسد معماريًّا حميمية جامع الدرعية، محولًا إياه لجامع أرحب وأوسع، كما اهتم بالشكل الذي يجب أن تكون عليه الأماكن المفتوحة، ونوعية البناء والمواد التي تناسب الجامع النجدي السابق. عليه الأماكن المفتوحة، ونوعية البناء والمواد التي تناسب الجامع النجدي السابق. أما مجمع قصر الحكم فيعد في شكله النهائي مزيجًا فريدًا من القديم والحديث، والحيز

الكبير والصغير، والبعيد والقريب. وقد حقق هذا المجمع نجاحًا كبيرًا، وذاعت شهرته كمكان حضري بالإضافة إلى أنه يؤدي خصائص إدارية. ولعل الأكثر أهمية هو النشاط الديني والتجاري الذي عاد يُمارَس فيه كما كان في القديم. لكنه يقع الآن، كما هو حادث في الكثير من الحالات في يومنا هذا، في منتصف رقعة أسفلتية، بلا صلة بالمباني القديمة المحيطة به.

ترجمات عقيمة

أدى الرخاء الاقتصادي للمنطقة التي جاهد حسن فتحي وراسم بدران في العثور على هوية معمارية خاصة بها إلى جذب مهندسي الغرب لتصميم مبانٍ بها، لكنهم لا يعون ما بدأه هذان الرائدان لخلق لغة معمارية خاصة، كما أنهم يجهلون ما ذكرتُه هنا مما يؤدي في أحسن الأحوال إلى نتائج غير عاقلة، وفي أسوأ الأحوال فهم ليسوا على دراية بالمكان كما أنهم يتصفون بالسطحية. وهذا هو السبب في أن الوعي بما حققه حسن فتحي وراسم بدران من خلال استنباط العمارة من خصوصية الثقافة المحلية أمر في غاية الأهمية.



الفصل الثامن

تعليق على تأملات جيمس ستيل حول حسن فتحي وراسم بدران والهوية العربية للعمارة

أندرياس فايلاند جامعة آخن التكنولوجية (ألمانيا)

قام البروفيسور جيمس ستيل، الأستاذ في جامعة كاليفورنيا الجنوبية، بالتدريس في العالم العربي في جامعة فيصل بالدمام بالسعودية، بل أهم من ذلك أنه حقق أعمال حسن فتحي، وهو واحد من المتخصصين الغربيين الذين يمكننا، نحن معشر الغربيين، الإفادة منهم في الوقوف على أهمية العمارة العربية، وربما كان أكفأ من يستطيع القيام بذلك.

في البحث الذي ألقاه البروفيسور «جيمس ستيل» في هذا المؤتمر بعنوان «عمارة الهوية: حسن فتحي وراسم بدران»، أشار إلى عدة عوامل ساهمت، كما يقول، بصورة أو بأخرى، في ظهور عمارة الهوية والمقاومة في العالم العربي.

وقد أعجبتني إشارة «ستيل»، التي تنم عن معرفة واعية، إلى أعمال «كاستيلز» Castells، و«بيتر ماركوزه» Peter Marcuse وهما ناقدان مهمان للسياسة الحضرية في ظل الرأسمالية. ومع ذلك، فقد ورد إلى ذهني بعض التساؤلات التي ترجع لعدم رضاي

عن أطروحة جيمس ستيل الرئيسية في محاولته لتفسير ما أسماه عمارة المقاومة كرد فعل ثقافوي، إقليمي، وقومي على آثار العولمة الحالية. أضف إلى ذلك أنه اعتبرها ردَّ فعل مصاحبًا لإضعاف الدولة القومية كنتيجة حتمية للعولمة.

وبشكل عام، أريد الاعتراف بوجود رد فعل ثقافي عام، وسياسي على نحو خاص في العلاقة بين القوى الغربية ذات القوة المفرطة، وسكان البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة. فما علينا إلا أن نتذكر تلك الحركات القومية التي بلغت ذروتها، منذ ثورة السيبوي»(۱) التي أفضت فيما بعد لإعلان استقلال الهند عن بريطانيا بقيادة غاندي، وكذلك حركة الرابع من مايو في الصين، والنزعة القومية الصاعدة في العشرينيات في مصر، وفي الثلاثينيات في فيتنام، ومطالبة شعب إندونيسيا بالاستقلال في الأربعينيات، وحرب الشعب الجزائري ضد الاستعمار في الخمسينيات وبداية الستينيات، كأمثلة أخرى للحراك القومي الذي أعقبه اندلاع الكثير من الحركات القومية في إفريقيا. وبطبيعة الحال، فإن الملابسات الراهنة في العالم يمكن أن تؤدي كذلك إلى أشكال وبطبيعة الحال، فإن الملابسات الراهنة في العالم يمكن أن تؤدي كذلك إلى أشكال

⁽۱) اندلعت ثورة «السيبوي» الشعبية في الهند في ١٨٥٧ ضد شركة الهند الشرقية التابعة لإنجلترا إلا أنها باءت بالفشل، وكان المهاتما غاندي آنذاك في الثانية عشرة من عمره، فهو من مواليد عام ١٨٦٨. لكنه قاد الثورة ضد الاستعمار البريطاني في بلاده ابتداء من عام ١٩٢٠. وهكذا استمر النضال القومي في الهند من طرف واحد استقلال الهند عن بريطانيا في عام ١٩٣٠. وهكذا استمر النضال القومي في الهند ضد الاستعمار البريطاني حتى حصلت الهند على استقلالها الرسمي عن إنجلترا في ١٩٤٧، وانفصال باكستان عنها في العام نفسه. ولعل تلك الآلية هي التي سار عليها الاستعمار الأوروبي في الدول الإفريقية المطالبة بالاستقلال عنه، إذ لم يرحل عنها إلا بعد أن قسمها إلى دويلات تشطر قبائلها فيما بينها، بحيث يصبح جزءًا منها في بلد إفريقي، والآخر في البلد الآخر، مما يترتب عليه صراع الولاءات بين شعوبها. وقد كانت هذه أيضًا «سياسة» استجلاب الأفارقة إلى أمريكا في القرون الماضية، حيث كانوا يستعبدون في المزارع هناك لشدة أبدانهم، بأن تقطع أوصال القبيلة الإفريقية الواحدة ليذهب كل جزء منها إلى مزارع أمريكية مختلفة تمامًا. (المحرر).

أما التساؤل الأول الذي أثاره في ذهني خطاب البروفيسور "ستيل" فهو على النحو التالي: إذا كانت العولمة تمثل اليوم حقيقة تتصل بالمستوى السياسي – الاقتصادي والثقافي مما قد ينتج عنه حركات مقاومة وردود أفعال، فهل يكفي ذلك لشرح التوجه المعماري الجديد والمغاير الذي طرحه حسن فتحي بوضوح في حدود عام ١٩٣٧(١)؟ وهل يساعدنا ذلك على فهم الطريقة التي جعلته يختلف عن التوجهات المعمارية السائدة آنذاك في مصر والغرب؟

والتساؤل الثاني: هل هي صحيحة تلك الفرضية القائلة بأن العملية السياسية والاقتصادية الحالية لما يسمى بالعولمة من شأنها إضعاف الدولة القومية؟ وهل يمكن لنا أن نتحرك بعيدًا عن عقد صلة مباشرة بين العمليات الاقتصادية العالمية وإضعاف الدولة القومية، وما قد ينتج عن ذلك من ردود أفعال؟ أليست هذه هي الفرضية التي تدعم نموذج «هانتنجتون» Huntington وتوحي بوجود صدام بين الحضارات؟

يمكنني أن أختلف مع هذه الفرضية وأن أطرح فرضية أخرى مغايرة، وربما كانت أقل ثقافوية، إذ ترتبط على نحو أقل بأطروحة هانتنجتون حول صراع الحضارات. الحقيقة أنه يمكنني القول إن عملية العولمة، أو بعبارة أخرى التدويل الحالي لرأس المال لم يُلْغ التحليل الذي يمكن بمقتضاه تحييد العمليات الرأسمالية بوصفها عمليات سياسية اقتصادية في الأساس. والسؤال هو: ما هي القوى الاجتماعية المهيمنة على هذه العمليات من الناحية السياسية؟ وهل يمكن القول بأن القوة المهيمنة الآن، وهي الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت مهيمنة عالميًّا؟ وأن الكتلة المتشابكة في مصالحها معها، والمكونة من: (أ) الشركات متعددة الجنسيات التي تتخذ من أمريكا قاعدة لها، والتي يعمل بها كبار المدراء الأمريكيين؛ (ب) الاثنان

⁽٢) الواقع أنه أعلنه في عام ١٩٣٦. (المحرر).

أو الخمسة أو العشرة بالمائة من سكان الولايات المتحدة الأمريكية من حيث امتلاك الثروة وملكية الأسهم، والممتلكات التجارية، والدخل؛ (ج) الحكومة الأمريكية؛ (د) الجيش الأمريكي: أليست هذه هي القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية المهيمنة الآن على الرغم من الأزمة الاقتصادية الحالية والانحدار النسبي بشكل عام لفقل الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي؟ وبعبارة أخرى قد تكون قابلة للنقاش بينما لا نعتمد فيها على الفرضية القائلة بضعف الدولة القومية كي ننجي الفرضية القائلة بأنه يوجد الآن قوة عظمى واحدة (على الرغم مما بها من ضعف)، وأنها تمارس سيطرة استعمارية أو إمبريالية جديدة على معظم دول العالم، بما في ذلك دول العالم العربي، كما أنها تعمل في شراكة أكيدة مع القوى الاستعمارية الفرعية المتنافسة معها اقتصاديًا، أي الاتحاد الأوروبي واليابان، وأن ذلك هو الذي أدى إلى ضعف الدولة القومية وجعلها دولًا صغرى داخل الاتحاد الأوروبي، أو ما يقارب ضعف الدولة القومية وجعلها دولًا صغرى داخل الاتحاد الأوروبي، أو ما يقارب ذلك فيما يُدعى العالم الثالث الذي يرزح تحت سيطرة الاجتياح الاستعماري الجديد ذلك فيما يُدعى العالم الثالث الذي يرزح تحت سيطرة الاجتياح الاستعماري الجديد ذلك فيما يُدعى العالم الثالث الذي يرزح تحت سيطرة الاجتياح الاستعماري الجديد ذلك فيما يُدعى العالم الثالث الذي يرزح تحت سيطرة الاجتياح الاستعماري الجديد

إن هذه الفرضية هي التي يمكن أن تساعدنا على طرح مزيد من الأسئلة حول العمارة العربية ووضعها في سياق مختلف.

وإني لأرى في ذلك محاولة لطرح تفسير أكثر تقدمًا من مناقشة "ستيل" لما يدعوه "عمارة الهوية الجديدة" باعتبارها جديرة بأن تسمى "عمارة مقاومة". كما أني أُسلّم بأن البروفيسور "ستيل" يقصد بذلك المقاومة ضد الهيمنة الغربية، والمعيارية الغربية في العمارة، وبإيجاز لكل جوانب الإمبريالية الثقافية الغربية.

ولئن كنتُ لست راضيًا عن تفسير هذه الظاهرة على نحو محض ثقافي؛ فلأن الهجمة الغربية والمقاومة لها يحدثان وفقًا لوجهة نظر ثقافوية، أي في ذهن الناس،

وفي مناقشاتهم، وفي الممارسة الجمالية للتصميمات المعمارية فوق لوحة الرسم، وليس وفقًا لأساليب الهيمنة الرأسمالية الحديثة، فمتى وكيف يتم تصميم هذه التصميمات؟ وبواسطة أي قوى اجتماعية؟ وعن طريق مَنْ مِنَ اللاعبين الرأسماليين، ووفقًا لأي منطق للسوق؟

هذه الأسئلة هي ما يغيب فعليًّا عن الرؤية في أي تحليل عميق، كما تغيب أيضًا حينما نكتفي برؤية الأشكال الجمالية، ومظاهر المباني عند ذلك المستوى. ويبدو أننا قد افترضنا أن بوسعنا التعرف على وجود الإحساس بآثار مقاومة معمارية لأننا يجب أن نفترض أن عمارة المقاومة العربية ما زالت مختلفة عن العمارة الغربية، فهل يعد الأمر بهذه البساطة؟ وهل نقف عليه حقًّا من خلال تعبير «عمارة جديدة» ومختلفة عند حسن فتحى عندما ننظر إليها على هذا النحو؟

لقد حاولت هنا أن أُلامس هذه النقاط باختصار لأني أعتقد برغبة الآخرين في قول أشياء أخرى أكثر حسمًا فيما يتعلق بالعمليات الحالية مثل إضعاف الدولة القومية لدى بعض من تلك الدول، وتدويل رأس المال العالمي، والهيمنة الأمريكية، وآثار المقاومة الثقافية فيما يسمى بالعالم الثالث.

أريد أن أركز هنا على حسن فتحي، وفي الحقيقة، لديّ ثلاثة أسئلة أود الإجابة عليها فيما يخص جيمس ستيل.

ليس بتحول أو تغيُّر مفاجئ - لكنه تطور حثيث

السؤال الأول الذي أود أن أطرحة: أليس مما يساعدنا على فهم تطور حسن فتحي أن نضعه على نحو ملموس في إطار سياقه التاريخي؟ ألا يساعدنا ذلك على أن نكف

عن افتراض أن محاولة حسن فتحي تمثل انفصالًا حادًا، ومفاجئًا، وصريحًا، ومثاليًا عن المعيارية الغربية وأن يصبح من دعاة «عمارة الهوية» على حد قول جيمس ستيل؟

إذا آمنا بفكرة أن حسن فتحي قد التفت فجأة حوله ورفض التشكيل المعماري الغربي الذي درسه في «البوليتكنيك»، تلك الكلية الباريسية النخبوية، كما رفض المعيار المعماري الغربي الذي كان يمثل ما تلقّاه هناك، ألا يعني ذلك قطع الطريق على تطوره الفعلى مما يفقده دلالته؟

يمكن أن نتبين ذلك بالرجوع إلى شهادة حسن فتحي نفسه، وبالرجوع إلى حقائق معينة طرحها في كتابه «عمارة الفقراء» الذي تحدث فيه عن حدوث تطور حاسم في الأعوام العشرة منذ تخرج في الجامعة عام ١٩٣٧، وفي عام ١٩٣٧ الذي صمم فيه أول بيت بالطوب النيء. فالمرء هنا لا يملك إلا أن يؤكد ما قاله حسن فتحي نفسه أنه عندما واجه الظروف السكنية القميئة للإسكان عند الفلاحين في إحدى مزارع أبيه عام ١٩٢٧، تأثر بشدة، وثارت في نفسه الرغبة في البناء من أجل الفقراء، كما صرح بذلك فيما بعد، وأن هذه الرغبة قد أصبحت مع الوقت أكثر حدة، وترتبت عليها نتائج عملية.

إن الصدمة النفسية التي حدثت لحسن فتحي، والتي قد تكون قد انطبعت في ذهنه، تحمل بعض سمات هذا التحول، وربما كانت هي السبب الضروري وإن لم يكن الكافي، لنُضْج حسن فتحي المعماري.

كما أن ذلك التحول في حياة وفكر حسن فتحي مرجعه اختلاطه بمثقفين ذوي مشاعر قومية جياشة، وتفاعله معهم على حد قول جيمس ستيل. إنما علينا أن نقف على تلك الملابسات الفعلية، وإن لم تكن لحظية، التي أدت إلى تطور هذا الفنان على

نحو أعمق من ذلك. فما هي تلك الملابسات التي أعنيها، والتي تركت بصمتها في عقله ووجدانه، ومن ثُمّ أدت إلى هذه التحولات؟ هي في رأيي ثلاثة:

(أ) العلاقات الاجتماعية بشكلها الطبقي في الريف المصري فيما يتعلق بقضايا الإسكان بالنسبة للفلاح

وأعتقد أن حسن فتحي كان على وعي فطري بتلك العلاقات، وربما على نحو قَبْشعوري، وقد أصبح هذا الوعي مع مرور الوقت واضحًا جليًّا، بينما لم يأته على نحو مفاجئ.

وقد كتبْتُ بحثًا موسعًا يصعب تلخيصه الآن عن حسن فتحي حاولتُ فيه أن أوضح سمات وخصائص ذلك الوضع، وتلك النضالات المتقلبة في المزارع والحقول، ومطالب الإصلاح الزراعي، لأن ذلك هو ما يمثل الخلفية الفعلية وراء اهتمام حسن فتحي، ونشاطه المعماري الموجَّه نحو بناء دور للفلاحين، ومشاركتهم في ذلك البناء.

(ب) الفصل الناجز في عمارة القاهرة

ذلك الفصل أو الانقسام التاريخي بين عمارة المدينة الأوروبية، التي تُقابلها، أو بالأحرى تصطدم معها عمارة القاهرة القديمة (٣). وإذا كان حسن فتحي قد تمرد على العمارة الغربية أو الأوروبية، فقد كان ذلك تمردًا مجردًا على ما تعلّمه في كلية الهندسة، وكان بوسعه التمرد ماديًّا وفكريًّا وبطريقة تدريجية ليصل وعيه بوعي الناس ضد واقع المباني في المدينة الأوروبية في القاهرة. وقد اهتم حسن فتحي بالقاهرة القديمة لأنه كان يحيا بها وكان قادرًا على التحرر من فكرة أن القاهرة الأوروبية تعبر عن التطور والرقي والعقلانية، وإنما كانت تتيح لسكانها وضعًا أرقى على حين حكمت بالجهل والدونية

⁽٣) ربما كان ذلك التنوع من سمات ثراء القاهرة عمرانيًّا!. (المحرر).

والتخلف والتهميش على القاهرة القديمة. وقد أشارت ليلى الوكيل إلى أن حسن فتحي كان قد عثر على وظيفة لتصميم المباني على الورق للقاهرة الفاطمية القديمة في سياق المشروع الحضري، وأن ذلك العمل الذي أداه في دأب قد استغرق منه تفكيرًا طويلًا وأنه لابد قد أرهف من رؤيته لجمال بيوتاتها. فالاعتراف بالتأثير الإيجابي والمادي للشوارع، والنسيج الحضري الخاص على السكان ورفاهيتهم وإمكانية التواصل فيما بينهم قد أتى لاحقًا.

(ج) الجدل حول «الشكل القومي» في الثلاثينيات، والسياق الأوسع له

وقد أوضح البروفيسور ستيل أن حسن فتحي كان على صلة بدائرة من المثقفين القوميين كانت تضم آنذاك الأديب نجيب محفوظ. لكن هل تكفي هذه الملاحظة لفهم العوامل التي قادت حسن فتحي للقطيعة مع النموذج الذي تلقّاه وهو طالب في كلية الهندسة؟

إن حقيقة صلة حسن فتحي بهذه الدائرة غير كافٍ، في تقديري، لتفسير تحول حسن فتحي من خرّيج متخصص في الهندسة، ومتأثر بالعمارة الغربية الحديثة القائمة على نموذج الباوهاوس، لمؤيد لعمارة الهوية، التي سوف يعبّر من خلالها، على ما يبدو، عن «القومية»، التي جعلته يسلك آنذاك عدة طرق للتعبير عنها مثل الفرعونية، أو لاستخدامه الأشكال النوبية فيما بعد، وأن التطور «الحقيقي» الكامن لا بد وأنه قد حدث فجأة حين اعتنق حسن فتحي مبادئ القومية، وأن كل ما هو غير ذلك لم يكن إلا من قبيل اللهو والتجريب الهندسي لمختلف التشكيلات.

كما أوضحتُ، فإنني أشك في الفرضية القائلة بأنه قد تحول على نحو مفاجئ لا يرقى لدرجة التطور الحقيقي، كما أشك أيضًا في الفرضية القائلة بأن عمارة حسن

فتحي الناضجة مقارنة بعمارته وهو لا يزال شابًا يافعًا قد كانت أيضًا تعبيرًا عن فكرة القومية أو المقاومة. أما ما يتعلق بالمناقشات التي كانت تدور داخل الدائرة الضيقة التي أشار إليها جيمس ستيل، فأعتقد أن علينا كذلك أن نوسع من الفرضية القائلة بأنه لم يكن هناك إلا هذه الحلقة المحدودة من المفكرين، فقد كان هناك كذلك تيار كبير يرتبط بعوامل تتصل بالسياسة والاقتصاد. وكان هناك نقاش حول ما كانوا يسمونه بالإصلاح في العالم الثالث برمته، وكانت هناك دائرة محدودة من المعارضين لهذا النقاش، كما كان هناك نقاش في روسيا ضد «الأسلوب الدولي»، وقد أثير مصطلح «الشكل القومي» في ذلك النقاش، وكان لهذه المناقشات آثار وردود أفعال بين الفنانين والكتاب والمعماريين في الصين، واليابان، وفي أمريكا الوسطى والجنوبية، والبرازيل، والمكسيك، وبيرو، وأرجواي.. إلخ.

كما أنه قد تم مناقشة إمكانية وجود فن وأدب أصيل، وكانت الروح الإقليمية الأمريكية في ازدهار، كما ازدهرت الواقعية الاجتماعية الساخرة في الفنون التشكيلية، وظهرت أصداء ذلك كله في مصر لدى أولئك الذين أصبحوا على وعي بالنقاشات الدائرة حول الإمبريالية والذين طالهم الأذى بسبب الآثار العالمية للأزمة التي حدثت عام ١٩٢٩. وأنا لا أتحدث هنا فقط عن بعض المثقفين، لكني أتحدث عن العمال الواعين والنشطاء من الفلاحين كذلك. ألم يكن من الضروري وجود ردود أفعال نقدية إزاء تحول الناس عن الشكل القومي؟ وقد ظهر مصطلح القومية على السطح في مناقشات مرتبطة به في أواخر الستينيات، ومن ثم، فإنني أتساءل عما إذا كان من الضروري وصف تطور حسن فتحى في تجربته وتأملاته في سياق:

- (أ) الموقف الاجتماعي الاقتصادي في مصر، خاصة علاقة الفلاح المصري بطبقة كبار مُلاك الأراضي التي كانت تحركها عوامل السوق السائدة في الثلاثينيات.
 - (ب) بيئة البناء في القاهرة، وفي الريف.
- (ج) وما دار آنذاك من مناقشات وسجالات سياسية وثقافية أثارها مثقفون منتمون إلى التنظيمات التقدمية أو قريبون منها.

لكن العناصر التي أثّرت على تطور حسن فتحي لا تمثل جزءًا فحسب من اللغز الذي نحاول فهمه هنا، بل يكمن الجزء الآخر في الدور الفعال الذي يمكن أن يكشف لنا من الناحية العملية كثيرًا من أوجه تطور حسن فتحي في اعتماده على البحث التجريبي العيني، وعلى صلته المباشرة بالأهالي، والفلاحين، والعمال الذين كانوا يعملون معه في البناء. كان هذا البحث التجريبي يُركّز على واقع البناء في ضواحي القاهرة القديمة، فقد كان حسن فتحي يركز على ضواحي المدينة وأحيائها في الدلتا وأحياء الفلاحين، والعمال في الريف، كما أنه ركز فيما بعد على القرى التي ذهب إليها في عام ١٩٤١ في صعيد مصر بالقرب من أسوان. وفي لحظة معينة ركز البحث التجريبي عند حسن فتحي على القُرنة القديمة عندما حاول أن يفهم احتياجات أهل القُرنة، وما يرغبون فيه، فقد تطور وعي حسن فتحي ليس بسبب تحول قومي مفاجئ، وإنما بالممارسة العملية، ومن خلال معترك العمل، والتعلم والتجريب العملي، حيث تواشجت لديه النظرية والممارسة في لحُمة من التفاعل المتبادل.

فإذا كنا نريد أن نفهم أثر ذلك في حسن فتحي، وكيف جعله يتحول من ذاك المهندس الشاب ذي النزعة المثالية والقومية في العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، كي يصبح ذلك المهندس الناضج، يجب أن ننظر إلى نتائج ممارساته العملية. إن عمل حسن

فتحي الناضج لا يتمثل في الإنتاج المثالي من التصميمات المعبرة عن مشاعره القومية التي استلهمها من اللوحات الجدارية الفرعونية، إنما يبيّن عمله بجلاء أنه لم يعد مؤمنًا بمبادئ القومية التي اعتنقها على نحو مجرد، فقد تعلم حسن فتحي الناضج خطوة بخطوة عن طريق المحاولة والخطأ، وفي اعتراكه بسياقات عمل ملموسة. فقد صار منذ عام ١٩٣٧ منغمسًا بقوة في كل أبعاد الواقع الاجتماعي، ومن هنا كانت حاجتنا لفهم مختلف لعمارة الهوية عند حسن فتحي (٤).

فهم مختلف لعمارة حسن فتحي في مرحلة نضجه: إشباع حاجات المجتمع يعلو على تجريب الأشكال المعمارية

هنا يبزغ تساؤلي الثاني: هل هناك نزوع واضح في «عمارة الهوية»، كما هو موظف في مقالة «ستيل»، له علاقة بالفكر الغالب لدى معظم مهندسي ما بعد الحداثة ونقاد العمارة في يومنا هذا؟

يبدولي أن أستاذًا جيدًا للدراسات المعمارية بما فيها عمارة الهوية، مثل جيمس ستيل، يهتم في المقام الأول بالتصميم أو بالشكل ويختزل ذلك إلى مجرد أسلوب معماري. وبتعبير آخر، عند الحديث عن العمارة، سواء أكانت عمارة هوية أم لا، يتحدث المرء عن الفكرة التشكيلية التخييلية المجردة التي من المفترض أن يبدأ بها الفنان

⁽٤) مما يؤكد ذلك ما رواه حسن فتحي أنه قد وجد أن الجورب النايلون الذي كانت ترتديه السيدات في الأربعينيات يصلح لأن يقي الفلاح من الإصابة بالبلهارسيا جرّاء وقوفه في مياه النيل أثناء الري من الترع، أو العمل في الحقل، وذلك بعد استخدام مادة عازلة تسد مسام ذلك الجورب. وراح يقدم هذا الاكتشاف فخورًا به للقصر الملكي آنذاك، لكنه بدلًا من أن يُشكر عليه، طُرد شر طردة ونُعت بأنه "بلشفي". فقد كان القصر الملكي يتقاضى في ذلك الوقت عمولة قدرها أربعة عشر مليون جنيه مصري على دواء البلهارسيا المستورد من سويسرا!. (المحرر).

المعماري وأن يقوم بتطويرها. بطبيعة الحال، عندما أقول الفنان الحديث الذي يفهم العمل على هذا النحو، فإنني أشير إلى المهندس المعاصر الذي يعمل خارج تراث محلي شعبي معين، كما كان يطلق عليه حسن فتحي. لكن أليس من الصحيح أن حسن فتحي في مرحلة نضجه قد أحدث قطيعة مع طريقة التركيز على الجماليات التشكيلية في المقام الأول، وعلى التصميم كمنجز جمالي يرجع إلى الخيال «الحر»؟ أليس من الصحيح أنه قد استطاع عبْرَ مسار تطوره أن يصل إلى فهم المادة التي يتوقف عندها الشكل في أن يكون مبدعًا مجانيًّا وخلَّاقًا بالمعنى الفردي المحض؟ أو بتعبير آخر: حين يتوقف عن أن يكون أصيلًا؟

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، لم يعد الشكل عنده مربط الفرس، إنما صارت نقطة البدء في العمل المعماري هي ما تفضي إليه النتيجة النهائية. وهي النقطة التي أصبحت فيها الأولوية على الشكل تكمن في إشباع الحاجة، أي احتياجات عامة الناس في واقعهم الحي، حاجات الطبقات الشعبية بما لها من خصوصية ثقافية واجتماعية، وفي تكيفها مع الشروط المناخية كذلك. هي إذن مجموعة من الاعتبارات المحلية التي يحددها الموروث الثقافي، ويفرضها نير الاستعمار، بينما تتطلب استراتيجيات مقابلة لها. فهذه الاحتياجات العامة هي التي جعلت من الضروري لحسن فتحي أن يُوجِد استراتيجية بديلة ومضادة لها. إنها احتياجات الفقراء الذين يمثلون معظم سكان مصر مثَلُها في ذلك مثَلُ معظم دول العالم، خاصة في إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، وهي التي كانت بحاجة لاستراتيجيات يجسدها معماري مهموم بتوفير مسكن لهم يتلاءم مع إمكاناتهم المادية، ويقوم في ذات الوقت على الحاجات التي مسكن لهم يتلاءم مع إمكاناتهم المادية، ويقوم في ذات الوقت على الحاجات التي تتطلب مادة بعينها تُعالَج بأساليب بناء محلية ذات أساس في التراث المعيش للعمال

والفلاحين. وقد نشأ عن ذلك الشكل الذي كان حسن فتحي يبحث عنه ليحاكيه، وهو الشكل الذي حددته الاحتياجات والمواد، وأساليب الصناعة اليدوية والمحلية للعمال.

فإن بدأنا بالحاجات الشعبية، واخترنا المادة الأساسية المشتقة من إشباع هذه الاحتياجات، فإن الصياغة التشكيلية لها قد جعلت من حسن فتحى مهندسًا مختلفًا تمامًا، أي أنها قد جعلت منه مهندسًا صاحب فكر وممارسة ملموسة ترتبط بشكل فعّال بالعلاقات الاجتماعية القائمة بالفعل. فبينما من يبدأ بالمفهوم، ويكون هدفه هو التعبير عن فكرةٍ ما، مثل فكرة الأمة أو القيم الإسلامية، أو الثقافة العربية يصبح أَمْيَل للتجريد منه للتحديد والتخصيص، ويظل أسيرًا للمجال الذهني، والأفكار والأيديولوجيات، وبصرف النظر عما يحوزه من مهارات يستخدمها للمنافسة في السوق، سوق الخدمات المعمارية، وبصرف النظر كذلك عن مدى نجاحه في بيع منتجه، والظهور على نحو حداثي بالمعنى المبتذل للكلمة. إن هؤلاء المهندسين وأمثالهم، هم النوع النمطي السائد في يومنا هذا. فقد يكونون معنيين بالنفوذ المادي، وبالجوائز، والربح، وبتوسيع رقعة عملهم بالمعنى المبتذل كذلك. قد يكون حسن فتحي مثاليًّا، لكنه معنيٌّ بالتقابل بين المثالية والمادية بالمعنى غير المبتذل. كان حسن فتحي ماديًّا. فلم يكن له اهتمام يُذكر بفكر أفلاطون أو «بيركلي»، فقد كان أقرب إلى ابن رشد منه لأرسطو؛ فقد كان ابن رشد هو الذي نقل فكر أرسطو، بعد أن اعتنقه وحافظ لنا على فهم أرسطو بأن الروح هي شكل الجسد، وأن الروح والنفس والشكل لا وجود لهم بمعزل عن الجسد، وأن ثنائية الشكل والمادة هي ما يبرر حاجة المهندسين الشكلانيين للتعلق بالنفوذ بحيث تسود أحادية ثنائية تسمح بانفصال الشكل عن المادة. أما بالنسبة لحسن فتحي المعماري الناضج، فكان ذلك واضحًا لديه، فالشكل عنده يتجسد بالتزامن مع تحققه المادي، فالمادة تتخذ شكلها لكن بالتركيز على العالم، وذلك هو ما جعل حسن فتحي بعيد النظر، فإدراكه وتحليله لم يذهب أبعد أو أعمق من رؤية واختيار الطوب النيء، وهي مادة البناء التي اختارها، وكان لديه نظرة أعمق بوجود له أساس في العالم الحقيقي الملموس والعيني، وليس رؤية المجردات والأفكار المتمركزة حول «الشكل الجميل»، أو صورة البناء. فقد كانت العمارة عنده تعبّر عن قيمة استعمالية وعن حاجات، إذ كان واعيًا بأن وضع تلك المادة يخص الطبقات الريفية الكادحة التي أراد أن يبني لها. وقد تعامل بجدية مع مادة البناء وأسلوب البناء المناسب له، أما الشكل في حالته تلك فقد توقف عن أن يكون شيئًا خاصعًا لأهواء المصمم، أي أنه توقف عن أن يكون شيئًا خاصعًا لأهواء المصمم، أي أنه توقف عن أن يكون شيئًا خاصعًا لأهواء المحمر، أي أنه توقف عن أن يكون شيئًا خاصعًا لأهواء المحمر، أي أنه توقف النشغل بها حسن فتحي.

ما نجح فيه حسن فتحي وما لم ينجح فيه

هذا هو سؤالي الثالث الذي أريد أن أطرحه. إن البروفيسور ستيل الذي يُعلي من شأن حسن فتحي في التحليل الأساسي والنهائي يصفه بعدم النجاح في حقيقة الأمر. وقد أشار حسن فتحي إلى كونه لم ينجح عندما تحدث في الثمانينيات مع البروفيسور مجدي يوسف. وأعتقد أن مثل ذلك التقييم بحاجة إلى إعادة نظر. فما معنى «غير ناجح» في حالة من هم على شاكلة حسن فتحي؟ أزعم أن نجاحه واضح لأن توجُّهه يشير تجاه المستقبل. ففي المستقبل سوف يَلقى توجهه التقدير اللائق به عندما يوجد إطار أفضل وأكثر حرية وعدالة وديمقراطية وإنسانية مما هو عليه الحال الآن، وسوف يَلقى حسن فتحي التقدير اللائق به لأنه يشير إلى مستقبل يمكن تحقيقه عندما توجد عمارة فتحي التقدير اللائق به لأنه يشير إلى مستقبل يمكن تحقيقه عندما توجد عمارة بيئية خارج اعتبارات السوق، وعندما نتخلص من العقلانية الشكلية للتكنولوجيا

الغربية الحديثة التي تركّز على السوق، وعندما نبدأ من احتياجات الناس بما في ذلك إحساسهم بالجمال، وتعطشهم للمشاركة الفعالة في عمليتي التصميم والبناء.

إن عدم نجاح حسن فتحي هو حقيقة وفقًا للشروط الراهنة لأنه نقدَ وقاومَ ما يمكن أن تتضمنه الظروف وتفرضه على المهندس المعماري. وقد تم تجاهله وتهميشه وحرمانه من المزيد من الفرص للبناء من أجل الناس ومع الناس لأنه قام بتطوير نموذج مضاد وانتهج نهجًا مختلفًا من الناحية المعمارية والاجتماعية، وقاوم كل ما يعبّر عن عقلانية مجردة تعادي الإنسان وتهدف لتخريبه.

ما علاقة العمارة العربية الآن، في انسياقها وراء آليات السوق، بمنهج حسن فتحي؟

آتي الآن للنقطة الرابعة والأخيرة التي تتعلق بالعمارة العربية الحالية سواءً اسميناها عمارة مقاومة أم لا، فيمكن فقط أن نفترض أنها تعتمد على شروط السوق، وعلى «الأصالة» النسبية للمهندسين المعماريين، ويمكن من هذه الزاوية اعتبارها أقل نجاحًا من عمارة حسن فتحي لأنها تخلت عن المقاومة التي تمثل الإنجاز الأكبر له:

- المقاومة ضد الطريقة التي يعمل بها المهندسون وخبراء التنمية والقطاع الخاص في مجال البناء، فهم يتجاهلون احتياجات السكان من الفقراء الذين لا يستطيعون دفع مقابل الإسكان.
- المقاومة ضد السوق الذي أثبت عدم قدرته على حل قضية الإسكان، واعتماده على التصميمات التقليدية المحافظة فهناك على الأقل ما بين المليون نسمة، بل وربما المليار نسمة من نسبة الإسكان العالمي من بين اثنين أو ثلاثة مليارات (حوالي ٢٥٥ مليار عام ١٩٥٠) بلا سكن أو بدون سكن لائق.

• المقاومة ضد العقلانية المجردة للتكنولوجيا الغربية الحديثة التي تقوم على خدمة السوق.

ولنقل مرة أخرى إن حسن فتحي كان يسعى للعمل من أجل الناس، من أجل الطبقات المهمشة والفقراء الذين تجاهلهم السوق. وهو قد رفض كل المعايير القياسية لأنها تمثل منطق السوق الذي لا يرى في الناس إلا كيانات مجردة قابلة للقياس الكمي. فبالنسبة لحسن فتحي، كانت الحاجات الفعلية الملموسة للأهالي ليست هي ما يمثل منطق السوق، إنما إشباع الحاجات الملموسة للجماهير، لعامة الناس، فهي التي كان مهومًا بها، وقد دعا إلى البحث عما هو عيني وخاص، كما كان جماعيًّا في توجهه، وتحدث عن العمارة التي لها أساس فيما هو جمعي، وعلى صلتها بالتراث المعيش، وقد وضع ثقته في عادات البسطاء في الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس، وعلى تراث التعاون المشترك، والتنظيم الذاتي، وعلى الممارسة الجماعية المستقلة.

فعندما تكون الاحتياجات العينية والملموسة هي ما يحتاجه فرد أو عائلة، يجب احترام تلك الحاجات الفردية. كان حسن فتحي يفهم التفرد على أنه القدرة على إمكانية التعلم، إمكانية النضج في الكشف عن الإمكانات الإنسانية المقموعة، بينما كان يعرف أيضًا أن التفرد أيديولوجية حديثة تخضع لتوجه السوق والتنافس على إرضائه، كما تحتقر الفن الجماعي، وتفضل ما أسماه بالأصالة الخاضعة للأهواء والنزوات.

أما بالنسبة للمهندسين الشباب في العالم العربي اليوم، فإن قيود السوق حتمت عليهم أن يبدأوا حياتهم كموظفين في إحدى الشركات المعمارية، وأن يؤدوا أعمالًا روتينية رتيبة، ويقوموا ببناء شقق سكنية للشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، في الوقت الذي يشيدون فيه فنادق سياحية فارهة. إن مثل ذلك السوق هو سوق كمي في

الأغلب الأعم ولهذا السبب فهو يتطلب قدرًا كبيرًا من توحيد المعايير، كما يتطلب عناصر من الإنتاج الكمي.

وقد عبّر عن ذلك السينمائي الشهير «جان لوك جودار» Jean Luc Godard عندما قال: «إن فن الكُتل الصماء هو فكرة أصحاب رأس المال»، وهؤلاء المهندسون يريدون تحقيق الأرباح الاقتصادية على نطاق واسع. ألا ينطبق ذلك على تصميم الكتل السكانية من أجل الأعداد الغفيرة من الناس؟ وإذا تأملنا عمارة تلك الكتل اليوم، فإن الفن الذي يجب أن يصممه المهندس الشاب الآن يخضع لتحقيق فائدة الربح واعتبارات الربحية.

ومع ذلك، فمن الحقيقي اليوم في الغرب، وكذلك في العالم العربي، أن هنالك مهندسين معماريين يبحثون عن فرصة للهروب من توحيد المعايير، على الرغم من أنهم قلما ينجحون في ذلك دون الاستغناء عن المواد المصنعة بالجملة، مثل الأسمنت والحديد والزجاج.

وإذا نجح هؤلاء المهندسون في أن يتحولوا إلى مهندسين مرموقين على المستوى المحلي أو العالمي، فإن فرصة إنتاج عمارة جديدة ليس بها أثر لذلك التوحيد، وللإنتاج بالجملة، قد تتوفر لهم، لكنها تتوفر لهم وهم يخدمون ما يسمون بالعملاء الذين يسعون إلى ما يسمى بالتفرد. يحدث ذلك حينما يصممون مباني حكومية، أو يعملون لصالح شركات كبرى، أو مؤسسات هامة، أو عندما يركزون على القطاع السكني الأرقى بطريقة تتطلب من المهندسين أن يصمموا لسوق معلومة، وليس لطلب مجهول، أو لعميل لديه أفكار فيما يتعلق بما يريد، باستثناء أسواق الملكية الخاصة، والمضاربات بالطبع، كما هو الحال في دبي حيث يقوم الأثرياء بشراء أو استئجار أشياء ليس لهم أية دخل في كيفية بنائها أو صنعها.

وعند بناء منازل للأثرياء يعتقد المهندسون أن لديهم حرية غير معهودة، وهي حرية التخلص من قيود تحقيق ربح التكلفة المعتادة، والتحرر من القيود المرتبطة بتوحيد المعايير. لكن أليست هي «حرية» أيضًا من أن يصبح المهندس المعماري مبتكرًا؟ أن يخلق شيئًا مختلفًا تمامًا؟ أو أن يتجاوز سواه من المعماريين بأن يصدر عنه باستمرار كل ما هو جديد، ومبهر، ومثير؟ كم هو باعث على الاغتراب ذاك التوقع أن تكون قادرًا دومًا على طرح شيء جديد من الناحية البصرية، ألا يكف عن إنتاج سلعة أكثر جاذبية وإثارة؟ ويمكن أن نقول الشيء نفسه عندما يُطلب من المهندسين المرموقين بناء فنادق فارهة أو أبراج مهيبة لشركات كبرى. إنه لأمرً مختلف أن نعي كيف أن الهاجس التنافسي الذي يقود السوق لإنتاج العمارة يعكس الهيبة غير العادية للعميل، ومكانته المرموقة مثل قوته الاقتصادية كلاعب في السوق، أو غطرسة الحكام السياسيين، وهو ما قد يؤدي إلى عمارة المقاومة.

هناك بطبيعة الحال تكليفات لمهندسين مرموقين كي ينتجوا مشروعات تدعي أنها تعكس الصالح العام الذي يعود بالفائدة العامة على نطاق واسع، مثل تكليف هؤلاء المهنسين بتصميم مكتبة جامعية، وهو تكليف يمنح ويشجع البحث عن التعبير عن الهوية العربية. لكن، كما لاحظ حسن فتحي، إذا كان علينا أن نقوم بالمقاومة المعمارية يجب علينا أن نعترف بأن النموذج الغربي الحديث في الإنتاج والاستهلاك هو الذي أنتج تعليمًا بالجملة، وهذا التعليم «العام» هو المسئول عن إنتاج أشباه المثقفين والمتعلمين بالجملة، وكذلك إنتاج الموظفين الذين يشار إليهم كمتخصصين وخبراء مطلوب منهم أداء وظائف بيروقراطية، وهو أمر ضروري في سياق ذلك النموذج الغربي. ولنا أن نتساءل: أليس من التناقض أن نفترض أن النموذج الغربي قادر على مأسسة الإنتاج بالجملة والإعلام والتعليم الجماهيري الواسع، بينما الغربي قادر على مأسسة الإنتاج بالجملة والإعلام والتعليم الجماهيري الواسع، بينما

يفاخر في الوقت ذاته ببناء أفخم المكتبات واستخدام المواد المكلفة في مؤسسة التعليم العالي، التي هي الجامعة في هيئتها الحالية، مؤسسة غربية حديثة تعكس نسبًا مئوية غير متكافئة في الإنفاق على التعليم سواء كانت من أجل القلة القليلة التي سوف تحصل على درجة الدكتوراه، أو من يريد أن يحصل على تعليم ابتدائي في الريف. وبالتالي يمكن التساؤل عما إذا كان التعليم يمكن أن يكون مفيدًا في القطاع الإنتاجي وقطاع التوزيع، وما إذا كان أكثر استدامة وأكثر عدالة في القمة، وما إذا كانت الثقافة ستتقدم على نحو أفضل من ذلك إذا رأيناها تزدهر في كل مكان من الجامعات الصغيرة، وفي كل ضاحية، وكل مدينة وكل قرية أو نجع (٥).

أما ما يتعلق بالمكتبات الجامعية الآن وفي العالم العربي كذلك، بما في ذلك من يحاولون طرح هوية عربية عن طريق ما يقدمون من أشكال وأساليب، أليس من المستغرب أن مثل هذه المباني، مباني المؤسسات، إنما تنتج الآلاف في كل عام من حمّلة الماجستير والدكتوراه والشهادات العليا في العلوم والآداب ممن يفتقرون لما سماه حسن فتحي «مقياس الإنسان»؟ لا يمكن أن يدهشنا أنهم يمثلون جزءًا لا يتجزأ من مؤسسة التعليم بالجملة التي يقصد منها أنْ تخرج أعدادًا كبيرة من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الذين يمثلون شكلًا حضريًّا ضخمًا جاهزًا ليس فحسب لاستيعاب أعداد كبيرة، لكن بأن «تبهر» أيضًا حجمها الكبير وما تحتويه من مواد.

ومع ذلك إذا كانوا يقومون بتقزيم الفرد، فمن، وما الذي يقاومونه؟ قد يكون مقاومة الجمهور بوجه عام، ومن يتجاوزونهم، وقبل أي شيء آخر من يتم استبعادهم لأنهم لم ينجحوا في أن يصبحوا «أكاديميين»!

⁽٥) الواقع أن هذا النهج الذي يبدأ من أسفل لأعلى هو الذي يرسخ العدالة الاجتماعية والتفاعل الصحي بين كافة أعضاء المجتمع على جميع المستويات.



الفصل التاسع

الأدب العربي المعاصر والأدب العالمي: مدخل بديل^(*)

د. مجدي يوسف

إهداء لذكرى الصديق العالم الراحل «بيير بورديو» (١٩٣٠-٢٠٠٢) أستاذ علم الاجتماع المعرفي بالـ «كوليج دو فرانس»، باريس.

في حين أن نظريات «التثقف من الخارج» Acculturation والاتصال بين الثقافات كي حين أن نظريات «التثقف من الخارج» Culture contact التي طالما صارت تلقى قبولًا واسعًا في الدوائر الأكاديمية في يومنا هذا، إنما تسعى لأن تمضي على نهج تتبع الحيل التي يتميز بها تغلغل عنصر أو أكثر من عنصر في ثقافة مغايرة لتلك التي تولدت عنها، وهي التي غالبًا ما تكون غربية الأصول في دخولها على أخرى غير غربية سبق أن كانت مستعمرة من جانبها، فإني أصدر في اجتهادي التنظيري عن سياق الاستقبال للمجتمع أو المجتمعات التي تفد عليها تلك العناصر الثقافية الغربية، ومع ذلك فإني لا أدعو بحال لقلب النسق الهرمي

^(*) ترجمة صاحب الدراسة.

⁽۱) انظر: الأعمال التأسيسية لتلك النظريات: هرسكوفتس، م.جي: التثقف من الخارج، دراسة في الاتصال الثقافي، نيويورك، ١٩٣٨، مالينوفسكي، براتسلاف: نظرية علمية في الثقافة ودراسات أخرى، تشابل هيل (جامعة نورث كارولاينا)، ١٩٤٤.

السائد الذي ينهض على أساس تصور أن هناك «نضجًا» لتلك العناصر الثقافية الغربية في مقابل سياقات استقبالها «الأقل نضجًا» في المجتمعات غير الغربية، وهو ما يتمثل بوضوح في أن الآداب الغربية، أو تلك المدونة بلغات الغرب، ظلت على مدى القرنين الماضيين مرادفًا للأدب العالمي.

إنما أرى، على العكس من ذلك، ابتداءً من النموذج النظري البديل الذي أقترحه، والذي يرى أن العنصر الثقافي الوافد يتساوى مع سياق استقباله الثقافي الاجتماعي الذي غالبًا ما يُعيد صياغته ابتداءً من شروطه الحياتية الخاصة به، ومن أنساقه القيمية، وممارساته الاجتماعية في مرحلة معينة من تاريخه. غير أنه إذا ما صارت عملية إعادة الصياغة هنا من جانب سياق الاستقبال أقل وعيًا بالفارق الموضوعي بينها وسياق الثقافة الوافدة على الرغم ممًّا لها من خصوصية نسبية تتميز بها عنه، فإني أعتبر ذلك مظهرًا من مظاهر التداخل الحضاري، الذي أُسسته على مفهوم التداخل في علم اللغة مستعيرًا إياه عن علمي الفيزياء والأحياء (البيولوجيا). فحينما أستعين بهذا المفهوم مستعيرًا إياه عن علمي الفيزياء والأحياء (البيولوجيا). فحينما أعني به توصيف وتتبع على تعريف التداخل بين الثقافات الاجتماعية المتباينة (أ)، إنما أعني به توصيف وتتبع الآليات الأقل وعيًا في استقبالها للعناصر أو النماذج الثقافية الوافدة عليها، وهو ما قد يذكرنا بنظرية صور الشعوب بعضها عن بعض بوصفها أحد فروع الأدب المقارن (أ). لكن نموذجي النظري مختلف إذ إني أقترح تتبع آليات وصور التداخل الحضاري كما تتمثل في سياق الاستقبال، وذلك سعيًا مني لتحديد الفروق الموضوعية بين كل

⁽٢) انظر دراستي: تأملات حول التداخل الحضاري بين العالم العربي وأوروبا في العصر الحديث، في: حوليات التداخل الحضاري، بوخوم/ ١٩٨٣ (بالعربية، والأنجلخ نة، والألمانية).

⁽٣) انظر: مانفريد فيشر: الصور الذاتية القومية بوصفها موضوعًا للأدب المقارن. دراسات في نشأة علم صور الشعوب عن بعضها البعض كما تتمثل في آدابها (الإيماجولوجيا)، بون، ١٩٨١: ٢٥٣ (بالألمانية).

من الثقافة المستقبلة وتلك الوافدة عليها^(٤). فبمجرد أن تتضح معالم تلك الخريطة التقابلية بإزاء الآخر لدى حاملي الثقافة المستقبلة (بكسر الباء)، تمييرًا لها عن «صورتها» القبعلمية عن ذاتها وعن الآخر، تتحقق الشروط الموضوعية لتفاعل صحي ومنتج بين كلتا الثقافتين المستقبلة والوافدة معًا، وهو ما ينهض على فرضية معرفية فلسفية عامة أزعم مصداقيتها بإزاء الثقافة في شقيها المادي والمعنوي في آن^(٥).

وبتطبيق هذا المدخل النظري على الأدب العربي وعلاقته بالأدب العالمي من منظور الأدب المقارن، تبزغ اختلافات عميقة بين هذا التنظير وسواه من نظريات

⁽٤) انظر كتابي: من التداخل إلى التفاعل الحضاري، كتاب الهلال، ٢٠٠١: ٣١٩؛ والتداخل الحضاري والاستقلال الفكري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣: ١٩٩.

⁽٥) على الرغم من أن الأمر قد يبدو للوهلة الأولى بعيدًا عن الموضوع المثار، فإن البحوث الدوائية في إطار توجهها البحثي الذي يضع في حسبانه اختلاف الثقافات الاجتماعية قد أضافت بعدًا مهمًّا لنموذجي القائم على تقابل الحضارات، وهو بعد الممارسة اليومية. فعلى نحو يكاد أن يكون متوازيًا مع كتاباتي التي حددتُ فيها نموذجي المقترح لتفاعل الثقافات الاجتماعية (في عام ١٩٨٣) كان الدكتور محمد رؤوف حامد يقوم بأبحاثه في علم الأدوية في جامعة الفاتح في ليبيا. وهناك توصل بالتعاون مع طلبته إلى أن مادة الكابسابسين المحتواة في «الهريسة» التي يتناولها الليبيون مع كل وجبة لا تؤدي فقط إلى سرعة امتصاص الدواء غربي المصدر، وإنما بالمثل إلى الوقاية من قرحة الأمعاء، وليس العكس على ما نصت عليه "إدارة الغذاء والدواء الأمريكية". وقد أدى هذا الاكتشاف النابع من مدخل بحثي تجريبي ينهض على احترام الخصوصية الثقافية الاجتماعية، إلى تعديلات مهمة في نظرية وممارسات علم الأدوية في هذا المجال. ولعله من اللافت أن هذا الاكتشاف الذي لا قي استشارة واعترافًا دوليًّا في مؤتمرات علم الأدوية في كل من اليابان (عام ١٩٨١)، والنمسا (١٩٨٢)، وسويسرا (١٩٨٣)، ومن ثم فقد أخذت به صناعة الدواء في أنحاء مختلفة من العالم، قد تحقق من خلال التعاون بين الدكتور رؤوف حامد وطلبته الليبيين والعرب في مرحلة ما قبل البكالوريوس عن طريق طرح الأسئلة الناقدة على المعايير الغربية المصدر في تناول الدواء، وذلك بوضعهم في الاعتبار الخصوصية النسبية للثقافة الاجتماعية الليبية وأثرها في عمليات تمثل الدواء، بوصف هذه الخصوصية الاجتماعية العربية متساوية في اختلافها عن الخصوصيات الغربية التي صمم الدواء وعولمت معاييره بناءً عليها (راجع الفصل الأول من هذا الكتاب).

الأدب السائدة في الغرب، ليس فقط عند «رينيه فيلك» (مع تعطيش الفاء!) بتوجهه اللاتاريخي في كتابه «نظرية الأدب» (٢)، وإنما بالمثل لدى الراحل «رينيه إتيامبل»، أستاذ الأدب المقارن والعام في جامعة باريس الثالثة (السربون) على الرغم من كل مساعيه الحماسية لتحرير مفهوم الأدب العالمي من مركزيته الأوروبية (٧).

فلعلي لست بحاجة لأن أعبر عن عميق تقديري للموقف الأخلاقي الرفيع الذي اتخذه الراحل «إيتامبل»، ليس فقط بالنسبة لنقد الريفية الجديدة التي اتخذت سمت «نادٍ أورودي» يفرض معاييره على ما يعترف به «أدبًا عليًّا»، وإنما بالمثل في سعيه لتوسيع ذلك النطاق الضيق للأدب العالمي بتأكيده على الإسهام الثقافي للآداب غير الغربية خاصة في إطار الفصل الخاص بالآداب العالمية الذي قام بالإشراف عليه في الموسوعة (الفرنسية) الموسومة «إنسيكلوبيدي أونيفرساليس». غير أنه مع كل ما قام به من جهود مشكورة، فثمة شائبة ترتبت على توجهه المحض فقه لغوي (الفيلولوجي)، ذلك التوجه الذي مضى في إثر ما سبق أن عبر عنه الشاعر «مالارميه» في عبارته الشهيرة: «ما الأدب سوى كلمات». ففي ذلك لم يختلف «إتيامبل» كثيرًا عما ظل يردده «رينيه فيلك» بقوله إن «الأدب كل وواحد في جميع الثقافات»، قاصدًا بذلك الآداب الغربية، أو تلك المدونة بأي منها. فكلاهما، «إتيامبل» و فيلك»، لا يختلف منهجيًا عن الآخر مهما سعى «إتيامبل» للتأكيد على رفضه للمركزية الغربية التي يمضي «فيلك» في ركابها!

وعلى العكس من «فيلك» (بتعطيش الفاء) الذي سار على النهج الكانطي الجديد الذي سبق وروج له «كارل فريدريش كراوزه»، صاحب المدرسة الفلسفية الألمانية

⁽٦) بالاشتراك مع «أوستن وارن». وقد نشر في عام ١٩٤٩.

⁽٧) انظر على سبيل المثال كتابه: مقالات في الأدب العام (بحق)، باريس (١٩٧٤). وكذلك مؤلفه: مقالات في الأدب العالمي، باريس، (١٩٨٢) حيث أهداه إلى مؤنس طه حسين، نجل «عميد الأدب العربي» الراحل طه حسين.

المعروفة التي جاءت بالمبادئ العامة التي احتذاها من بين من احتذاها وروج لها بهمة في إسبانيا «أورتيجا إي جاسيت» على مدى العقود الأولى من القرن العشرين، فإنى أقترح مدخلًا نظريًّا بديلًا أدعوه مدخل «التداخل الحضاري بين مختلف الخصوصية» الخصوصيات الثقافية الاجتماعية». وفيما يلي أود أن أعرف مفهوم «الخصوصية» التي أقصدها من خلال مقتطف من كتاب للدكتور محمد حامد دويدار في كتابه الموسوم: الاقتصاد السياسي علمًا اجتماعيًّا (بالفرنسية)، ١٩٧٢ باريس، ص٣١(٨): «فيما يتعلق بالوقائع الاجتماعية، تتمثل العملية الاجتماعية في مجموع أنشطة الأفراد

⁽٨) في مناقشة علنية دارت بيني وبين الراحل إدوارد سعيد في إثر آخر محاضرة ألقاها في الجامعة الأمريكية بالقاهرة قبل رحيله بفترة وجيزة، والتي رأى فيها، استنادًا إلى التوجه النظري الفقه لغوي لـ «ليو شبتسر»، أن العمل الأدبي يلقى في أثناء عملية استيعابه بعض التعديل، رددت عليه بأن قراءة العمل الأدبي لا تسهم في تعديل رسالته وحسب، وإنما تضيف أحيانًا أبعادًا جديدة إليه قد لا تخطر على بال صاحب العمل الأصلى، وأن مصدر هذه الإضافات في تقديري هو الاختلاف الموضوعي لسياق استقباله الاجتماعي الثقافي عن السياق الذي أنتج في إطاره. وهو ما يترتب عليه أن المدخل الفقه لغوى في تحليل النصوص ليس بكافٍ أو حتى بقادر على أن يفسر تلك العمليات الإنتاجية التي تضفي أبعادًا جديدة على العمل الأدبي في سياق استقباله الجديد. الأمر الذي لا يجوز أن يفهم منه انصياعًا وراء النظرية القائلة بـ «موت المؤلف»، ذلك أن هنالك «توازنًا هيكليًّا» بين بنية العمل الأدبي الأصلى من جهة، والسياق الثقافي الاجتماعي الذي يستقبل فيه من الجهة المقابلة، حيث تترجح كفة السياق المستقبل للعمل في إطار هذه العلاقة التوترية الخلاقة. وهو ما يفضي بنا للاستنتاج التالي، والذي مؤداه أن الاقتصار على تحليل النصوص الأدبية من داخلها وحسب بالرجوع إلى الأدوات الفقه لغوية لا يقارب تلك النصوص بالدرجة الكافية. إنما لا بد من الرجوع إلى أدوات العلوم الاجتماعية (وليس علم الاجتماع وحده!) لتحليل تلك العمليات التفاعلية بين سياقي إنتاج النص الأدبي واستقباله (انظر في ذلك ورقتي البحثية: نحو مدخل علمي اجتماعي للبحث الأدبي المقارن، في: أعمال المؤتمر الثامن عشر للجمعية الدولية للأدب المقارن، ريو دي جانيرو، ٢٠٠٩: ١٩-١٤) والصادرة في ترجمة عربية قام بها د. علاء الدين محمود عبد الرحمن تحت عنوان: «من المدخل الفيلولوجي إلى التأسيس العلمي الاجتماعي لدرس الظواهر الأدبية المقارنة» في: مجلة الألسن للترجمة، العدد الثالث عشر، يناير ٢٠١٨: ٨٥-٨٩.

والمجتمعات في تكرارها المستمر، وذلك داخل إطار ملابسات معينة يمر بها التطور التاريخي لمجتمع معين. وتتكرر هذه الأنشطة على نحو معين بحيث تصبح معلمًا للمرحلة التي يمر بها تطور مجتمع من المجتمعات. كما تضفي هذه الطريقة الخاصة لتكرار أنشطة أحد المجتمعات نوعًا من الانتظام عليها بحيث يمكن التعرف على علاقات تتكرر بانتظام بين مختلف الأنشطة. وهذا هو ما تتبلور من خلاله لدى كل مرحلة تاريخية يمر بها، القوانين الموضوعية لتطور مسيرته. ذلك أنه حتى في المجتمعات المختلفة التي تعرف قوانين موضوعية مشتركة (كالتداول النقدي مثلًا) يمكن أن يكون نمط تفعيل تلك القوانين مختلفًا من مجتمع لآخر، حيث ينبع هذا الاختلاف من الشروط الخاصة بكل مجتمع: ففي إطار تاريخ المجتمعات البشرية يتميز كل مجتمع بما له من خصوصية تاريخية»(*).

وإني لواع بالطبع بأوجه التوازي والتشابه بين مختلف الثقافات الاجتماعية، والتي يقرها البحث العلمي التجريبي، لكني لا أرى ذلك مبررًا لعدم الانتباه إلى الاختلافات الموضوعية بين منظومات القيم، ورؤى العالم التي تتمايز بها تلك الثقافات بعضها عن بعض (٩).

من هنا أراني مستنفرًا للرد على تلك المساعي النظرية الرامية إلى التأكيد على المشترك بين الآداب والثقافات البشرية (١٠٠)، وذلك بجعلها متساوقة على نحو صريح أو مضمر مع المعايير الغربية المهيمنة. وهنا نجد الدكتور مصطفى بدوي، أستاذ الأدب

^(*) ترجمتي عن الأصل الفرنسي.

⁽٩) جاك لينارت، وبيتر يوجا (بتعطيش الجيم): قراءة المقروء: دراسة في سوسيولوجيا القراءة، باريس، ١٩٨٢ (بالفرنسية).

⁽١٠) انظر التوجه العكسي لذلك في كتاب الراحل شكري عياد: القصة القصيرة في مصر: دراسة في تأصيل نوع أدبي، القاهرة، ١٩٩٧، وانظر أيضًا عرضي الناقد للتوجه المركزي الأوروبي الذي شاب كتاب «فيليب سادجروف»: المسرح المصري في القرن التاسع عشر (١٩٩٦-١٨٨٢)، إثاكا بريس، (١٩٩٦)،

العربي الحديث في جامعة كمبردج البريطانية، على سبيل المثال، يقوم بتهميش الدور الذي ما زال يلعبه التراث الخاص في المجتمعات العربية، وذلك ليس فقط في الخطابات «الثقافية» الرسمية، وإنما بالمثل في الثقافات الشعبية العربية. فالدكتور بدوى يركز على دور المؤثرات والنماذج الغربية في الأدب والثقافة العربية المعاصرة (راجع كتابه: تاريخ موجز للأدب العربي الحديث «بالإنجليزية»، أكسفورد، ١٩٩٣)، فضلًا عن مقالاته التي أود أن أشير بصورة خاصة إلى واحدة منها لأنها ممثلة لتوجهه، وهي التي تحمل عنوان: يعقوب صنوع: الأب (الشرعي) للمسرح المصري المعاصر، في: مجلة الأدب العربي (الصادرة بالإنجليزية في بريطانيا، المجلد السادس عشر، ١٩٨٥، ص ١٣٢-١٤٥). وعلى نحو شبيه ببدوي يمضي أستاذ غربي آخر هو «بيير كاكيا»، إذ بعد أن يناقش مختلف أطياف التوجهات الدينية الصريحة والمستترة في الأدب العربي المعاصر، يخلص إلى أن يصف نجيب محفوظ بأنه «متوسل إلى الذات العلية»، وإن كان التوسل على هذا النحو يُعد من سمات النزعة الصوفية. ويخلص «كاكيا» إلى أن الأدب العربي المعاصر مقارب في توجهه للمثل العليا للنهضة الأوروبية، وبأن: الحداثيين المصريين، شأنهم في ذلك شأن سواهم في سائر الأوساط الثقافية (لاحظ هذه الجملة الاعتراضية - م.ي.)، معنيون على نحو خاص بجعل الإنسان في مركز عوالمهم الأدبية». (انظر كتابه الصادر بالإنجليزية: الأدب العربي الحديث: عرض عام، إدنبره، ١٩٩٠، ص١٥٠). ولعل الدافع وراء حرص مصطفى بدوي على التقليل من شأن، إن لم يكن استبعاد الدور الذي تلعبه مختلف أطياف التدين في العوالم المتخيلة للأدباء العرب المحدثين، إنما يرجع إلى حيلة دفاعية ذات طابع سياسي

⁼في: الحولية الدولية لأبحاث المسرح، الصادرة آنذاك عن دار نشر جامعة أوكسفورد (تصدر حاليًا عن دار نشر جامعة كيمبردج)، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، صيف (١٩٩٩): ١٦٤-٢١٥. انظر كذلك ترجمته العربية التي قام بها د. محمد هشام في: مجلة فصول، العدد ٧٣ - ربيع - صيف ٢٦٢-٢٦٢.

اجتماعي يلجأ إليها في مواجهة التوجه الغربي لوصم العرب بالأصولية الدينية. ويجدر بنا هنا أن نكشف عن مصلحة رأس المال المالي، الدولى، في التعتيم على صراعه مع مصالح المنتجين المباشرين على نطاق العالم بأسره، وذلك باستبدال الوعي بهذا الصراع بما يدعي أنه «حرب بين الأديان»، علمًا بأن رأس المال المالي لا دين له، سوى تعظيم أرباحه النقدية المهولة. ولهذا فنحن نراه اليوم يوجه حربه الدينية ضد عرب اليوم والعالم الإسلامي برمته، بينما يسعى في الوقت ذاته لدمجه في إطار هيمنة نظامه العالمي ذي التوجه السلعي المخترق لجميع الشعوب والقارات (انظر على سبيل المثال سياساته المتمثلة في البنك الدولي، وصندوق النقد، ومنظمة التجارة العالمية)، بينما يقف بتوجهه المهيمن هذا على النقيض من مبدأ الرشادة العلمية.

ولعله من اللافت أن السمات الدينية في الأدب العربي الحديث كانت موضع نقاشات مستفيضة في ندوات معرض القاهرة الدولي للكتاب في يناير عام ٢٠٠٢. لكن ذلك لا علاقة له من قريب أو بعيد بالصورة المروج لها في الإعلام الغربي، عمَّا يدعوه «الأصولية الدينية»، إذ إننا لو نظرنا إلى مؤلفين كبيرين كإبراهيم الكوني ونجيب محفوظ، حيث كان العالم الروائي لمحفوظ موضع نقاش مستفيض في تلك الندوات، لوجدنا أنه لا يخلو من رؤية دينية للعالم، قد يراها «كاكيا» باحثة عن المثل العليا، أو كما أراها متصوفة فيما تطرحه من لاأدريه.

ففي الأدب العربي المعاصر نجد متسعًا رحبًا لمختلف النزعات المتدينة تمتد من الورع والتقوى إلى التمرد على القيم الدينية. ومع ذلك فالغالبية العظمى تنحو إلى المنتصف. فالوسطية يمكن أن تعد السمة الغالبة على العوالم الدينية لدى الأدباء العرب، ومع ذلك فكثيرًا ما يسلك المثقفون العرب المقيمون في الغرب، وفي إثرهم من تأثر بهم من المستعربين، أمثال «بيير كاكيا»، السبيل الأقصر والأسهل بقولهم إن الأدب

العربي الحديث إنما «تتجلى فيه القيم الغربية العالمية»! إلا أن هذه النظرة القَبْلية تتناقض مع بحث التمايزات الموضوعية المتمثلة في مدى واسع من التوجهات الأدبية ورؤى العالم لدى الكتاب العرب المحدثين حيث تمتد من «عَلَوية» أدونيس إلى العالم السحري الصوفي لإبراهيم الكوني بلوغًا للتوجه العلمي في روايات صنع الله إبراهيم. على أني أرى، ولعل محفوظ كان يرى ذلك أيضًا (وإن كان على طريقته الخاصة - انظر خطابه المقارب للخطاب الهيجلي عن العلم في الثلاثية مثلًا) أن مربط الفرس هو نوع من استنهاض النظام القيمي الديني كي تتمثل فيه العقلانية العلمية المعاصرة. ولعل هذا المدخل مختلف كليًّا عن ذاك الذي يرى قطيعة مصطنعة بين صورة علمية تكنولوجية لمجتمعات الغرب المعاصر، تقابلها أخرى تقليدية لمجتمعات يغشاها «التعصب الديني الأصولي». فهذه الصورة المروج لها في الإعلام الغربي هي من أفضل الموضوعات لدراسات «الإيماجولوجيا» (الصور المتحيزة السالبة للشعوب بعضها عن بعض)، بينما أرى أن المقاربة العلمية الرشيدة بإزاء الواقع الفعلى لا تقف في وجه التنوع الثقافي على المستوى العالمي الذي يشكل الأدب العربي المعاصر أحد تشكيلاته. فلا يوجد، في تقديري، أمر يمكن أن يفقر الإنسانية أكثر من التوجه الأحادي للحلول و «الإبداعات» البشرية. هذا التوجه الأحادي الذي صار نتيجة للتسطيح السلعي الذي تحظى به «قيم» السوق العالمية، والشركات دولية النشاط التي تدعي الحفاظ على «حقوق الإنسان» مقيمة لها «نظامًا» «للعقاب» و«الثواب» بينما تصدر عن «المبدأ» القائل بأن «الإنسان هو الإنسان في كل زمان ومكان». وانطلاقًا من هذه الأيديولوجية يصبح في قدرة النصوص أن تبحر من مكان إلى آخر في هذا العالم عن طريق وسيط «الترجمة» دون أن يؤدي ذلك إلى قول شيء مختلف أو جديد.

في نقد أسطورة «الثوابت العالمية» لإنتاج الأدب واستقباله

إذا ما افترضنا أن كل نص أدبي يسعى لأن يوصِل عبر عالمه المتخيل اهتمامًا أو تطلعًا معينًا في مجتمع محدد، فعلينا أن نسلم، بالمثل، أنه بمجرد أن ينشر هذا النص فإنه يتعرض للعديد من عمليات التعديل والإضافة من جانب مستقبليه في البلد واللغة نفسها التي نشأ فيها. وإذا ما كان الأمر كذلك فما بالك به عندما يرحل عبر الترجمة إلى لغات وبلاد أخرى؟ لعل ما يقارب هذه العملية هو ما يطلق عليه في خطاب التحليل النفسي آلية «الإزاحة» التي قد تفصح عن أبعاد جديدة لم تطرأ على ذهن صاحب النص الأدبي نفسه، بينما ينتجها السياق المجتمعي المستقبل لعمله. فالسياق الثقافي الاجتماعي المستقبل (بكسر الباء) يغير أحيانًا، بل كثيرًا على نحو الخصوص في الترجمة بالمعنى الثقافي الاجتماعي.

سأضرب مثالًا على ذلك من خلال عرض مسرحية الراحل ألفريد فرج: "عَلِي جناح التبريزي وتابعه قُفّة» التي قدمتها فرقة «مايباخ» المسرحية في كل من ألمانيا الاتحادية، والنمسا، وبعض الكانتونات الناطقة بالألمانية في سويسرا بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ تحت عنوان: «التبريزي وتابعه». فقد أثارت هذه المسرحية الكثير من الضحك لدى المشاهدين هناك خاصة في المشهد الذي يقوم فيه الممثل بـ «التهام» الهواء وكأنه يستمتع بوجبة شهية!

تقوم هذه المسرحية على قصص ثلاث مستعارة من عالم ألف ليلة وليلة. أما المشهد الذي يستثير الضحك لدى الجمهور في سياقه الجرماني المعاصر، فهو الذي يظهر فيه الإسكافي «قُفّة» وقد تطلع إلى الحصول على وجبة شهية في قصر الأمير عَلِي جناح التبريزي. لكنه بدلًا من أن يحصل على «وجبته» التي بات يحلم بها، إذا به يصبح تابعًا

للأمير المُفلس حيث ينطلقان معًا في رحلة طويلة حول العالم. وما إن وصلا إلى سلطنة أحد السلاطين حتى تظاهرا بأنهما تاجران موسران في انتظار وصول قافلة بضائعهما في تلك المدينة. وسُرعان ما يقوم عَلى، ذاك الأمير الغريب، بتوزيع كل مدخرات (قفة) على أهل المدينة. فلا يلبث أن يخطب وده كبار التجار وأثرياؤهم، حتى إن السلطان نفسه يعرض عليه ابنته ليزوجه إياهاكي يضم إلى ملكه ذلك الثراء الوفير الذي ستأتى به القافلة. وهكذا تمرغ عَلى وتابعه قفة في فخفخة الحياة المنعمة في بلاط السلطان. لكن القافلة لا تصل أبدًا، وفوق ذلك تنضب ثروة السلطان ذاته، بعد أن قام عَلى جناح التبريزي بتوزيعها على عامة المدينة، مما يستدعي للأذهان صورة «شرقية» لنظيره الغربي المحابي للفقراء «روبين هود»! لذلك، وإن يكن بشيء من الحزن والتردد، اضطر أثرياء المدينة للحكم بالشنق على التبريزي تلقاء عدم رده لما استدانه منهم من أموال طائلة، وفقدانهم لأي أمل في أن يروا أثرًا لتلك القافلة الموعودة. وما إن يساق التبريزي إلى حبل المشنقة حتى يهل غريب يحمل على رأسه عمامة فخيمة معلنًا وصول القافلة التي طال انتظارها. ولم يكن ذلك الغريب سوى التابع «قفة» بعد أن تخفَّى على هيئة تاجر موسر قادم من بلاد بعيدة. هكذا يُطلَق سراح التبريزي الذي صار يعدو كالريح كي يكون «أول من يستقبل القافلة» بينما حانت له الفرصة كي يلوذ بالهرب مع تابعه وفي صحبتهما ابنة السلطان التي هرولت معهما كي تكون بدورها في استقبال «القافلة».

أما السياق الذي كتب فيه ألفريد فرج هذه المسرحية في عام ١٩٦٨ فهو ما بعد حرب يونيو ١٩٦٧. حيث لجأ فيها لاستخدام «لغة العبيد» - على حد تعبير «برتولت برخت» - في نقده للأنظمة العربية التي فشلت في تحقيق ما وعدت به من تحرير الشعوب العربية من الاستعمار الإسرائيلي الجاثم على أنفاسها منذ عام ١٩٤٨.

ولعل أكثر المشاهد إثارة في المسرحية، وهو الذي "يلتهم" فيه قُفّة الهواء، يرمز إلى خداع الذات الذي ينحو لتصديق وعود التبريزي الفارغة، ولاستعداده في الوقت ذاته لأن ينظر إلى أحلامه وكأنها استحالت إلى حقيقة. كان هذا هو سياق إنتاج واستقبال هذه المسرحية في العالم العربي في أعقاب حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧، بينما نتبين أن سياق استقبالها في كل من ألمانيا الاتحادية، والنمسا، وسويسرا خلال الثمانينات كان جِد محتلف. فتهليل المشاهدين الجرمان لمشهد قُفّة وهو يلتهم الهواء كان ينفس عن حس دفين بحبت الإحساس بتوهج الحياة التلقائية في مجتمع يقوم على العقلانية الشكلية، على حَد تعريف «ماكس فيبر» (بتعطيش الفاء)(۱۱)، أو ربما على "العقل الأداتي»، كما يدعوه "هوركهايمر»(۱۱). وهنا يمكن لـ «دريدا» أن يضيف إلى ذلك افتراضية إحساسهم بالحياة، وكأنهم يعيشونها.

ولعله من الواضح أننا لسنا هنا بصدد مجتمع يحلم بالرخاء، نظرًا لأن درجة ما من الرفاهية النسبية كانت متحققة أثناء الثمانينيات في كل من تلك البلاد الأوروبية الثلاثة التي عرضت فيها تلك المسرحية.

فمن منظور الألمان والناطقين بالألمانية خلال الفترة التي عرض فيها ذلك العمل كان «التهام الهواء» يمثل بالنسبة لهم الوعود الكاذبة التي يطلقها رجال الأعمال الجشعون، ومدراء المصارف، والسياسيون الواعدون بجنة «مجتمع الاستهلاك» بينما

⁽۱۱) انظر: «العقلانية الشكلانية» في عمله الرائد: الاقتصاد والاجتماع (بالألمانية)، كولونيا وبرلين، (١٩٤٤)، المجلد الأول: ٦٥. والذي أعنيه هنا هو التعرف التقابلي على العقلانية غير الافتراضية أو الاصطناعية في مقابل تلك الشكلانية السائدة فيما يدعى المجتمعات الغربية الحديثة. راجع مفهومي: العقلانية الشكلانية، والعقلانية الموضوعية، أي المرتبطة عضويًّا بموضوعها، في ثنايا المرجع السابق لـ «ماكس فيبر».

⁽١٢) في كتابه: نقد العقل الأداتي (بالألمانية)، ١٩٤٧.

إشباع احتياجات عامة الناس في بلادهم غير مضمون، وذلك ناهيك عن شعوب ما يدعى العالم الثالث التي تتضور جوعًا. الأمر الذي يذكرنا بثورة الطلبة في ألمانيا وفرنسا خلال عام ١٩٦٨. فثورة هؤلاء الطلبة في تلك الحقبة التي تميزت في هذين البلدين بانتعاش اقتصادي نسبي تختلف كيفيًّا عن ثورة الطلبة في مصر والمغرب على مجتمع البؤس والمعاناة من شظف العيش.

يمثل ذلك حالة عدم الاستقرار والأمان التي تخيم على طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة على تعظيم الربح على حساب عامة الناس. وإن كان «دريدا» يحاول أن ينظر إليها على نحو مطلق، بينما هي ظاهرة اجتماعية، ومن ثم نسبية! لعل هذا المثال يوضح خطأ التصور القائل بثوابت أدبية تعم كافة الثقافات في العالم كشأن ما ذهب إليه «رينيه إتيامبل» في كتابه الشهير الذي سبق أن أشرنا إليه: مقالات في أدب عام (بحق)(١٠٠٠). فمثل هذه المقولات التي كثيرًا ما تؤخذ على عواهنها تفصل في الواقع بين العمل الأدبي والفني، وبين سياقات إنتاجه واستقباله، ومن ثم فهي تسهم في أسطرته. وهو ما يفضي بنا إلى إثارة قضية: المعيار «النموذجي» لكل من الأدبين العربي والعالمي.

غني عن البيان أننا ما زلنا بصدد الأسطورة المعولمة التي أشرت إليها في صدر هذه الدراسة، وهي التي توحد بين الآداب الأوروبية، أو المدونة بلُغات أوروبية، والأدب العالمي. ولعل هذا الفهم المضمر قد عبر عنه بصورة صريحة الراحل «هورست روديجر»، أستاذ الأدب الألماني سابقًا في جامعة بون، وذلك في نص له كثر الاستشهاد به: «ليس الأدب العالمي بحال من الأحوال جمعية عمومية للأمم المتحدة، إذ إن الأمر لا يلبث أن يفضى إلى العبث في هذه المنظمة حين يستوي صوت مستعمرة سابقة

⁽۱۳) المقدمة: ۲۸.

منحت استقلالها حديثًا، وإذا بها خالية الوفاض من أية موارد اقتصادية أو فكرية، بصوت قوة عظمى، أو شعب يتربع على ثقافة تبلغ من العمر آلاف الأعوام»(١٠٠).

ولعلنا لسنا بحاجة لمثل هذه التصريحات حتى نتبين مدى لا عقلانية المعايير "النموذجية" للأدب كما يروج له في عالم اليوم. فهي متضمنة، وإن يكن على نحو غير معلن، في قوائم «أهم الكتاب العالميين» من أمثال دانتي، وجوته، ورامبو، وبودلير، وبلزاك، وزولا، وبرخت إلخ. ومع ذلك فصحيح أن «رينيه إتيامبل» قد أضاف إلى هذه القائمة الغربية أسماء كتاب كبار من إفريقيا وآسيا طالما استُبعدوا من قوائم «الأدب العالمي» لمجرد أنهم لم يدونوا أعمالهم أو ينشروها بأيِّ من اللغات الأوروبية، أو لم يترجَموا لتلك اللغات التي تعتبر «مرجعية» في تحديد مدى «عالمية» الأدب. إلا أن المعيار الأدبي هنا، بالرغم من "توسيع نطاقه" ليضم كبار أدباء العالم خارج إطار الغرب، يظل مع ذلك متعسفًا بحكم فصله بين الأدب من ناحية، وشروط إنتاجه في مقابل سياقات استقباله من الناحية المقابلة، الأمر الذي يفضى لأسطرة الأدب في نهاية المطاف، بينما يتيح التعرف على الشروط الخاصة بإنتاج العمل الأدبي واستقباله (وموقفه المباشر أو غير المباشر بالنسبة للأيديولوجيات الأدبية السائدة أو المَسُودة) لنزع الطابع الأسطوري عن المساهمة الإبداعية التي يقدمها، ومن ثم لتجلية أسباب استقباله أو استدعائه في العديد من السياقات الاجتماعية الثقافية المختلفة. وهو ما لا يَصْدق على الأعمال الأدبية ذات التوجه السياسي والاجتماعي الملتزم وحدها، إنما بالمثل على الأعمال الإبداعية التي قد تبدو للوهلة الأولى خالية من أي بُعد اجتماعي، كأن تتوجه لإشباع بعض الحاجات

⁽١٤) المرجع: هورست رود يجر: الأدب الأوروبي - الأدب العالمي: ما بين تصورات جوتة ومتطلبات الحقبة التاريخية الراهنة، في: ف. رينر، وك. تسيرنشيك: الأدب المقارن: تأملات نظرية وتفاعلات فكرية (بالألمانية)، هايدلبرج، ١٩٨١: ٣٩. ولعل هذا المقتطف العنصري قد عجً ل من شهرة «رود يجر»، فقد صار يستشهد به للكشف عن سواه من الخطابات غير الصريحة على هذا النحو في عنصريتها.

الإنسانية للفكاهة والترفيه في ظل سياق اجتماعي ثقافي معين (انظر على سبيل المثال دراسات «باختين» عن ظاهرة الكرنفال). ويحضرني في هذا السياق أن مواكب الكرنفال الذي يحتفل به في شهر فبراير من كل عام على ضفاف نهر الراين في ألمانيا تغص بالتعليقات السياسية الساخرة سواء على الأحداث المحلية أو العالمية في العام السابق عليه، كما أن خيال الظل في البلاد العربية طالما كان بمثابة اللسان الشعبي الحافل بالتعليقات اللاذعة على الأوضاع السياسية والاجتماعية.

جائزة نوبل في الأدب وتحقيق «الاعتراف العالمي»

لعله من المعروف أن الآداب غير الأوروبية لا تلبث أن تصبح في متناول القراء في العالم أجمع حالما يحصل أصحابها على جائزة نوبل في الأدب. ومع ذلك فاللجنة المانحة لتلك الجائزة لا تنظر في اختيارها للأعمال الأدبية من منظور محض أدبي. وهو ما نشر على نحو موثق في كتاب صدر بتكليف من هذه اللجنة نفسها يحمل عنوان: جائزة نوبل في الأدب ـ دراسة في معايير اختياراتها (بوسطون، ١٩٩١). وهو من تأليف «إسبمارك شيل»، عضو تلك اللجنة. وقد صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب باللغة السويدية في عام ١٩٩٦ بمناسبة مرور مائتي عام على إنشاء الأكاديمية المائحة لتلك الجائزة. ومن الواضح أن الترجمة الإنجليزية لهذا الكتاب التي قام بها المؤلف بمساعدة محررٍ لغته الأم هي الإنجليزية أضيف إليها تفاصيل هامة تتعلق بالحاصلين على هذه الجائزة بعد السنة التي صدرت فيها الطبعة السويدية من هذا الكتاب على هذه الجائزة في ١٩٨٨)، حيث أتت الطبعة الإنجليزية على ذكره في أكثر من موقع من هذا الكتاب.

وقد تصادف أن كنت قد ألقيت بحثًا باللغة الإنجليزية في إطار المؤتمر العاشر للجمعية الدولية للأدب المُقارن الذي عقد في جامعة نيويورك عام ١٩٨٨ عنوانه: "في التحولات الاجتماعية والأدبية: الآداب الأوروبية والعربية الحديثة نموذجًا". وقد نشرت ورقتي البحثية هذه في نهاية الفصل الأول من أعمال هذا المؤتمر في عام ١٩٨٥ حيث كانت ناقدة للمثالية الصوفية في رواية الأجيال عند كل من "توماس مان" في عمله "آل بودنبروكس"، ونجيب محفوظ في الثلاثية. وقد خلصت في هذه الدراسة إلى ما رأيت فيه مع إبراهيم فتحي أن ثمة فصامًا تتسم به الحياة البشرية في العالم المتخيل لنجيب محفوظ وتوماس مان في الميزان، في: الطبعة الثانية من كتابي: معارك نقدية الصادر في (٢٠٠٧) عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، (ص٣٥٥-٥٠٥). لذلك لن أتوقف هنا كثيرًا أمام هذه القضية، إنما أخلص مباشرة لما انتهى إليه إبراهيم فتحي من أن الفرد في المدينة الفاضلة لنجيب محفوظ "تتوزعه الدوافع الغريزية، والأشواق الغيبية. الأولى تشده الميولوجي، ومبددة في المستوى الغيبي. ويتكون التمايز الفردي نتيجة لتفاوت نسب الميولوجي، ومبددة في المستوى الغيبي. ويتكون التمايز الفردي نتيجة لتفاوت نسب الطباع الخالدة التي يتركب منها الإنسان»."

وتعقيبي على ذلك بأن هذا النسق القيمي المغرق في المثالية الذي يحكم تقنية السرد عند محفوظ، وإن بدا للوهلة الأولى واقعيًّا لشدة التصاقه بالوصف الخارجي، إلا أنه يوهم القارئ، مع بعض الاستثناءات الهامشية، بأن العلاقات الاجتماعية موضوع السرد الروائي «طبيعية» في مجملها، ومن ثم فهو يسهم على نحو تخيلي في توحد المتلقي بها.

⁽١٥) انظر: إبراهيم فتحي: العالم الروائي عند نجيب محفوظ (د.ت.): ١٥-١٦.

والآن دعنا نقارن هذا العرض الناقد للعالَم الروائي عند محفوظ، والذي تصادف أن كان الوحيد في نقده على هذا النحو لهذا الأديب العربي في واحدة من أشد اللغات الأوروبية انتشارًا، وهي الإنجليزية حتى عام ١٩٨٥، ولنقارنه بمعايير لجنة جائزة نوبل في الأدب التي نشرت في الكتاب الذي حرره عضو اللجنة «إسبمارك شيل»، وبتكليف منها، حيث نقرأ في الفصل الأول منه الذي عنوانه: واقعية سديدة ومترفعة (ص٩) ما نصه: «ليست جائزة نوبل في الأدب بالجائزة الأدبية في المقام الأول، فالجائزة الأدبية لعمل من الأعمال توزن في مقابل إسهامه بإزاء نضال الإنسانية نحو تحقيق «هدف مثالي» (الأقواس المعقوفة في الأصل)»(١١). كما يشدد هذا المبدأ الرئيس لمعايير اختيار منح اللجنة للجائزة على: التأكيد على «مثالية الفكر» و«مثالية» الحياة (الأقواس المعقوفة في الأصل)، وهو ما يدل بوضوح على حرص لجنة الجائزة على تحقق تلك المثالية المحافظة فيما تختاره من أعمال أدبية. ولعل ثمة سؤالًا يطرح نفسه في هذا السياق: لم قررت اللجنة أن تختار محفوظ بدلًا من أدونيس، على الرغم من أن الأخير كان يحظى بحماس خاص منذ بداية مداولات اللجنة كما أشير إلى ذلك، وإن كان على نحو غير مباشر، في الطبعة الإنجليزية من كتاب «شيل»؟. فمع أن مؤلف هذا الكتاب قد أشار إلى أن اللجنة قد فضلت السرد الروائي في نهاية مداولاتها إلا أنها لم تفصح عن أسباب ذلك التحول عن الشعر، فنحن لا نعلم على سبيل المثال ما إذا كانت اللجنة قد اطلعت على مدار جلساتها المتتابعة على تلك الدراسة الوحيدة المنشورة بلغة أوروبية واسعة الانتشار كالإنجليزية. والناقدة للعالَم الروائي عند محفوظ و«توماس مان» معًا

⁽١٦) إسبمارك شيل، مرجع سابق: ١٤٣.

في عمله «آل بودنبروكس»، ذلك العمل الذي سبق أن نال عليه «توماس مان» جائزة نوبل في الأدب عام ١٩٢٩؟(٧٧).

وسواء كانت تلك الدراسة النقدية قد تركت ذلك الأثر أم لم تتركه (الأمر الذي لا نريد أن نتوقف عنده هنا أكثر من ذلك)، إلا أن ثمة أمرًا واضحًا للعيان، هو أن اختيار اللجنة لمحفوظ لم يتناقض مع المعايير المحددة لسياسة الجائزة فيما يختار لها من أعمال أدبية، وهو ما ينص عليه صراحة كتاب «شيل» المُشار إليه عاليه. ذلك أنه من المعروف أنه بمجرد أن يحصل كاتب ما على هذه الجائزة حتى يترجم إلى لغات العالم الأكثر انتشارًا، وهو ما يؤدي بدوره للترويج لرؤية جمالية معينة. فبينما كانت اللجنة متسقة مع معايير الجائزة في اختيارها لمحفوظ، فإن نشر أعماله الروائية على مستوى العالم يساعد على إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية في نطاقها الدولي، وذلك من خلال الترويج لمثالية صوفية تعتم على إمكان رؤية هذه العلاقات على حقيقتها، ومن ثم الترويج لمثالية صوفية تعتم على إمكان رؤية هذه العلاقات السوق العالمية.

فعلى العكس من أيديولوجية القرية الكونية التي يروج لها أنصار السوق العالمية، فإن مقترحي المنهجي ينحو إلى درس التمايزات الموضوعية بين مختلف الثقافات الاجتماعية في العالم، وذلك على أساس من الندية وانفتاح بعضها على البعض الآخر. فطالما نهضت الندية الحقة على احترام التمايزات الموضوعية لثقافة كل مجتمع بإزاء الأخرى، وما يتعلق بذلك من تباين طرق الإنتاج والاستهلاك في كل منها، فإن هذا التوجه غير الهرمي لا يفضي وحسب إلى تحجيم آليات السوق العالمية في تسطيحها السلعي للإنتاج والاستهلاك على مستوى العالم، وإنما يفضي بالمثل إلى دعم تبادل ثقافي وأدبي بديل نصبو إلى تحقيقه

⁽١٧) يرجع هنا بالمثل إلى دراسة إبراهيم فتحي: العالم الروائي عند نجيب محفوظ، القاهرة (بدون تاريخ)، المرجع السابق.

بين شعوب هذا العالم. ففي إطار هذا التبادل غير المتحيز، أو المعتم على الواقع الذي تحياه الشعوب سوف يُقبل الأدب العربي الحديث على الانخراط في دائرة ذلك التنوع الهائل لإبداعات الثقافات الاجتماعية على مستوى العالم أجمع.

من أجل تحقيق ذلك فإن عالمنا بحاجة إلى جوائز أدبية عالمية مختلفة، وإلى هيئة دولية تختلف عن اليونسكو، إذ يتعين أن تتألف في هذه الحالة من ممثلين لشعوب العالم، لا لحكوماتها، بحيث ينتخب هؤلاء ديمقراطيًّا من جانب حاملي مختلف الثقافات الاجتماعية بهدف تحقيق أعلى قدر من التفاعل الثقافي القائم على الندية الخالصة بين كل من تلك الآداب والثقافات مما يعزز الإبداع الذاتي لكل منها. ولعله ينبغي لمنظمة بديلة كهذه أن يجمع تمويلها ويتم تنظيمها عن طريق مساهمات عامة الناس المقتنعين بأهمية رسالتها على مستوى العالم وفي مختلف الثقافات الاجتماعية، وأن تدار بواسطة الانتخاب الديمقراطي لممثلين عن تلك الشعوب.

أعلم أني أحلم، وأن هذا الحلم يحلق فوق ما لا يحصى من العقبات التي يغص بها واقع الحياة في عالم اليوم، ذلك الواقع الذي تحكمه مصالح القوى المهيمنة وآليات السوق العالمية. ومع ذلك فكم من أحلام الماضي صارت اليوم حقيقة واقعة، ما عدا حلمًا واحدًا ما زال مستعصيًا على التحقق، وهو أن تصبح الحياة البشرية إنسانية وعقلانية بحق (١٠).

⁽١٨) إني لعلى وعي تام بالطابع الطوبوي لهذا المطلب، أو الذي يبدو كذلك، خاصة وأن توجه الاقتصاد العالمي في المرحلة الراهنة ينحو إلى الاتجاه المعاكس، أي المزيد من اغتراب المنتجين المباشرين عن حميمية سياقاتهم الثقافية الاجتماعية الخاصة، وذلك بسبب تجزئة عمليات إنتاج السلع من أجل السوق العالمية بحيث يصنع جزء منها في أحد الأقطار، والجزء التالي في قطر آخر، ثم يتم تجميع تلك الأجزاء في قطر ثالث، أو رابع، أو خامس. يُضاف إلى ذلك أنه بسبب الإدارة الكمبيوترية للعمليات الإنتاجية فقد أدى ذلك إلى فقدان عدد كبير من المنتجين المباشرين ليس فقط لوظائفهم، وإنما صاروا هم أنفسهم مستبعدين من سوق العمل. الأمر الذي يترتب عليه أن قدرتهم على شراء المعروض في الأسواق من عميد مستبعدين من سوق العمل. الأمر الذي يترتب عليه أن قدرتهم على شراء المعروض في الأسواق من ع

=سلع صارت تنضب بصورة متنامية في البلاد الغربية، خاصة مع التراجع المستمر لـ«مظلة» التأمينات الاجتماعية التي كانوا يتمتعون بها في السابق. وهنا مكمن الأزمة الاقتصادية الراهنة على الصعيد العالمي، حيث يبحث رأس المال المالي، خاصة في الولايات المتحدة، عن سبيل للإفلات منها بعسكرة العالم ودعم بؤر الصراع على المستوى الدولي باللجوء لإذكاء الصراع الأيديولوجي والديني، كي يموه على الصراع الاجتماعي الذي خلقته خياراته الهادفة لتعظيم الربح بأي ثمن، وهو ما يتمثل بصورة جلية في نظرية «تصادم الحضارات». ذلك أن هذه الصراعات تفضي إلى الطلب على شراء السلاح في السوق الدولية، ومن ثم إلى ازدهار ذلك القطاع «الإنتاجي» ومزيد من تطوير تقنياته التدميرية للبشر.

من هنا أرى أن محمد دويدار على حق فيما يراه من أن رأس المال المالي إنما يسعى بوضعه الحالي لتكريس هيمنته على مستوى العالم باللجوء لمنجزات العلم والتكنولوجيا لدعم الصراعات العقائدية، مع أنه هو نفسه لا يكن أدنى احترام لتلك العقائد ونظمها القيمية التي تمثل تراكمات تاريخية لحكمة الشعوب. فإن تلك الصراعات الدينية الافتراضية (التي تضرم فيها النار لتزيد اشتعالًا على الشتعال)، إنما تساعد على التغطية على التناقض بين المنتجين المباشرين واستهداف تعظيم الربح الفردي على حسابهم في السوق العالمية. هذا بينما تتعارض الرشادة العلمية مع تكريس هيمنة رأس المال المالي على مقدرات شعوب العالم. ولعله من نافلة القول إن عدم الوقوف على هذه الخلفيات الاقتصادية الاجتماعية يعوق التعرف على العوامل الفعلية لتهميش آداب ما يدعى العالم الثالث، والتي من بينها الأدب العربي المعاصر، خاصة في إطار العلاقة الملتبسة مع ما يدعى "النموذج والمقياس العالمي للأدب"، وهو الذي يتخذ من المعايير الغربية في شأن نماذج الأعمال الأدبية: الإسهام العربي في هذا المضمار، في: أعمال المؤتمر الخامس عشر للاتحاد الدولي لذوي التوجهات الإنسانية، تحرير: بيتر هوروات وآخرين، الناشر: بيتر لانج، نيويورك، ١٩٩٨-١٩٨٣.

Magdi Youssef: Towards a Real Decentralization of the Literary Canon: The Arab Contribution, in: Peter Horwath et al (eds): Proceedings of the Fifteenth Congress of the International Federation of Humanists, New York, Bern, Paris, Berlin: Peter Lang, 1998: 381-389.

الفصل العاشر

تعقيب على مداخلة الأستاذ الدكتور مجدي يوسف عن «الأدب العربي المعاصر والأدب العالمي: مدخل بديل»^(*)

د. أندرياس بفلتش أستاذ الدراسات العربية بجامعة برلين الحرة

أسمح لنفسي بأن أستهل تعقيبي على ما تميز به خطاب الأستاذ الدكتور مجدي يوسف من عمق وثراء ووضوح في الرؤية حول الأدب العربي المعاصر والأدب العالمي، وذلك من خلال تأكيده على النقطة المحورية لجدلية التبادل الثقافي. فالدكتور مجدي يرفض وجهة النظر السائدة بأن التبادل الثقافي يتمثل فيما يدعوه «تغلغل عنصر ثقافي (أو أكثر من عنصر) من الخارج في ثقافة أو مجتمع مختلف».

وإني لأتفق تمامًا مع الأستاذ الدكتور مجدي في مقترحه الرامي لضرورة تجاوز هذا التوجه، والنظر بدلًا من ذلك إلى مختلف الظواهر الأدبية باعتبارها متساوية في قدر كل منها، ومن ثم لرفض أية صورة من صور التدرج الهرمي وما يترتب عليه من تقييم. فذلك التوجه الهرمي، كما يراه الدكتور مجدي، لا يفضي إلى استيعاب قضيتنا وحسب، وإنما هو بالقدر نفسه غير عادل بامتياز، كما أنه من وجهة النظر العلمية عديم النفع. ثم هو فضلًا عن ذلك يخلط بين العلة والأثر، فهذا النوع من التحليل الثقافي ينتسب

^(*) ترجمة محرر الكتاب.

إلى سياق المشكلة، بينما لا يقدم حلًّا لها. كما أن علينا ألا ننسى أن الغالبية العظمى من كتاب ما يمكن أن يدعى المدرسة الكلاسيكية الحديثة في الأدب العربي المعاصر من أمثال يحيى حقي، والأخوين تيمور، وتوفيق الحكيم، ويوسف إدريس، وغيرهم، قد سلموا بصورة صريحة أو ضمنية بغلبة مفاهيم الآداب الغربية وتراثاتها. فأوروبا عند طه حسين نموذج يجب أن يقتفى، وأنه على مصر أن تصبح قطعة من أوروبا، أيُ قطعة من العالم الحديث. وهو يرفض أن يرى أيّ فارق ذي بال بين مصر وأوربا. وهو يدعو المصريين في كتابه الصادر عام ١٩٣٨ «مستقبل الثقافة في مصر» أن «ينفضوا عن قلوبهم ذلك الوهم البغيض بأنهم خلقوا من طينة تختلف عن طينة الأوربيين، أو أنهم تشكلوا على نحو مختلف، أو أوتوا ذكاءً لا يكافئ ذكاء الأوربيين» (١).

⁽۱) يلاحظ هنا أن الكاتب لم يحدد الصفحة التي أخذ عنها مقتطفه من كتاب طه حسين. لهذا اضطررنا لترجمة استشهاده عن الترجمة الفرنسية لصاحب هذا التعقيب على بحثنا. وقد وافانا الدكتور ماجد الصعيدى مشكورًا بنص الفقرة المشار إليها في كتاب طه حسين، وهي كالتالي:

[&]quot;فلا ينبغي أن يفهم المصري أن بينه وبين الأوروبي فرقًا عقليًّا قويًّا أو ضعيفًا. ولا ينبغي أن يفهم المصري أن الشرق الذي ذكره كيبلنج في بيته المشهور (الشرق شرق، والغرب غرب ولن يلتقيا) يصدق عليه أو على وطنه العزيز. ولا ينبغي أن يفهم المصري أن الكلمة التي قالها إسماعيل وجعل بها مصر جزءًا من أوروبا، قد كانت فنًا من فنون التمدح، أو لونًا من ألوان المفاخرة. وإنما كانت مصر دائمًا جزءًا من أوروبا، في كل ما يتصل بالحياة العقلية والثقافية، على اختلاف فروعها وألوانها»؛ طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر، دار المعارف، الطبعة الثانية، 1997: ٨٠.

على أنه لا يجوز لنا أن نغفل السياق الذي صدرت فيه الطبعة الأولى من هذا الكتاب لطه حسين (عام ١٩٣٨) حيث كانت مصر ترزخ تحت نير الاستعمار الإنجليزي. فأغلب الظن أن صاحب «مستقبل الثقافة في مصر» قصد به أن يرد الثقة بالنفس في مواطنيه في مسعى منه لنفي استعلاء المستعمر الأجنبي عليهم. لكن، بعد أن رحل عنا الاستعمار بصورته السياسية تعين علينا أن نحرر أنفسنا من نظرته إلى العالم، واستكشاف خصوصياتنا الاجتماعية الثقافية في تميزها الموضوعي عن الغربيين الذين ما زالوا يستعمرون العالم اقتصاديًّا وأيديولوجيًّا عن طريق عولمة معاييرهم، وتهميش ما عداهم من الثقافات الاجتماعية. (المحرر).

إلا أن هذا التوجه قد تغير على نحو درامي بعد هزيمة ١٩٦٧ إذ لجأ بعض الكتاب من أمثال جمال الغيطاني وإدوار الخراط لاستلهام التراث الأدبي العربي القديم في غمار بحثهم عن أشكال أدبية جديدة. فعلى حد قول الغيطاني: «لقد اكتشفت عدة تقنيات جديدة مثل الخروج على الزمن المستقيم، والمونولوج الداخلي». فقد لجأ الأول للتجديد في أسلوب السرد ذاته، بينما كانت عينه من جهة على الأدب العالمي، وعينه الأخرى من الجهة المقابلة على التراث الأدبي العربي (...) وهو يمضي قائلًا: «لقد نجحت أخيرًا في تجاوز الصياغات التقليدية، أو بعبارة أخرى تخلصتُ من الإحساس الداخلي بأني محكوم بمعايير السرد الروائي الكلاسيكي (...) وإذا بي الآن، والآن فقط، أشعر بأني بدأت أتحرك بحرية أكبر في اتجاه أساليب تعبيرية جديدة تستوحي الموروث في الأدب العربي».

إني لأرى أنه يجب النظر إلى آلية التبادل الثقافي على نحو جدلي، وذلك بالتركيز على القدرات الإبداعية. والدكتور يوسف يركز، عن حق، على جانب التلقي بينما يمضي في ذلك على نهج مدرسة «كونستانس» الأدبية التي تركز على دور القارئ في عملية الإنتاج الأدبي بمؤسسيها «روبرت ياوس» و«فولفجانج إيزر»(٢) (انظر ردي على ذلك

⁽٢) لم يعين كاتب هذا التعقيب مصدر هذا المقتطف، لذلك ترجمته عن الفرنسية كما ورد في تعقيبه. (المحرر مترجمًا).

⁽٣) لم يلاحظ السيد «بفلتش» لشديد الأسف الفارق الضخم بين توجهي البحثي العلمي الاجتماعي، والتوجه الهرمونيطيقي لتلك المدرسة. انظر تعليقي في هذا الخصوص بمقدمتي للطبعة الأولى الصادرة في كمبردج من هذا الكتاب. وللقارئ أن يرجع كذلك لدراستي «نحو تحرير الأدب العالمي من النزوع للمركزية الغربية». ونصها الأصلي صدر باللغة الإنجليزية عن دار نشر «بنجامينز» (أمستردام وكاليفورنيا) في عام ٢٠١٥. وهو الآن متاح على الإنترنت على النحو التالي: Decolonizing World Literature كما صدرت له ترجمة عربية في موقع «الحوار المتمدين» على النت. (محرر الكتاب).

الادعاء في الهامش، وفي مقدمتي للطبعة الأولى الصادرة في كمبردج من هذا الكتاب ص٥٥-٦، وفي ترجمتها العربية بالملحق الثاني من هذا الكتاب ص٥٣٥-٣٤٦-م.ي.). وهما في ذلك يتبعان المدرسة السكولاستيكية في مبدئها القائل بأن «كل ما يستقبل، إنما يستقبل ابتداءً ممن يستقبله». وهو ما بينه «بيتر بوركيه» على نحو يكاد أن يكون مطابقًا لهذا التوجه في كتابه الذي يحمل عنوان «التبادل الثقافي»، والصادر في فرانكفورت بالألمانية في ٢٠٠٠ من أن التبادل الثقافي لا يمضي أبدًا في اتجاه أحادي على نمط نظرية «المرسل من ناحية، والمستقبل لرسالته من الجانب الآخر». فالتبادل الثقافي عند «بوركيه» إنما هو عملية شديدة الإبداع تعيد هيكلة ما تستقبله من أعمال. فمحصلة ذلك اللقاء بين الثقافات تتعدى مجموع أطراف تفاعلها.

كما أني أتفق مع الدكتور مجدي في موقفه من خطاب ما بعد الاستعمار، بوصفه ينم في بعض الأحيان عن توجه غربي متعالٍ في نهاية المطاف. ومع ذلك فقد يكون منطلق خطاب ما بعد الاستعمار معبرًا عن إعادة تقييم لآليات التبادل الثقافي. فخطاب ما بعد الاستعمار لا يقتصر على متابعة دؤوبة لعناصر ثقافية تبدو متباعدة، ومن ثم التفاعل المركب في الأدب العربي الحديث بين التراثات المحلية والوافد عليها من عناصر ثقافية أجنبية، إنما يقوم هذا الخطاب على مفهوم «الهجين الثقافي» الذي يقطع السبيل على الخطاب الاستشراقي التقليدي الذي طالما رأى الغرب «مرسلا»، والشرق «مستقبلًا» لـ «مؤثراته».

وأخيرًا أود أن أشير إلى ما يدعوه «أوتمار إتيه»، أستاذ آداب اللغات ذات الأصول اللاتينية بجامعة بوتسدام: «أدبًا لا يعرف مستقرًّا ثابتًا»، وذلك بوصفه ظاهرة تتميز بها الحياة الأدبية الحديثة. ويمضي «إتيه»: «بعيدًا عن الشبكات الأدبية العالمية والمعولمة، والتي لا تنحو أبدًا للمساواة، فإن الأدب الذي لا يعرف مستقرًا ثابتًا يصبح ذا أهمية

متنامية باستمرار. وفي نهاية قرن يتميز بهجرات رهيبة غير مسبوقة، وبمختلف حملات الطرد الناتجة عن الحروب، وعن المجاعات، والكوارث الاقتصادية، والبيئية، والملاحقات العنصرية، والسياسية، والجنسية، طرأت على خريطة الآداب العالمية تغيرات حولتها تدريجيًا عبر القرنين العشرين والواحد والعشرين وما زالت تعمل فيها تحولاتها».

ولا يجوز بالطبع اعتبار هذا «الأدب الذي لا يعرف له مستقرًّا ثابتًا» أقل قدرًا من «الأدب العالمي في صورته السائدة». بل هو على العكس من ذلك يتميز على ذلك الأدب العالمي السائد، كما أكدت الكاتبة الجزائرية آسيا جبار في مؤتمر عقد في عام ١٩٩٧ بقولها: أنه «بلا وطن، ودون ما حاجة لموروث ثقافي، أحببت حياة الترحال على مدى ما لا يقل عن العشرين عامًا، وشعرت أحيانًا أني في بلدي في برشلونة، أو في البندقية، أو في «فرايبورج في برايسجاو». فعندما يأتي رجل أو تأتي امرأة من جنوب أوربا وتكتب أدبًا أوروبيًّا، فذلك ليس من باب الغرائبية، بل بالعكس. إن ما يعادل أو يوازي «الاستشراق» عند الأوروبيين، يصبح عندنا «الاستغراب». لم لا؟».

بعبارة أخرى: إليك رد الفعل! وهنا أود أن أُنهي تعقيبي على الدكتور مجدي بقولي إني أميل لأنْ أكون أكثر تفاؤلًا منه فيما يتعلق بآليات وجدليات التبادل الثقافي. فعادةً ما تمنح دراسة الآداب غير الأوروبية في الغرب فرصة التعرف على أفكار جديدة في تراث كل منها الخاص، أفكار تنقض المفاهيم والمصطلحات الغربية وتتجاوزها. فلا بد لنا أن نكف عن الحديث عما ما ندعوه "نحن"، و «هم»، وأن نبدأ بدلًا من ذلك في التركيز على الفروق (أ) بيننا كمصدر لتوتر متوهج. فبناءً على هذا الاختلاف وذاك التوتر أتطلع لحوار فكري وإبداعي بامتياز يحمله إلينا المستقبل (٥).

⁽٤) الموضوعية. (المحرر).

⁽٥) ونحن أيضًا نتطلع إليه. ولعل هذا الكتاب يجسد ذلك الحوار. (المحرر).



الملاحـــق



نشوء وتطور «الرابطة الدولية لدراسات التداخل الحضاري»، وما تمخض عنها من أنشطة

هذا الكتاب ثمرة مؤتمر بحثي قمت بتنظيمه وعقده في مقر اليونسكو بباريس على مدى يومي ٢٨ و٢٩ مارس ٢٠٠٩ تحت عنوان «الإسهام العربي المعاصر في الثقافة العالمية: حوار عربي - غربي»، وذلك باسم «الرابطة الدولية لدراسات التداخل الحضاري» التي كنت قد أسستها في جامعة بريمن في ألمانيا الاتحادية. وعلى خلاف التقليد التجميعي المتبع في المؤتمرات العلمية، لا سيما الدولية، بادرت باختيار الباحثين العرب ذوي الخبرة والقدرة على تقديم إضافاتهم للتراث العالمي في تخصص كل منهم، واقترحت بالمثل دعوة باحثين غربيين مناقشين لهم ذوي وزن ومكانة علمية رفيعة في تلك التخصصات ليعقبوا على زملائهم العرب من منظورهم الغربي.

وقبل أن أوضح الهدف من عقد هذا المؤتمر لا بد أن أسرد الملابسات التي دعت لإنشاء «الرابطة الدولية لدراسات التداخل الحضاري» التي عنها انبثقت هذه الدعوة البحثية.

كان ذلك خلال انعقاد المؤتمر الثامن للجمعية الدولية للأدب المقارن في مقر أكاديمية العلوم في بودابست عام ١٩٧٦؛ حيث كنت مشاركًا في مائدة مستديرة حول قضايا الأدب المقارن، كان يديرها «دووفيه فوكيما»، الأستاذ المعروف بتوجهه المنحاز للمركزية الغربية في جامعة «أوترخت» الهولندية. وما إن طرحت في كلمتي آنذاك

إشكالية هيمنة المعايير الأدبية الغربية على سائر الآداب غير الغربية حتى قطع علي كلمتي، وأعطى الكلمة على نحو متعسف للمتحدث التالي مما دعا لانقسام القاعة لفريقين: أحدهما يستهجن طرحي لقضية الهيمنة هذه، والآخر يحتج على قطعه علي كلمتي لا سيما في مؤتمر علمي كهذا. والطريف أن من بين أولئك الذين احتجوا على طرحي لقضية الهيمنة الغربية آنذاك أستاذ للأدب المقارن في جامعة هندية، وعضو في مجلس إدارة «الجمعية الدولية للأدب المقارن». وقد توجه إليّ بعد الجلسة ليعبر لي عن احتجاجه بقوله: أنت تريد أن تسحب البساط من تحتهم (يقصد الغربيين من ذوي التوجه المركزي الغربي)؟ إنهم أساتذتنا!

لكن الطريف والمستغرب أيضًا أن الباحثين المؤازرين للقضية التي طرحتُها كانوا أساتذة في جامعات غربية، أو متحدثة بلغات غربية، سواء في أوروبا، أو في الأمريكتين، أذكر من بينهم «جاك لينارت»، خليفة «لوسيان جولدمان» في المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية بجامعة باريس، و«روبرتو ريتامار»، الشاعر المشهور صاحب الإسهامات الهامة في نظرية التبعية الثقافية في أمريكا اللاتينية. وقد عزم هؤلاء معي على ضرورة إنشاء رابطة علمية مستقلة نتمكن فيها أن نرد على دعاوى المركزية الغربية في الجامعات ومراكز الأبحاث المختلفة على مستوى العالم. ووقع علي الاختياركي أكون مؤسسًا لهذه الرابطة العلمية الدولية التي استقر الرأي على أن تدعى «الرابطة الدولية الدولية التي استقر الرأي على أن تدعى «الرابطة الدولية الدولية التي استقر الرأي على أن تدعى «الرابطة الدولية الدولية المي استوريا المعادراسات التداخل الحضاري» Association Internationale d'Etudes (IAIS).

ونظرًا لتعدد الدول التي كان يحاضر في جامعاتها الأعضاء المؤسسون لهذه الرابطة، فقد استغرق تسجيلها بالطرق القانونية المتعارف عليها عدة أعوام كي تصبح

«رسمية» في عام ١٩٨١، وما زالت تمارس نشاطها العلمي، لا سيما وأنه قد صار لها صفة استشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

وقد عقد مؤتمرها الأول عام ١٩٨٥ في جامعة «إنتر يونيفرسيتي سنتر - دوبروفنيك» المخصصة لعقد المؤتمرات العلمية الدولية في يوغسلافيا السابقة. وقد تصادف أن كان رئيس تلك الجامعة آنذاك هو رئيس جامعة هامبورج في ألمانيا الاتحادية، بينما كان مجلس إدارتها مكونًا من أعضاء هيئة التدريس في عدد كبير من الجامعات الغربية. وكان عنوان مؤتمرنا الأول الذي اقترحتُ موضوعه وصغت محاوره هو «التفاعل الحضاري بين العالمين العربي والغربي في العصر الحديث». وقد شارك آنذاك في الإعداد له المهندس الراحل حسن فتحي وذلك في ندوة تحضيرية عقدت في عام ١٩٨٤ في «مركز الدراسات الاستراتيجية» في الأهرام بدعم وترحيب مشكور من مديره آنذاك الأستاذ الراحل السيد يسين.

أما هذا المؤتمر الذي قمت بتنظيمه وعقده في مقر اليونسكو بباريس في عام ٢٠٠٩ فكان موضوعه مختلفًا، وإن كان مقاربًا للسابق في الطرح المنهجي والإجرائي العام. إذ كان يمثل ردًّا على المشاركة الحائبة للجامعة العربية حين لبت الدعوة لتكون «ضيف شرف» في معرض فرانكفورت عام ٢٠٠٤. فقد اختار عمرو موسى، أمين عام الجامعة العربية آنذاك لأسباب غير مفهومة موظفًا تقليديًّا في وزارة الثقافة المصرية، عرف عنه ولاؤه الشخصي الشديد لفاروق حسني؛ «مشرفًا عامًّا» على البرنامج الثقافي لمشاركة الجامعة العربية في ذلك المعرض. ولم يكن ذلك الموظف مؤهلًا بأية حال لأداء ذلك الدور. فقد وقع بسهولة في فخ إعادة إنتاج برنامج للندوات قام به المعهد الثقافي الفرنسي في القاهرة عنوانه: عندما كان العلم يتحدث العربية (منذ ألف عام!)، ليجعله محورًا أساسيًّا في برنامج مشاركة الجامعة العربية في معرض فرانكفورت. وقد كتبت قبل انعقاد المعرض برنامج مشاركة الجامعة العربية في معرض فرانكفورت. وقد كتبت قبل انعقاد المعرض

بعدة شهور ثماني مقالات في الصحف المصرية، من بينها الأهرام اليوي، ومجلة الهلال، أحذر فيها من الاقتصار على تقديم إسهامات علمائنا العرب القدامى في العلوم الطبيعية لقوم يعرفون قاماتهم أكثر منا، بينما نتقاعس نحن العرب عن تقديم الإسهامات العربية المعاصرة في مختلف تخصصات العلوم الطبيعية، وكأننا بذلك نخرج أنفسنا بأنفسنا من التاريخ الحالي، لا سيما وأن هذه العلوم هي الفاعلة على مستوى العالم. لذلك فالتهرب من تقديم إسهامات باحثينا العرب المعاصرين في هذا الجانب الخطير يعد اعترافًا ضمنيًا منا بأنه لا دور لنا يعتد به في التاريخ المعاصر، أو لئن كان لنا أي دور يذكر، فربما في بلاغة الحكي والمحاكاة، أي أن «شطارتنا» في طق الحنك، بينما نترك للآخرين صياغة التاريخ العالمي بأبحاثهم المتقدمة في العلوم الطبيعية. أما بالنسبة للندوات الأدبية التي عقدت في معرض فرانكفورت فكان يمكن أن تعقد في مقر الجامعة العربية، أو المجلس الأعلى للثقافة في القاهرة، وبذلك توفر المبالغ الطائلة لسفر وإقامة وفودنا العربية لفرانكفورت، خاصة وأن نفقات الإقامة في فنادق فرانكفورت أثناء المعرض قيمتها في غير أوقاته!

من هنا جعلت المحور الأول في هذا المؤتمر البديل الذي عقدته في مقر اليونسكو بباريس مخصصًا للإسهامات العربية الحالية في تخصصات العلوم الطبيعية. واخترت لذلك باحثين عرب ذوي قامات سامقة في مجائي علم الصيدلة (الدكتور محمد رؤوف حامد، الأستاذ بالهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية في القاهرة)، وفي هندسة الإنتاج (الدكتور حامد الموصلي، أستاذ هذه المادة الكبير في كلية الهندسة بجامعة عين شمس). كما ناقشهما باحثان غربيان رفيعا المستوى في مجائي تخصصهما، حيث أعربت تعقيباتهما ليس فقط عن تفاعلهما الإيجابي الشديد مع ما قدمه هذان الرائدان العربيان، كلَّ في مجاله التخصصي، وإنما بالمثل عن اعترافهما الصريح بما قدمه زميلاهما العربيان من إضافات هامة لتراث العلم في مجاليهما.

في منهجية هذا المؤتمر

من حق القارئ أن يقف معي على أصول المنهج الذي أقمت عليه مؤتمر اليونسكو بباريس: فلم أقصد هنا بـ«الإسهام العربي المعاصر» أن أقدم ما يمكن أن يكون منبتّ الصلة عما يشغل سائر الباحثين على مستوى العالم. وإلا لما كان هنالك داع للحوار مع ذلك الآخر الذي ما زال يتصدر العالم بإنجازاته العلمية. إنما أن نصدر في أبحاثنا عن الاختلاف الموضوعي لمجتمعاتنا العربية المعاصرة، ولخصوصياتنا الطبيعية والثقافية الحالية، في مقابل الطبيعة الأولية، والثقافات الاجتماعية التي تميز كلًّا من تلك البلاد التي ينتمي إليها باحثوها في الغرب المعاصر. وهو ما يعني أننا لن نبدأ إطلاقًا من الصفر في درس ما نبتغي الحصول على نتائج بحثية جادة فيه، بل علينا أن نقف على آخر ما توصلت إليه البشرية من جهد بحثي في مجال التخصص، لكن ليس لنحاكيه، وإنما لنختبر مدى مصداقيته من عدمه ابتداءً من اختلاف أرضياتنا الموضوعية اجتماعيًّا، وثقافيًّا، وبيئيًّا عن أرضياتِ سوانا في الحقبة الراهنة. أقول هنا «الشروط الموضوعية»، وأشدد عليها، لأميزها تمامًا عن صور الشعوب بعضها عن بعض بما تغص به من نزعات ورؤى ذاتية أبعد ما تكون عن الوجود الموضوعي لتلك الشعوب، بل كثيرًا ما تذكي الانبهار المندفع، أو الصراع الأعمى بينها على أساس لا علاقة له البتة بالرشادة العلمية. لذلك فما يجمع الباحثين والعلماء الحقيقيين على مستوى العالم هو تلك «البراءة الكبرى» التي يصدرون عنها في بحث الظواهر التي يتعرضون لها. ومع ذلك، فالاختلاف الموضوعي بين الحياة المجتمعية والطبيعية في بلادههم ينبغي أن يوجه البحث العلمي في المقام الأول لحل مشكلات المجتمعات التي ينتمون إليها.

فعلامَ ينهض إذن إنجاز عالِم عربي في علوم الدواء مثلًا في مجال تخصصه؟

لم يَصدر الدكتور رؤوف حامد في أبحاثه بجامعة الفاتح في ليبيا في نهاية السبعينيات ومقتبل الثمانينيات من القرن الماضي عن «المعترف به دوليًّا» في مجال تخصصه، وهو ما تروج له «إدارة الغذاء والدواء» الأمريكية، إنما عن اختلاف عادات استهلاك الغذاء في المجتمع الليبي ومدى تأثيرها على تمثيل الدواء غربي المنشأ؛ حيث تبين له أن عادة تناول الليبيين لمادة الهريسة (المكونة من الفلفل الحريف) بانتظام مع كل وجبة لا يُفضى لما تروج له الأبحاث الأمريكية من أن هذه المادة تُحدث قرحًا بالأمعاء والاثنى عشر، إنما تقلل مع تناولها مع كل وجبة بانتظام وبمقادير معينة من إمكان حدوث تلك القرح، بل يمكن أن تكسب صاحبها مناعة ضدها. وهو ما قدمه الدكتور رؤوف حامد مع طلبته في مؤتمرات علوم الصيدلة في كلِّ من «فيينا»، عاصمة النمسا، و «مونترو» في سويسرا، وفي اليابان، مما أثار الكثير من المناقشات في هذا المجال. لذلك كان عنوان بحثه في المؤتمر الذي عقدتُه في باريس: المحلية منبعًا للعالمية. ومع ذلك - فكما أشرنا في مقدمة هذا الكتاب - رفضت الخارجية الفرنسية أن تمنحه تأشيرة لمدة ثلاثة أيام لدخول فرنسا لإلقاء بحثه هذا في مؤتمرنا، مع أنه سبق للدكتور رؤوف حامد أن حصل أكثر من مرة على تأشيرة سياحية لدخول فرنسا قبل وبعد المؤتمر! ولعل السبب في عدم تصريحها له في هذه المرة يتسق مع القرار الصادر عن الجمعية التشريعية الفرنسية بالحث على الاعتراف بـ «فضل الثقافة الفرنسية على مستعمرات فرنسا»، وهو ما احتجت عليه الحكومة الجزائرية آنذاك بشدة. والغالب أن ذلك الرفض دون إبداء الأسباب، يرجع لكوني قد وجهت، بصفتي رئيسًا للمؤتمر، الدعوة إليه بالفرنسية ذاكرًا عنوان المؤتمر، ظنًّا مني أن ذلك سيسرع من إعطائه التأشيرة، بينما لم أفعل ذلك عن غير عمد مع سائر الباحثين المدعوين للمؤتمر ذاته.

وقد جاء تعقيب الباحث النمسوي الشهير في مجال الجهاز الهضمي بمعهد الدراسات الدوائية في جامعة «جراتس» الطبية بالنمسا، البروفيسور «بيتر هولتسر»، مؤيدًا تمامًا لما توصل إليه الدكتور رؤوف حامد في بحثه القيم، ومشيرًا إلى التاريخ العريق لعلماء العرب القدامى من أمثال ابن الهيثم والرهاوي، الذين علّموا الغرب الأسس التي يقوم عليها العلم التجريبي الحديث، ناقدًا الدوريات الغربية المعاصرة في تحيزها أحادي التوجه لنشر أبحاث المشاهير من الغربيين دون الاهتمام بأبحاث المهمشين في البلاد البعيدة عن دائرة الضوء في الغرب، في حين أن دراسات هؤلاء، النابعة من الخصوصيات الثقافية الاجتماعية التي ينتمون إليها، هي التي يمكن أن تثري البحث العلمي وتضيف إليه على مستوى العالم.

أما بحث الدكتور حامد الموصلي فكان موضوعه: مواردنا من المواد المتجددة: قاعدة مادية للتنمية الذاتية المستدامة في مجتمعاتنا المحلية. عنوان طويل نوعًا ما لبحث أكاديمي، لكنه مع ذلك مبرر تمامًا. فالدكتور الموصلي يعرّف الموارد المادية المتجددة بأنها: «تأتي من أصول بيولوجية (...) خاصيتها الجوهرية أنها كانت وما زالت حية (...) أي تعكس شكلًا من أشكال الحياة الطبيعية، وبذلك تشكل نسقًا إيكولوجيًّا صغيرًا (...) لكنه لا ينفصل عن النظام الإيكولوجي الأكبر. مما يعني أن هذه الموارد المادية المتجددة تحمل داخلها، وإن كان في صورة مصغرة، كل مكونات الشفرة الجينية للطبيعة «الأم»، ومن ثم لتعاقب الحياة والموت فيها».

ويرى الدكتور الموصلي أن هذه الموارد المادية المتجددة "تتوفر بتكلفة زهيدة في المناطق الريفية فيما يدعى «العالم الثالث» (مع ما لنا على هذا المفهوم من تحفظات - م.ي.)، وفي سياق اقتصاد المعيشة ترتبط هذه الموارد المادية المتجددة، وعلى وجه الخصوص البواقي الزراعية منها، بإشباع الحاجات الأساسية لقاطني المناطق

الريفية بخاصة؛ حيث يعكس الموروث الثقافي والتقني لهذه المجتمعات قدرة خلاقة على إبداع طرق جديدة لتوظيفها واستخدامها على المستوى المحلي (...). هذا بينما أدى الاعتماد المتزايد على طرق الحياة الغربية إلى إهمال متعمد للموارد المادية المتجددة والمتاحة محليًّا، وما يرتبط بها من موروث تقني وإبداعات ثقافية نابعة من بيئتها... حتى تراجعت لتصير مصدرًا للتلوث البيئي، وعبئًا اقتصاديًّا على مجتمعاتها المحلية».

من هنا تُقدم ورقة هذا العالم الكبير الدكتور حامد الموصلي "نماذج متعددة تتكشف دور العلم والتكنولوجيا في تعبيد طرق جديدة لتوظيف هذه الموارد المتجددة في إشباع الحاجات الأساسية لغالبية سكان الريف، فضلًا عن نشر صناعات منزلية صغيرة معتمدة على تلك الموارد المتجددة ومتناغمة ثقافيًّا وتكنولوجيًّا مع السياقات الريفية المحلية». وتقوم ورقة الدكتور الموصلي هذه على بحث ميداني أجراه على مدى أعوام طويلة على النخيل في المجتمعات العربية؛ حيث يمكن الاستفادة من كل مكونات النخلة للغذاء والبناء وصنع مختلف المنتجات التي يحتاجها المجتمع المحلي. وقد استطاع الدكتور الموصلي أن يوفر بمعونة خارجية(!) لسيدات الريف في مصر موتورًا منزليًّا صغيرًا يقمن به وهنّ في دورهنّ بتصنيع تلك المنتجات القائمة على مخلفات النخيل، وبيعها في الأسواق مما يسهم في تحرير المرأة الريفية من سطوة الرجل ويكسبها مكانة اجتماعية في أسرتها ومحيطها.

وقد علق الدكتور «هانس فان فينن»، أستاذ العلوم البيئية في جامعتي «أمستردام»، و«فيندزهايم» في هولندا، مشيدًا ببحث الدكتور الموصلي الذي يقوم على الاعتماد على البيئة المحلية وتراثها المادي والثقافي في استخدام التقنيات الحديثة الوافدة لتعظيم الاستفادة من تلك المواد المحلية بدلًا من اللجوء للاعتماد على التقنيات الوافدة «المستحدثة» بعيدًا عن التراث الخاص بكل منطقة. وبذلك فالدكتور الموصلي في

كلمات المعقّب الغربي «يساعد على تعظيم دور المواطن في المناطق الريفية في عملية إنتاج واستهلاك الموارد المتاحة بيئيًا، مما يدعم دوره كمبدع وصانع للقرار في مجتمعه المحلي».

ننتقل بعد ذلك إلى المحور التالي من محاور هذا المؤتمر، وهو الإسهام العربي المعاصر في مجال العلوم الاجتماعية.

وإذا كان الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي ناقد يعد العصب الرئيس لا أقول لكافة العلوم الاجتماعية وحدها، وإنما لفهم الأسس المجتمعية لكافة التخصصات الدقيقة بجميع مجالاتها، فقد دعوت شيخ أساتذة هذا العلم في عالمنا العربي، الدكتور محمد حامد دويدار (جامعة الإسكندرية) ليقدم لنا في هذا المؤتمر تفسيرًا مختلفًا عما هو شائع في الكتابات الغربية في مسعاها لـ«شرح» أسباب الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي مرت بها أمريكا في عام ٢٠٠٧، ومن ثمّ الاقتصاد التابع للأمريكي في مختلف القارات، وهو ما عرف بأزمة الائتمان العقاري. فقد درجت معظم الأدبيات الغربية على توصيف هذه الأزمة بأنها «مالية»، بينما أوضح الدكتور دويدار في بحثه المستفيض أنها أزمة «هيكلية»، وليست محض مالية لنمط إنتاجي صعد في الغرب الحديث ليتجاوز النظام الإقطاعي السائد في القرون الوسطى الأوروبية رافعًا راية رأس المال التجاري، ليصير شعاره الأثير: دعه يعمل، دعه يمر. وبذلك أصبح لغير الملحقين بالطوائف الحرفية التي احتكرت العمل في القرون الوسطى الأوروبية أن يمارس نشاطه الحرفي، وللتاجر المروّج لإنتاجهم أن يمضي به عبر الحدود إلى مختلف أرجاء العالم. إلا أن نمط الإنتاج الجديد صار على «ثوريته» هذه يحمل عوامل فنائه منذ ولادته، وذلك بافتئاته على الطبيعة الاجتماعية للإنتاج عن طريق تكريس الحافز الفردي لتحقيق الربح النقدي بما يفضي به لـ«خصخصة المنافع وتعميم الخسائر». وعلى الرغم من مسعى «آدم سميث» لتبرير ذلك الطابع الصراعي للإنتاج الرأسمالي بما دعاه «اليد الخفية»، فإن تفتيت العملية الإنتاجية في ظل اقتصاد السوق الرأسمالية لم يفض وحسب لاغتراب المنتج - بفتح التاء - عن منتِجه المباشر، ليصبح مجرد سلعة لا تحمل طابع صانعها في الأسواق، ولكي يصبح المتلقي بدوره مجرد «مستهلك» لما ينتجه وسواه عبر آليات السوق؛ بل يصبح الإنسان مفرعًا من حميمية علاقته بما ينتجه وما يستهلكه ليصبح مجرد «زبون» منبت الجذور والأصول، كطفل يتيم في هذه الحياة العاصفة. وهو ما يترتب عليه الفصل بين قيم الاستعمال التي تحمل ذلك الطابع الحميمي للإنتاج من جهة، والاستهلاك من الجهة المقابلة، كي تسود قيم التبادل التي تخضع لآليات السوق بما تكرسه من مسعى لتوسيع نطاقها بأي ثمن سعيًا لتحقيق الربح النقدي للفرد على حساب المجموع. فليس المهم أن يكون المرء منتجًا، وإنما المهم أن يكون حائزًا على النقود التي تسمح له بشراء إنتاج الآخرين مسلوبي الهوية في الأسواق.

وقد ترتب على الدافع الفردي لتحقيق أعلى ربح نقدي محض، تقسيم العملية الإنتاجية لعدة وحدات منفصلة بعضها عن بعض، وفصلها عن المستهلك في آن. فبعد أن كانت في السابق موصولة كحالة صانع الأحذية الذي يصنع الحذاء يدويًا، ويسلمه لمستهلكه فيتقاضى عليه أجره مباشرة، إذ بهذه العملية، التي كانت في السابق لا تفصل بين الإنتاج والاستهلاك، تصبح في مصنع الأحذية «الحديث» مجزّأة لسلسلة من العمليات المنفصلة بعضها عن بعض. بحيث يصبح كل منتِج مباشر مختصًّا في المصنع بإحدى تلك العمليات دون سواها، لتجمع تلك الوحدات المنفصلة بعضها عن بعض في النهاية في شكل الحذاء المعروض للبيع على أمل أن يحقق صاحب المصنع، أو المشاركون في رأس ماله، أعلى ربح نقدي ممكن في الأسواق. وهو ما يترتب عليه سلسلة من الانقطاعات تمثل بذرة الأزمة في ذلك النمط الإنتاجي الحديث. فصاحب رأس المال بحاجة للحصول على قرض من البنك للقيام بمشروعه، ثم شراء قوة العمل من الأسواق، وتدريب العمال على ما يتعين عليهم القيام به في المصنع، وقد يمرض من الأسواق، وتدريب العمال على ما يتعين عليهم القيام به في المصنع، وقد يمرض

أحدهم أو يتوفى، فيضطر لإحلاله بمن يقوم مكانه، ثم طرح المنتَج النهائي في الأسواق على أمل تحقيق الربح النقدي الذي هو دافعه الرئيس في كل هذه العمليات الإنتاجية. كل ذلك ملىء بالمخاطرات والانقطاعات التي قد لا تفضى لما يرجوه صاحب رأس المال من تعظيم ربحه الفردي. وحتى يتغلب على عدم قدرة المنتج المباشر أن يدفع ثمن ما أنتجه دفعة واحدة، غالبًا ما يلجأ صاحب رأس المال لنظام التقسيط في البيع عن طريق البنوك. وهو ما أدى مؤخرًا للأزمة المروعة لـ«نظام» الائتمان العقاري في الولايات المتحدة؛ حيث أقبل الكثيرون على شراء الوحدات السكنية دون أن يمكنهم دفع أقساط تملكها، مما أدى لانهيار أعتى بنوك التسليف العقاري في الولايات المتحدة. وقد دأبت الكتابات الغربية على وصف هذا الانهيار بأنه يعبّر عن أزمة مالية. بينما يكشف بحث الدكتور دويدار عن جذور تلك الأزمة في نمط الإنتاج السائد الذي أنتجها، وهو ما يدعونا للنظر إليها في بعدها التاريخي كأزمة هيكلية لذلك النمط الإنتاجي، وليس في مجرد لحظتها الآنية. لذلك يلزم النظر إلى الأزمات الدورية لنمط الإنتاج السائد في العصور الحديثة من منظور تاريخي للتعرف على إيقاع ترددها الذي يُشبه كبوة الحصان المتكررة، وذلك بالرجوع للمائة أو المائة والخمسين عامًا الأخيرة وتردد تلك الأزمات على مدى دوري متوسط، وقريب، وبعيد، مما جعله في المرحلة الحالية من التاريخ عبئًا على البشرية، مدمرًا لها في صورة مجاعات، كتلك التي أودت بحياة مليون أيرلندي في منتصف القرن التاسع عشر، وأمثالهم في الهند، وحروب شعواء على الشعوب المسالمة (انظر الحرب العالمية الأولى، ثم الثانية، ثم الحرب على شعبَى أفغانستان والعراق، في أواخر القرن الماضي وأوائل الحالي).

ويتعلق بذلك التوجه العام، الحرص على محو الذاكرة التاريخية للشعوب بوصفها تعبر عن هويات تلك الشعوب وخصوصياتها الثقافية، وهو ما تمثل في تيسير الاعتداء على المتاحف في العراق، بوصفها من أقدم موروثات البشرية، وسرقة ونهب وتحطيم

محتوياتها تحت ادعاءات «عقائدية» مبتسرة، أو لمجرد بيع ما ينهب منها في الأسواق وتحقيق ربح نقدي على حساب تاريخ واحد من أقدم شعوب هذا العالم. وإذا كنت قد توقفت لبعض الوقت أمام الاقتصاد السياسي بوصفه علمًا اجتماعيًّا كاشفًا، فإنما لتوضيح ما تلا ذلك من ورقات قدمت في مجال التنظير للأدب والفن واختيار العمارة باعتبارها جامعة لمختلف الفنون، ثم لاقتراحي منهجًا بديلًا للمذاهب الغربية لدرس علاقة الأدب العربي المعاصر بالأدب العالمي.

ولعله من الواضح أن البصمة التي تركها حسن فتحي، ولا يزال يبثها راسم بدران في مجال العمارة تجيء في مقدمة الإسهام العربي المعاصر في هذا المجال على مستوى العالم. وفي غياب هذا الرائد الكبير قدم «جيمس ستيل» أستاذ العمارة في جامعة جنوب كاليفورنيا الأمريكية، ورقة بحثية في المؤتمر، تحت عنوان: عمارة الهوية عند كل من حسن فتحي وراسم بدران. وتقوم ورقة «ستيل» على فرضية أن عمارة حسن فتحي، وخليفته المبدع الأردني من أصل فلسطيني، هي نوع من مقاومة الاستعمار الغربي في المنطقة العربية، ورد فعل وطني بإزائه في صيغة معمارية. وهو ما يختلف معه في تعقيبه المتعمق الباحث الألماني الكبير «أندرياس فايلاند» - بتعطيش الفاء - (جامعة آخن التكنولوجية)، الذي يرى أن تفسير «ستيل» لظاهرة عمارة الفقراء عند حسن فتحي، أو العمارة البيئية لدى راسم بدران، لا يصح أن تختزل إلى مجرد رد فعل رافض للهيمنة الغربية في الأوطان العربية، وإنما هي في الأساس، عند حسن فتحي، تحيُّز للنظام القيمي والعملي في بناء دور الفلاحين في قرى مصر بدلًا من الانصياع لآليات السوق المدمرة لذلك التوجه القيمي في عقلانيته وارتباطه بمواد البناء وطرقه لدى عامة الفلاحين «البسطاء». فهو على العكس مما يعني المعماريين الحداثيين، لا يبحث عن صيغ وأشكال معمارية منبتّة الصلة بمجتمعاتها، وإنما يصدر عن التعرف على عقلانية طرق البناء في القرى المصرية، ولتفعيلها بكل ما أوتي من معرفة علمية عصرية. أما بالنسبة لراسم

بدران الذي قدم ورقة تحت عنوان: تأملات حول روائية المكان، بمعنى الكشف عن الطبقات الحضارية ليس للعمارة الدولية المعولمة، التي لا تعرف تلك الخصوصيات، ولا يعنيها سوى أن تضع الإنسان في معلبات سكنية سابقة الصنع لا يشعر فيها بتحقق خصوصيته النفسية المجتمعية بحال من الأحوال. ويحضرني في هذا الصدد أني شاهدت بنفسي ما ترتب على بناء جامعة بوخوم في ألمانيا في أوائل سبعينيات القرن الماضي على نمط «العمارة الوظيفية» التي كانت سائدة آنذاك، من انتحار الطلبة في غرف دورهم الملحقة بالجامعة نظرًا لما عانوه من إحباط نفسي شديد بسبب التكرار الرتيب لتلك المودة المعمارية التي شيدت على نمطها تلك الجامعة، وتكلفت آنذاك ملياري مارك في مرحلتها الأولى على حساب دافع الضرائب الألماني الذي اكتأب أبناؤه وانتحر بعضهم بسبب ذلك النهج المعماري البعيد كل البعد عن إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية لمستخدميه، بينما لم تكن تلك العمارة المحبطة سوى «رد فعل» محض شكلي لما سبقها من تصاميم معمارية. الأمر الذي يختلف جوهريًّا عما دفع حسن فتحي لتبني وتفعيل عمارة الفلاح المصري، بخاماته المتاحة بيئيًّا، وطرق بنائه المتوارثة عن الأجداد للقباب وملاقف الهواء، فضلًا عن «بنائه» على النظام القيمي التضامني في الريف المصري. فهو بهذا المعني تحيُّز اجتماعي للمنتِج الحقيقي للغذاء، ومواد التصنيع التي يقوم عليها المجتمع المصري، وليس تكيفا مع آليات السوق العالمية التي تماهت معها الطبقات الطفيلية في المجتمع المصري والتي غالبًا ما كانت تقطن المدن، وتعيش من فضلة خير الفلاح المصري المنتج لأغلب القيم المادية والمعنوية في بلاده بينما تغمطه أبسط حقوقه الإنسانية. كانت هذه هي النقطة الأساسية في نقد الباحث الألماني الكبير «أندرياس فايلاند» (بتعطيش الفاء) لما ذهب إليه «جيمس ستيل» في ورقته. وقد سبق أن أشرت في مقدمتي لهذه الطبعة العربية إلى الحوار الدائر بين كلِّ من «جيمس ستيل» الأمريكي، و"أندرياس فايلاند" الألماني في هذا الكتاب، وأن مرجعيته هي عقلانية الإنسان المصري

والعربي المعاصر كما تتمثل في عمارته الأصيلة قليلة، إن لم تكن معدومة التكاليف بحكم النظام القيمي التضامني لأهل القرى المصرية والعربية، في مقابل العمارة الغربية الحديثة المعتمدة على آليات السوق، والتي تفتقر إلى إشباع الحاجات النفسية لقاطنيها بالرغم مما ينفق عليها من أموال طائلة، وذلك مقارنة بالمرجعية الأوروبية الاستشراقية التي اتسم بها حوار الإنجليزي والفرنسي حول الفلاح المصري في رواية «عودة الروح» لتوفيق الحكيم!

وعلى درب حسن فتحي مضى راسم بدران في مسعاه لمقاومة آليات السوق العالمية المدمرة للطابع المحلي الحميم للعمارة العربية المعاصرة باكتشاف خصوصياتها الثقافية والاجتماعية التي تجعل الساكن العربي يسكن إليها، وأنها ليست مجرد تصميمات شكلية تستهدف إرضاء بعض ذوي المال، وإنما تحقيقًا لحاجة المواطن العربي في أن يشعر بارتياحه للمسكن الذي يحتضنه بين جدرانه(۱).

وفي ورقتي التي أنهيت بها أعمال المؤتمر المذكور، والتي تحمل عنوان: الأدب العربي المعاصر والأدب العالمي: مدخل بديل، صَدرْتُ عما دعوته «سياق المجتمع المستقبِل» – بكسر الباء – للأدب أو الآداب الأجنبية في مقابل المناهج الغربية التي تصدر إما عن الدرس المحض فقه لغوي لإنتاج الأدب، أو عن قارئ الأدب بالمعنى المجرد العام القائم على أساس هرمونيطيقي (تأويلي) في السعي لتفسير عملية استقبال وتقييم الأعمال الأدبية.

⁽۱) اضطررنا لعامل الوقت أن نرجئ ترجمة الفصل الثامن من طبعة كمبردج لأعمال هذا اللقاء البحثي، وهو الذي يعقّب فيه الباحث الألماني «أندرياس فايلاند» على ورقة المعماري العربي «راسم بدران»، ونرجو أن يستدرك ذلك في طبعة قادمة من هذا الكتاب، خاصة وأن هذا الفصل المرجأة ترجمته فضلًا عن إغراقه في تفاصيل تنظيرية - ليس محوريًّا بالنسبة لقضية الكتاب. (المحرر).

في مقابل ذلك قدمت في دراستي منهجًا مختلفًا جذريًّا عن كلا التوجهين الغربيين؛ حيث يقوم على رصد الاختلاف الموضوعي لسياق الاستقبال الاجتماعي عن السياق الذي أُنتج العمل الأدبي في إطاره. ومن ثم فاستقبال العمل الوافد يحدث ابتداءً من ذلك الاختلاف الموضوعي، وليس امتدادًا لرؤية الكاتب الأصلي في إطار ثقافته الاجتماعية الخاصة، مما يتيح إضافة جوهرية للعمل الأدبي الأجنبي بفضل ما تتميز به الخصوصيات الاجتماعية الثقافية من تمايزات موضوعية على مستوى العالم، وليس فقط على مستوى عالمنا العربي، وإن كان الإعلام المعاصر بطابعه المتكيف مع آليات السوق العالمية يسعى لطمس تلك التمايزات لصالح عولمة مجردة ليست بعيدة أشد ما يكون البعد عن حميمية الإحساس بالحياة وحسب، وإنما بالمثل منافية لثقافة عالمية عقلانية بحق تقوم على تفاعل مختلف ثقافات العالم بعضها عن بعض بدلًا من هيمنة بعضها على سائر المجتمعات والثقافات. من هنا كانت سلسلة الكتب التي أنشأتُها في دار نشر «علماء كمبردج» تحت عنوان: «نحو ثقافة عالمية عقلانية بحق» Towards a Really Rational World Culture، وهي تهدف لإعادة تشكيل الثقافة العالمية من خلال تقديم إسهامات جادة، لا سيما من جانب مجتمعات الجنوب المهمشة، في تخصصات تمثل كافة فروع المعرفة الحديثة، وإن كانت نابعة من الاختلاف الموضوعي لمختلف المجتمعات والثقافات على وجه البسيطة في يومنا هذا، ومن ثم ممهدة لتبادل مثر للثقافة العالمية يتجاوز فقرها الحالي أحادي التوجه من الشمال إلى الجنوب.

اً. د. مجدي يوسف magdiyoussef177@gmail.com



مقدمة المحرر للطبعة الأولى (*)

أ. د. مجدى يوسف

رئيس الرابطة الدولية لدراسات التداخل الحضاري

ليست هذه مجرد «أعمال» لمؤتمر من المؤتمرات، إنما هي مُحاجّة تقوم على فكرة وحدة المعرفة في العصر الحديث. لذلك فالتخصصات المقدمة في هذا الكتاب تمثل كافة فروع المعرفة، بدءًا بالعلوم الطبيعية (في علم الأدوية، وهندسة الإنتاج)، وفي الاقتصاد السياسي (كعلم اجتماعي)، وفي العمارة باعتبارها جامعة للفنون التشكيلية، ثم أخيرًا في الأدب المقارن والعام.

هدف هذا الكتاب هو مواجهة الانطباع، إن لم يكن التحيز المسبق الذي يدّعي أن الإنتاج البحثي الجاد في معظم التخصصات إنما هو خصيصة غربية محدثة لا تجاريه فيها أو تضيف إليها المجتمعات غير الغربية. فعلى الرغم من أن المجتمعات غير الغربية تعاني كثيرًا من ضروب العنصرية والتهميش، فإن لها مع ذلك إضافات للمعارف العالمية في مختلف التخصصات لا يجوز تجاهلها بحال من الأحوال. وهو ما يتداعى في ذهني مع تجربة التدريس التي خُضتها في جامعة طنطا في منعطف العقدين السابع والثامن من القرن الماضي. فطلاب العلم يفدون على جامعة تلك المدينة التي تتوسط دلتا مصر من المناطق الزراعية المجاورة لها. وعلى الرغم مما يُعُوز تلك المدينة التي

^(*) الصادرة في كمبردج بالإنجليزية والفرنسية، عام ٢٠١٨. ترجمة كاتبها إلى العربية

من خدمات واستثمارات بالقياس لما تتمتع به عاصمة البلاد، فإني شعرت أني أقرب لطلبة تلك الجامعة الإقليمية من زملائهم الذين حاضرتُهم في جامعة القاهرة، إذ كانوا أقل منهم إقبالًا على البحث العلمي الجاد على الرغم مما يتمتعون به من امتيازات نسبية.

لست أقصد هنا بالضرورة أن أعقد موازنة بين آلية التهميش على النطاق المحلي خارج إطار الغرب وما تشي به آلياتها على النطاق الدولي. إنما أريد أن أواجه وهمًا يشيع في أذهان الكثيرين، لا سيما ممن يُحسبون على أهل الثقافة، بأنه على كافة الثقافات الاجتماعية أن تمضي على نهج المعايير الأوروبية والغربية في البحث العلمي وما يفضي إليه من نتائج باعتبارها مثلًا أعلى لا محيص من اتباعه في كل ما يتعلق بدرس الطبيعة والمجتمع. ذلك أن هذا الوهم لا يسود الغرب وحده بإزاء المجتمعات غير الغربية، إنما هو شائع بالمثل لدى العديد من المثقفين في البلاد غير الغربية.

لذلك رأيت أن أختار نهج حوار عربي غربي كي أضع الفكرة المتحيزة القائلة بأن الغرب هو الذي يحتكر وحده المنهج العلمي، موضع النقاش الناقد والتحدي الكاشف. ولذلك بادرت في ٢٠٠٩ بدعوة علماء عرب وغربيين لاجتماع باسم «الرابطة الدولية لدراسات التداخل الحضاري»(١)، في مقر اليونسكو بباريس.

أما الأبحاث التي قُدمت في هذا الاجتماع فتحتوي على مجموعة مختارة من التخصصات الممثلة لكافة فروع المعرفة، حيث قدم في كل منها باحث عربي ما أنجزه من نتائج بحثية (أو تنظيره لما حققه من حلول إبداعية في العمارة)، بينما قام باحث غربي بالتعقيب على كل من تلك الأوراق المقدمة.

⁽١) التي كنت قد أسستها في ألمانيا، وهي مسجلة في محكمة بريمن الابتدائية. حسب نظام الجمعيات الأهلية هناك.

إلا أن هناك استثناءً واحدًا لهذه القاعدة في هذه الطبعة الأولى من أعمال هذا الاجتماع البحثي. فقد تعين علينا نشر هذه الأعمال دون تعليق لباحث غربي على مساهمة الأستاذ الدكتور محمد دويدار في تفسير الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي ترتبت على انهيار بنوك التسليف العقاري الأمريكية في ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، إذ تعذر الحصول على النص المكتوب للتعليق الشفاهي الذي قدمه في هذا الاجتماع الأستاذ الدكتور «كريستيان زيجرست» (جامعة «مونستر» الألمانية) تعقيبًا على البحث المتعمق الذي قدمه الأستاذ الدكتور محمد دويدار (جامعة الإسكندرية) وذلك بسبب مرض المعقب ثم رحيله(ع). وما زلنا ننتظر تعقيب الأستاذ الدكتور «ميخائيل كريتكه» المعقب ثم رحيله(ع). وما زلنا ننتظر تعقيب الأستاذ الدكتور «ميخائيل كريتكه» الاقتصادي السياسي للأزمة العالمية التي كشف جذروها باحثنا العربي الكبير. ونأمل ان نتمكن من نشر تعقيب الدكتور «كريتكه» على هذه المساهمة القيمة بمجرد أن يوافينا بها في الطبعة الثانية من هذا الكتاب(ع).

والحقيقة أني طالما تطلعت لعقد هذا الاجتماع البحثي الجماعي الذي جسّد حلمًا عزيزًا عليّ منذ مطلع شبابي الأول، وهو أن أكون متخصصًا في مجالات المعرفة البشرية كافة، الأمر الذي صار بعيد المنال، إن لم يكن مستحيلًا في العصور الحديثة، وإن تحقق على يد أسلافنا الباحثين القدماء من أمثال الفارابي وابن سينا. فقد جعل تشعب التخصصات في يومنا هذا من الصعب على باحث أن يتابع مجرد ورقة لزميل له في فرع آخر من فروع التخصص نفسه، فما بالك بسائر التخصصات. وهو ما يبين مدى التحدي

⁽۲) في فبراير ٢٠١٥.

⁽٣) نستعيض عنها مؤقتًا ببعض تعليقات محرر الكتاب في هوامش دراسة الدكتور دويدار.

الكبير الذي أواجهه هنا والذي دفعني لأن ألجأ لهذا العمل البحثي الجماعي الذي يضم العديد من التخصصات والمتخصصين سعيًا لتحقيق مبدأ وحدة المعرفة.

من هنا فهذا الكتاب يمثل تحديًا صريحًا للعديد من التصورات السائدة، ومن ثم فهو بحاجة لمناقشات مكثفة. كما آمل أن يُستوحَى هذا النهج من جانب سوانا من الحضارات المهمشة في عالم اليوم كي تبادر بدورها بتقديم إسهاماتها في مختلف التخصصات صدورًا عما تتميز به خصوصيات كل من ممارساتها المجتمعية الثقافية.

على أنه ليس من العقلاني أن نتصور أن الإسهام في الثقافة العالمية يبدأ من فراغ. إنما غالبًا ما يقوم ذلك الإسهام على ما يمارس بالفعل في كل من تلك الخصوصيات الثقافية الاجتماعية من حلول وأساليب تختص بها، إذْ عادةً ما تكون متوارثة في أدائها الجسدي، أو مسلكها الاجتماعي، أو طرقها الفنية في كل من القارات الثلاث: إفريقيا، وآسيا، وأمريكا الوسطى، والجنوبية، بل وفي بعض الثقافات الاجتماعية المهمشة في عقر دار الغرب ذاته (۱) همنا يتعين على تلك الثقافات المهمشة أن تعيد اختبار المعايير المعولة التي غالبًا ما تصدر عن الغرب الحديث صدورًا عن الممارسات الاجتماعية المتوارثة والسابقة على تلك الحداثة المعولة. بذلك يمكن الإضافة البحثية للعلم على النطاق العالمي. وهو ما أثبته الباحث الكبير في علم الأدوية، الأستاذ الدكتور محمد رؤوف حامد، أثناء قيامه بالتدريس والبحث العلمي في جامعة الفاتح في ليبيا في منعطف العقدين السابع والثامن من القرن الماضي، إذ تبين له أنه بالصدور في أبحاثه الدوائية عن عادات استهلاك الغذاء المتوارثة في المجتمع الليبي أمكن تعديل وتصحيح المعايير المعتمدة» دوليًا، والمعولة من جانب «إدارة الغذاء والدواء الأمريكية».

⁽٤) مثل ثقافات المجتمعات الزراعية والنائية عن الحضر في أيرلندا.

كما نجد هذا التوجه العقلاني في مسعى الأستاذ الدكتور حامد الموصلي (أستاذ هندسة الإنتاج بجامعة عين شمس) للاعتماد على معارف الأهالي المحليين في المناطق النائية عن الحضر بما لديهم من موارد طبيعية متجددة، وذلك في إطار مشروع يستهدف دعم اعتمادهم المستقل على الذات، لا سيما فيما يتعلق بوضع المرأة في تلك المناطق، بدلًا من اللجوء للنماذج الغربية الجاهزة التي عادةً ما يبشر بها «خبراء» الأمم المتحدة بدعوى «تطوير» المجتمعات الشرقية «المتخلفة». وهو ما لا يعني بالطبع العدول مبدئيًا عن أي من الحلول الغربية أو غير الغربية ما دامت تدعم الحاجات الفعلية للأهالي في كل من سياقاتهم الاجتماعية.

وعلى هذا النهج كانت مساعي المهندس حسن فتحي (١٩٠١-١٩٨٩) التي سلط بها الضوء ميدانيًّا وتنظيريًّا على عقلانية دور الفلاحين في مصر ودورها في إشباع الحاجات البيئية والاجتماعية التي عجزت النماذج الغربية الحديثة في العمارة عن تلبيتها. فطالما دأب المعماريون ذوو التوجه الغربي على تصميم المباني على نحو تجريدي يتطلب تكاليف باهظة، ومع ذلك لا يشبع حاجات الأهالي المرتبطة بموروثاتهم الاجتماعية الثقافية، الأمر الذي يُفضي إلى اغترابهم عن حميمية الحياة في مجتمعاتهم بدلًا من التكيف مع بيئاتهم الأصلية على نحو يشبعهم نفسيًّا واجتماعيًّا. فلا عجب إن أصبحت تجربة حسن فتحي المعمارية رائدة في كل من غرب إفريقيا، وأمريكا الجنوبية، بل وفي ولاية أريزونا الأمريكية الشمالية على حد سواء. وهو ما دفع المهندس المعماري راسم بدران، الذي حصل على درجه الدكتوراه في هذا التخصص من واحدة من أشهر الجامعات التكنولوجية في ألمانيا، وهي المدرسة التكنولوجية العليا بمدينة «دارمشتات»، أن ينأى بنفسه عن التصميمات المجردة الموجهة لإشباع احتياجات السوق، مفضلًا عليها عقلانية الطرق المتوارثة التي ينتهجها الأهالي في فلسطين والأردن في بناء وتشكيل دورهم حتى يسكنوا المتوارثة التي ينتهجها الأهالي في فلسطين والأردن في بناء وتشكيل دورهم حتى يسكنوا المتوارثة التي ينتهجها الأهالي في فلسطين والأردن في بناء وتشكيل دورهم حتى يسكنوا

إليها. علمًا بأنه وإن كان حسن فتحي قد حصل في العقود الأولى من القرن العشرين على درجته العلمية في علوم العمارة في واحدة من أشهر معاهد «القمة» في أوروبا، وهي «البوليتكنيك» في باريس، إلا أنه اتخذ، شأنه في ذلك شأن بدران، موقفًا ناقدًا و «مغربلًا» لما اكتسبه هناك من معارف هيأت له اكتشاف عقلانية بناء المسكن الذي يأوي إليه الفلاح المصري منذ أقدم العصور.

وقد كان هذا بالمثل نهج الدكتور محمد دويدار، الأستاذ الكبير في جامعة الإسكندرية، في تحليله الاقتصادي السياسي على نحو مختلف عن معظم التفسيرات الغربية للأزمة الدولية العارمة التي هزت الولايات المتحدة في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. إذ دأبت أغلب الأدبيات الاقتصادية الغربية على تفسير هذه الأزمة بأنها «مالية»، بينما بين الدكتور دويدار في بحثه المتفرد في هذا الكتاب، أن تلك الأزمة هيكلية، وأنها ترجع في الأساس لما يعتريها من تناقض بين الطبيعة الجماعية للإنتاج، والاستحواذ الفردي على ناتجه، وهو الذي ما زال يسود على نحو عشوائي نمط الإنتاج السائد على الصعيد العالمي منذ بداياته الأولى حتى يومنا هذا بكل ما يترتب عليه من مخاطر وانقطاعات.

ولعله مما يساعد على الاستبصار بتلك التناقضات الهيكلية أن ينتمي الباحث لثقافة اجتماعية لا تتوحد بنمط الإنتاج الغربي المعولم، ولو اضطرت للتعامل معه ومع ما تفرضه تنظيماته الاقتصادية والقانونية التي أصبحت تسود كافة أرجاء العالم عن طريق آليات السوق العالمية. والدكتور دويدار نشأ في إحدى مناطق مصر الزراعية بالوجه البحري، حيث خبر ممارساتها وطرقها الإنتاجية منذ طفولته المبكرة، فكيف له أن يتنكر لها بعد أن صار باحثًا مرموقًا، أو أن يتوحد بأساليب الفكر الغربي على الرغم من استخدامه لأدوات البحث العلمي المطورة في الغرب؟ فصدوره عن خلفية مختلفة

موضوعيًّا جعله يَخلُص إلى نتائج بحثية مختلفة عن تلك التي ذهب إليها أغلب زملائه الغربيين.

وهو ما ينطبق بالمثل على حالتي باعتباري مصريًّا تمرس بالفكر الغربي أثناء قيامه بالبحث العلمي والتدريس في الجامعات الألمانية على مدى عدة عقود، فقد طورت مدخلًا بديلًا للمداخل الغربية في تفسير العلاقة بين الآداب القومية بعضها بالبعض الآخر، وبالأدب العالمي⁽⁰⁾. كما صرت أدعو لمنهجية معارضة لنظريات التثاقف، والتثقف من الخارج، ولنظرية «القارئ المجرد» التي تدعو لها مدرسة «كونستانس» ناهيك عن التوجهات الفيلولوجية الغربية التي سار على منوالها الراحل إدوارد سعيد، لا سيما وأنه كان قد اختلف منذ نعومة أظفاره في موطنه العربي إلى معاهد التعليم الغربية (⁽¹⁾) قبل أن يهاجر إلى الولايات المتحدة ليستقر فيها(⁽¹⁾). أما توجهي النظري البديل فأصدر فيه عما أدعوه «سياق الاستقبال الثقافي الاجتماعي» الذي يضيف للوافد الذي يستقبله بحكم اختلافه عنه موضوعيًّا، سواء في مجالات العلوم الطبيعية، أو الفنون والآداب. إلا أن الزميل الدكتور «بفليتش»، الأستاذ بجامعة برلين الحرة، قد حسبني خطأ في تعقيبه على ورقتي في هذا الكتاب، على «ياوس» و«إيزار» ذويُ التوجه حسبني خطأ في تعقيبه على ورقتي في هذا الكتاب، على «ياوس» و«إيزار» ذويُ التوجه

⁽٥) انظر على سبيل المثال دراستي: نحو تحرير الأدب العالمي من النزوع للمركزية الغربية (بالإنحليزية، وفي ترجمة عربية نشرت مؤخرًا): في: تيو داءان وآخرون (محررون): اللغات والآداب الأساسية والهامشية في ظل نظام دولي معولم، دار نشر «جون بنجامينز»، أمستردام فيلادلفيا، ٢٠١٥، ص: ١٢٥-١٤٠.

⁽٦) تردد على كلية فكتوريا في مصر قبل رحيله لأمريكا، وذلك في مقابل المدارس الحكومية المصرية التي تردد عليها كاتب هذه المقدمة منذ المرحلة الابتدائية وحتى تخرج في جامعة عين شمس.

⁽٧) انظر نقدي لتوجه إدوارد سعيد الفيلولوجي الغربي في دراستي: خرافة الأدب الأوربي، (المنشورة بالإنجليزية عام ١٩٨٨) والمترجمة إلى الإيطالية حيث صدرت في روما عام ٢٠٠٣، كما ترجمت إلى العربية حيث صدرت عن المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة عام ٢٠٠٧ في كتاب يحمل عنوان: الأدب الأوربي من منظور الآخر، تحرير فرانكا سينوبولي وترجمة مجدي يوسف وآخرين.

الهرمونيطيقي، الذي تروج له «مدرسة كونستانس»، دون أن يتبين اختلافي الناجز عنها وعنهما. فتنظيري لعمليات إنتاج الأدب واستقباله يقوم على العكس منهما تمامًا على منهجية علمية اجتماعية.

وما أسهل أن يقع الباحثون الغربيون في مثل هذه الإسقاطات باختزال التوجهات المختلفة تمامًا عن توجهاتهم لتلك السائدة في الغرب، حتى إن الباحث الاجتماعي والفيلسوف الألماني الشهير «يورجن هابرماس»، قد حسبني أثناء زيارته للقاهرة، في عام ١٩٩٨، على توجه «ياوس»(^). فلم لا يحسبني عليه «بفليتش» هو الآخر؟!

وإني لا أبرئ نفسي من مثل تلك الإسقاطات، فقد وقعتُ فيها عندما أسقطتُ ثقافتي الاجتماعية التي عرفتها في مصر على تلك الخاصة بالعاصمة الفرنسية عندما زرت باريس للمرة الأولى وما زلت في التاسعة عشرة من عمري. لكني ما إن تعرفت بصورة أعمق على المجتمع الفرنسي حتى صرت أقل تعرضًا لمثل هذه الإسقاطات. ولعله من نافلة القول إن الدرس العلمي الدقيق خير ما يحررنا من تلك الإسقاطات التي يجدر أن يحل مكانها التعرف الموضوعي على مختلف الثقافات الاجتماعية من خلال الرصد التقابلي الدقيق لبعضها في مقابل البعض الآخر(٩).

هنا يمكن أن ألخص فلسفة هذا الطرح على النحو التالي: من الضرورة بمكان أن نَصدُر بحثيًّا عن سياقات كل منا الاجتماعية الثقافية في استقبال أي من حلول الثقافات الأخرى، وذلك في كافة التخصصات، وأن نكون على استعداد لاختبار مختلف

⁽٨) ولعل الشعور بهذا النقص هو الذي حدا بـ «هابرماس» لأن يذيل إهداء الأحد مؤلفاته لي بالعبارة التالية: «نحو فهم أفضل للعالم العربي».

⁽٩) أي لما تختلف فيه الثقافات الاجتماعية بعضها عن بعض، ومن ثم يفضي لتمايزها الموضوعي دونما أي حكم قيمي.

منجزات الثقافات الاجتماعية الأخرى بمنهجية تنهض على الاختلاف الموضوعي بين الذات الاجتماعية والآخر. فالوعي الدقيق بذلك الاختلاف الموضوعي يتيح إضافة أبعاد غير مسبوقة إلى ذلك الآخر مما يجعل الذات الثقافية الاجتماعية أكثر رسوخًا على خصوصية أرضيتها. الأمر الذي يمكن أن يُثري الثقافة العالمية بكل المقاييس. ولعل هذا المدخل البديل الذي يقوم على تفعيل التنوع الثقافي على مستوى العالم، أن يُنعِش الثقافة العالمية وأن ينهض بالقوى الإبداعية للإنسانية في كافة التخصصات(١٠٠).

ذلك أن الإشكالية المطروحة للنقاش هنا هي أن التوجه ذا البعد الواحد في أغلب التخصصات، بدءًا بالعلوم الطبيعية الحديثة، عبر العلوم الاجتماعية، وفي الفنون والآداب، إنما هو غربي في الأساس، خاصة وأن الغرب - أي غرب - قد صار قبلة البحث العلمي، ومصدر رؤى العالم السائدة في العصر الحديث. كما أنه صار في الوقت ذاته «ملاذًا» لغالبية الأجيال الجديدة من شباب ما يُدعى «العالم الثالث»(۱۱)،

⁽١٠) يرى أكثر متخصصينا، لا سيما في مجالات العلوم الطبيعية، وصولًا للفن التشكيلي والتأليف الموسيقي، أن هذا الطرح «خيالي»، فأين نحن من «تقدم» الغرب في العلوم الحديثة والفنون؟ لكن هؤلاء لا يسعون للتعرف على تاريخية السياقات الاجتماعية التي أدت إلى ذلك «التقدم» الغربي، ومن ثم على نسبيتها مهما بلغت من «تعقيد»، ليس فقط من خلال تطور مكتشفاتها، وإنما بوصفها في كل من مراحل تطورها نتاجًا لأنشطة سياقات اجتماعية ثقافية في صورة تخصصية. من هنا يمكننا أن ننشئ أبحاثنا العلمية في مختلف التخصصات على الوعي بنسبية الاختلاف الموضوعي لأرضياتنا الاجتماعية عن تلك التي أنتجت الحلول الغربية التي يعولم البعض منها، ويحتكر البعض الآخر (انظر الصراع القائم حاليًّا بين أمريكا وإيران، وليس إيران وحدها!، حول «اكتساب المعرفة» في مجال الذرة).

⁽١١) مع ما لي من تحفظ شديد على هذا المفهوم الذي صك ابتداءً من نظرة وضعية لا تاريخية للوضع الحالي على مستوى العالم، بينما لا يضع في حسبانه السياقات التاريخية التي أدت لصعود الغرب على حساب سائر شعوب هذا العالم. ولو أخذنا مصر وحدها كنموذج لتلك التحولات التاريخية، فلولا اتحاد القوى الغربية عليها في نهاية العقد الرابع من القرن التاسع عشر لكانت اليوم قوة منافسة له على الصعيد العالمي.

ذلك الشباب الذي صار مندفعًا في تنصله من تراثات أجداده، ولغات أوطانه. وهو ما يُفضي إلى تجريف تنوع مسارات البشرية في تفاعلها مع الطبيعة الأولية بغية إشباع احتياجات مختلف الثقافات الاجتماعية على أرضية كل منها. أما اتكاء الغرب على هيمنته عالميًّا باسم «التواصل الكوكبي» إنما يفضي إلى إفقار الوسائل والأساليب الغربية ذاتها في تطورها عبر التاريخ.

لست هنا بإزاء نقد «رومانسي» للوضع القائم على المستوى العالمي على نحو قد يبعث في الذهن رفض «جوته» في زمانه لرؤية العالم عند نيوتن. فقد قام رفض المنظّر الألماني لرؤية نيوتن العلمية الطبيعية للعالم على ما رأى فيه «جوته» انتهاكًا لحميمية التفاعل مع الطبيعة الأولية، الأمر الذي أفاض فيه عبر مؤلفه الضخم عن «نظرية الألوان»، وبالمثل في صكه لمفهوم «الأدب العالمي»(١٠).

ومع ذلك فنقدي لهيمنة المعيارية الغربية لا ينكر بحال إنجازات الغرب في البحث العلمي، بما في ذلك تلك التي قدمها نيوتن، وما جبّها مما جاء بعدها(١٣). إنما

⁽١٢) على العكس من التوجه العلمي الطبيعي الحديث في الغرب، بمنحاه للسيطرة على الطبيعة (تنظير «ديكارت» على سبيل المثال في هذا المجال)، كان جوتة يدعو للتناغم مع الطبيعة الأولية، والتفاعل المتبادل بين ثقافات وآداب العالم كافة، على العكس من التوجه الاستعماري للغرب، وسعيه للسيطرة على بلاد الشرق بخاصة. من هنا فقد صك «جوتة» مفهوم «الأدب العالمي» على أساس مختلف من التفاعل الندّيّ بين كافة آداب العالم. كما أنه تأثر كثيرًا بالآداب الشرقية، وهو ما عبر عنه خاصة في كتابه: «الديوان الشرقي للمؤلف الغربي». وقد طرحت «الجمعية الدولية للأدب المقارن»، ذات التوجه الأوروبي المركزي، في أوائل مؤتمراتها التي عقدت بعد الحرب العالمية الثانية مفهوم جوتة هذا عن الأدب العالمي للمستفيض، كما تمرد عليه «هورست روديجر»، أستاذ الأدب المقارن في جامعة بون، ومؤسس «مجلة أركاديا» للأدب المقارن في ألمانيا الاتحادية بأنْ ذكر صراحةً أن: «الأدب العالمي ليس بجمعية عامة للأمم المتحدة، يستوي فيها صوت بلد ناشئ مُنح استقلاله حديثًا، بأمة عريقة ذات تاريخ ضارب في القدم» (قاصدًا البلاد الأوروبية على عكس الحقائق التاريخية!).

⁽١٣) كالنظرية النسبية لأينشتاين، ونظرية «عدم التحديد» لفرنر هايزنبرج... إلخ.

ينهض نقدي المعرفي الفلسفي للهيمنة الغربية على الثقافة العالمية على مقترحي المنهجي البديل التالي:

ينبغي على الباحث المنتمي لثقافته الاجتماعية ألا يستهل استقصاءه العلمي بما أُنجِز من أبحاث معترف بها «عالميًا» في أي من التخصصات (وما بها من تشعبات)، إنما أن يبدأ درسه في سعيه لتطوير أدوات ثقافته الاجتماعية المحلية بالوقوف أولًا على الطرق التي تسعى بها ثقافة مجتمعه لإشباع حاجات الغالبية العظمى من أهاليها في تفاعلها مع السياقات العامة لتطور البشرية بغية تجاوز حلولها المحلية من داخل هياكلها المعرفية (١٠).

كما أني أطالب بإعادة ربط التخصصات الدقيقة بكل من السياقات الاجتماعية الثقافية التي يفترض فيها أن تشبع احتياجات الغالبية العظمى من أهاليها، مطبقًا ذلك على تفاعل العالم العربي مع الغرب في العصر الحديث من خلال تقديم أبحاث تجسد ذلك التفاعل المستقل بدءًا بالعلوم الطبيعية الحديثة، وصولًا إلى التنظير للفن والأدب.

⁽١٤) وهنا يتعين علينا أن نضع في حسباننا آليات التفاعل بين الموروثات الثقافية في كل من المجتمعات المحلية، والوافد عليها من حلول خارجية. إلا أنه على تلك الحلول الوافدة ألا تهمش الإرث الثقافي، وإنما يعاد النظر في عقلانيتها ابتداءً من الحلول المحلية السابقة عليها، وليس تبنيًا لها على نحو يبدو «عمليًا»، وإن كان تطبيقه الآلي يفضي في الكثير من الأحيان إلى العكس من ذلك، فضلًا عن أنه يعمق من التبعية بالنسبة للخارج. ولنضرب مثلًا على ذلك بوسائل التنظيف المستوردة وما تُحدثه من مشاكل بيئية وصحية في مقابل الطرق الأصلية لتنظيف الأواني بعد استعمالها في الطبخ والاستهلاك المنزلي بدعك تراب الفرن الفلاحي فيها ليمتص ما بها من دهون ثم غسلها بعد ذلك، بما لا يفضي الأية مشاكل صحية على العكس من المنظفات «الحديثة» المستوردة التي تظل كيماوياتها الضارة بالصحة عالقة بالأواني التي «تنظف» بها!

وإني لأرجو أن تحذو هذا الحذو سائر الثقافات الاجتماعية المهمشة في عالم اليوم لا سيما وأنها تعاني من هيمنة التوجه الغربي في كافة التخصصات الحديثة، وذلك في مختلف تلك الأقطار بدءًا بالهند، والفلبين، وتايلاند، وصولًا إلى المجتمع الأيرلندي المعاصر(١٠٠). وإني لآمل أن يقدَّم هذا الكتاب، بوصفه ثمرة عمل جماعي، بديلًا عقلانيًا للنزوع للمركزية الغربية في مختلف التخصصات (انظر المزيد عن مشروعي هذا في الرابط التالى: wikipedia.org/wiki/Magdi_Youssef).

(م.ي.)

⁽١٥) على الرغم من أن تلك الجزيرة تقع جغرافيًّا في وسط أوروبا فإن الشعب الأيرلندي عانى من الاستعمار البريطاني المتاخم له أشد ما تكون المعاناة، التي تجاوزت التضحيات المادية الفادحة التي كلفته حياة مليون أيرلندي قضوا جوعًا في منتصف القرن التاسع عشر إلى فقد الكثير من التراث الثقافي الخاص بالشعب الأيرلندي ولغته الأصلية التي يتحدث بها اليوم أقل من خُمس ذلك الشعب!. الأمر الذي حدا بالمخرج السينمائي الأيرلندي «بوب كوين» لأن ينتج فيلمًا في الثمانينيات عنوانه: أطلانطيون، دلل فيه على أن ثقافة الشعب الأيرلندي أصولها نابعة من شمالي إفريقيا، من مصر على وجه التحديد، وأنها انتقلت لتلك الجزيرة عبر المحيط الأطلنطي، معارضًا بذلك التوجه القائل بأن أصول أيرلنده كلتية وافدة من شمالي أوروبا. كما أن له كتابًا يحمل عنوان ذلك الفيلم، بينما يحمل عنوانًا فرعيًّا نصه: «تراث أيرلنده المنتمي لشمال إفريقيا». (راجع كتابنا: التداخل الحضاري والاستقلال الفكري، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٦: ١٨٥-١٩١).

مقدمة المحرر للطبعة الشعبية الصادرة في كمبردج (*)

إن القضية الرئيسية التي يطرحها هذا العمل هي ضرورة مواجهة ما تعانيه البشرية في هذه الحقبة من تاريخها من الافتقار لتبادل ثقافي وعلمي متوازن على الصعيد العالمي. وهو ما تَناولَته على نحو صريح أو ضمني إسهاماتُ كبار الباحثين في هذا الكتاب في مجالات العلوم الطبيعية، والاجتماعية، وفي التنظير للفن، والأدب. وقد اشتركوا جميعًا في رفضهم للتوجه المحض تجريدي في مختلف التخصصات الحديثة. ذلك التوجه الذي يشكل دافعه الأساسي التنافُسَ على تجاوز آخر ما توصل إليه البحث العلمي في أي من فروع المعرفة، الأمر الذي صار يلقى الدعم والتشجيع من جانب المؤسسات العلمية، والإدارات الحكومية، ومن جانب جائزة نوبل على حد سواء. إلا أنه من الثابت أيضًا أن هذا التوجه البحثي يشيح بوجهه عن السعي على نحو عقلاني لتلبية الحاجات الملحة للغالبية العظمى من الأهالي في مختلف المجتمعات المحلية بما لها ولهم من خصوصيات ثقافية (۱). والنتيجة أن تلك الأبحاث العلمية التجريدية وإن أشبعت بعض الحاجات البشرية، إلا أنها تُفضي، وقد أفضت بالفعل إلى نتائج كارثية تمثلت في مأساة هيروشيما وناجازاكي. ولعلنا نعلم أن نظريتي الكم والنسبية اللتين وضعتا في بدايات القرن الماضي قد مهدتا، وإن يكن على نحو غير والنسبية اللتين وضعتا في بدايات القرن الماضي قد مهدتا، وإن يكن على نحو غير

[.]Paperback edition, 2020 (*)

⁽۱) ليس المقصود هنا بـ «الثقافات المحلية» هو تكريسها، وإنما تجاوُزها من داخلها من خلال الاتصال بالثقافات الأخرى. لكن ليس للتوحد بأي منها على حساب الثقافة المحلية التي هي نتاج لحلول ذلك المجمتع المحلي في تفاعله مع الطبيعتين الأولية والاجتماعية، واستدعائه للموروث الثقافي في تلك العملية الجدلية.

مباشر أو متعمد، لما مكّن في الأربعينيات من إنتاج الطاقة الذرية وما ترتب على ذلك من إساءة استخدامها على النحو الذي شاهدناه.

فلم يكن من باب الصدفة المحضة أن تلك الأبحاث المشار إليها في العلوم الطبيعية قد أجريت في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية!

ومع ذلك فإني لا أشارك الموقف المتشائم بإزاء العلوم الطبيعية الذي عبر عنه «فريدريش دورينمات» في مسرحيته «علماء الطبيعة» حيث قدم فيها «أينشتاين» في دور «إرنست هاينريخ إرنستي» إلى جوار رفاقه من الباحثين في تلك العلوم بوصفهم يشكلون خطرًا داهمًا على البشرية مما يتعين معه وضعهم خلف القضبان كما توضع الحيوانات المفترسة.

ذلك أن اكتشاف قوانين الطبيعة حين يصدر عن دافع موجّه لإشباع حاجات الشعوب في تفاعلها السلمي لا يمكن إلا أن يعود بالنفع على تلك الشعوب، أما إذا ما أجريت تلك الأبحاث في إطار علاقات صراعية بين البشر، فغالبًا ما تُفضي إلى إنتاج أسلحة احتراب متبادل. إن وضع ذلك في الحسبان يقتضي وضع ميثاق أخلاقي للبحث العلمي، ولو أنه لا يُفعَّل، لا على النطاق القومي ولا الدولي، مع أن الأخذ به على نحو جدي يمكن أن يساعد في عقلنة البحث العلمي بدلًا من حلف «يمين النفاق» الذي لا يُحترم إلا شكليًّا، بينما لا يراعى في ممارسات البحث العلمي المندفعة وراء إشباع حاجات السوق بطابعها السلعي، أو بالسعي غير المباشر لإشباعها عن طريق النزوع لتجاوز «سقف» آخر ما توصل إليه البحث العلمي.

من المفروغ منه أن أي محاولة جادة لتوظيف البحث العلمي في إشباع حاجات الغالبية العظمى لشعب من الشعوب لا بد أن تصدر أولًا عن مسح دقيق لأوليات هذه الحاجات. وهو ما يمثل الأولوية القصوى للتعرف على الإشكاليات البحثية الرئيسية

التي بحاجة لإيجاد حلول لها، الأمر الذي يفرض علينا التمسك بهذا التوجه بدلًا من ترك البحث العلمي موجّهًا لإشباع حاجات السوق، أو لاهثًا وراء مجرد تجاوز آخر ما تحقق من نتائج بحثية في مجال من المجالات(٢).

أما النموذج البديل الذي نقدمه في هذا الكتاب فيقوم على إعادة النظر في المعايير المعولمة للبحث العلمي من خلال الصدور في أبحاثنا العلمية عن الممارسات الفعلية للمجتمعات المحلية.

وهو ما نجد تجسيدًا حيًّا له في الدراسة التي قام بها الدكتور رؤوف حامد، والتي صدّرنا بها هذا الكتاب. فهي تصدر عن عادات استهلاك الغذاء في المجتمع الليبي كأساس في اختبار مصداقية الأدوية المعولمة لعلاج قرحة الأمعاء. وعلى الرغم من أن نتائج هذه الدراسة قد قُوبِلت بالرفض في أول الأمر من جانب المنظمات البحثية الدولية، لا سيما المركزية الغربية، فإنها قد صارت اليوم من مسلّمات البحث العلمي في هذا المجال. ذلك أن منهجية الدكتور رؤوف القائمة على استكشاف أثر الحاجات المحلية ومعارفها في تناول أبحاث علم الدواء يمثل تحديًا أساسيًّا على المستويين النظري والعملي للتوجه المعولم في هذا المجال، وهو ما يجعله نموذجًا يستحق أن يُحتذى في هذا

⁽⁷⁾ تتسابق البلاد الغربية في الحصول على براءات الاختراع، ليس من أجل إشباع حاجات مجتمعاتها في المقام الأول بقدر ما هو للمتاجرة بها عالميًّا. الأمر الذي صار مقننًا من خلال سن قوانين الملكية الفكرية في السوق العالمية، وما يطبق في جميع المجالات، خاصة في سوق الدواء الذي يصنع معظمه في الغرب، ويحظر تعميمه لمن لا يستطيع دفع أثمانه الباهظة في البلاد غير الغربية، كالإفريقية (دواء مرض الإيدز مثالًا). كما أنه يطبق على حقوق «المؤلفين» (تبعًا لاتفاقية جنيف في إطار «منظمة التجارة العالمية») التي تلعب دورًا رئيسيًّا في سوق الكتاب التي تعقد سنويًّا في فرانكفورت، وتعرف باسم «معرض فرانكفورت الدولي للكتاب». وينعي الكاتب النمسوي الراحل «اشتيفان تسفايج» على البلاد الأوروبية في آخر كتبه عن «البرازيل: بلد المستقبل» (١٩٤١) هذا السباق اللاهث في الحصول على براءات الاختراع بما يذكي الصراع بين الأمم، ويسحق ما تبقي بكل منها من علاقات إنسانية.

المضمار. ذلك أن هذا الموقف الناقد للآخر، لا سيما بعد أن اعترف بنتائجه، من بين من اعترف، باحث أوروبي كبير في علم الأدوية، لا يمكن إلا أن يكون في صالح البحث العلمي والقائمين به سواء من الجانب المرسل، أو المتلقي لنتائجه. هذا فضلًا عن أنه لا يحمل أي أثر ضار، ناهيك عن أن يسهم بأي صورة من الصور في أي من الصراعات بين شعوب هذا العالم.

والدراسات الخمس التي يضمها هذا الكتاب تواجه من الناحية الفلسفية، والاجتماعية الثقافية في مختلف المجالات البحثية الممثلة لكافة حقول المعرفة الحديثة، إشكاليات تَوجُّه البحث العلمي في التخصصات التي تنطوي على بنيتها ومنطقها الداخلي دون النظر إلى سياقات كل منها اجتماعيًّا وثقافيًّا، فضلًا عن سبل إشباع حاجات الأهالي في كل من تلك السياقات. أما المدخل المشترك بين التخصصات الخمسة التي يضمها هذا الكتاب، فينهض على ما تطرحه كل من السياقات الثقافية الاجتماعية من أسئلة تتعلق بتكيفها مع الطبيعة الأولية، وخياراتها بالنسبة لطبيعتها الثانية (الاجتماعية). على أن ذلك لا يعني أن نبدأ من فراغ، بل على العكس من ذلك، أن نقارن ما توصلت إليه مجتمعاتنا بما حققته سائر مجتمعات العالم من منجزات، بما في ذلك آخر ما بلغه البحث العلمي من اكتشافات على مستوى المسكونة. وهنا يتعين على البحث العلمي أن يَصدُر في المقام الأول عن الحاجات الاجتماعية الثقافية للغالبية العظمى من الأهالي المسالمين.

يقودنا هذا المنطلق البحثي إلى نتائج مختلفة جوهريًّا عن تلك التي يحققها الغرب الحديث، خاصة وأن الحلول الغربية هي وحدها التي تُعولم، والتي يُنظر إليها على أنها المفتاح «الوحيد» لحل كافة المشكلات. ومع ذلك فحين يَفْصِل التوجه السائد في الغرب البحث العلمي عن إشباع الحاجات الفعلية للغالبية العظمي من الأهالي في

كل من سياقاتهم الاجتماعية الثقافية، فإن ذلك يمكن أن يؤدي لنتائج كارثية توازي تلك التي تنجم عن آليات السوق العالمية التي صارت أشد ما تكون انتهاكًا للبيئة والطبيعة، وتجاهلًا لاحتياجات الغالبية العظمى من شعوب هذاالعالم، مهما حاول «آدم سميث» أن يبرر هذا التناقض.

أما التوجه الأحادي لنمط الإنتاج الثقافي السائد في الغرب بما يحمله من طرق بحثية إجرائية، وما يطرحه من أسئلة ونتائج، فقد صار اليوم منتشرًا كالنار في الهشيم في «بقية أرجاء العالم غير الغربي»، ولم يعد مقصورًا على العلوم الطبيعية الحديثة، بل تعداها لبقية التخصصات الأخرى في تناقضاته الداخلية التي تحمل بين طياتها إمكانات تدميرية للبشرية والطبيعة نظرًا لتوجهها الأحادي المشار إليه. والسؤال هنا عما إذا كان ذلك صحيًّا للتبادل الثقافي على مستوى عالم اليوم طالما أنه يقمع ويستبعد طرق التكيف مع الطبيعة التي صنعتها وطورتها كل من الثقافات الاجتماعية المحلية عبر تاريخها الطويل. كما أنه علينا أن نضيف لهذه الملاحظة الناقدة ما صار واضحًا للعيان من لجوء الأجيال الشابة في أغلب الأقطار غير الغربية لهجران تراث مجتمعاتهم المحلية بما تحمله من خبرات آلاف الأعوام، لِيَعْدُوا نحو التوحد بالسوق العالمية وتوجهاتها الاستهلاكية. أضف إلى ذلك أن رحيل الأجيال الأكبر سنًّا في تلك المجتمعات المحلية القديمة يفضي إلى تلاشي ما تحمله من حِصَمٍ وحلول تراكمت على مدى آلاف الأعوام مما يترتب عليه إفقار لا مثيل له للثقافة العالمية. وهذا يفسر علمة اهتمام منظمة اليونسكو بتوثيق ما تتمكن من توثيقه من تلك التراثات الثقافية علم الضاربة بعمق في التاريخ والمُعَرَّضة في الوقت ذاته للاندثار").

⁽٣) كمشروع جمع وتوثيق السيرة الهلالية الذي توفر عليه الشاعر الراحل عبد الرحمن الأبنودي.

ذلك أن الأثر المدمر لتوجه البحث العلمي بمركزيته الغربية نحو إشباع احتياجات دائرة التداول في السوق العالمية صار وبالًا على معظم التخصصات البحثية الحديثة في عالم اليوم.

من خلال هذا الكتاب الذي يقدم نماذج ممثلة للبحث العلمي الذي يحترم الثقافات المحلية واحتياجاتها الأصيلة في العالم العربي، نسعى لتقديم نموذج بديل لسائر الثقافات الاجتماعية المهمشة وما تعانيه من هيمنة المركزية الغربية وتداعي آثارها المدمرة بإزاء تلك الثقافات داخل الأقطار الغربية ذاتها، كثقافة الشعب الأيرلندي التي ضحى بها، بما في ذلك اللغة الأيرلندية، بوصفها حاملة للهوية الثقافية لذلك الشعب، بينما صارت تتوحد بسمات الثقافات الغربية السائدة في السوق العالمية. فمع أن الشعب الأيرلندي قدَّم غير قليل من الإسهامات العبقرية في اللغة والثقافة الناطقة بالإنجليزية، فإنه لم تُعرَض مع ذلك مسرحية واحدة باللغة الأيرلندية في مهرجان المسرح الذي عقد في منتصف التسعينيات في دبلن (٤٠)، والذي تصادف أن شاهدتُه هناك، حيث علق الشاعر الأيرلندي «شيماس هيني»(٥) على تساؤلي بشأن هذه الظاهرة الغريبة آنذاك بقوله: أنت على حق.

فالوقوف أمام هذا المأزق الحزين للأدب الأيرلندي في لغته القومية، وهو ما صار يمثل صراعًا نفسيًّا لكاتب كبير بحجم «جيمس جويس» نظرًا لما يعتريه من اغتراب للهوية الثقافية لذلك الشعب الذي صار يعدو للتوحد بآليات السوق العالمية، وهو ما يدعونا للتساؤل عما إذا كان ذلك على حساب تلبية الحاجات الثقافية الأصيلة

⁽٤) عاصمة جمهورية أيرلنده المستقلة.

⁽٥) الحاصل على جائزة نوبل في الأدب في عام ١٩٩٥.

للشعب الأيرلندي؟ لعل هذا السؤال يتعين أن يُطرح بإزاء إحلال لغة المستعمر السابق مكان اللغات الأصيلة التي باتت مهمشة في الكثير من بلاد العالم، خاصة في إفريقيا وآسيا.

بينما لا يتعين أن يؤخذ هذا الكتاب على نحو حرفي كنموذج لتناول مشكلات المجتمعات الشبيهة بالحالة الأيرلندية، إلا أننا نتساءل عما إذا كان يمكن أن يُتخذ منطلقًا لمناقشة قضايا المجتمع الأيرلندي وما عاناه على مدى سبعة قرون من الاستعمار البريطاني، أو بما يشابهه بالنسبة للمجتمعات المهمشة في عالم اليوم، وذلك من منظور ينحو للتحرر من الاستعمار، كذلك الذي عبر عنه باحثون في جامعة «لاسابينزا» (أي الحكمة) في روما حين لمسوا تلك الدعوة للتحرر من الاستعمار الثقافي في دراساتي (التي ترجموها للإيطالية) والتي من بينها: قصص الأطفال العرب في عصر «ديزني»، و«خرافة الأدب الأوروبي»،

⁽⁷⁾ وضع هؤلاء الباحثون كتابين بالإيطالية مستوحيين من دراستي عن خرافة الأدب الأوروبي، الأول بعنوان دراستي هذه نفسها، وقد صدر في روما عام ١٩٩٩، بتحرير فرانكا سينوبولي، والثاني بتحرير هذه الباحثة بالمثل تحت عنوان: الأدب الأوربي من منظور الآخر، روما، ٢٠٠٣، وقد تُرجم إلى العربية وصدر عن المجلس الأعلى للثقافة في عام ٢٠٠٧، كما نوقش في معرض الكتاب الدولي بالقاهرة في ذلك العام. وقد أشار الراحل «أرماندو نيشي» في كتابه «تاريخ مختلف للأدب العالمي»، الذي صدر بالإيطالية في ٢٠٠١ ونُشرت ترجمته العربية عن المشروع القومي للترجمة بالقاهرة في ٢٠٠٠، إلى تأثر «تيار التحرر من الاستعمار» في إيطاليا بما نُشر خارج إيطاليا في هذا المضمار ذاكرًا دراساتي في مقدمته التي تأثر بها الباحثون الإيطاليون، كما أنهم صاروا يستشهدون بصورة لافتة بدراستي «قصص الأطفال العرب في عصر ديزني» لما وجدوه فيها مماثلًا لما أصاب ثقافة الطفل الإيطالي من اغتراب ترتب على هيمنة نماذج «ديزني».

ختامًا، أود أن أتساءل عما إذا كان من الممكن أن تناقش بكل الحرية مقترحاتي بشأن بحث علمي بديل ومسئول بإزاء القضايا الملحة لمجتمعه، وأن تمحص هذه المقترحات من جانب الباحثين المهمومين بالتواصل مع أولئك الذين يكرسون أبحاثهم من أجلهم، وهم الذين يمثلون الغالبية العظمي من شعوب هذا العالم. من هنا ألا يتوجب علينا بصفتنا باحثين مسئولين عن إشباع الاحتياجات الفعلية لشعوبنا أن نسعي للتغلب على كل ما يحول دون جني ثمار البحث العلمي والاستمتاع بها محليًّا أن نسعي للتغلب على كل ما يحول دون جني ثمار البحث العلمي والاستمتاع بها محليًّا وعالميًّا في الوقت ذاته. ثم ألا يدعونا مسعانا هذا لأن نطور وعيًا أقوى بالتمايزات الموضوعية بين مختلف الثقافات الاجتماعية المتفاعلة سلميًّا مع بعضها الآخر من خلال طريقة كل منها في التعامل مع الطبيعة الأولية، وفيما تتميز به بعضها عن بعض في تناول أمور حياتها اليومية؟

نحن نأمل بهذا الكتاب أن يتشجع ممثلو الثقافات المهمشة كافة في عالم اليوم كي يحذو حذونا في تقديم إسهاماتهم البحثية النابعة من وعيهم بالتمايز النوعي لاحتياجات شعوبهم، وطرق ممارساتهم في الحياة التي تكونت من خلال تاريخ طويل من تفاعل مجتمعاتهم مع الطبيعة الأولية، ومن ثم تقديم توجهات مختلفة عن تلك التي تسود الممارسات الغربية المركزية التي ما زالت تهيمن على البحث العلمي في كافة أرجاء العالم. فمن خلال تحدي تلك النتائج البحثية السادرة في تجاهل الخصوصيات الاجتماعية الثقافية من أجل عولمة تجانس تسطيحي يفتقر للحس المميز الناقد (باعتبارها محصلة لتسييد آليات السوق العالمية وما يتصل بها من مصالح اقتصادية وسياسية "للقوى العظمى" في عالمنا) يمكن أن نؤسس بدلًا منها "باندونج جديدة" للبحث العلمي واكتشافاته المثرية على مستوى العالم. من أجل ذلك أسستُ في

كمبردج (٧) سلسلة كتب تحمل عنوان: «نحو ثقافة عالمية عقلانية بحق»، آملاً أن تقدم مجلداتها القادمة على نهجنا هذا كلَّا من الإسهام الإفريقي، والهندي، والأيرلندي، والتايلاندي، والصيني إلخ في الثقافة العالمية، وذلك في تخصصات ممثلة لكافة فروع المعرفة.

أ. د. مجدي يوسف magdiyoussef177@gmail.com

⁽٧) قد يتساءل البعض: ولمَ «كمبردج»؟ ولمَ بالإنجليزية؟ الإجابة عن ذلك أن دعوة السلسلة التي بدأتُها بهذا الكتاب ليست محلية، وإلا لكُتبت باللغة العربية مثلًا، وإنما هي دعوة عالمية تستهدف إعادة تشكيل ثقافات هذا العالم بدلًا مما هي عليه حتى الآن من هيمنة النماذج الغربية على سائر الثقافات غير الغربية، لاقتراح منهجية تحول هذه العلاقة الأحادية إلى تفاعل وتبادل ثقافي حقيقي على المستوى الدولي. ولما كانت الإنجليزية لا تزال لغة التواصل الدولي حتى الآن، فنحن مضطرون لاستخدامها لأسباب محض عملية، وليس بحال لأنها «غربية». فنحن نكتب بالعربية بما لا يقل بحال عما نكتبه باللغات الأوروبية التي نشرت وتنشر بها أعمالنا.



نبذة عن الباحثين المساهمين في العمل الجماعي الذي يقدمه هذا الكتاب

(إعداد محرر الكتاب)

• أ. د. محمد حامد دويدار

أستاذ الاقتصاد السياسي بكلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، والرئيس الأسبق لجمعية الاقتصاديين الأفارقة.

ولد في ٣ فبراير ١٩٣٢، وجدير بالذكر أنه على الرغم من ظروفه الصحية غير المواتية ما زال يعمل بالتدريس والبحث العلمي، والإشراف على الرسائل العلمية بهمة عالية، كما أنه أنجز دراسته الرائدة في هذا الكتاب باللغة الفرنسية ليلقيها في مؤتمرنا باليونسكو بباريس عام ٢٠٠٩، ثم ترجمها إلى العربية لتنشر في هذا الكتاب تحت ظروف صحية قاسية. ومع ذلك فما تنبأ به في دراسته هذه، التي كتبها وألقاها في مؤتمرنا في ٢٠٠٩، بخلاف معظم التنظيرات الغربية، قد تحقق الآن في ٢٠٢٠ من خلال تفشي وباء الكورونا على الصعيد العالمي، وما يترتب على ذلك من كشف لنمط الإنتاج السائد في علاقته بمدى إشباع، أو عدم إشباع الحاجات الصحية الملحة للغالبية العظمى من الأهالي في معاقل الغرب وعواصمه، ناهيك عن أقاليمه.

وهو صاحب أعمال تأسيسية في منهجية درس الاقتصاد المصري، والعربي، والدولي تفوق الخمسين كتابًا، وعدد كبير من الدراسات ليتها تجمع في عدد من المجلدات في

سلسلة «مكتبة الأسرة» كي تصبح في متناول القارئ العام المهتم بهذا الجانب شديد الأهمية في عالمنا العربي. وللدكتور دويدار أعمال ألفها بالعربية، والإنجليزية والفرنسية ، ترجم بعضها للإسبانية والبرتغالية والإيطالية، وأصبحت مراجع أساسية في مجال الاقتصاد السياسي في العديد من الجامعات الأوروبية والإفريقية. وقد أسس دراسات الاقتصاد السياسي باللغة العربية في جامعة الجزائر، وأشرف على الرسائل العلمية لعدد كبير من الباحثين الذين صار بعضهم وزراء في كل من مصر وفرنسا، و العالم العربي، وإفريقيا، غير أن بعده عن الأضواء جعل الكثيرين على غير معرفة بعلمه الغزير الذي ما أجدر أن ينتفع به في بلادنا.

• أ. د. محمد رؤوف حامد

أستاذ علم الأدوية في الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية بالقاهرة.

أنشأ في مصر ثلاث وحدات بحثية كانت الأولى من نوعها إقليميًّا في أثر الأدوية على الأجنة، وفارماكولوجيا الأدوية، والإتاحة الحيوية للأدوية. كما أسس الدكتور رؤوف مدارس علمية جديدة في مجالات الدواء في مصر، وأشرف على العديد من الرسائل العلمية في علوم الدواء، كما ساهم في تطوير العملية التعليمية في كلية الصيدلة في ليبيا، وفي تأسيس الدراسات العليا والبحوث في كلية العلوم الصحية في إريتريا. أشرف على العديد من الأبحاث العلمية في مجال التنمية في مصر وخارجها. وهو عضو سابق في الأمانة العامة للتنمية التكنولوجية بأكاديمية البحث العلمي في مصر، كما كان مقررًا للجنة البحوث العلمية في المجلس الأعلى للثقافة في القاهرة (دورة ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩). له عشرات المؤلفات في مجال التفكير العلمي، وإدارة المعرفة، والإبداع المجتمعي، والمستقبليات.

• أ. د. حامد الموصلي

أستاذ هندسة الإنتاج في كلية الهندسة، جامعة عين شمس ورئيس مجلس إدارة «الجمعية المصرية لتنمية المجتمعات المحلية».

وهو الرئيس الأسبق لـ «مركز تنمية الصناعات الصغيرة» بجامعته، وصاحب مدرسة علمية من الباحثين المرموقين. كما أنه صاحب عدد كبير من براءات الاختراع في مجال الاستفادة من الموارد المحلية المتاحة في بلاد الجنوب، وعلى رأسها النخيل، مما يوفر عبء استيراد الأخشاب من الخارج، ومن ثم الميزانيات والعملات التي تنفق بلا داع في هذا المضمار. وللدكتور الموصلي عدد كبير من الأبحاث العلمية التي قدمها في مؤتمرات دولية وحظيت بجوائز عديدة واعتراف دولي بإنجازاته. وهو على دقته العلمية المشهودة في دراسته الميدانية في هذا الكتاب، يصل إلى القارئ غير المتخصص بيسر وسهولة. وهو مؤسس أول مؤتمر عالمي عن النخيل، باعتباره ثروة قومية مطمورة في العالم العربي، وبلاد الجنوب بوجه عام، حيث أقيمت حلقته الأولى في أسوان (٢٠١٨)، وحلقته الثانية في ماليزيا عام ٢٠٠٠.

• د. راسم بدران

ولد في القدس عام ١٩٤٥، وهو ابن الفنان الكبير جمال بدران الذي اشتهر بترميمه منبر صلاح الدين في المسجد الأقصى بعد ما أصابه من تلف جراء الحريق الذي نشب هناك في عام ١٩٦٩.

وقد استقر راسم بدران في عمان بالأردن بعد أن ختم دراسته في واحدة من أشهر الجامعات الهندسية في العالم، وهي الجامعة التكنولوجية في مدينة «دارمشات» الألمانية. وقد صار أحد أعلام العمارة في العالم العربي، ومن كبار مفكريها على مستوى العالم. تبنى الدكتور راسم منذ أواخر السبعينيات قضية التراث العربي في بناء الدور الخاصة

والعامة، كإطار لمسألة الهوية والتجديد في إطار الخصوصية الثقافية للبلاد العربية، كما طرحت مشاريعه المعمارية العديدة تجسيدًا إبداعيًّا لهذه الإشكالية في أغلب البلاد العربية، من السعودية، إلى مصر، وسوريا، ولبنان، وقطر والأردن، إلى القدس الشريف، والمغرب الأقصى، واليمن. كما أن إبداعاته المعمارية حازت الكثير من الجوائز العربية والدولية، من أهمها جائزة أغاخان في العمارة.

• أ. د. مجدى يوسف

أستاذ الأدب المقارن وفلسفة المعرفة بالجامعات الألمانية على مدى عقدين (في جامعات كولونيا، وبوخوم، وبون، وبرلين الحرة)، والأستاذ الزائر بجامعة القاهرة على مدى نيف وعشرين عامًا (بكلية الآداب من منتصف الثمانينيات حتى منتصف العقد الأول من الألفية الحالية، ومناهج البحث بالدراسات العليا لقسم الصحافة بكلية الإعلام، جامعة القاهرة من (١٩٨٩-١٩٩١)، وكان قبلها أستاذًا زائرًا لمناهج البحث في المعهد العالي للنقد الفني بأكاديمية الفنون بالقاهرة (١٩٨٣-١٩٨٤)، ولعلم الاجتماع والفلسفة بجامعة طنطا (من ١٩٧٩-١٩٨١) مفضلًا عليها عرضًا موازيًا من جامعة «مير بلاند» بالولايات المتحدة.

وهو رئيس «الرابطة الدولية لدراسات التداخل الحضاري» التي أسسها بجامعة «بريمن» الألمانية في ١٩٨١ بهدف السعي لإعادة تشكيل التوجه الأحادي للمعارف والمناهج البحثية من دول الشمال إلى بلاد الجنوب، كي تصبح تفاعلية في مختلف التخصصات بين جميع ثقافات ومجتمعات عالمنا. وهو صاحب مؤلفات في نظرية المعرفة باللغة العربية، فضلًا عن ست لغات أوروبية هي الألمانية، والفرنسية، والإنجليزية التي يؤلف بكلً منها، كما ترجم العديد من أعماله إلى البرتغالية، واللغة الأيرلندية، والإيطالية، حيث قررت على طلبة الأدب المقارن، وطلبة علوم التربية في جامعة «لاسابينزا» بروما

واستوحيت هناك في تشكيل تيار جامعي يدعو للتحرر من النزعة الاستعمارية للعالم. كما ترجمت بعض أعماله للغة الصينية في دار نشر جامعة بكين.

المناقشون الغربيون لباحثينا العرب فيما قدموه في هذا الكتاب:

- أ. د. بيتر هولتسر، أستاذ ورئيس وحدة بحوث علم أمراض الجهاز الهضمي بمعهد علوم الدواء التجريبية والسريرية بجامعة «جراتس» الطبية بالنمسا، وهو من أشهر العلماء على مستوى العالم في هذا التخصص، كما أنه مستشار لتحرير أعرق المجلات العلمية الدولية في تخصصه.
- أ. د. هانس فان فينن، أستاذ علوم البيئة في جامعة أمستردام، واستدامة ريادة الأعمال في جامعة «فنديسهايم» بمدينة «تسفوليه» (مع تعطيش الفاء) بهولنده. وهو صاحب دراسات وأبحاث رائدة في مجال تخصصه. وقد ألقى كلمة الباحثين الغربيين في المؤتمر الذي عقد في مقر اليونسكو بباريس في ٢٠٠٩، والذي يحوي هذا الكتاب ثمرة ما ألقى فيه من أبحاث ودراسات.
- أ. د. جيمس ستيل، أستاذ العمارة في جامعة جنوب كاليفورنيا، بالولايات المتحدة، وهو متخصص في العمارة العربية المعاصرة. من بين مؤلفاته العديدة كتابان بحجم كبير: أحدهما عن عمارة حسن فتجي، والآخر عن المعماري راسم بدران. وقد قام بالتدريس في جامعة الملك فيصل في مدينة الدمام بالسعودية. وهو من الخبراء الغربيين المولعين بالعمارة العربية الأصيلة في عالمنا العربي.
- أندرياس فايلاند، شاعر وباحث مرموق في قسم تخطيط المدن بجامعة «آخن» التكنولوجية الشهيرة في ألمانيا (سابقًا). وهو من كبار المثقفين الموسوعيين الألمان. له عدة دواوين شعرية، ومؤلفات بحثية عديدة بالإنجليزية والألمانية،

كما أنه يصدر عدة مجلات فكرية باللغة الإنجليزية على الشبكة العنقودية من بينها «الفن في المجتمع» Art in Society، و «صوت الطريق العام» Street Voice، وقد أصدر في الثمانينيات والتسعينيات العديد من الكتب الورقية في دار نشر فكرية ثقافية أسسها في مدينتي «آخن» الألمانية، و «روتردام» الهولندية.

• أ. د. أندرياس بفلتش، أستاذ الأدب العربي الحديث في جامعة برلين الحرة. وهو في الوقت ذاته يملك منحلًا لاستخراج عسل النحل حيث تخلصت ألمانيا، خاصة مدينة برلين، من الفصل المفتعل بين العمل الذهني والعمل اليدوي، وذلك من خلال تراثها الثقافي منذ أوائل القرن العشرين على يدي مدرسة «الباوهاوس» الشهيرة.

قام بترجمة فصول الكتاب

ترجم أغلب مؤلفي فصول الكتاب من الباحثين العرب الفصل الخاص بكل منهم إلى العربية ليصدر في هذه الطبعة عن مكتبة الإسكندرية، مع استثناء الفصل الذي ألفه الدكتور حامد الموصلي وترجمه بدقة الأستاذ نبيل مرقس، الباحث الاجتماعي المرموق، كما ترجم الفصل المعلق عليه من جانب الباحث الهولندي «فان فينن». وقامت الأستاذة الباحثة إيمان حامد إسماعيل بترجمة تعقيب العالم النمسوي «بيتر هولتسر» على بحث الأستاذ الدكتور رؤوف حامد، وترجم محرر الكتاب ورقة الدكتور راسم بدران في العمارة، بينما شارك الدكتور محمد بهنسي في ترجمة الفصلين السابع والثامن من الكتاب بمراجعة وتصويب المحرر.